جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم اللغة العربية واللغات الشرقية

تطور المصطلح النحوي في الدرس العربي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة

إعداد
سعد حسن حمودة

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبده على الراجحي
أستاذ العلوم اللغوية في آداب الإسكندرية
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

الأستاذ الدكتور/ عبد المجيد عابدين
أستاذ العلوم اللغوية
في آداب الإسكندرية

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

وما تُجْزَوْنَ إِلَّا ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ، إِلَّا عِبادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ، أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ ، فَواكِهُ وَهُمْ مُكْرَمُونَ ، فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ، عَلى سُرُرٍ مُتَقابِلِينَ يُطافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيْضاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ .

(الصافات)

صدق الله العظيم

الإهـــــــداء

عـود على بدء من إهـــداء ....

إلـى ..

والدتـى .... " فى مَقْعدِ صدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ " .. الرحمن ..

إلى والدى .... دعاءُ موصول الأسباب بالسماء بوفـور الصحـة وطول البقاء ... اللهـم آمـين .

المقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاةُ والسلامُ على سيدنا مُحمدٍ خيرِ خلقِ اللهِ طُرًا ، ثم
أما بعـــد

فهذا بحثٌ في المُصطلح النَّحوي ، يقدِّم منهجًا جديدًا في الدَّرس ، هو من أُصـــول النَّشأة موصول بسببٍ متين ، لقد اشتهمت علوم إسلامية ـ على اختلافٍ في مَنازعها ـ في الوقوفِ على أسرارِ التنزيلِ المُبين ، تتبادَلُ التأثيرَ والتأثر ، لأنها ـ جميعـــًا ـ مندوبةٌ لأمرِ النصِّ في هذا الذكرِ الكريم .

وقد كانت هناك أصولٌ مشتركةٌ في مناهجِ بعضِ هذه العلوم ، على نحوٍ يستبينُ لك في البحث ، كما كانت هناك أداةٌ واحدةٌ يُسطر بها القومُ ما يسطرون ، فباتَـــتْ النشأةُ واحدةً ، والأصولُ مُشتركةً ، واللغةُ واحدةً ، فلم يعدْ بدٌّ من هذا التَّصَـــوُّرِ الإسلامي النشأةِ في دَرْسِنا ، بل في درسِ لُغتنا العربيةِ على تعددِ مَناحيها .

ولا يُغيَّبْ عنك أنَّ المصطلحَ ـ قبلَ التواضُعِ عليه ـ كان لَفْظًا في اللغـــة ، لـــه دلالته اللُّغوية حَسْب ، تَوَّرَكَ عليه المُتفقِّهةُ ، والأصوليونَ ، والنَّحْويونَ ، وغيرُهـــم ، يُوظِّفونه ـ بالتواضع ـ ليكتسبَ دلالةً جديدةً غيرَ تلك التي كانت لَهُ قبلَ الإجمـــاع فـــي التواضع عليه ، على أنَّه قد تكون ثمة علاقـــة بين المدلولِ اللغوي والاصطلاحي .

وقد كان العلماءُ في تَوَرُّكِهِمْ ـ طلبًا للدلالة العلمية ـ بين سابقٍ ولاحقٍ فـــي التواضع ، فأنشأتْ بعضُ المصطلحاتِ السابقةِ تنسحبُ بدلالتِها فيما لحـــقَ من علـــوم وذلك أنْ ترى مصطلحَ "النَّسْخ" ـ تمثيلاً ، لا حَصْرًا ـ يبدأ في الفقه ، ثم تجـــدُ استعمالَه عند النَّحْويينَ في حديثِ الأفعالِ والحروفِ النَّاسخة ، ليكون ذلك ضَرْبًـــا مـــن ضُروبِ التأثر والتأثير ، وغير ذلك ما تَراك واضعًا عليه يدَكَ ، وأنتَ تطالع هذا البحـــثَ إنْ شاءَ الله .

ومن قبيلِ جِدَّةِ المنهجِ في هذا الدرسِ أنْ ترى بَحْثَ المُصطلح مُنْتقى من تتبـــعِ النصوصِ عند أصحابِها ، وليس من نصوصٍ أُخرى تعزو المصطلح إلى قائلِـــه ، لأنَّنـــا وجَدْنا ـ وقد تجدُ مَعَنا ـ أنَّ نسبةَ المُصطلحِ لقائلِه من خلالِ نصٍّ مزعومٍ أمرٌ مرفـــوضٌ ـ

أحيانًا — ، لأنه — أولاً — حالة ثانية للنص في الحقيقة حينما يكون لصاحبه ، ثم هو — ثانيًا — قد لا يقدم لنا ما يُقدِّمه نصُّ القائل نفسه . فإن لَمْ يكنْ ذلك كذلك اختلطَتْ الأمورُ ثم ذَهَبْنا نرتابُ في النتائج .

ومن حقائق هذا البحث ، بدءُ الدرس من سيبويه ، لأن كتابه أولُ عملٍ يصلُ إلينا في النحو ، ولأن طريقةَ التعبير فيه عن المصطلح باكرةٌ ، بحيثُ لا نستطيع الادعاءَ بأنَّ كلَّ المصطلحاتِ النحوية عنده ، قد تَمثَّلتْ سَوِيَّةً ، وإنَّما كانَ مِنْها ما هو كذلك وبعضها بتوقيفٍ من النُّحاةِ الخالفين له . لذلك كان درسُ التطورِ في المُصطلح النحوي بدءًا من سيبويه ، ثم تتبعه عند مَنْ ذكرْنا ، إنَّما لنقفَ على حقيقةِ التطورِ مُتمثِّلةً في عرضِ لمفاهيم المصطلحاتِ ودلالتِها في مراحلَ مُختلفةٍ ، مِنْ قِبلِ أنَّ هذه المراحلَ ملامحُ مميزةٌ في أطوارِ المُصطلح في أغلبِ الأحايين .

وإذا أردتَ الوقوفَ على أحوالِ المُصْطَلَحِ في فترةٍ من الفترات — بدءًا بسيبويه حتى العصرِ الحديث — فأنتَ — غالبًا — واجدٌ في البحث طلبتَك . أو أردْتَ أنْ تتمثَّله بين المدارسِ النَّحوية ، فأظُنُّ النُّحاةَ الذين طَوَّفْنا معهم أخذينَ بكَ نحو المرادِ .

على أنَّ نصيبَ البحثِ المُصطلحي في النحو من الدَّرْسِ ، لَم يُوفَ على الغايةِ ، وإنْ قُدِّمَ فيه غيرُ بحثٍ من لَدُن القومِ المُتخصصين . فقد أدلَى بدلْوِه في هذا الميدانِ الأستاذُ سعيد أبو العَزْم حين تقدَّمَ ببحثٍ إلى كلية دارِ العُلوم لنيلِ درجةِ الماجستير تحت عنوان "المُصطلحات النحوية ، نشأتها وتطورها" (١) ثم كان من بعدِه ، الأستاذ عوض القوزي الباحثُ السعودي في جامعة الرياض ، الذي درس تطورَ المصطلح النحوي حتى القرنِ الثالثِ الهجري في بحثٍ للماجستير . (٢) وهنا يمكن أنْ نُعِدَّ البحثين بَحْثًا واحدًا لشَبَهٍ جدّ قريب في مَنْهَجَيهما ، فلم يقدم اللاحقُ جديدًا لم يُقدِّمه السابق ، فضلاً كونُ درسِ المصطلح في البحثين لا يَعْدُو سَرْدًا ، أوْ إحصاءً للمصطلح .

---

(١) كان هذا البحث عام ١٩٧٧م

(٢) المصطلح النحوي نشأته وتطوره ١٩٨١م

ولا أحسب بعد ذلك أنَّ هناكَ بُحوثًا أُخرى متخصصةً فى درسِ المصطلح النحوى وإنْ كانت هناك إشاراتٌ إليه فى بَعْضِ مؤلفات أساتذتِنا ، كما نَرَى فى المدارسِ النحويةِ للدكتور شَوقى ضيف ، وفى مدرسةِ الكوفة للدكتور المخزومى . وهى جميعا إشاراتٌ لا تكادُ تزيد على تسميةِ المصطلحِ ومرادفه للقائلِ به . ثم مؤلَّفٌ هنا ومؤلَّفٌ هناك على هـذا المنوال . (١)

ومن الحقِّ هنا أنْ نذكرَ جهودَ فريقٍ من العُلماءِ فى العالم العَرَبى تَبَنَّتْ دراسةَ المصطلح اللسانى بشكلٍ عام ، حين جعلتْ له أُسسًا هامةً يقوم عليها البَحْث . ومن أهمِّ هذه الأُسس الانطلاقُ فى درسِ المصطلح من مَبْدأ تعريفِ المصطلح نفسه أولاً ، ثم الوصول إلى منطوقِ المصطلح ثانيًا . والذى ينبغى أنْ نُنبِّه عليه أنَّ جهودَ هـؤلاءِ العلماء فى درسِ المصطلح اللسانى ، إنَّما كانت مُتَضافِرةً فى المقامِ الأول للوصولِ إلى فكرةٍ صحيحةٍ فى عملِ المعاجمِ الثُّنائية أو الثلاثية ، لانتظامِ المصطلحاتِ العلميـة الحديثة وليدةِ التكنولوجيا فى الغَرْب .

والحقُّ أيضا أنَّنى أجِدُنى لا أُنكر ما تمخَّضتْ عنه جهودُ هذا الفريق فى تَفْهيمِها لدرسِ المصطلح النحوى لأنَّه ـ مصطلحٌ لسانى تتعاقب عليه الأغيارُ بفِعْلِ النحـاةِ ، فلا يلبث أنْ نَرَى له تغيرًا فى منطوقه ـ أحيانًا ـ كما سنرى من خلال البحث .

ويؤكدُ ما أرساه هؤلاءِ العلماءُ من أُصولِ البحث المُصطلحى ، أنَّ سيبويه نَفْسَـه وضع مصطلحاتِه على هذا الأساس ، حينما نراه يعرِضُ علينا فكرةَ المُصطلح ـ أحيانـًا ـ بأنْ يعطِيَكَ أمثلةً متعددةً قد تأتى على نَصٍّ صحيفةٍ فى مواضعَ مُتفرقةٍ من الكتـاب ليفهمَنا معنى ما يُريد ، ومن ثَمَّ نجدنا بإزاءِ منطوقٍ مصطلحى مناسبٍ لطريقة العـرض المُوَصِّلةِ إليه .

وباستصحابِ طريقة سيبويه فى التعبير عن المُصطلح ، استطاعَ النُّحاةُ من بَعْـدِه الوقوفَ على المنطوقاتِ المُوائمةِ لبعضِ المصطلحات التى لم تظهرْ عند سيبويه . فقـد مات الرجلُ ـ رحمهُ اللهُ ـ وبقيت من بَعْدِه أُصول ، كانت مُلهِمةً للقوم فى تَتِمَّـةِ الوضع النهائى للمصطلح .

---

(١) ومن وقف على المصطلح النحوى الدكتور إبراهيم عبادة . وذلك بعمل معجـم لمصطلحات النحو والصرف والعروض ليس غير .

وعلى ذكر هؤلاء العلماء العرب ، فإنّ أحدهم ، وهو الدكتور على القاسمى ، قد ألّف كتابًا أسماه : "مقدمة فى علم المصطلح" ، ولم أتمكن من الوقوف عليه ، بَيْد أننى قد أكون وقفتُ على شىء منه حينما نَشَرَ نُتَفًا منه فى مجلة اللسان العربى ، وأشرتُ إلى ذلك فى ثنايا البحث ، ومنهم أيضًا الدكتور حلمى خليل الأستاذ فى قسم اللغة الانجليزية بآداب الاسكندرية . فقد جلستُ إليه غيرَ مرةٍ وأفدتُ كثيرًا من توجيهاته فى هذا الميدان ، بجانب بعض مقالاتٍ له فى مجلة اللسان العربى أيضًا . وغير هذين العالمين الجليلين قد أشرنا فى البحث .

ثم لقد كان من وَكْدِنا فى هذا الدرس أنْ نتمثلَ مفهومَ المصطلح لنقفَ على حقيقة دلالته العلمية ، لأنّ هذه الدلالةَ هى مناطُ التطور فى الدرس الاصطلاحى ، وهو ما أغفلتْهُ البحوثُ المتخصصة فى هذا الصدد .

وليس ذلك تزكيةً منّا للوقوف على الغاية فى هذا البحث — وإنْ كان شرفًا لا ندعيه — وإنّما دعوةً للبحث فى المصطلح على منوالِ الأسسِ التى قدّمْناها ، أو على أنفعَ منها قد تستبينُ يومًا لغيرِنا ، فلم يزلْ هناك غيرُ مستوى فى لغتِنا ينتظرُ بحثًا فى المصطلح .

من هنا كان اختيارُنا لهذا البحثِ فى منهجٍ لعلّة جديدٌ ، قد يلفِت القومَ لمعاودة النظرِ ومراجعة الفكرة .

ولقد آل أمر هذا البحث أنْ يقع فى أربعة فصول ، على هذا النحو :

الفصل الأول : مصطلحات القضايا العامة

بدأنا بتحقيق مصطلح "نحو" فى إيجازٍ شديدٍ ، ثم تمثّلْنا لنا هذه القضايا على هذا النحو :

١ــ الكلمة والجملة والقول والكلام .

٢ــ الإعراب والبناء وعلامات الاعراب

٣ــ التعريف والتنكير

٤ــ التذكير والتأنيث

٥ــ الإفراد والتثنية والجمع

٦ـ العامل
٧ـ شبه الجملة

الفصل الثانى : مصطلحات التركيب فى الجملة الاسمية .
صدّرناه بالممنوع من الصرف باعتباره من خصائص الكلمة ، ثم
أ ـ الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر
ب ـ الجملة الاسمية المنسوخة

الفصل الثالث : مصطلحات التركيب فى الجملة الفعلية :
تحدثنا فيه عن :
أ ـ تقسيم الفعل من حيث دلالته الزمنية والتركيبية
ب ـ الفاعل ونائبه
جـ ـ الاشتغال
د ـ التنازع
هـ ـ جملة الشرط
و ـ أفعل فى التعجب ووظيفتها

الفصل الرابع : مصطلحات المكملات والتوابع
فقد عرضنا فى المكملات لهذه المصطلحات :
١ـ الاستثناء .
٢ـ الحال
٣ـ التمييز
٤ـ المفعول به
٥ـ المفعول المطلق
٦ـ المفعول لاجله
وفى التوابع درسنا مصطلحات :

١ـ الصفة	٢ـ التوكيد
٣ـ البدل	٤ـ عطف البيان

٥ـ العطف بحرف .

وفى نهاية البحث قدمنا معجما بالمصطلحات الوارده فيه .

وبعد ، فهذا غايةُ ما ارتأيناهُ في هذا الدرس ، فإن لم يكن قد قدّم جديداً ، فحسبُه بنانَ مشيرٍ طاقتُه أبلغُ من عجزٍ محيطٍ . ثم حسبُه — أولاً وأخيراً — أن يكونَ جهداً خالصاً لوجهِ اللهِ الكريم . وصلى اللهُ على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وعترته إلى يوم الدين .

الفصـــل الاول

مصطلحات القضايـا العامـــة

أولا : تحقيـــق مصطلـــح نحـــــو.

ثانيا : هذه القضايـا فى المنهج :

١ــ الكلمة والجملة والكلام والقول

٢ــ الاعراب والبناء وعلامات الاعراب

٣ــ التعريف والتنكـير

٤ــ التذكـير والتأنيـث

٥ــ الافراد والتثنيـة والجمـع

٦ــ العامـل

٧ــ شبـه الجملـة

بدءاً نُشير هنا إلى أنَّ ظهورَ كتابِ سيبويه على صُورتِهِ التى نَراها الآنَ ، لم يَلْفِت أنظارَ الخالفينَ لهُ من علماءِ اللُّغةِ ، إلّا مِنْ قِبَلِ أنَّه عملٌ فريدٌ انتظمَ أصولَ اللسانِ العربىِّ ، ومِنْ ثَمَّ أخَذَت مؤلفاتُهم تنهجُ نَهْجَهُ مُستدركةً عليه أحياناً ، وآخِذَةً عليهِ بعضَ المآخِذِ أحياناً أُخرى .

ولكنَّ كتابَ سيبويه فى نظرِ الدَّرسِ الحديثِ مُوجِّهٌ إليه بعضُ انتقاداتٍ أعمقَ مِنْ تِلْكَ الاستدراكاتِ والمآخِذِ ، التى فَنَّدها القدماءُ فى مُصَنَّفاتِهم بعد سيبويه ، تمثَّلت فى تَداخُلِ المستوياتِ اللغويةِ التى قَرَّرتها المناهجُ الحديثةُ ، حينَ جعلت للدرسِ اللُّغوىِّ مستوياتٍ معروفةً لاينبغى للباحثِ أنْ يُداخلَ بينها .

وكما اختلطت مستوياتُ الدَّرسِ اللغوى فى الكتاب — باعتبارِه عملاً مُتقدِّماً — لم تنجُ المصطلحاتُ النَّحْويةُ والصرفيةُ فيه من الخَلْطِ أيضاً .

ويَزيدُ الأمرَ غرابةً أنَّ مِمَّن كتبوا عن المصطلحاتِ النَّحْوية فى الوقتِ الحاضرِ ، قد وقعوا فى المحظورِ ، فنرى من يكتبُ عن تَطورِ المصطلحاتِ مُقْتفياً طريقةَ سيبويه فى سَرْدِه وترتيبِهِ للمَوْضُوعاتِ ، دونَ مراعاةٍ للأصولِ الحديثةِ . (١)

ودَرْسُ المصطلحِ يجبُ أنْ يُقَدَّمَ بعد دراسةٍ مُستفيضةٍ ، ليست مُستقاةً من نصٍ واحدٍ وإنَّما من تَتَبُّعِهِ داخل النصوص ، لأنَّ ذلك — أولاً — تقديمٌ للمصطلحِ فى صُورتِهِ الحقيقيةِ ، لِكُلِّ وجهتِه فى فَهْمِ مايشاء ، ثم هو — ثانياً — يُعتبر درساً واقعياً من داخلِ النصوصِ .

وقد يكونُ من النافعِ هنا — قبل أنْ نعرضَ منهجَ الدَّرسِ — أنْ نبدأَ بتحقيقِ مصطلحِ " نحو " لأننا بصددِ دراسةِ مصطلحاتِ النَّحْوِ ، فليس من المعقولِ أنْ نتناولَ مصطلحاتِ هذا العلمِ ، دونَ الإشارةِ إلى المراحلِ التى تَدَرَّجَ فيها حتى صار عِلْماً اصْطِلاحِياً .

---

(١) انظر البحثين اللذين اشرنا اليهما فى المقدمة

أولاً : تحقيقُ مصطلحِ " نَحْـو "

يجبُ أنْ نفهمَ من البداية أنَّ محاولاتِ العلماءِ العربِ لفَهْمِ النَّصِ القُرآنيِّ الكريـــمِ ، هـي التي هَيَّأت لظهورِ علومٍ وثيقةِ الاتصـالِ بهذا النَّصِ ، لِكُلٍّ منها دَوْرُهُ في الوقـــوفِ على أسْرارِهِ ومنازعِ التعبيـرِ فيـه .

وأولُ هذه العلومِ نشأةً القراءاتُ القرآنيةُ ، التي اتَّخذت طريقَها نحو الروايةِ الصَّحيحةِ والمَنْهجِ المُوثَّقِ . ثم كانت نشـأةُ التفسيرِ - جزءاً من الحديثِ ، في مبدأ الأمْـرِ ، قبلَ أنْ يستوىَ عِلْمًا مستقلاً متمثلة في تَفاسيرَ تجمعُ أقوالَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ، كتفسيرِ سفيانَ بنِ عُيَيْنَـةَ وغيرِه (١) .

في مراحلِ النَّشأةِ لعلمِ التفسيرِ بَدأت النشأةُ الأولى لِعِلْمِ النَّحو ، وبدأت علومٌ أُخـرى متصلةٌ بالنصِ الكريمِ تظهرُ في دَفَعاتٍ متقاربةٍ ، أمْلى ظهورَها وجودُ هذا النصِ بينَ المُسلمين يؤمنونَ بأنَّهُ يَنْتَظِمُ حياتَهم ولا رَيْبَ .

ولا يُظنُّ أنَّنا بعد هذه المُجالةِ السريعةِ نُوشك أنْ نقَعَ في شركِ التَّأريخِ لِعِلْـــمِ النحـوِ ، وإنَّما نُريدُ أنْ نوضِّحَ أمْرين :

أحدُهما : أنَّ دَرْسَنا للنحوِ - على أيِّ مستوى - يجبُ أنْ يصدُرَ عن هـــذا التَّصورِ الذي حَدَّدْناه ، وهو ما نَعْنِي به البيئةَ الإسلاميةَ التي احتَوتْهُ منذُ النَّشأةِ .

ثانيهما : في ظلِّ هذه النَّشأةِ الباكرةِ ، لَمْ يكن يعرفُ النحوُ العربيُّ مصطلـــحَ " نَحْو " حيثُ لَمْ تكنْ هناكَ مادةٌ نَحْويةٌ بالمعنى الذي ثَبُتَ عند سيبويـه ، وعند أُستـاذِهِ الخليلِ ابنِ أحمدَ من قبل .

ولكنْ ، ماذا كان هناكَ من مُصْطلحاتٍ ؟
الذي ظهرَ في هذه الفترة يمكن أنْ نقولَ إنَّها مصطلحاتٌ لغويةٌ ، لا يمكن أنْ نُحـدِّدَ مَدْلُولاتِها بشكلٍ قاطعٍ .

يقولُ ابنُ سلامٍ : " أوَّلُ من استَنَّ العربيةَ ، وفَتَحَ بابَها .... أبُو الأسودِ " (٢)
وفي موضعٍ يقولُ : " وكانَ لأهلِ البصرةِ في العربيةِ قدمـةٌ ، وبالنَّحْوِ ولغاتِ العربِ والغَريبِ عنايـةٌ " . (٣)

---

(١) السيوطي : الاتقـان : ٢/ ١٩٠
(٢) ابن سَلام : طبقات فحول الشعراء : ص : ١١٢
(٣) السابق والصفحة .

ويقول ابنُ فارس : " وكذلك الحاجةُ إلى عِلْمِ العربيةِ ، فإنَّ الاعرابَ هو الفارقُ بين المعاني ." (١)

ويقول ابنُ حجرٍ : " أَوَّلُ مَنْ ضَبط الصُحفَ ووضعَ العربيةَ أَبُو الأَسودِ ." (٢)

نَحْنُ ـ إذا ـ أَمامَ مُصْطلحات :

١ـ العربيـة ٢ـ النحـو ٣ـ الإعـراب

فإنْ قيلَ : أَليْست هذه المُصطلحاتُ مِنْ وَضْعِ ابنِ سلامٍ ، وابنِ فارسٍ ، وابنِ حجرٍ وهم لايمثّلون هذه الفترةَ الباكرةَ في حياة النَّحو ؟ قُلْنا : بَلَى .. قَدْ يجوزُ . ولكنّنا نرَى مُصْطلحيّ : " العربيةَ " ، و " الإعرابَ " قبل ذلك بكثيرٍ ، حَيْثُ ذَكرَ السيوطي قولَ عُمرَ بنِ الخطابِ " وليُعلِّم أَبُو الأسودِ أَهلَ البصرةِ الإعرابَ " (٣) ، ورُوِي أَنَّ عُمَرَ ابنَ الخطاب رضي اللهُ عنه ، قال : " تَعَلّمُوا العربيةَ ، فإنّها تُشبب العقلَ ، وتَزيدُ في المروءة " (٤) . أما مصطلحُ " نحو " الذي ذكره ابنُ سلامٍ ، فمن المعروف أَنَّ ابنَ سلامٍ في القرنِ الثالثِ الهجريّ ، حيث كان الناسُ يعرفون ـ على الأقل ـ كتابَ سيبويه ، وكتبَ المبرد ، وكتبَ الفرّاءِ .

على أَنَّ هناكَ مصطلحاتٍ أُخْرَى ، قِيلَ إنّها بِمَعْنى " النحو " مِنْها :

أ ـ الكـلام (٥)

ب ـ اللحـن (٦)

وقد يُخيل إلينا أننا نَقْتَرِبُ وئيداً مِنْ ظُهورِ مصطلح نحو ، إذا تصورنا مَرْحلتين :

---

(١) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة : ص ٦٦ .

(٢) ابن حجر : الإصابة في تمييز الصحابة : ٢٤٢/٢ .

(٣) السيوطي : التحفة البهية : ص ٤٩ .

(٤) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين : ص ١٣ .

(٥) ورد على لسان أبي الأسود : انظرا : السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص ١٨ .

(٦) ورد عن عمر رضي الله عنه : انظر طبقات النحويين : ص١٣ ، وانظر أيضا : ابن الأنباري " إيضاح الوقف والابتداء " : ١٥/١ ـ ١٦ .

الأولى : مِنْ أبى الأسودِ الدُّؤلى " ت ٦٩ هـ " إلى ما قبلَ عبدِ اللهِ ابنِ أبى اسحق " ت ١١٧ هـ " .

فالذى تؤكده الرواياتُ فى هذه الفترةِ عدمُ ظهورِ مُصطلح " نَحْو " ، وتؤكدُ أيضاً بدايةَ ظُهورِ الملاحظاتِ الوصفيةِ التى سَجّلها النُّحاةُ . ولعل عملَ أبى الأسودِ فيما يتعلقُ بضبطِ القرآنِ الكريمِ الذى أشَلَم إلى النَّحوِ — فيما نَظُنُّ — كان عَمَلاً وصفياً لأنه يرسمُ لنا " صورةً تُمثل قارئاً يقرأ " ، وكاتباً يلاحظ حركةَ شفتيهِ ، حتى تكونَ الرموزُ وَصْفاً لهذهِ الحركةِ . ولا شك أنَّ هذه التعبيراتِ التى أطلقها أبو الأسودِ على حركةِ شفتيهِ من فَتْحٍ وضَمٍ وكَسْرٍ كانت أساسَ المصطلحاتِ الإعرابيةِ فى النَّحوِ العربىِّ ، وقد كان هذا الأصلُ الوصفىُّ فى وضْعِها ذا تأثيرٍ فى دراستِها عندَ أوائلِ النُّحاةِ " (١)

الثانية : مِنْ عبدِ اللهِ بنِ أبى اسحقَ إلى الخليلِ بنِ أحمدَ " ت ١٧٠ هـ "

فى هذه الفترة تؤكدُ ظهورَ مُصطلحِ " نَحْو " لسببين :

أولُهما : ظهورُ اتجاهاتٍ نحويةٍ تتمثل فيما يأتى :

١ــ اتجاهُ قياسىٌّ بزعامةِ عبدِ اللهِ بنِ أبى اسحق ، فقد قيل إنَّه " فَرَّعَ النحوَ وقاسَه " (٢) . كما كان من القُراءِ مِمَّا ساعَدَه على تَمْثيلِ النماذجِ اللُّغويةِ التى يَسْمَعُها مُخالفةً لتركيبِ النصِ القرآنىِّ .

وكان تمثيلُه تمثيلاً سطحيًا ، لأنَّه يملكُ النماذجَ العاليةَ للغةِ ويقيسُ عليها ، ولعلَّ مأخذَه على الفَرَزْدَقِ تُشيرُ إلى ذلك . (٣)

وربما كانت كثرةُ الاستعمالِ والشيوعِ موضوعَ القياسِ الذى يَقُومُ على التمثيلِ فى كثيرٍ من الأمورِ ، ولذلك يقولُ ابنُ أبى إسحقَ : وإنَّما نُفْتى فيما اشتدَّ من معانى الشِّعرِ وأشْكَل من غريبِه وإعرابِه بفُتْيا سَمِعْناها من غيرِنا ، أو اجْتَهدْنا فيها آراءَنا " (٤) .

---

(١) الدكتور عبده الراجحى : النحو العربى والدرسُ الحديث : ص ٥٧

(٢) مراتب النحويين : ص : ٣١ .

(٣) السابق : ص : ٣٢ هامش

(٤) القفطى : انباه الرواة : ٢/١٠٦

وكان عيسى بنُ عمرَ الثَّقفيّ (ت ١٤٩ هـ) من أنصارِ هذا الاتجاه. وكذلك يونسُ بنُ حبيبٍ (ت ١٨٢هـ)، وإنْ كانَ له "قياسٌ في النَّحوِ ومذاهب يتفردُ بها" (١)

٢ـ اتجاه يُؤثِرُ السماعَ يُقدِّمه لنا أبُو عمرو بنُ العلاء (ت ١٥٤هـ)، فكان من مُميزات اتِّجاهِه التعليلُ بالمعنى، وذلكَ حينَ تفسيرِه لكلمة "يتخوَّلنا" من حديثٍ عن أبي وائلٍ عن عبدِالله: كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يتخوَّلُنا بالمَوْعِظةِ (٢).

٣ـ اتجاه قياسي تعليلي في دائرتِه الواسعةِ. يَتمثَّلُ في الآراءِ التي أقامَ عليها الخليلُ بنُ أحمدَ (ت ١٧٥هـ) مَذْهَبَه النَّحويَّ (٣).

وعلى ذلك نقول: إنَّ هذه الاتجاهاتِ الأوليةَ لا تستبعدُ معها مناقشاتٍ دارت بينَ أصحابِها، ربَّما أسلمت إلى وُجودِ مصنفاتٍ في هذا العِلْمِ، وإنْ كانت في ذِمَّةِ التاريخِ فقد نُسِبَ إلى عيسى بنِ عمرَ الثَّقفيِّ كتابانِ "سُمِّيَ أحدُهما الجامعَ، والآخرُ الكمل"(٤) وربما أسلمت أيضًا إلى "تتبُّعِ النصوصِ واستخراجِ الضَّوابطِ ما هيَّأ لها وقتُها" (٥).

ثانيهما: ورد ذِكرُ مصطلح "نحو" على لسانِ أحَدِ النُّحاةِ، وهو عبدُ اللهِ بنِ أبي إسحق فهذا أسْبقُ نَحْويٍّ نراه يُذكرُ مصطلحَ "نحو" في غيرِ موضعٍ:

١ـ سأله يونس: هل يقولُ أحدٌ الصَّيق؟ بمعنى السويق، قال له نعم، عَمْرُو بنُ تميم تَقُولُها، وما تريدُ إلى هذا؟ عليك بابٍ من النَّحوِ يَطَّردُ وَيَنْقَاسُ"(٦)

---

(١) أخبار النحويين البصريين: ص: ٢٧. وانظر أمثلة القياس عنده في الكتاب: ٣١٧/١، ٣٧٢.

(٢) أنظر: أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين: ص: ٣٦ـ٣٧

(٣) أنظر أمثلةَ ذلك في الكتاب: ٣٠٣/١

(٤) أخبار النحويين البصريين: ص: ٢٥

(٥) محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص: ٢٨

(٦) طبقات النحويين واللغويين: ص: ٣٢

٢ — عِنْدَما قالَ للفَرَزْدَقِ : " إنَّما هي " رِيسُرُ " وكذلك قِياسُ النحوِ في هذا المَوْضِعِ " (١)

إذا الراجحُ أنَّ هذه الرواياتِ تؤكدُ صدورَ هذا المصطلحِ "بدءاً" عن ابنِ أبي إسحقَ هل كان يذكر ما نُسِبَ إلى عليٍّ رضيَ اللهُ عنه مِنْ قوله لأبي الأسودِ انتُحُ هذا النَّحْوَ ، أو ما أحسنَ هذا النَّحْوِ ؟ أو هل سمع هو من غيره فردَّدها ، ثُمَّ شاعت عنه ؟ هذا ما لا سَبيلَ إليه . ولا يَنْبَغي أنْ يكونَ لنا سبيلٌ إلاّ ما كان مُؤيَّداً بدليلٍ .

على أنَّني أذهبُ إلى أنَّ قولَ الإمامِ لأبي الأسودِ : رُبما كان مُلْهِمًا للقومِ في هذه التسميةِ ، إذا صَدقت نِسْبَتُها إليه .

إذا صَحَّ ما تَوَصَّلْنا إليه ، نستطيعُ أنْ نؤكِّدَ أنَّ مُصطلحَ "نَحْوٍ" بالمعنى العِلْميِّ قَدْ بدأ فعلاً بعبدِ اللهِ بنِ أبي إسحق ، ولا نستطيعُ أنْ نُنْكِرَ ذلكَ في ظِلِّ هذه الاتجاهاتِ التي رأيْناها .

وبعد ، فلَئِنْ كُنا وُفِّقْنا في الوُقوفِ على إبرازِ تَصوُّرٍ معقولٍ لصدورِ مصطلحِ "نحو" فلنبدأ على بركةِ اللهِ ، في استعراضِ منهجِ الدرسِ .

فمنهجُ هذا الدرسِ — بحمدِ اللهِ — صَحَّتِ النيةُ على جِدَّةٍ فيه ، توخَّيْناها في عرضٍ نحسبُهُ مُواتِماً للأصولِ اللغويةِ المُقرَّرةِ في الدرسِ الحديثِ .

يُضافُ إلى ذلك أننا عَزَمنا — إنْ شاءَ اللهُ — أنْ تكونَ لنا وقفةٌ بعدَ عرضٍ لتطورِ المصطلحاتِ في استعمالاتِ النُّحاةِ على الخلفيةِ التي صَدَرَتْ عنها هذه المصطلحاتُ إذْ انتقلنا — بَدْءاً — أنَّ هُناكَ ما يُمكن أنْ نسمِّيَهُ " وِحْدَةَ فِكْرٍ صدرت عنها تلك العلومُ الإسلاميةُ ، في ظلِّ النصِّ القرآنيِّ الكريمِ . هذه الوِحْدةُ الفِكريةُ تُشيرُ إلى وجودِ تأثيرٍ وتأثيرٍ يتنازعُ هذه العلومَ مُنذُ نَشْأتِها .

فوجودُ هذه الوحدةِ — إذاً — يرفضُ منطقَ العزلِ في الدَّرسِ ، لأنَّهُ لا يَسْتقيم — فِكْراً — قَبْلَ استقامتِه دَرْساً ؟

وقد ذهبَ الأقدمونَ إلى أنَّ التأثرَ والتأثيرَ " أكثرُ ما يكونُ بين الكلامِ والنَّحْوِ والفِقْهِ

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين . ص : ٣١ ، ٤٧

وأصول الفقه ، إذ قالوا : " أصول الفقه مستمدة من الكلام ، والعربية ، والفقه " (١) ، وعلى منوال الاقدمين سار بعض المحدثين (٢) .

ثم في إطار دائرة التأثر والتأثير ، التي أشار إليها الأقدمون وبعض المحدثين من أن هناك تأثرا وتأثيرا بين الكلام ، والفقه ، وأصول الفقه ، والنحو ، نحاول إبراز تصور للواقع الذي صدرت عنه مصطلحات النحو .

على أنه يجب علينا — بدءا — أن نقرر أن هناك قضايا مشتركة بين هذه العلوم ، هي التي أوحت بفكرة التأثر والتأثير .

فمن أهم هذه القضايا :

١ — القياس

— وهو عند الفقهاء أخذ حكم الفرع من الأصل ، لتقديرهم الفرع بالأصل في الحكم والعلة (٣) .

— وعند النحويين كذلك ، إذ يرى سيبويه لقول عيسى بن عمر : "يا مطرا" (٤) وجها من القياس ، وإن لم يسمع سيبويه عربيا يقوله (٥) .

— وعند المعتزلة ، يرجح ابن رشد أن طرق الاستدلال في منهجهم من جنس طرق الأشاعرة الذين كانوا يقيسون الغائب على الشاهد . (٦)

— ثم هو غاية الدرس الأصولي ، ومن ثم ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن الحكم بالاجماع ثم القياس" (٧) ، وهو عنده منزلة ضرورة (٧) .

---

(١) الجويني : البرهان ، ٨٤/١

(٢) ذهب أستاذنا الدكتور عبده الراجحي الى أن النحو "صلته أوثق ما تكون بعلمي الكلام والاصول" النحو العربي والدرس الحديث ، ص : ١٧

(٣) الخبازي : المغني في أصول الفقه ، ص : ٢٨٥

(٤) من قول الأحوص : سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

(٥) انظر الكتاب : ٣١٣/١

(٦) د . علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص : ١٢٩

(٧،٧) الشافعي : الرسالة ، ص : ٣/ ٥٩٩ — ٦٠٠

٢ـ الإجماع

ـ قال به النَّحْويونَ ، وجعلوه بينهم حُجَّةً . قال المُبَرِّدُ : "... وإجماعُهم حُجةٌ على مَنْ خالَفَهُم" (١) .

ـ وذهب إمامُ الأُصُوليينَ ـ الشافعيُّ رضى اللهُ عنه ـ إلى جَعْلِهِ رُكْنًا مكينًا قبلَ القياسِ .

ـ والمُتكلمونَ يَجْعلونَ "الإجماعَ حجةً في العَقْلِيَّاتِ" (٢)

٣ـ الاجتهاد

وهو من الموضوعاتِ التي أُديرَ عليها كثيرٌ من المباحثِ في هذه العُلومِ (٣) .

وغيرُ ذلك من قضايا كثيرةٍ ، إلَّا أنَّنا نَجْتَزِئُ منها ما يَفِي بالقَصْدِ ، فليس المقامُ هنا مقامَ إسهابٍ في هذه الموضوعاتِ .

وعلى الرغمِ مما قَرَّرْناه مِنْ تَمَثُّلِ التأثرِ والتأثيرِ بينَ هذه العلومِ ، فينبغي ألَّا نُسْقِطَ مِنْ حسابِنا الأُصولَ اللُّغويةَ ، ونحن نبحثُ الخلفيةَ التي صدرت عنها مصطلحاتُ النحوِ لأنَّ النحويينَ أنفُسَهُم لَمْ يُسْقِطوها ، بَلْ هم في مواضعَ يَرُدُّونَ أُصولَ المصطلحِ إلى الأصلِ اللُّغوي ، على ما سنرى .

على أيِّ حالٍ ، ننظرُ رَيْثَمَا ننتهي من تَعْيِينِ المصطلحاتِ عند النُّحاةِ ، ثم نَرَى عاقبةَ ما تصيرُ إليه الأُمور .

هل صدورُ المصطلحِ عن :

أ ـ أَصْلٍ لُغوي ؟

ب ـ أو فِقْهي ؟

جـ ـ أو أُصُولِيٍّ ؟

أو إلى أي عِلْمٍ نحن أقربُ ؟ هذا ما سَنُجيبُ عنه ـ إنْ شاء اللهُ ـ في نهايةِ كُلِّ قضيةٍ ، ونُجْمِلُه في نهايةِ البحثِ ، وإلى منهج الدرس ...

---

(١) المقتضب : ١٧٣/٢

(٢) أبو الحسن البصري : المعتمد في أصول الفقه : ٤٩٤/٢

(٣) انظر الكتاب : ١٣/١ ، والرسالة : ص : ٤٧٧ ، والأشباه والنظائر ، حيث ذكر السيوطي أنَّ الاجتهادَ لا يَنْقَضِ بالاجتهادِ ، ص : ١١٣ ، وانظر أيضا ص: من هذا البحث ، حيث ورد ذكر الاجتهاد عند ابن أبي إسحق .

ثانيـا : هذه القضايا فى المنهـج :

١ ــ الكلمـةُ والجُمـلةُ والقـولُ والكَلامُ :

نَحْنُ سنعرضُ ــ ان شاء الله ــ لِهذه المصطلحاتِ جميعًا ، عِنْدَ سيبويه دَفْعةً واحـدةً ثُمَّ نرى بعد ذلك مَوْقفَ النُّحـاةِ منها ، مُتابعينَ عليها ، أَوْ مُخالفينَ لها .

هذه المصطلحاتُ عند سيبويـه :

أولاً : "الكَلِمَـةُ"

استخدم سيبويـه مُصطلحَـى :

"الكَلِمَـة" و "الكَلِـمْ"

يقول : "ومِنَ العربِ من يُثَقِّلُ الكلمـةَ ، إذا وقَفَ عليها ، ولا يُثَقِّلها فى الوَصْلِ ..." (١)

يقول أيضًـا : "فأقـلُّ ما تكونُ عليه الكَلِمةُ حرفٌ واحدٌ" (٢) .

ويقول عن مُصطلح الكَلِـم : "فالكَلِمُ اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ ...." (٣) .

ويقولُ السِّيرافيُّ فى شَرْحِـه على هامشِ الكِتابِ : "والكَلِـمُ جَمْعُ كَلِمَـة ..." (٤)

معنى هذا أنَّ سيبويه يكونُ قد استعملَ مُصطلحَ "الكَلِمَة" ولكنْ فى الاستعمـالِ فَرْقٌ كبيرٌ على هـذا النحـو :

أ ــ فى النصِّ الأولِ جَعَلَ "الكَلِمَـة" لَفْظًا مُطلقًا فى الاستعمالِ .

ب ــ فى النَّصَّيْنِ الثانى والثالثِ نَجِدُ "الكَلِمَـة" (٥) جِنْسًا للاسمِ والفِعْلِ والحَرْفِ .

وقد ذهبَ إلى هذا المعنى السيرافى ، حَيْثُ يقول : "... ولمْ يَقُلِ الكَلِمَاتِ ، لأنَّ الكَلِـمَ أَخَـفُّ ، ولأنَّ الكَلِمَ اسمُ الذَّاتِ ، والكَلامُ المصدرُ . وأَدْخَلُ من وَجْهيْنِ : أَحَدُهمـا : تَبْيِينُ الجِنْسِ ، والثانى : أنَّه قصدَ إلى : الاسمِ ، والفِعْلِ ، والحرفِ ، وليس هـو كُـلَّ العـربيـةِ ..." (٦) .

---

(١) الكتـاب : ١١/١

(٢) السابق : ٣٠٤/٢ ــ ٣٠٥

(٣) السابق : ٢/١ ، ٣

(٤) السابق : ٢/١ هامش

(٥) باعتبارها مفردًا للكَلِـمْ

(٦) الكتاب : ٢/١ هامش

وممّا يؤكدُ مَذْهَبَ : استعمالِه " للكَلِمِ " ، أو للمُفْرَدِ " كَلِمَة " ، قولُه في موضعٍ آخرَ ، " اعلم أنهم يحذفون "الكَلِمَ" ، وإنْ كانَ أَصْلُه في الكَلَامِ غيرَ ذلك ، يَحْذِفُونَ ويُعَوِّضُونَ ... فما حُذِفَ ، وأَصْلُه في الكَلَامِ غيرُ ذلك : لَمْ يَكُ ، ولا أَدْرِ ، وأَشْباهُ ذلك " (١) .

أَلَيْسَ المحذوفُ حرفًا ؟ وهو مِنْ قِسْمَةِ " الكَلِم " على ما رَأَيْنا . فإذا رَأَيْناه يستعملُ " الكَلِمَ " كان ذلك دليلاً على اسمٍ ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ حَرْفٍ .

مَعْنى هذا أَنَّ كُلَّ ما كان موضوعًا بالاصْطِلاحِ والتَّواضُعِ ، يُقال له كَلِم ، وليس مِنْ هذا القَبِيلِ ما وُضِع على غيرِ تواضُعٍ واصْطِلاحٍ .

إذا مَفْهومُ مصطلحِ " الكَلِم " الذي وَرَدَ عند سيبويه ، أَنْ تَأْخُذَ الكَلِمةُ مَعْنًى صِناعيًّا بالتواضعِ فتُجْعَلُ دلالتُها على هذا المَعْنى الموضوعِ لَها ، لذلك رَأَيْنا "الكَلِمَ" عَلَمًا على معنى :

" الاسْمِ " الدَّالِّ على نحو : رَجُلٍ وفَرَسٍ
و " الفِعْلِ " الماخوذِ مِنْ لَفْظِ أَحْداثِ الاسم .
و "الحَرْفِ" الذي ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ ، وله معنى (٢) .

فهذه القِسْمةُ الثلاثيةُ ، إنَّما أَخَذَتْ دلالتَها على هذه المَعانِي مِنْ قَبِيلِ التَّواضُعِ والاصطلاحِ فكُلٌّ واحدٍ منها " كَلِم " (٣) .

ثانيا : الجُمْلة :

بتتبعِ النُّصوصِ في كتابِ سيبويه ، لَمْ نَجِدْه يستعمل مصطلحَ الجُمْلَةِ ، وإنَّما يستعمل مصطلحَ " الكَلَام " للدلالة عليها . فَنَحْوُ ذَلِك قولُه : " ... وإنَّما يُحْكى بَعْدَ القَوْلِ ما كانَ كَلامًا لا قَوْلًا ، نحو : قُلتُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ . أَلَا ترى أَنَّه يَحْسُنُ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ منطلقٌ ، فلمَّا أَوْقَعْتَ قُلْتَ على أَلَّا يُحْكَى بِها إلَّا ما يَحْسُنُ أَنْ يكونَ كَلامًا وذلك قولُك : قال زَيْدٌ : عَمْرٌو خيرُ الناسِ . " (٤)

---

(١) الكتاب : ٨/١

(٢) انظر الكتاب : ٢/١

(٣) من هنا لابد أَنْ نُطلقَ على كل من الاسْمِ ، أَو الفِعْلِ ، أو الحَرْفِ مُصطلح "كَلِمَة" ، كذلك المورفيمات غير المستقلة مثل علامات الضمير المتصلة ، فنحو : "غلامك : تتكون من كلمتين في تصور سيبويه .

(٤) الكتاب : ٦٢/١ ، وانظر : ٦٣/١ .

إنّ دلالةَ "الكَلام" هنا دلالةٌ مباشرةٌ على الجُمْلة . فزيدٌ منطلقٌ جُملةٌ اسميةٌ وقع فيها تركيبُ المُبتدأ والخَبَر ، وكذلك عَمْرٌو خير الناس جُملةٌ اسميةٌ وقعتْ بَعْدَ قَوْلٍ ، فهي كلامٌ حصلت به فائدةٌ .

وعلى ذلك يتقررُ قولُنا : إنّ الكلامَ مصطلحٌ مرادفٌ لِمَعْنى الجُمْلةِ عِنْدَ سيبويه وإنّ من خَصائِصه أنْ يكونَ مُرَكَّباً لتَتَحَقّقَ عليه الفائِدَةُ ، إذْ لافائدةَ في لَفْظٍ مُفْرَدٍ معزولٍ عن تركيبٍ لا ترى في عزله فائدةً .

من هنا نرى أنّ الكلامَ مرادفٌ الجملة ، وأنّ حَدَّ المُصطلحين يكونُ في صُورتين :

أ ـ لَفْظٌ مُفيدٌ لمعناه مستقلٌ بِنَفْسِه ، نحو قولنا : صه .
ب ـ تركيبٌ مستقلٌ مُفيدٌ لمعناه أيضاً (١) .

ويمكنُ أنْ نقولَ إن هاتين الصورتين يُكْمِنُ فيهما دلالةُ المُترادفَين ، وهي دلالةٌ من طريقِ عرضِ سيبويه ، لأمْثِلَتِه ليَقِفَنا على مَفْهومِ المصطلح أولاً .

ثالثاً : الكَلام :

رَأَيْنا كيف أنّ "الكَلامَ" يكونُ في معنى الجُمْلة ، أوْ مُرادفاً لَها ، فَهَلْ له دلالةٌ أُخْرَى ؟ يقول سيبويه : "اعلمْ أنّه يجوزُ في الشّعرِ ما لايجوزُ في الكَلامِ مِنْ صَرْفِ ما لا ينصرف ...." (٢) . نلاحظُ استعمالَ سيبويه مصطلحَ "الكَلامِ" للدلالةِ على "النَّثْرِ" .

---

(١) يؤكد ماذهبنا إليه في تصورنا للكلام والجملة ـ مصطلحين مترادفين ـ ماقاله ابنُ جنّي في الخَصائص : "وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل ، نحو : زيدٌ أخوكَ ، وقامَ محمدٌ .. وفي الدارِ أبُوكَ ، وَصَهْ ... ورُوَيْدَ ... فكلُّ لَفْظٍ استقلَ بنفسِه وَجَنَيْتَ منه ثَمَرَةَ مَعْناه فهو كَلامٌ" . (انظر الخصائص : ١٧/١) .
(٢) الكتاب : ٨/١ .

رابعًا : القَـــوْلُ

نُعيد ما ذَكَرْناه في الكَلامِ مِنْ قولِ سيبويه : "واعْلَمْ أَنَّ "قُلْتُ" في كلامِ العـــربِ ، إنَّما وَقَعَتْ على أَنْ يُحكى بها وإنَّما يُحْكَى بعد القولِ ما كانَ كلامًا لا قَولاً . . " (١) من هذا النصّ نجدُ القولَ لا يُحكى بعدَ القولِ : لأَنَّ القولَ قَدْ يكونُ لَفْظاً ، أَوْ تركيبًا ولم تقع فيه فائدةٌ ، فإنَّما يُحكى ما كانَ مُعْطِيًا فائدةً . وكلُّ ما أَوْرده سيبويه يدلُّ على ذلك ، لِذَا استَشْهدَ بقوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ) ، ثـــم يقول بعدَ هذهِ الآيةِ : "ولَولا ذلك لقال : أَنَّ اللَّه . . " (٢) ، وتكون دلالـــةُ القـــولِ على كلِ ما نَزَلَ به اللسانُ كما عبَّرَ النحاةُ ، سواءٌ كان هذا الذي نَزَلَ به اللســـانُ تامًا أَوْ ناقِصًا . ثُم نخلُص من هذا بقضيتين : إحداهما : كُلُّ كلامٍ قَوْلٌ ، ثانيتهمـــا : ليس كلُّ قولٍ كلامًا .

ويُتابعُ المُبَرِّدُ سيبويه على :

أ ــ "الكَلِـــمِ" (٣)

ب ــ "الكَلِمَةِ" (٤)

فهو يستعملُ "الكَلِمَ" للدلالةِ على : الحرفِ والفِعْلِ ، والاسْمِ ، ويستعمل "الكَلِمَـــةَ" حين يُريدُ واحدًا مِنْهُن . فهو يَعْرِضُ لِما كان اسمًا على حرفٍ واحدٍ ، فيقول : "فَمِمَّـــا جاءَ على حرفٍ بِنَا هو اسمُ "التاءِ" (٥) ، ويقول عن الحروفِ : "فَأَمَّا ما كانَ من هـــذه الحروفِ . . . كافِ التشبيه . . " (٦)

---

(١) الكتاب : ٦٢/١

(٢) السابق : ٦٢/١

(٣) عقد بابا عن "ما يكون عليه الكلم بمعانيه" (المقتضب : ٣٦/١) ، ٤١

(٤) ثم يقول : "فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد" (المقتضب : ٣٦/١)

(٥) المقتضـــب : ٣٦/١

(٦) السابق : ١/ ٣٩

ثم نراه بعدَ ذلك يعرضُ لِمَا كانَ على حَرْفَيْنِ ، فنراه يقولُ : " هذا بَابُ ما جَاءَ مِن الكَلِمِ على حَرْفَين .. " (١) ، وهكذا يأخذُ في عرضِ صُورِ ماكان على حَرْفٍ وحَرْفَيْنِ وغيرهما .

وما نكادُ نَحْسبُ مُصطلحَ "الكَلِمِ" عَلَماً على هذه القِسْمةِ من الاسْمِ ، والفِعْلِ ، والحَرْفِ ، حتى نرى المبردَ يقولُ : فالكلامُ كُلُّه : اسمٌ ، وفِعْلٌ ، وحرفٌ جاء لمعنى ولا يَخْلُو الكلامُ عربيـًا كان ، أوْ أعْجَمياً — من هذه الثلاثةِ (٢) ، فما هذا "الكلامُ وما هذا "الكَلِمُ" ؟

اتَّفِقَ على أنَّ "الكَلِمَ" خاصٌ بمصطلحاتِ: الاسمِ ، والفعلِ ، والحرفِ ، وأنَّ كُلاً منها "كَلِمَةٌ" . ولكنَّ المبردَ نَظَرَ ، فرأى أنَّ لا شيءَ مِمَّا يُتكلَّمُ به ، إلَّا وهو اسمٌ ، أو فِعْلٌ ، أوْ حرفٌ ، سواء أكان المتكلمُ به عربيًا أمْ أعجميًا ، فَأدْخَلَ "الكَلِمَ" في عُمومِ الكَلَامِ ، إذْ ليس الكلامُ يستَغْني عن هذه الكَلِم .

وما هو أكْثرُ وضوحًا عند المبردِ منه عِنْدَ سيبويه مصطلحُ "الجُمْلةِ" ، فقد جاء المصطلحُ مُباشرًا مُحدَّد المعالمِ ، فأنتَ تراه يقولُ : " ولو قُلْتَ قامَ الذي ضَرَبَتْ هِنْدٌ أبَاها لم يجز ، لأنَّ الذيَ لا يكون اسمًا إلَّا بصلةٍ ، ولا تكون صلتُه إلَّا كلاماً مُستغنيا ، نحو الابْتِداءِ والخَبَرِ ، والفعلِ والفاعلِ ، والظرفِ مع ما فيه ... ولا تكونُ هذه الجُملُ صِلةً له إلَّا وفيها ما يَرجع إليه من ذِكْرِه . " (٣)

لقد حدَّدَ المُبَرِّدُ هنا معالمَ مُصطلح "الجُمْلةِ" التي جَعَلَ لها مُصطلحًا مرادفا هو "الكلام المستغني" . فهي :

أ — مبتدأ + خبر
ب — فعل + فاعل
جـ — ظرف

---

(١) المقتضب : ص : ٤١/١
(٢) السابق : ص : ٣/١
(٣) السابق : ١٩/١

فهذا المُصطلحُ ، أوْ قُلْ : "هذانِ المُصطلحانِ المُترادِفانِ" ، لا يكون إلاَّ فى وجودِ التركيبِ الذى أشَرْنا إليه ، وتَحْدُثُ به فائدةٌ .

ويتابعُ المبردُ سيبويه أيضاً على مُصطلح "الكَلامِ" (١) ، بشرطِ حدوثِ الفائدة ويتابعه كذلك فى مُصطلحِ القَوْلِ . (٢)

ويوافق الزبيديُّ المبردَ على مصطلح "الكلامِ" (٣) ، وكذلك ابنُ جِنِّى (٤) .

ويأتى بعد ذلك الزَّمخْشَرِيُّ ، فنجد بعضَ المصطلحاتِ تأخُذُ صِيغاً اصطلاحيةً أكثرَ تحديداً من ذى قبل . فأما ما وافق عليه سيبويهَ والمبردَ فمصطلح "الكَلِمة" ؛ إذْ هى عنده "اللفظةُ الدالةُ على معنى مفردٍ بالوضعِ ، وهى جنسٌ تحته ثلاثةُ أنواعٍ: الاسم ، والفعل ، والحرف." (٥) . وقد ذهب ابنُ يعيش فى تفسيرِ حدِّ الزمخشرىِّ للكلمةِ إلى أنَّ "هذه طريقةُ الحدودِ ، أنْ يُؤتى بالجنسِ القريبِ ، ثم يقرن به جميعَ الفُصولِ." (٦) ، كما ذهبَ إلى أنَّ "اللفظةَ" جنسُ الكلمةِ ، وأنَّها تشملُ ما هو مُهْملٌ ، وما هو مُستعملٌ ، فالمُهملُ ليس بكلمةٍ ، إذْ هو ليس مِنْ وضعِ واضعٍ (٧). فعلى هذا فكل كلمة لفظة ، وليس كل لفظة كلمة (٨) .

وأما مصطلحُ "الكَلامِ" فقد وافقَ عليه المبردَ وجعله بمَعْنى الجُملةِ ، إذْ يرى أنَّه مُركبٌ من كلمتين أُسنِدَتْ إحداهُما إلى الأُخرى فى :

---

(١) يقول عن حروف المعانى : "إلاَّ أنَّ الكلامَ بها منفردٌ مُحالٌ ..." (المقتضب: ١/ ٣٩) يعنى هذا أنَّ الكلامَ داخلٌ التركيب ، فاللفظ مفرداً ليس كلاما ، إذْ العلاقة الإسنادية تكون فى التركيب ، ويحدث منها فائدة .

(٢) انظر المقتضب : ١/ ٤ ، ٣/ ٢٤٠ ، ٢٤٢

(٣) يقول عن "زيد فى الدار" : "وخبر الابتداء فى الجار والمجرور لأنه تمامُ الكلام." (الواضح ، ص : ٣١ـ٣٢)

(٤) حيث يرى أنَّ "الكلامَ كلَّه ثلاثةُ أضْرُبٍ: اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى" (اللمع ، ص : ٩٠) . وانظر الخصائص: ١/ ٢٥

(٥) شرح المفصل : ١/ ١٨

(٦) السابق: ١/ ١٨

(٧) وأشار ابنُ يعيش إلى أن هذا مذهب سيبويه . السابق : ١/ ١٩

(٨) انظر شرح المفصل : ١/ ١٩

أ — اسمين : زيدٌ أخوكَ ، وبِشْرٌ صاحبُكَ .
ب — فعل واسم : ضرب زيـد ، وانطلق بكر . (١)
ثم يقول : "ويُسمى الجُملةُ" (٢)

ويَلْفتُ ابنُ يعيشَ إلى أنَّ التركيبَ المقصودَ فى مصطلح "الكلامِ" تركيبٌ إسنادى. ويعنى به ، أنْ تُركَّبَ كلمةٌ مع كلمةٍ تُنسبُ إحداهما إلى الأُخرى ، على السبيلِ الذى بـه يحسُنُ موقعُ الخبرِ وتمامِ الفائدةِ . (٣)

ويَزيدُ ابنُ يعيش وضوحًا ، فيقرر أنَّ "الكلامَ" عبارة عن الجُملِ المفيدةِ ، وهـو جنسٌ لها ، فكلُّ واحدةٍ من الجُملِ الاسميةِ ، والفعليةِ نوعٌ له ، يصدُقُ إطلاقهُ عليهـا .

ونجد الزمخشريَّ لمْ يذكرْ شيئًا عن مُصطلح "القَولِ" ، لذلك حَرَصَ ابنُ يعيش على توضيحهِ بقوله : "وأمَّا القولُ فهو أعمُّ منهما (٤) ، لأنه عبارة عن جَميعِ ما يَنْطِقُ به اللسانُ تامًا كان ، أو ناقِصًا ، والكلامُ ، والكَلِم أخَصُّ منه . (٥)

ونُسجل هنا أنَّ الزمخشريَّ لا يرى فرقًا بين "الكلامِ" و "الجُملة" فهما عنده ، بمعنى يقومُ "الكلام" على التركيبِ ، وتكونُ الجملةُ من التركيبِ أيضاً . والتركيبُ فى الحالـين يحصلُ منه الفائدةُ على ما أسْلَفْنـا .

---

(١) انظر : شرح المفصل : ١٨/١
(٢) السابق : ١٨/١
(٣) انظر شرح المفصل : ٢٠/١
(٤) يقصد من الكَلامِ ، والكَلِـمِ
(٥) شرح المفصل : ٢١/١

ويُتابع ابنُ الحاجبِ (١) على آراءِ الزمخشريِّ ، إلاَّ أنَّهُ لا يذهبُ إلى ترادف "الكلامِ" ، والجملةِ ، إذْ يرى أنَّ "كلَّ كلامٍ جملةٌ ، ولا ينعكس" (٢)

ويفسر الإستربادىُّ هذا ، بأنَّ الجملةَ ما تضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ ، سَوَاءٌ كانت مقصودةً لِذَاتِها ، أوْلا ، كالجملةِ التى هى خبرُ المبتدأ ... فيخرج الصدرُ واسما الفاعلِ ، والمفعولِ ، والصفةُ المشبهةُ ، والظرفُ مع ما أُسْنِدت إليه (٣) ، فأمَّا الكلامُ ما تضمن الإسنادَ الأصليَّ ، وكان مقصودًا لذاته ..." (٤)

ولم يذكرْ ابنُ الحاجبِ مصطلحَ "القَوْلِ" ، وذكره الإستربادِىُّ فقال: " ولكنَّ القولَ اشْتُهِرَ فى المُفيدِ ، بِخِلافِ اللَّفظِ والكَلامِ ." (٥)

ومذهبُ ابنِ هشامٍ فى :
"الكلمةِ" (٦) : أنَّها قولٌ مفردٌ (٧) . والمُرادُ بالمُفردِ : ما لا يدلُّ جزؤُهُ على جُزءِ معناه (٨) . ويرى الشيخُ محيى الدين عبد الحميد أنَّ ذلك يشملُ ثلاثةَ أنْواعٍ:

أ — مالا جزءَ له أَصْلاً ، كهمزةِ الاستفهامِ مثلاً .
ب — ما له جزءٌ لكنه لا يدلُّ على شىءٍ أصلاً ، كزيدٍ وإبْرَاهِيمَ ، فلا يَدُلُّ الجزءُ فى كُلٍّ منهما على شىءٍ أَصْلاً .
جـ — ما له أجزاءٌ تدل على شىءٍ ، ولكنه ليس جزءَ المعنى الذى تدل عليه الجُملةُ نحو "عبد الله" و " تأبَّطَ شَرًّا " فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما ذُو جزءَيْنِ ، وكل جزءٍ منهما

---

(١) الكلمة لفظ وضع لمعنى مفردٍ ، وأنَّها اسم وفعل وحرف (انظر الكافية: ٢/١)
والكلام: ما تضمن كلمتين بالإسنادِ ، ولا يتأتَّى ذلك إلا فى اسمين ، أو فى فعلٍ واسمٍ . انظر: الكافية: ٧/١
(٢) الكافية: ٨/١
(٣) السابق: ٨/١
(٤) السابق: ٨/١ . وهذا هو مذهب ابن هشام على ما سنرى
(٥) الكافيـــة : ٣/١
(٦) هو يستعمل "الكلمة" . ولم يستعمل "الكلم"
(٧) شذور الذهب : ص : ١٢
(٨) السابـــق : ص : ١٣

يدل على مَعْنى ، ولكنَّه ليس المعنى الذى تدل عليه الجُملةُ. (١)
فهذه الأنواعُ داخلةٌ فى المفردِ بالمعنى المذكورِ.

ولَئِنْ لَمْ يذكر ابنُ هشامٍ أَنَّ هذه "الكلمةَ" هى جنسُ القسمةِ الثلاثيةِ المعروفةِ فإنَّ معنى كلامِه لا يُخرجها عن هذا النطاق.

"والجُملة" عنده ، يخالفُ فى مفهومِها المُبردَ (٢) والزمخشريَّ (٢) ، ويتفق مع ابنِ الحاجبِ (٣) ، فهو يذهبُ إلى أَنَّ "الكلامَ" أَخَصُّ من الجُملة ولا يراد فيها. (٤)
و "الكلامُ" عنده: هو اللفظُ المفيدُ بالقَصْدِ. (٥)

ومعالمُ الجملةِ عِنْدَه: (٦)
ـ فعل + فاعل
ـ مبتدأ + خبر
ـ وما كان بمنزلةِ أَحدِهما.

ويَلْمِزُ ابنُ هشامٍ الشيخَ الزمخشريَّ ، حيثُ يرى أَنَّ "الكلامَ" و "الجملةَ" ليسا بمترادفين كما يتوهم كثيرٌ من الناسِ ، وهو ظاهرُ قولِ صاحبِ المُفَصَّلِ" (٧)

---

(١) شذور الذهب ، ص: ١٣ "بتصرف"
(٢،٢) انظر ص: ١٤، ١٦ من هذا البحث ، حيث ذهب المبرد والزمخشرى إلى عدمِ وجودِ فرقٍ بين "الكلام" و "الجملة"
(٣) انظر ص: ١٧ من هذا البحث أيضا ، لترى مخالفة ابن الحاجب للمبرد والزمخشرى.
(٤) انظر المغنى: ٢/ ٣٧٤ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ، ص: ٣٥
(٥) المغنى: ٢/ ٣٧٤. وفى الاعراب ذكر أن اللفظ المفيد يسمى: كلاما وجملة ص: ٣٥
(٦) انظر المغنى: ٢/ ٣٧٤
(٧) السابق: ٢/ ٣٧٤

والفرقُ عنده ، أنَّ "الكلامَ شرطُه الإفادةُ" بخلافِ الجُملة ، فجُملةُ الشَّرطِ، وجملةُ الجوابِ ، وجملةُ الصِّلةِ ، كُلُّها جُملٌ ليست مفيدةً ، فليس ذلك بكَلامٍ" (١)

معنى هذا أنَّ محضَ التركيبِ في الجُملةِ ليس شَرْطاً لحدوثِ الفائدةِ ، بدليلِ هذه الجُملِ التي ذَكرها ابنُ هشامٍ ، وهي غيرُ متضمنةٍ لتمامِ الفائدةِ ، فمِنْ ثَمَّ لا نُطلق عليها كلاماً ، إذْ شرطُ الكلامِ حدوثُ الفائدةِ .

وعند ابنِ هشامٍ تظهر لنا هذه المُصطلحاتُ الجديدةُ :
١ـ "الجُملة الكبرى" (٢)
٢ـ "الجُملة الصُّغرى" (٣)

ويتابع ابنُ هشامٍ ابنَ يعيش على استخدامه لمصطلح القَوْلِ . (٤) والأزهريُّ يتابعُ المبردَ (٥) على أنَّ :
"الكلامَ" : هو "الكَلِمُ الثلاثُ ... مؤلف ، اجتمعَ فيه أمْران : اللفظُ والإفادةُ . (٦)
ويختلف معه (٧) في أنَّ "الكلامَ" ، و "الجملةَ" شيءٌ واحدٌ ،

---

(١) انظر المغني : ٢ / ٣٧٤ "ببعض تصرف"
(٢) في نحو قولنا : "زيد أبوه غلامه منطلق"
(٣) في نحو قولنا : "غلامه منطلق" . انظر "الاعراب عن قواعد الاعراب" :ص: ٣٦ وقال في المغني : ٢ / ٣٨٠ : الكبرى هي : الاسمية التي خبرها جملة ، نحو زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم . والصغرى هي : المبنية على المبتدأ ، كالجملة المخبر بها في المثالين .
(٤) القول عند ابن هشام هو اللفظ الدال على معنى . كرجل وفرس ، بخلاف الخط مثلا فانه وان دل على معنى لكنه ليس بلفظ . (انظر شذور الذهب: ص : ١٢)

(٥) انظر رأي المبرد . ص : ١٤ من هذا البحث .
(٦) شرح التصريح : ١ / ١٩ ، والكلم الثلاث عند الازهري : الاسم والفعل والحرف وأطلق على الثلاثة مصطلح "الكلمة" باعتبارها جنسا لهن (شرح التصريح ١/ ٢٥) ثم هو يجعل "الكلام" منتظما لجنس الكلمة ، كما فعل المبرد .
(٧) ومع الزمخشري أيضا . انظر ص ١٦ من هذا البحث .

إذ يذهب الأزهريُّ (١) فى هذا مذهبَ ابنِ الحاجبِ ، وابنِ هشامٍ ، فى أنَّ الجملةَ أعمُّ من الكلامِ .

ويتابع الأزهريُّ (٢) أيضا ابنَ يعيش وابنَ هشامٍ على مُصطلح القَوْل. حتى إنَّنا نرى النحويينَ بعد ذلك — بَدْءًا بابن هشام — يتابعون على مصطلحات:

— "الكلام"

— و"الكلم" ، أو "الكلمة"

— و"الجملة"

— و"القول" (٣)

وعن الأُصولِ التى ترجعُ إليها هذه المُصْطلحاتُ ، يَرَى بَعْضُ النُّحاةِ أنَّها راجعةٌ الى أُصولٍ لغوية. فابن جنى يعقد فصلاً كاملاً عن الكلامِ والقولِ . مُفرقًا بينهما من حيثُ الاستعمالِ ، وأَصْلِ الاشتقاقِ . فهو يرى أنَّ مادة (ك ل م) أصلٌ فى صدور "الكلام" وهى على تعدد صياغتها مُوحيةٌ بمعنى القوة ، كالكَلْمِ — مثلاً — بمعنى الجَرْحِ . (٤)

---

(١) الأزهرى على أنَّ صورَ تأليفِ الكلامِ : اسم + اسم ، فعل + اسم ، فعل + فعل + اسمان فعل + ثلاثة أسماء ، فعلٍ + أربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ، أو الشرط وجوابه ، وهذا أكثر ما يتألف منه الكلام (شرح التصريح : ١/٢٢)

(٢) انظر مصطلح "القول" عند الأزهرى فى شرح التصريح : ١/٢٧—٢٨

(٣) الأشمونى على أنَّ "... الكَلِمَ الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبارٍ واحدٍ ، إلى ثلاثةِ أنواع: نوع الاسم ، ونوع الفعل ، ونوع الحرف ، فهو من تقسيم الكلى الى جُزئياته ..." حاشية الصبان : ١/٢٢ ، وما بعدها .
وانظر مصطلح "القول عند الاشمونى : ١/٢٦ ، وهو على الصحيح لفظٌ دالٌ على معنى عمَّ الكلامَ والكَلِمَ والكلمةَ عمومًا مطلقًا .
وانظر حاشية الخضرى : ١/١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩

(٤) انظر ما أسهب فيه ابن جنى عن الكلام والقول فى : الخصائص: ١/٥—١٧

ثم يَذْهبُ ابنُ يعيش مذهبَ ابنِ جنّي مِنْ حيثُ إنّ "الكلامَ من الكَلْم" ، وهو الجُرح ، كأنّه لشدةِ تأثيرِه ونُفوذِه في النفسِ كالجُرحِ ، لأنه إنْ كان حَسَنًا أثّرَ سُرورًا .. وإنْ كان قبيحًا أثّرَ حُزنًا .." (١). فمِنْ هُنا كان تفسيرُهم للكلِمةِ والكَلامِ بأنّهما يدُلاّنِ على المعنى المفيد ، مِنْ قِبَلِ أنْ يكونَ له تأثيرٌ في النفسِ.

وبمواصلةِ حديثِ ابنِ جنّي عن الكلامِ والقولِ ، نجده ينصُّ على أنّ معنى "قَوَلَ" أيْنَ وُجدتْ ، وكيف وَقَعَتْ ، من تَقدُّمِ بعضِ حُروفِها على بعضٍ .. إنّما هو للخُفُوفِ والحركةِ... وذلك أنّ الفمَ واللسانَ يخفانِ له ويعملانِ ويُمْذِلانِ به." (٢)

ثم لا ينفكُ ابنُ يعيش مُتابعًا لابنِ جنّي ، فيذهبُ إلى أنّ "القولَ" من معنى الإسراعِ والخِفّةِ ، ولذلك قِيلَ لكُلِّ ما مَذِلَ به اللسانُ وأسْرعَ إليه ، تامًّا كان أوْ ناقصًا (٣)

ولكنّ الأزهريّ يعرضُ لوجهةِ نظرِ اللُّغويين ، فيرى الكلامَ عندهم عبارةً عن القَولِ (٤) ، وما كان مُكتفيًا بنفسِه (٥).

إذًا اصطلح "الكلامِ" في عُرفِ اللغويين ، هو "القولُ" ، والمكتفي بنفسِه ، فالقولُ ـ كما يرى الشيخُ يس في هامشِه على شَرْحِ التصريح ـ ما يُتكلَّمُ به قليلاً ، كان ، أو كثيرًا ، أو كل لفظٍ مَذِل به اللسانُ ، تامًّا أو ناقصًا ، فاندفَعَ ما قَدْ يتوهم

---

(١) شرح المفصل : ١/ ٢١ . وانظر القاموس المحيط مادة "كلم"
(٢) الخصائص : ١/ ٥
(٣) شرح المفصل : ١/ ٢١ . وان كان الاستراباذي لا يوافق على ما ذهب اليه ابن يعيش في اشتقاق أصل الكلمة والكلام ، فعده تأولا بعيدا .
الكافية : ١/ ٢
(٤) انظر القاموس المحيط مادة : "كلم"
(٥) شرح التصريح : ١/ ١٨ـ١٩

عَنْ خُروجِ اللفظِ الغيرِ (١) المُفيدِ .. لأنَّ القول اشتُهِرَ فى عُرفِ اللغةِ فى المُفيدِ بخلافِ اللفظِ ، والكلام ، كما قال السيد ، فلا يَدْخُلُ فى القَوْلِ (٢) فَعَلى هذا يكونُ "الكلامُ" موجوداً فى اللغةِ على اعتبارِ عدمِ الفائدةِ ، ثم خُصِّصَ فى الاصطلاحِ بحدوثِ الفائدةِ ، وهذا ما عليه جمهورُ النحاةِ .

ويُشير الأزهرىّ أيضاً إلى أنَّ "الكلامَ" فى اصطلاحِ المُتكلمين عبارة عن المعنى القائمِ بالنَّفْسِ . (٣)

ومن أدَقِّ الأقوال فى الكلامِ والقولِ ما أتى به أبُو الفتح فى خصائصه مُفرقاً بينهما إذ يقول : "ومن أدلِّ الدليل على الفرقِ بين الكلامِ والقولِ إجْماعُ النَّاسِ على أنَّ يقُولُوا: القرآنُ كلامُ اللهِ ، ولا يُقال : القرآنُ قولُ اللهِ ، وذلك أنَّ هذا موضعُ ضِيقٍ مُتَحَجِّرٍ ، لا يمكن تحريفُه ، ولا يَسُوغ تبديلُ شىءٍ من حُروفِهِ . فعبر لذلك عنه بالكلامِ الذى لا يكونُ إلَّا أصواتاً تامةً مفيدةً . " (٤)

ومن قبيل الدّقةِ أيضًا أنْ ترى الدلالة فى كُلِ مصطلح أكثر ما تكون وضوحا فى تعبير أبى الفتح . فترى عنده دلالة "الكلامِ" على "ماكَانَ مُسْتقلاً بنفسه البتَّة" (٥). ودلالة "القولِ" على "ماقَدْ يستقلُّ بنفسهِ ، وقد يَحْتَاجُ إلى غيره . " (٦) ثم هو يُرجع أصْلَ الاختلافِ فى الدلالةِ إلى أنَّ "الاشتقاقَ قضى بذلك دونَ مجردِ السماعِ . " (٧)

---

(١) لعله لو استعمل "غير المفيد" لكان أدق ، اذ "غير" لا تكون الا نكرة .
(٢) انظر شرح التصريح : ١٨/١ "هامش"
(٣) السابق : ١٩/١
(٤) الخصائص : ١٨/١
(٥) السابق : ٢١/١
(٦) السابق : ٢١/١
(٧) السابق : ٢١/١

٢ — الإعراب والبناءُ وعلاماتُ الإعـراب

أولا : الإعرابُ والبنـاءُ:

عند سيبويـه :

مُصطلحا " الإعرابِ" و "البناءِ" من المُصطلحاتِ التى يُمكنُ أنْ نُسَمِّيَها مصطلحاتٍ غيرَ مُتطورةٍ — بمعنى أنَّها بدأت فانتهتْ على صُورة البَدْءِ — فـي غالبِ الأمرِ — فلم يُكتب أنْ تمتدَّ إليها يدُ الأطوارِ والأغيارِ ، اللَّهم خـلا مـا كـانَ يلْقانا على الطريقِ من مُنْعطفٍ نَعْنى به هؤلاءِ الكُوفيين الرَّابضِـينَ هناك .

وقد وَرَدَ هذانِ المُصطلحانِ عند سيبويه فى مَواطِنَ مُتفرقةٍ من الكِتـابِ ، نُثبتُ فى المتونِ بَعْضَها ، ونُشير فى الهوامِشِ إلى البَعْضِ الآخرِ .

يقولُ : "فأمَّا بناءُ ما مَضَى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ ... وأمّا بناءُ ما لَمْ يقـعْ ، فإنَّه قولُك آمراً : اذْهبْ واقْتُلْ واضْرِبْ ، ومُخبرًا : يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ... وكذلـك بناءُ مالم ينقطع ..." (١)

هذا مَوْضعُ استعمالَ فيه سيـبويه كَلِمةَ "بِنَاء" ، وهو استعمـالٌ غـيرُ اصْطِلاحى ، جاءَ فى مَعْرِضِ التَّعريفِ بالفِعْلِ حين قال : " وأمَّا الفِعْلُ فَأَمْثِلَـةٌ أُخِذَتْ من لَفْظِ أَحْداثِ الأسماءِ وبُنِيَتْ لما مَضَى ، ولِمَا يَكُونُ ..." (٢)
فالمعنى الواضحُ هنا ، هو فِكْرةُ الشَّكلِ أو الوَزْنِ . ومِنْ ثَمَّ يريدُ أنْ يقـولَ : إنَّ هذه الأمثلةَ المأخوذةَ من لفظِ الأحداثِ صِيغَتْ لِمَا مَضَى ، ولِمَا يكـونُ على هَذَا النَّحـوِ .

فأَيْنَ — إذًا — "البناءُ" — اصطلاحًا — ؟ وأَيْنَ "الإعرابُ" اصْطلاحًا ؟

يقولُ سيبويه من كلامٍ له عن مَجَارِى أواخِرِ الكَلِمِ من العربية : " وإنَّمـا ذكرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ ، لأُفَرِّقَ بَيْنَ ما يَدْخُلُه ضَرْبٌ من هذه الأربعةِ لِمَـا

---

(١) سيبويه : الكتاب : ٢/١
(٢) السابق : ٢/١

يُحدِثُ فيه العامِلُ وليسَ شيءٌ منه إلّا وهو يَزولُ عَنْه ، وما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزولُ عنه لغيرِ شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامِلِ التى لكلِّ عاملٍ منها ضَرْبٌ من اللَّفظِ فى الحرفِ . وذلك الحرف حرف الاعراب . (١)

وفى مَوْضِعٍ يقول : ... وأسكنتُ ما كانَ فى الوَاحِدِ حرفَ الإعرابِ ، كما فَعَلْتَ ذلك فى فَعَلَ ، حين قُلْتَ : فَعَلْتَ وفَعَلْنَ ، فأُسْكِنَ هذا هَهُنَا ويُبْنَى على هذه العَلامةِ .. » (٢) .

ثم لا نَكَادُ نَسْتَنِيمُ إلى مألوفِ المُصطلحاتِ عنده ، حَتَّى يَفْجَأنا بغيرِ مألوفٍ فيها . فإنّا لَنَراه — مثلاً — يُعبِّرُ عن البِناءِ بقوله : « لِغَيْرِ إعرابٍ » (٣) . هذه واحدة . فأمّا الثانيةُ ، أنّنا الفَيْنَاه يُعبِّرُ عن مُصطلحِ "المَبْنِيِّ" بمُصطلحِ "المَرْفُوعِ" ، فهو يقول فى بابِ النِّداءِ : « قُلتُ : أَلَسْتَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوعَ فى مَوْضعِ نصبٍ ... قال : مِنْ قِبَلِ أنَّ كلَّ اسمٍ مُفردٍ فى النِّداءِ مرفوعٌ أبدًا . » (٤) ثم هو يعبر عنه أو يطلق عليه « غير المُتمكِّنِ » (٥) .

على أنّنا لا نجده يذكرُ مصطلحَ "المُعْرَبِ" ، فهَلْ نظُنُّه أغفلَه ؟ كلّا ، هو لم يفعلْ هذا ، ولكنّه وَضَعَ يدَنا على معناه . انظر : إنّه يقول : « وحُروفُ الإعرابِ للأسماءِ المُتمكنةِ ، وللأفعالِ المُضارعةِ لأسماءِ الفاعلينَ ، التى فى أوائلِها الزوائدُ الأربعُ .. » (٦)

---

(١) الكتاب : ١/ ٣

(٢) السابق : ١/ ٦ . وفى هذه الصفحة ذَكَرَ المصطلحانِ أكثرَ منْ مرةٍ . وانظر : أ — ١/ ٥ ب — ٢/ ٣٢ ، ٤٣ ، ١٦٠

(٣) يقول : « .. كما فعلوا ذلك بأيْنَ ، وكسروه كما كسروا "غاقِ" اذ كانت الحركة تدخله لغير إعرابٍ ، كما أنّ حركةَ "غاقِ" لغيرِ إعرابٍ . » ٢/ ٤٣

(٤) الكتاب : ١/ ٣٠٣

(٥) انظر قوله : « .. وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماءِ غيرِ المُتمكِّنةِ » ١/ ٣ "

(٦) الكتاب : ١/ ٣

لقد بيّن لنا بهذا النّصّ حدود هذا المُصطلح "المُعْرب" وإنْ لم نَجِدْه يَسْتعمله .

ثمّ ما هذه المصطلحاتُ التي مَشَيْنا معها هذا الشوطَ ، ورأَيْنا منها صورةً ، ولم نَرَ منها مَعْنى ؟ إنّ صدورَ هذه المصطلحات ليس عن فَراغِ عَقْلٍ ، وإنّما عن تَمَثُّلٍ ووعي وإدْراكٍ لِكلّ ما يَتّصلُ بها .

فلنَرَ الآنَ معانيَ هذه المصطلحاتِ عند سيبويه .

الغالبُ على سيبويه ، في عَرْضِه للمُصطلح ، أنّه لا يَعْمِد للتعريفِ المُباشِر ، وإنّما هو يعرضُ للفِكرةِ فَيُسْهِبُ في عَرْضِها — أحيانًا — ، ويُعطي الأَمثلةَ ، وأنتَ بينَ كلّ ذلكَ تجدُك واضِعًا يدكَ على ما يُريدُ أنْ يقولَ .

فعن معنى "الإعْراب" :

نجده — مع تَصَوُّرِه له — لا يقولُ لنا من الوَهْلةِ الأُولى بأنّ الإعرابَ هو كذا ، وكذا ، وإنّما يتدرج معنا حتى يَقِفَنا على ما يُريدُه ، وما نُريدُه منه . وإنّه ليذهبُ بنا إلى معنى الإعْرابِ من هذا الطريقِ :

أولاً : جَعَلَ للكلمةِ مَجارِيَ أَوْ أَحْوالاً .

ثانيًا : انتهى بها إلى أَرْبعةٍ : نَصْبٍ أَوْ فَتْحٍ — جرٍ أَوْ كَسْرٍ — رفعٍ أَوْ ضَمٍّ — جزمٍ أَو وَقْفٍ (١)

ثالثًا : ثمّ إنّ هذه الأربعةَ تَعْتَوِرُ حرفَ الإعرابِ (٢)

رابعًا : لكنّ اعتوارَها لحرفِ الإعْرابِ مشروطٌ بوجودِ عاملٍ . وستكون لنا وقفةٌ مع العاملِ إنْ شاءَ اللهُ ، ضِمْنَ هذا البابِ .

إذًا نخلُصُ إلى معنى الإعرابِ عند سيبويه ، بأنّه تَنازُعُ المَجارِي التي حدّدها لحرفِ الإعرابِ في وجودِ عاملٍ .

وعن "البنـاء"

---

(١) يبدو أنّه اختار بعد ذلك النصبَ والجرَ والرفعَ والجزمَ ، حين قال : "فالنّصْبُ والجرُّ والرفعُ والجزمُ لِحروفِ الإعرابِ" ٣/١

(٢) يقصد الحرفَ الأخيرَ من الكلمة ، وهو يُمكن أنْ يكونَ مُصطلحًا .

فيذهبُ فى تفسيرِ معنـاهُ بأنَّهُ "البِنَاءُ الذى لا يَزولُ عَنْهُ" — يعنى أنَّ المَجارىَ التى ذَكَرَها ليستْ تتنازعُ الحَرْفَ الأخيرَ من الكلمة • مع وُجودِ العاملِ الذى كـــان يَقْتضِى التنازعَ فى الإعرابِ • فكأنَّ البناءَ ضِدُّ الإعرابِ فى المَعْنى ، وهـذا ما ســنراه عند ابنِ جنىّ بعد ذلك •

أما "المَبْنِىُّ" ، أوْ "غَيْرُ المُتَمَكِّنِ"

فلعلَّ مفهومَ البناءِ عند سيبويه يُسلِمُ إلى معنى "المَبْنِى" ، فإنْ سلَّمْنا بأنَّ "البِنَاءَ" حالةٌ مخصوصةٌ على النحو الذى قدَّمناه ، فإنَّ "المَبْنِىَّ" — اسْمًا ، أو فِعْلاً — داخلٌ فى هذه الحالةِ على غَيْرِ صورةٍ واحدةٍ ، كما يأتى :

١ — فإنْ كان اسمًا لَزِمَهُ علَّةٌ من علل البناءِ •

٢ — وإنْ كان فِعْلاً لزمَه أنْ يكونَ على أحدِ بناءَيْنِ :

أ — "فَعَـلَ" ب — أو "افْعَـلْ"

وعـن "المُعْـرَبِ" الذى سماه سيبويه "المُتمكن"

فإنَّ هذا المتمكنَ يعنى عند سيبويه أنَّهُ مخصوصٌ بوُجوهِ الإعرابِ ، فيكونُ واقعًا تحتَ تأثيرِ العاملِ ، فيظهر لذلك أماراتٌ عليه ، تمثَّلتْ فى وجودِ تلك المجارى المُشارِ إليها •

بعد عَرْضِ هذه المصطلحاتِ عند سيبويه ، نَرَى كيف صارت على طريقِ التَّطـــورِ عند الخالفينَ له — بَعْضِهم — من جُمْهورِ النُّحاةِ ، لنقفَ على حقيقةِ هذه المصطلحاتِ بين النَّشْأةِ والتطـور •

نقول : تابع الفَرَّاءُ سيبويهَ على "الإعرابِ" — اصطلاحًا ومعنى (١) ، إلَّا أنَّـــهُ

---

(١) الفراء : معانى القرآن : ١/ ٣١٠ — ٣١١

انظر ايضا : ١/ ١٠ حيث ترى استعمالَه لمصطلحِ "الخَفْضِ"

استعملَ مُصطلحَ "الخَفْضِ" بدلاً من "الجَرِّ" ولكنَّهُ خالفَ فى مُصْطلحِ "المَبْنى" حيث نراه يُطْلِقُ عليه مُصْطلحين :

الأولُ : " على جِهَةٍ واحدةٍ "

الثانى : " إعرابه واحد "

انظر إلى قولهِ مُعلِّقاً على قولهِ تعالى : (إنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا والَّذِيْنَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصارى) (١) : "والَّذين خَرْفٌ على جِهَةٍ واحِدةٍ .. فلما كان إعرابهُ واحدًا .." (٢)

وإذا كُنَّا لا نرى المُبرِّدَ ، إلَّا سائِرًا على طريقِ سيبويه فى غَيْرِ قليلٍ ، فإنَّه فى حقيقةِ الأمرِ بَدأَ يَصُوغُ لنا مُصطلحاتٍ — فى بعض المواضع — لم يَصُغْها سيبويه ، وإنَّما تجدُه يشرحُ ويعطيكَ الأمثلةَ ، وإنْ كان يضعُ يَدَكَ كما أَسْلَفْنَا — على ما تُريدُ أَنْ تضعَ يدكَ عليه . فكيف ذلك — إذاً — ؟

أولاً — نَلْفِتُ إلى أنَّ المبرِّدَ استعملَ مصطلحَ "الإعْرابِ" على النحوِ الذى فَهِمْنَاه عند سيبويه (٣) ، إلا أنَّه جَعَلَ له ثلاثةَ وُجوهٍ . جعل لمُصطلح "الجَرِّ" منها — أحيانا — مُصطلحَ "الخَفْضِ" (٣)

ثانيًا — وأنَّ "البناءَ" — اصطلاحًا ومعنى — لم يَخْرجْ عما أَلْفَيْناه عند سيبويه أيضًا (٤)

ونعودُ فنقررُ أنَّ من المصطلحاتِ التى أَبرزَها المبردُ عند سيبويه :

١ — "المُعْرَب" فى قوله : "... إذا كان الشىءُ مُعْرَبًا" (٥) وفى قوله : "والمُعْرَبُ : الاسمُ المتمكنُ .." (٦) . وهو يُطْلِقُ عليه "المُتمكِّنَ" كما فعل سيبويه .

---

(١) المائدة : ٦٩

(٢) معانى القرآن : ١/٣١٠

(٣، ٣) يقول : "واعراب الاسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع والنصب والجر" . المقتضب : ١/٤ ، ٣/٧٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣

(٤) انظر : المقتضب : ١/٤ ، ٣/٣٠٩ ، ٤/٢٠٦

(٥) السابق : ١/٤

(٦) السابق : ١/٣

٢ـ "المبنى" وهو فى أماكنَ متفرقةٍ من كتابِ المُقتضَبِ (١) .

إذاً مُصطلحا "المُعرب" و"المبنى" ، يمكنُ أنْ نتطلِقَ بهما بَدْءاً من المُبردِ .

ويتابعُ الزبيدىُّ سيبويه على "الإعرابِ" و"البناءِ" إلَّا أنَّه يستعمل أحياناً ـ "غيرَ المُعربِ" للدلالةِ على "المبنى" (٢) . واستعمل مُصطلح "المُعربِ" (٣) متابعـــاً المبردَ .

ويتابع ابنُ جنى أيضا على الطريق (٤) ، ومن بعده الزمخشرىُّ (٥) ، إلَّا أننا نجد ، عند ما يتكلمُ عن "وجوهِ إعرابِ الاسمِ" ، التى هى : الرفعُ والنصبُ والجرُ ، يذهبُ إلى أنَّ "كلَّ واحدٍ منها علمٌ على مَعْنى ." (٦) بينما هذه الوجوهُ ليستْ بأعلامٍ على المعانى فى الفِعْلِ المُضَارِعِ (٧) .

فهذا الذى ذكره الزمخشرىُّ يقفُنا على أنَّ الإعرابَ عنده ، لَفْظىٌّ ومعنوىٌّ . فأمَّـــا اللفظىُّ أنْ يقعَ اللفظُ تحتَ هذه الوجوهِ تتنازَعُه . وأمَّا المعنوىُّ فلِرَفْعِ الالتباسِ والتَّوهمِ .

وتبقى مصطلحـــاتُ: "الإعـــرابِ"
"البنـــاءِ"
"المُعْـــربِ"
"المبنـــى"

---

(١) انظر المقتضب : ١/ ٤ ، ٣/ ١٧٣ ، ٣٠٩ ، ٤/ ٢٠٥
(٢) الزبيدى : الواضح فى علم العربية : ص : ٤
(٣) انظر السابق : ص : ٤
(٤) انظر : اللمع ، ص : ٩٢
يقول ابنُ جنى : "الإعرابُ ضدُّ البناءِ فى المعنى ومثله فى اللفظِ ، والفرقُ بينهمـــا زوالُ الإعرابِ لتغيرِ العاملِ ، وانتقالهِ ، ولزومِ البناءِ عن غير عامل"
(٥) المفصل ، ص : ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٢٤
(٦) السابق ، ص : ١٨
(٧) السابق ، ص : ٢٢٤ ـ ٢٢٥

سائداً عند ابنِ الحاجبِ ، مع إضافةِ تصورٍ جديدٍ لبعضِ معانيها ، فهو يَذْهَبُ — مثلاً — إلى أنَّ "الإعرابَ ما اختلف آخره به ، ليدل على المعانى المُعتورة عليه" (١) ، فالذى ذهب اليه هنا أنَّ "الإعرابَ" عاملٌ . ومن هنا فطن الإستراباذىُّ إلى أنَّ "الاختلافَ حاصلٌ من العاملِ بالآلةِ التى هى الإعرابُ" (٢)

ثم هو يذهبُ — أكثرَ دقةً — حينما يرى أنَّ "المعربَ: المركب الذى لَمْ يُشبه مَبْنِىَّ الأصلِ" (٣) فهو يريد أنْ يقولَ: إنَّ الكلمةَ تكون مُعربةً بشرطين:

الأول : دخولُهـا فى التركيـب.

الثانى : عدمُ مشابهةِ المبنى

ثم — أيضاً — استعماله لمصطلح "مَبْنِىَّ الأصلِ".

وما انفك النحويون يتابعونَ بعد ذلكَ على استخدامِهم لهذه المصطلحاتِ (٤)، على اختلافٍ فى تصوُّرهم لفهمِ معانيها ، غيرَ ما ظَهَرَ من مُصطلحاتٍ جديدةٍ ، وهم يَعْرِضون لفهمهم لهذه المعانى ، كما سنرى عِنْدَ ابنِ مالكٍ مثلاً .

وإليكَ نُقدمُ هذا العرضَ :

أولاً : ذهب ابنُ مالكٍ إلى أنَّ الإعرابَ "بيانُ مقتضى العاملِ ، من حركةٍ ، أو حرفٍ ، أو سكونٍ ، أو حذفٍ" . (٥) . على أنَّ مقتضى العاملِ عنده يظهرُ على أربعِ

---

(١) الكافيـة : ١٨/١

(٢) السابـق : ١٨/١

(٣) السابـق : ١٦/١

(٤) أ — ابن مالك: تسهيل الفوائد . ص : ٧ ، ١١

ب — ابن هشام: شذور الذهب. ص : ٤٤ ، ٤٦ ، ٩٦ ، ٩٧.

جـ — الازهـرى: شرح التصويح . : ٤٦/١ — ٤٧

د — الصبـان : حاشية الصبان : ٤٧/١ — ٤٨ ، ٤٩ ، ٤٧ "حاشية" ، ٥٠

هـ — الخضـرى: حاشية الخضرى: ٢٦/١ ، ٣٥

(٥) تسهيل الفوائد ، ص ٧ . وهذا مذهب الاشمونى . حاشية الصبان: ٤٧/١ — ٤٨

صور ، متفقاً بذلك مع سيبويه ، مُخالفاً لِمَنْ بَعْدَه (١) . فهو ينص على أَنَّ "أنواعَ الإعرابِ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ" (٢). ثم نحن نراه بعد ذلك يقرب المصطلحَ فيشرحُ مثلاً حرفَ الإعرابِ — مصطلحًا — فيقول: "يظهرُ الإعرابُ بالحركةِ والسكونِ ، أَوْ يقدر في حَرْفِهِ ، وهو آخِرُ المُعْرَبِ" (٣)

ومن الجديد عنده ، استعمالُهُ لمصطلحِ "الشَّبَه الوَضْعِيِّ" (٤) من كلامه على عللِ البناءِ . وقد نَقَلَ الخُضَرِيُّ عن أبي حيانَ: "قال أَبُو حيانُ: ولم أَقِفْ على هذا الشبه ، إلَّا لهذا الرجُلِ . . " (٥)

ثانيا: ومذهبُ ابنِ هشامٍ في الإعرابِ أَنَّهُ "أَثَرٌ ظاهرٌ أَو مُقدَّرٌ ، يجلبُه العاملُ في آخرِ الاسمِ المتمكنِ والفعلِ الضارعِ." (٦) . "فبيانُ مقتضى العاملِ" الذي رأيناه عند ابنِ مالكٍ نراه عند ابنِ هشامٍ — أَثَراً ظاهراً ، أو مقدراً . ووجوهُهُ عنده ، ثلاثةٌ (٦).

ونرى من الجديدِ عند ابنِ هشامٍ استعمالَهُ لمصطلحِ "مَحَلِ الإعرابِ" (٧) بدلاً من حَرْفِ الإعرابِ.

---

(١) ما خلا الزبيدي : الواضح ، ص : ٤
(٢) تسهيل الفوائد : ص : ٧
(٣) السابق : ص : ١١
(٤) السابق : ص :
(٥) حاشية الخضري : ١/ ٢٩ . وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد العال سالم مكرم : المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص : ١٨٧
(٦ ، ٦) شذور الذهب ، ص : ٤٤ ، ٤٥
(٧) السابق : ص : ٤٦

ثالثا : وللأزهريّ فى الإعرابِ مذهبٌ ، فهو — أولاً — يرى أنَّ هناك معانى تختص بالإعرابِ ، هى : الفاعليةُ ، والمَفْعُوليةُ ، والإضافةُ . هذه المعانى يُميزُ بينها بالإعراب . (١)

لم نعرفْ إذاً — مفهومَ "الإعرابِ" عند الأزهريّ ، ولكنْ ما يمكنُ أنْ نفهمَه أنَّ هناك رابطةً بين "الإعراب" ، وهذه المعانى ، فما هو الإعرابُ عنده ؟ يقول عنه إنه "تغيير أواخرِ الكَلِمِ ، لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً أو تقديرًا ، على القولِ بأنَّهُ معنويٌّ . وعلى القولِ بأنَّه لَفْظيٌّ : أثرٌ ظاهرٌ فى اللفظِ أو مُقدر فيه ، يَجْلِبُه العاملُ المقتضِى له فى آخرِ الكلمةِ . . . والمرادُ بالعاملِ : ما بِهِ يَحْدُثُ المعنى المُحوجُ للإعرابِ . " (٢)

إذًا الإعرابُ عند الأزهرى على ضَرْبيْنِ :

الأول — ظاهريٌّ على اللفظِ ، أو مقدرٌ ، بين الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِ ، والجزمِ (٣) . وهذه حالاتٌ مجلوبةٌ من العامل ، تكون أثرًا له .

الثانى — معنويٌّ ، تتغير فيه آواخرُ الكَلِمِ ، لاختلافِ العواملِ التى هى هى معنى من المعانى التى أشَرْنَا إليها .

رابعا : ويذهبُ الخُضرىُّ إلى أنَّ "الإعرابَ" واحدٌ ، سواءٌ أكانَ لَفْظياً ، أمْ معنوياً ، وذلك من قِبَلِ أنَّ "الرفْعَ وأخواته إعرابٌ على كِلَا المَذْهبين ، لأنَّها أنواعُه قَطْعاً " (٤) . لكنه يرى الخلافَ محصورًا فى أوْجُهِ الإعرابِ :

---

(١) انظر شرح التصريح : ١/ ٤٧

(٢) السابق : ١/ ٥٩ — ٦٠

(٣) حيث يذهب الأزهرى إلى أنَّ الإعرابَ جِنْسٌ ، أنواعه أربعةٌ : رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ . ولهذه الأربعةِ علاماتٌ . . . " . شرح التصريح : ١/ ٦٠

(٤) حاشية الخضرى : ١/ ٣٨ . ولعله يتابع الأزهرىَّ فى أنَّ "الإعرابَ جنس" وذلك مفهومٌ من قولِهِ : " لأنها أنواعه قطعا " ، يقصد الرفع وأخواته

أ — فإنْ كان لفظياً ، فهذه الأوجُه هى نَفْسُ الإعرابِ ، ويُعرف حينئذٍ " بالحركاتِ وتُوابِعِها " (١)

ب — وإنْ كان معنوياً ، فهو علامتُه ، ومِنْ ثَمَّ ، فهو تَغْيِيرُ أواخرِ الكَلِمِ . (٢)

على أنَّنا نجدُ الخضرىَّ يستعمل مصطلحًا جديدًا يدل على "أنواع الإعرابِ" حين يقول : " .. وُرد بأنَّ الرفعَ وأخواته إعرابٌ على كِلا المَذْهبين " (٣) ، بل إنَّه يقررُ ذلك بقولِه : " وأنْواعُ الإعرابِ ، تُسمى بالرفعِ وأخواتِه (٤) ، وإنْ كان هذا الذى اخْتَارَهُ لم يُكتب له البقاءُ ، فما زِلْنا نقول : أنواع الإعراب " ، وما زِلْنا نُهمل " الرفعَ وأخواتِه " فى الاستعمالِ .

---

(١) انظر حاشية الخضرى : ٣٨/١

(٢) وهو يذهبُ فى "البناء" مَذْهبه فى الإعرابِ ، لفظياً : بالحركاتِ والسَّكَنَاتِ وتُوابِعِها ، ومعنوياً : لزوم آخرِ الكلمةِ حالةً واحدة . انظر حاشية الخضرى : ٣٨/١

(٣) حاشية الخضرى : ٣٨/١

(٤) السابق : ٣٨/١

ثانيا : علاماتُ الإعـرابِ :

عند سيبويه رأينا معاً أنَّ وجوهَ الإعرابِ أربعةٌ : نصبٌ ، وجرٌّ ، ورفعٌ ، وجزمٌ . وأنَّها — عنده — للأسماءِ المُتمكنةِ ، وللأفعالِ المُضارِعةِ .

وبعد ذلك مباشرةً نراه يعرضُ لنا نماذجَ هذه الوجوهِ ، أنموذجًا بعد أنموذجٍ ، وكنا نَحْسبُه — في خلالِ عرضِه — يقدمُ لنا شكلاً ، أو صُورةً تكون دلائل على هذه الوجـوه ، أو علاماتٍ عليها . لكنَّه يقدمُ الأمثلةَ على ذلك ، فأنتَ تراهُ — مثلاً — يقول : فالنَّصْبُ في الأسماءِ : رأيتُ زيدًا ، والجر : مَرَرْتُ بزيدٍ ، والرفع : هذا زيدٌ "(١) ، وكذلك في تقديمِه الأمثلةَ عن الضارعِ . وإنَّك لترى تلكَ الاماراتِ ، أو العَلاماتِ ، بادية — حين يعطيك المثالَ — تَتَرَاءى لَكَ على هذه الصورةِ :

أ — " " علامةٌ ، أو أمارةٌ على وجهِ "الرفعِ" .
ب — " " علامةٌ ، أو أمارةٌ على وجهِ "النصبِ" .
جـ — " " علامةٌ ، أو أمارةٌ على وجهِ "الجرِّ" .
د — " " وهي كذلك على وجه "الجزمِ" (٢)

ثم إنَّكَ واجدُه بعد ذلك بقليلٍ يفتحُ أمامَك منافذَ المجهولِ ، فتضع يدكَ على المصطلحاتِ الآتيـةِ : (٣)

أ — "الفتح" ——— تدلُّ عليه هذه الصورةُ " ـ "
ب — "الضم" ——— تدل عليه هذه الصورة " ـُ "
جـ — "الكسر" ——— تدل عليه هذه الصورة " ـِ "
د — "الجزم" ——— تدل عليه هذه الصورة " ـْ "

---

(١) الكتاب : ١/٣
(٢) قدم هذه الصورةَ في حديثه عن الفعلِ المُضارعِ ، فقال : " ... والجزمُ : لَمْ يَفْعَلْ" : ١/٣
(٣) يقول : " وأما الفتحُ ، والكسرُ ، والضمُّ ، والوقفُ فللاسماءِ غيرِ المتمكنةِ ... نحـو : سوفَ ، وقدْ ... فالفتحُ في الأسماءِ قولهم : حيثَ ، وكيفَ ... والكسر فيهـا ، نحو : ... والوقف ، نحو : كَمْ

فهو لم يُظْهِرْ لنا هذه المُصطلحاتِ ، إلّا عندما تَحَدَّثَ عن علاماتِ البناءِ ، كما هو واضح من النصّ المشارِ إليه في الهامِشِ الثالثِ من الصفحة السابقة .

على أنّنا يجب أن نتوقفَ عند هذهِ الصُّورةِ " ٥ " : حيثُ أتتْ دالةً على مُصطلحين هما :

أ — "الجَزْم" ب — الوَقْف

فكيفَ نُفسرُ ذلكَ ؟

ذلك سَهْلٌ ميسورٌ ، مِنْ قِبَلِ أنّ هذه الصورة " ٥ " إذا كانت ملازمةً للمَبْنِيِّ" غيرِ المتمكنِ " (١) ، فهي دالّةٌ على مُصطلحِ "الوَقْفِ" (٢) ، وإذا كانت للمُعربِ "المُتمكِّنِ" دلتْ على مُصطلحِ "الجَزْمِ" (٣) .

وهل أطلق سيبويه على هذه المصطلحاتِ جميعًا مصطلحًا واحدًا ؟

نعم . لقد أطْلق عليها مصطلحَ "الحَرَكَة" . انظر قولَه : "وليس في الأسماءِ جزمٌ لتمكُّنِها وللحاقِ التنوينِ ، فإذا ذهبَ التنوينُ ، لَمْ يَجْمعوا على الاسمِ ذهابَه وذهابَ الحركةِ" (٤)

إذًا هذه المصطلحاتُ :

أ — "الفتحُ" ب — "الكسرُ"

جـ — "الضمُّ"

يجمعُها مصطلحُ "حركات" . وهذا ما يعرفُ بعلاماتِ الإعرابِ الأصليةِ .

فماذا عن العلاماتِ الفَرْعِيَّةِ ؟

---

(١) ولذلك نراه يقول : "والوقفُ قولُهم : اضربْه .." ١/ ٤

(٢) للمبرد مذهب ميسور في هذا التوجيه ، سوف نقفُ عليه عاجلًا إنْ شاءَ الله

(٣) انظر قول سيبويه : "واعلمْ أنّ التثنيةَ إذا لحقت الأفعالَ المضارعةَ علامةً للفاعلين لحقها النّونون ... لأنك لم ترد أنْ تثنّيَ هذا البناءَ ، فتضم إليه بفعلا آخر ولكنك انما ألحقته هذا علامة للفاعلين .

(٤) الكتاب : ١/ ٣

هى عنده :

ألف (١) ـــــــــــ فى الرفع

ياءٌ ـــــــــــ فى الجرّ والنصب ، وذلك فى التثنية والجمع (٢)

وواوٌ (٣) ـــــــــــ فى الرفع . فى الجَمْع

ونونٌ مثبتةٌ ـــــــــــ فى الرفع ، فى اتصال الواو الدالة على الجمع بالفعل المضارع ، وتُحذفُ فى الجزم والنصب (٤)

يقول سيبويه : "فجَعَلُوا إعرابَهُ فى الرفع ـ أى الفعل المضارع ـ ثَبَاتَ النونِ ، لتكونَ لـه فى التثنية علامةَ الرفعِ ..." (٥)

ونلاحظ هنا أنَّ سيبويه جعلَ مُصطلحَ "علامة" جامعًا للألفِ والياءِ والواوِ والنونِ كما يُشير إلى ذلك رقم "٣" فى الهامش .

وعلى ذلك نجدنا أمامَ مُصطلحين :

الأول : "الحَركة" فى الأَصْلِيـة .

الثانى : "العَلامة" فى الفَرْعِيَّة . (٦)

وبعدُ ، فإنَّ لنا لتعليقًا على بعضِ استعمالاتِ سيبويه ، توقع ـ أَوْ تَكَادُ ـ فـى ارْتِكَاسٍ شديدٍ . ذلك حين نراهُ يقولُ مثلاً : "واعلمْ أنَّكَ إذا ثَنَّيْتَ الواحدَ لَحقتْـهُ زيادتانِ : الأُولى منها : حرفُ المدِّ واللِّينِ ، وهو حرفُ الإعرابِ ..." (٧)

أليس قد عرفنا أنَّ حرفَ الإعرابِ عنده ، هو الحرفُ الأخيرُ من الكلمةِ ؟ فكيفَ نَـرَى هذه الزيادةَ التى هى عَلامةُ اعرابٍ ، قد أصبحتْ حرفَ إعرابٍ ؟

---

(١) هذه الألف ، قبل أن يذكرَ أنَّها فى حالةِ الرفع "تكون ألِفاً" عرَّفها بأنَّها زيادةٌ من زيادتين ، تلحقُ الواحدَ فى التثنية ، فقال : "... زيادتان : الأولى منهـا : حرفُ المدِّ واللِّينِ ، وهو حرفُ الإعراب ..." : (١/ ٤)

(٢) الكتاب : ١/ ٤ ـ ٥

(٣) هذه الواوُ عنده ـ أيضاً ـ حرفُ مدٍّ ولينٍ ، قَبلَ أنْ تكونَ علامةَ رفعٍ ، انظر الكتاب : ١/ ٤

(٤) السابق ، ص: ٥ ، حيث يقول : " ووافق النصبُ الجزمَ فى الحذفِ ..."

(٥) السابق والصفحة .

(٦) مصطلحا "الأَصْلية" ، و"الفَرْعية" ، ليس من عند سيبويه ، وإنَّما عبرنا بهما لمـا يصطلح عليه القوْلُ الآن . وسنُشيرُ إلى بداية استعمالهما عند النحاه

(٧) الكتاب : ١/ ٤

للأنبارى توجيهٌ معقولٌ لِما أشكل عند سيبويه ، فهو يقولُ : " .. ولو كانت حُروفُ إعراب ، لما جازَ أنْ تتغيرَ ذواتُها عن حالِها ، لأنَّ حروفَ الإعرابِ لا تتغيرُ ذواتُها عن حالِها ، فلمَّا تغيرتْ تغيرُ الحركاتِ دلَّ على أنَّها بمنزلتِها ، ولهذا سمَّاها سيبويه حروف الإعرابِ ، لأنها الحروفُ التى أُعرِبَ الاسمُ بها ، كما يُقال : حركاتُ الإعرابِ — أى الحركاتُ التى أُعرِبَ الاسمُ بها — والذى يدلُّ على ذلِكَ أنَّهُ جعلَ الألفَ فى التثنيةِ رفعًا فقال : يكون فى الرفع ألفًا ... وهكذا جعلَ الواوَ والياءَ فى الجمع رفعًا وجرًا ونصبًا ، والرفعُ والجرُّ والنصبُ لا يكونُ إلَّا إعرابًا فدلَّ على أنَّها إعرابٌ . " (١).

إذَنْ هذه التسميةُ يمكنُ أنْ نقولَ : إنَّها من قَبيلِ القياسِ عند سيبويه ، فلمَّا رأى حروفَ الإعرابِ فى المُعربِ تتغيَّرُ تغيُّرَ الحركاتِ ، صارت كأنَّها هى ، أو حينما نقولُ : حركات الإعرابِ ، مثلاً ، فإنَّ ذلك يَعْنى الحركاتِ التى أُعرِبَ الاسمُ بها ، فإنْ كان هذا التوجيهُ مقبولاً — وأحسبه كذلك — فلا إشكالَ فيما قالَه سيبويه .

ونأتى الآن إلى استعمالِ الخالفينَ لسيبويه لهذهِ المُصطلحاتِ ، فنقول :

تابعَ القُرَّاءُ سيبويه على :

أ — "الفَتْح"

ب — و "الكَسْر"

جـ — و "الضَّم"

د — و "السكون" (٢)

وكذلك على العلاماتِ الفرعية . (٣). ويتابعُ المبردُ من بعدِه ، إلَّا أنَّهُ يزيدُ الأمرَ وضوحا كما أشرنا منذُ قليل ، فهو يرى أنَّ :

أ — رفعَ الواحد المُعرب ——— الضم ، نحو قولك : زيدٌ

ب — ونصبه ——— بالفتح ، نحو قولك : زيدًا

جـ — وجره ——— بالكسرة ، نحو قولك : زيدٍ (٤)

---

(١) الأنبارى : الانصاف : ٣٤/١

(٢) انظر معانى القرآن : ٢٧/٣ .

(٣) انظر السابق : ٢/ ١٨٤ ، ٩٣

(٤) المقتضب : ٤/١

ثم يقول: "فهذه الحركاتُ تُسمَّى بهذه الأسماء إذا كان الشيءُ مُعرَبًا ، فإن كان مَبْنيًا لا يزولُ من حركةٍ إلى أُخرَى ، نحو: حيثُ ... قيلَ له مَضْموم ، ولم يُقلْ مَرْفُوع ، لأنَّه لا يزولُ عن الضمِّ." (١) فهذا تفريقٌ واضحٌ بينَ حركاتِ الإعرابِ ، وما يُبْنَى عليه الشيءُ.

هو — أيضا — يستعملُ مُصطلحَ:

"الحركة" لهذه العَلاماتِ

ويتابعُ المبردُ سيبويه كذلكَ على علاماتِ الإعرابِ الفرعيةِ ، ويستعملُ لها مُصطلح:

"عَلامَات" (٢)

وهنا — بيْنَ سيبويه ، والفراءِ ، والمُبردِ — على وجه الخصوص ، يجدُر أنْ نشيرَ إلى ما وقعَ من خَلْطٍ للثلاثة ، بين حركاتِ الإعرابِ ، وحركاتِ البناءِ ، وإنْ كانَ ابنُ يعيش يرى أنَّ "سيبويه" فَصَل بين ألقابِ حَركاتِ الإعرابِ ، وألقابِ حَركاتِ البناءِ ، فسمَّى حركاتِ الإعرابِ: رفعًا ونصبًا ، وجرًّا ، وجزمًا ، وحركاتِ البناء: ضمًّا وفَتْحًا ، وكسرًا ، ووقْفًا ... وقد خالفه الكُوفيون ، وسمَّوا الضمةَ اللازمةَ رَفْعًا ، والفتحةَ والكسرةَ نصبًا وجرًّا." (٣)

وإليك ما رأيناه خَلْطًا عند الثلاثة:

يقول سيبويه: "... كل اسمٍ مُفردٍ في النداءِ مرفوعٌ أبدًا ، وليسَ كُلُّ اسمٍ في مَوْضعِ أمْسِ يكونُ مجرورًا." (٤)

ويقولُ الفراءُ: "كما قالُوا رَجُلانِ ، فَخَفضُوا النونَ من رجُلانِ ... ، ونصبُوا النونَ في "المسلمونَ" و"المسلمينَ" ، وكذلك فافعلْ بـ"ياسينَ والقرآن" فتنصب النونَ من "ياسينَ" وتجزمها." (٥)

انظر إلى تردد الفرَّاءِ في موضعِ البناءِ بين الخَفْضِ ، والنَّصبِ ، والجزمِ.

---

(١) المقتضب: ١/ ٤

(٢) يقول: "وإذا ثنَّيتَ الواحدَ ألْحقْتَه ألفًا ، ونونًا في الرفع. أمَّا الألف فإنها علامةُ الرفع..." ١/ ٥ . نلاحظ أيضا أنَّ المبردَ لم يجعل العلامة — في الرفع أو النصب ، أو الجر — حرف إعراب كما نص على ذلك سيبويه.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل: ١/ ٧٢

(٤) الكتاب: ١/ ٣٠٢ ، ٤ ، ٤٠١ ، ٣٢١

(٥) معاني القرآن: ١/ ١٠

ويقول المبرد : فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نونا فقلت: أنتن تفعلن ، وهن يفعلن . » (١)

ونعود إلى متابعة أو اختلاف النحاة مع سيبويه .

نقـــول : تابع الزبيدي سيبويه في علامات الإعراب ، الأصلية منها ، والفرعية (٢) ، وكذلك ابن جني (٣) ، والزمخشري (٤) ، وابن الحاجب ، الذي ذهب إلى تفسير وجوه الإعراب على هذا النحو :

الرفع ـــــــــ ثلاثة أشياء : الضم ، والألف ، والواو .
والنصب ـــــــــ أربعة : الفتح ، والكسر ، والألف ، والياء .
والجر ـــــــــ ثلاثة : الكسر والفتح ، والياء (٥)

وقد خص الضمّ ، والفتحَ ، والكسرَ بمصطلح "الحركات" والحروف بـ "الفروع" (٦) .

ونلاحظ أنّ من الجديد الذي يلقانا عند ابن الحاجب في هذا الصدد ما يلي :

أ ـ يظهر لنا أنّه أسبق من استعمل مصطلح "الفروع" في الإعراب بالحروف .
ب ـ يبدو أنّه جعل "الجزم" مستقلاً بذاته ، فقال : "الجزم بمعنى القطع" (٧)
جـ ـ ثم هو لا يرى فرقاً بين الوقف والسكون ، فهما عنده "بمعنى واحد" (٨) . ولذلك اعتبر :

---

(١) المقتضب : ٤/٤١٣
(٢) الواضح في علم العربية : ص : ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٤٢ ، ٤٣
(٣) ذكر : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والسكون ، وأطلق عليها "حركات" . انظر اللمع ، ص : ٩٣ـ٩٥ . واختار للعلامات الفرعية مصطلح "العلامات" انظر الصفحات السابقة من اللمع .
(٤) هو في الحقيقة لم يذكر مصطلحات : الفتحة ، والكسرة ، والضمة ، ولكنه عبر عنها بمصطلح يجمعها ، فقال : "والاسم المعرب ما اختلف آخره ... لفظا بحركة ، أو بحرف ، أو محلا" : (المفصل : ص: ١٦) وربما يكون ذلك راجع الى شيوع وكثرة مصطلح "حركة" علما على هذه العلامات (ـــ) . فمن هنا كان استعماله لمصطلح "الحركة" دليلا على الفتحة والضمة ، والكسرة .
(٥) انظر الكافية : ١/٢٤
(٦) انظر السابق : ١/٢٤
(٧) انظر السابق : ١/٢٤ . ومن ثم يرى أن الجازم كالشيء القاطع للحركة ومن هنا كان ما ذهبنا اليه أنه جعل الجزم قائما برأسه .
(٨) انظر السابق : ١/٢٤

أ — "الإعرابِي" جزما .
ب — و "البِنَائِي" وقفاً وسكوناً . (١)

ويحقق ابنُ مالك مع ما أوردنا من مُصطلحاتٍ ، بَيْدَ أنَّهُ يذهبُ إلى أنَّ الإعرابَ بالحركةِ والسكونِ أصلٌ . " (٢) كما يبدو — أيضاً — أنَّه أولُ من استعملَ لفظ "النِّيابة" ، عندما تكونُ حركةُ في موضعِ حركةٍ ، أوْ حرف ، فقال مثلا : "وتَنُوبُ النونُ عن الضَّمةِ ، في فِعْلٍ اتصل به ألفُ اثنينِ أو واوُ جمعٍ أو ياءُ مُخاطبةٍ . . . " (٣)

وقد لَفَتَنِي هذا النصُّ الأخير إلى أنَّ النحاة حتى ابنِ مالك لم يستعملْ واحدٌ منهم مصطلحًا دالاً على الأفعالِ الخَمْسة . فبينَما كنتُ أتتبَّعُه عندهم ، لا أَجِدُهم يعبِّرون عنه ، إلَّا على مِنوالِ ابنِ مالك .

ولا يزالُ ابنُ هشام يتابعُ على ما رأينا إلَّا أنَّنا نجدُ عنده مُصطلحًا جديدًا ، لا أحسبني وقفتُ عليه من قبل . ذلك مصطلح " الأمثلة الخَمْسَة " (٤)

ومن الجديد عند الأزهري — خلا ما تابعَ عليه — ما يأتي :
أ — ظهورُ مصطلح "العَلَامات الأَصْلِية" للحركات . وسمَّاها علاماتٍ .
ب — ومُصطلح " العلامات الفرعية النَّائِبَة " (٥)

وقد تابع الأشمونيُّ الأزهريَّ على كل ما أورده ، إلَّا أنَّه زادَ مُصطلح "الفَرْع النائب ، على "علاماتِ الفروع" (٦)

---

(١) الكافية : ١/٢٤
(٢) التسهيل ، ص : ٨
(٣) السابق ، ص : ٩
(٤) شذور الذهب ، ص : ٨٥
(٥) انظر هذا في شرح التصريح : ١/٤٦—٤٧ ، ٦١
(٦) انظر : حاشية الصبان : ١/٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ٦٨

ثم يذكرُ الخضريُّ "أربعَ حركاتٍ أصول" (١) هي : الضَّمةُ ، والفَتْحةُ ، والكسرةُ ، والسكونُ . ويُسمّي العلاماتِ الفرعيةَ بمُصطلحِ "نُوَّاب حركات" (٢) ، بمعنى أنَّه استخدمَ مُصطلحين :

الأول : "العلامات الفرعية"

الثاني : "نُواب حركات"

وبعد هذا التطواف حول علامات الإعرابِ نسجلُ ما يأتي :

أولاً : حركاتُ الإعرابِ عند سيبويه والمبردِ هي هذه المصطلحات:

أ ـ الرَّفْعُ ب ـ النَّصْبُ

جـ ـ الجَرُّ د ـ الجَزْمُ

بيد أنَّ المبردَ أسقطَ الجزمَ منها . وهي عندهما خاصةٌ بالمُعرب .

وعلاماتُ البناءِ عندهما :

أ ـ الضمُّ ب ـ الفَتْحُ

جـ ـ الكَسْرُ د ـ الوَقْفُ

وأطلقا مصطلح "حركات" على هذه الاشارات " ـُ ـِ " ،

ومصطلحَ "علامات" على الحروف .

ثانيا : عند الفراء ، رأينا اختلاطَ علاماتِ الإعرابِ بعلاماتِ البناءِ ، وإنْ كان ذلكَ وقع من سيبويه ، والمبردِ .

ثالثا : يمكن اعتبارَ المبرد ومِنْ قبلِه سيبويه مرحلةً بالنسبةِ لاستعمالِ هذه المصطلحات ، إذْ هي عندهما تَجارى لأواخرِ الكَلِمِ ، وليستْ وُجوهًا .

رابعا : بعدهما ـ بدءًا بالزبيديّ ـ أصبحت مصطلحاتُ: الرفع ، والنصب ، والجر ، والسكون وجوهًا للإعرابِ لها إشاراتٌ دالةٌ عليها ، بين أنْ تكونَ حركاتٍ ، أو علامات .

---

(١) حاشية الخضري : ١/ ٣٥

(٢) السابق : ١/ ٣٥ ـ ٣٦

خامساً : أولُ من أطلقَ مصطلحَ "الفروع" على الحروف ابنُ الحاجب .
سادساً : ظهورُ مصطلح "الأمثلة الخمسة" بدأ عند ابنِ هشام .
سابعاً : ابنُ مالك أولُ من استعملَ مُصطلحَ " الشَّبه الوضعي " .

ونحاولُ الآن تلمُّس الخلفية ، التي صدرت عنها مصطلحاتُ النحو من خلال البيئة الإسلامية ، ووحدة الفكرِ ، اللتين أشرنا إليهما بدءاً ، ثم اعتبار الأصل اللغوي الذي رأينا النحاةَ يُعولون عليه ، ويَرُدّونَه موصول الأسبابِ بتفسيرِ الاصطلاحِ .

وعلى ما نراه من تعاصرٍ يجمع بين بعضِ النُّحاة ، والمتفقّهة ، والمُتكلمينَ ، والأُصوليّين وعلى ما ذهبنا إليه من أنّ هؤلاءِ القوم قد صدروا عن فكرٍ واحدٍ ، وأن ثمة أصولاً أو قضايا مشتركة ، قامت عليها مناهجهم ، فلا يغرّنّك ذلك كل الغرور ، فتقع في المحظور ، إنّهم قبل أن يتوحدَ فكرُهم ، وبعد أن توحد ، كانت اللغة ، من قبل ، ومن بعد ، لا تزال آلة ما يسطرون ، يستوحون من ألفاظِها ما ينصرفُ إلى نوعٍ من التخصيص .

ولا يُظنّ أننا نميلُ كُل الميلِ إلى اعتبار الأصل اللغوي ، ونضرب صفحاً عما قررناه من قبل ، ولكننا نقفُ بين هذا ، وذلك ، نحاولُ ترجيحَ فكرة صدور المصطلح الى أيهما . فمن مصطلح :

" **الإعراب** " : ذهب ابنُ يعيش إلى أنه "مشتقٌ من لفظِ العرب ومعناه" (١) ولذلك رأيناهم يذهبُون إلى أنّ "الاعراب : الإبانة والإفصاح عن الشيء ... والنكاح ، أو التعريض به ، وإعطاء العربون .. والتزوج بالعروب للمرأة المتحببة إلى زوجها .. المظهرة له ذلك .." (٢) ، ولذلك يشير ابنُ يعيش إلى قوله عليه السلام : " الثيب تعرب عن نفسِها " (٣) .

---

(١) شرح المفصل : ٧٢/١
(٢) القاموس المحيط ، مادة "عرب"
(٣) شرح المفصل : ٧٢/١

على أنّنا نرى الصّبانَ يُوضح الرؤيةَ ، فيؤيّدُ ما قررهُ سابقوه من أنّهم "صرّحوا بأنّ الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخصّ من اللغوية ، لا مباينة لها" (١) ، فهذا ما ألمعنا اليه منذ قليل ، بالقول بالاعتبار في الاصل اللغوي .

وعلى ذلك فصدور مصطلح "الإعراب" يمكن أن نردّه الى المعنى اللغوي من قبيل أنّ في المعنيين (٢) ما يدل على الإبانة ، إلّا أنّ هذه الإبانةَ خُصصت في المعنى الاصطلاحي بوجوه : الرفع ، والنّصب ، والجرّ ، والجزم ، فتظهر بها المعاني . حتى إنّ من بعض النُّحاة — على ما رأينا — ليذهبُ إلى أنّ الإعرابَ بيانُ مقتضى العامل . ثم إنّ هذا التخصيص بهذه الوجوه ، التي يحدثها العامل .

ولا نذهب بالقول عن مصطلح :
"البناء" : بأكثرَ مما قيل عن "الإعراب" (٣) . وعليه فان مصطلحي :
"المُعْرَب"
و"المَبْنيّ"
اشتقهما النُّحاةُ من "الإعراب" و "البناء" على ما فسرنا ، ويكون الجريُ على الأصلِ من أخصية المعاني الاصطلاحية ، إذا لم تقمْ قرينةٌ على خِلافه . (٤)
ثم ، ماذا عن :
"النَّصبِ" ، و"الفَتْح"
و"الرَّفْعِ" ، و"الضَّمّ"
و"الجزمِ" ، و"السكونِ"

---

(١) حاشية الصبان : ١/ ٤٨ ، وانظر حاشية الخضري : ١/ ٢٨
(٢) أقصد المعنى اللغوي ، والمعنى الاصطلاحي .
(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل : ٣/ ٨٠
وانظر حاشية الصبان ، حيث ذهب الأشموني في تفسير المعنى اللغوي الى أنه "وضْعُ شيءٍ على شيء على صفة يُراد بها الثبوت" وإلى المعنى الاصطلاحي الى أنّه "لا لبيان مقتضى العامل" . حاشية الصبان : ١/ ٤٩ ، انظر أيضا الكافيه : ١/ ٢٤ . انك لترى صلة شديدة بين المعنيين حتى يكون الاصطلاح فيخصص "البناء" بحركات فضلا كونه لا يتأثر بعامل .
(٤) انظر حاشية الصبان : ١/ ٤٨ "هامش"

و"الجـر" و"الكسـر"

يفسر ابنُ الحاجبِ صدور هذه المصطلحات تفسيرًا وصفيا (١) ، فيقول : " وإنّما قيل لِعَلَمِ الفاعِلِ رفع ، لأنك إذا ضَمَمْتَ الشفتين لإخراج هذه الحركة ، ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازِمِ مثلِ هذا الضم وتوابعِه — وكذلك نصبُ الفم تابع لفتحه ، كأن الفم كان شيئا ساقطا ، فنصبته — أى أقمته بفتحك اياه — وأما جر الفك الاسفل الى أسفل وخفظه فهو ككسر الشيء ، اذ المكسور يسقط ويهوى الى أسفل ، فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا ..." ثم الجزم بمعنى القطع ... كالشيء القاطع للحركة ..." (٢)

فلعلك واجد معى أن الضم ، والفتح ، والكسر ، مصطلحات سابقة على الرفع والنصب والجر . أو لعلك تقول : مشاهدة أسلمت الى مشاهدة ، أو مُصطلحاتٌ أَسلمت إلى مُصطلحات أخرى .

فالذى لا نكادُ نَتْرَى فيه أنّ مُشاهدة أَبى الأَسودِ (٣) ، هى التى أسلَمَتْ إلى مثل هذا التفسيرِ المقبولِ ، مع وجودِ فرق دقيق .

فتسجيل أَبى الأَسودِ تسجيلٌ صوتى للرمز ، فهو قد وصفَ ما انتهتْ إليه حركةُ الشَّفتينِ ، فإذا هى : مفتوحةٌ ، أو مضمومةٌ ، أو مكسورةٌ .

أما ابنُ الحاجبِ ، فهو يصف حركات الأَعضاء ، التى يستدعيها الصوت ، فاذا هى :

— مرفوعةُ حين الضمِ .
— منصوبةُ حين الفتحِ .
— مجرورةُ حين الكسرِ .

---

(١) وهو تفسير على النحو الذى عند أبى الاسود فى : الفتح ، والضم ، والكسر

(٢) الكافية : ١/٢٤

(٣) انظر ص : ٥ من هذا البحث .

فغاية ما ينتهي إليه الأمر أنّ :

أ ـ مصطلح "الرّفع" صادرٌ عن ، أو مأخوذٌ من "الارتفاع" الذي يطرأ على الشفتين أثناء سماع صوت "الضم" ثم كان له نوع تخصيص .

ب ـ أما الضمةُ ـ علامةُ الرفع ـ فهي اصطلاحٌ له أصلٌ صوتيٌّ في مبدأ الأمر .

جـ ـ ومصطلحُ "النصب" مأخوذٌ من "أنّ الفتحَ كان منصوبا فأقمْتَهُ بفتحِك إيّاه" .

د ـ والفتحة ـ علامته ـ اصطلاحٌ صوتيٌّ أيضاً .

هـ ـ والجرُّ من جرّ الفكّ الأسفلِ إلى أسفل . وحركته الكسر .

و ـ أما الجزم ، فهو من القَطْعِ ، فالحرفُ "الجازمُ كالشيء القاطعِ للحركة" (١)

على أنّنا نجدُ مصطلحَ "الحركة" فيه شيءٌ من مُداناةِ الأصلِ اللغوي ، حيث رأينا من النحويين مَنْ يذهبُ إلى أنّ الإعرابَ انتقالُ الرفع إلى علامة المُدّة ، والنصبَ انتقالُه إلى علامةِ الفَضْلة (٢) ، وهكذا نجدُ أنّ هذا الانتقالَ نوعٌ من الحركة . حتى إنّ الإستراباذي يؤكدُ هذا المعنى حينَ يذهبُ إلى أنّ الحركاتِ أبعاضُ حروفِ العِلّةِ ، بقوله : "لكنّكَ لمّا كنتَ تأتي عَقِيبَ الحرفِ بلا فَصْلٍ ، ببعضِ حروف المدّ ، سُمّي الحرفُ متحركاً ، كأنّكَ حركتَ الحرفَ إلى مَخْرجِ حرفِ المدّ" (٣)

ألا ترى أن انتقال اللسان من مخرج الى مخرج . هو نوعٌ من الحركة ؟.

ومن قبلُ عرفنا أنّ ابنَ الحاجب لا يُفرقُ بين السكونِ والوقفِ (٤) ، فهما عنده ، بمعنى القطعِ ولذلك عَرّفَ الجازمَ بأنّه كالشيءِ القاطعِ للحركةِ . يعني أنّهُ وَقْفٌ لانتقالِ الحركاتِ .

هذا ما رأيناه تفسيراً مقبولا لفكرةِ صدورِ المُصطلح النحوي . فيما مضى من مُصطلحاتٍ (٥).

---

(١) انظر : الكافية : ١/٢٤

(٢) السابق : ١/٢٤

(٣) السابق : ١/٢٣ـ٢٤

(٤) انظر . ص : من هذا البحث ، والكافية : ١/٢٤

(٥) ورد ذكر بعض هذه المصطلحات التي أشرنا اليها عند الاصوليين ، فقد ذهب الجنازي في المعنى الى أن التكلم "بالقياس لاثبات هذه الاقسام ـ يقصد : الموجب أو وصفه ـ الشرط أو وصفه ـ الحكم أو وصفه ـ أو نفيها لا يجوز ... وانما لا يجوز فيها التكلم بالقياس ، لانه نصب الشرع ، أو رفعه" . المغني في أصول الفقه ص٣١٣ فالنصب ، والرفع ههنا ، لا يمكن أن نطلق على كليهما مصطلحا لان اللفظتين تحملان المعنى اللغوي حسب ، اذ المقصود ما أتى به الشرع ، أو منعه .

٣ ـ التعريف والتنكير :

مُصطلحا : "النَّكرة" و"المعرفة" من المُصطلحاتِ التي وُجدت ـ بدءاً ـ عند سيبويه ، وتابعَهُ عليهما النحويون جميعًا ، دون ما تعديلٍ ، أو تغييرٍ (١) إلّا أنَّ الفراء أضافَ مصطلح "المُبْهَم" يعني أنّه استعمل مُصطلحين مترادفين ، هما :

أ ـ النَّكِـرة ب ـ المُبْهَـم

كما هو موضح بالهامش ، واستعمل أيضا مصطلحَ "المُوقَّت" للدلالةِ على "المَعْرِفـة" (٢)

---

(١) أ ـ سيبويه : "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ..." الكتاب : ١/٦ـ٧

ب ـ الفراء : " ويئس ... لها وجهان : فاذا اوصلتها بنكرة قد تكون معرفة ..." معاني القرآن : ١/٧"

ويقول أيضا : "كل ما كان من الاسماء مُبهمًا مثل قولهم : ما عنـدى أحد ، ودِيار وكراب ..." المذكر والمؤنث ، ص : ٧

جـ ـ المبرد : " وأصل الأسماء النكرة ... والمعرفة تدخل على أضرب ....." المقتضب : ٤/٢٧٦

د ـ الزبيدى : "المعرفة خمسة أصناف ... فأما النكرة ، فما خلا هـذه الاصنـاف الواضح ، ص : ١١٢ـ١١٣ .

هـ ـ ابن جنى : "فالنكرة ما لم يخص الواحد من جنسه ... وأما المعرفة فمـا خـص الواحد من جنسه" اللمع ، ص : ١٨٦

و ـ الزمخشرى : "من أصناف الاسم : المعرفة ، والنكرة" المفصـل ، ص : ١٩٧

ل ـ ابن الحاجب : "المعرفة والنكرة : المعرفة ما وضع لشيء بعينه ..... الكافيـة : ٢/١٢٨

م ـ ابن مالك : " الاسم معرفة ونكرة ..." تسهيل الفوائـد ، ص : ٢١

ن ـ ابن هشام : "ينقسم الاسم ... : نكرة ، وهو الاصل ... ومعرفة وهو الفرع ..." شذور الذهب ، ص : ١٧٣

هـ ـ الأزهرى : " الاسم ضربان : نكرة ، وهو الاصل .. ومعرفة ..." شـرح التصريح : ١/٩١ـ٩٣

و ـ الأشمونى : " .. لا يوجد معرفة ، إلا وله اسم نكرة" حاشية الصبان : ١/١٠٥

ى ـ الخضرى : " .. وقدم النكرة لكثرتها ... والمعرفة لا بد لها من تعيـين " حاشية الخضرى : ١/٥٢

(٢) معانى القرآن : ١/١٨٥

ثم نتناول المصطلحين بالتفسير ، فنقول :

التعريف أو "المعرفة" :

عند سيبويه : مصطلحٌ ينسحبُ على مصطلحاتٍ أُخرى ، حيثُ ذهبَ إلى أنَّ المعرفةَ خمسةُ أشياء" (١) . هذه الخمسة ـ عنده ـ هي المصطلحات الآتية :

١ـ "الأعلامُ الخاصّة" أو "العلامةُ اللازمةُ المُختصة" (٢) أو "العَلَمُ" (٣) أو "الاسمُ الغالب" (٤) ـ مُصطلحاتٌ مترادفةٌ

٢ـ "المُضافُ إلى معرفة"

٣ـ "الألفُ واللام"

٤ـ "الأسماءُ المبهمة" أو "أسماءُ الإشارة" ـ مُصطلحانِ مترادفانِ عنده أيضاً

٥ـ "الاضمار" (٥) ويعنى به الضمائر على حصرها

وعن الإضمار ذكر سيبويه المُصطلحاتِ الآتيةَ :

أ ـ "الضَّمير المُحدَّثُ عنه" (٦) ـ ضمير الغائب

ب ـ "ضَميرُ الفَصْل" (٧) ـ ضمير الفصل أيضا

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١٩

(٢) قال : فأمّا العلامةُ اللازمةُ الخاصةُ فنحو : زيدٌ وعمرو ... " الكتاب : ١ / ٢١٩

(٣) وقال أيضا : " وهو العَلَم الأوّلُ الذى به يَتعارفون " الكتاب : ١ / ٤٠٣

(٤) قال : " ... كما قال بعض العرب : دَعْنا من تَمْرتانِ ، على الحكاية ... فجاز هذا فى الاسم الذى يكون علماً غالباً ... ولا يجوزُ فى غير الاسم الغالب ... وذلك لأنّه الأكثرُ فى كلامِهم ، وهو العَلَمُ الأوّلُ الذى به يتعارفون " الكتاب : ١ / ٤٠٣

(٥) انظر هذه المصطلحات جميعا عند سيبويه : الكتاب : ١ / ٢١٩ ـ ٢٢٠ ـ ٣٢٧ ـ ٣٧٨ ـ ٣٨٠ ـ ٤٠٣

(٦) الكتاب : ١ / ٣٧٨

(٧) قال : " هذا باب ما يكون فيه : هو ، وأنتَ ... فَصْلاً " الكتاب : ١ / ٣٩٤

جـ — "الإضمارُ في ليس وكان" (١) ـــــ يقصد به ضميرَ الشأنِ
د — "الإضمارُ الذي ليست له علامةٌ ظاهرةٌ" ، نحو: قَدْ فَعَلَ ذَاكَ ـــــ "الضمير المستتر"

ولهذه المصطلحاتُ أشكالٌ أُخرى عند الفراءِ . فنرى عندَه ما يأتي :

أ — مصطلحا :

"المُوقَّت" (٢)
"الأسماء المَوْضُوعة"] ـــــ في مقابل مصطلح "العَلَم"

ب — ما أُضيفَ إلى اسمٍ فيه "ألفٌ ولامٌ" : (٣)
جـ — "المُضافُ إلى مَعْرفة" ـــــ تابع سيبويه في هذا
د — "المَكْنِيّ" (٤) ـــــ مصطلحٌ يدلُّ على "المُضْمَر" أو الضَّمير

ومصطلح "المَكْنِيّ" استعمله ثَعْلب أيضاً (٥) ، حيث يقول : "وإذا صاروا إلى المَكْنِيّ جعلوه بين "هَا" و"ذَا" فقالُوا ، ها أَنَا ذَا قَائِماً"
هـ — "العِماد" (٦) ـــــ وهو ضَميرُ المَفْصل .

وهنا نشير إلى أَنَّ كتبَ النحو — بعضَها — على أَنَّ "ضمير الشأنِ" هو "المَجْهول" عند الكوفيين (٧) ، ولكِنّي لَمْ أَقِفْ على هذا المُصطلحِ في كُتُبِ الفراء ، بيد أَنَّنا نجدُ الفراءَ يُخالفُ بعضَ النحويينَ فيما اتَّفقوا عليه بأنَّه ضميرُ شأنٍ ، فالزمخشريُّ ، وابنُ الحاجب وابنُ هشام متفقونَ على أَنَّ الضميرَ في قولِهِ تَعَالى : "فإنَّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ" (الحج ٤٦) ضَميرُ الشأنِ (٨) ، بينما يذهبُ الفراءُ إلى أَنَّ "الهاءَ عمادٌ تُوَخَّى بها إنَّ" (٩)

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٩٤ : ص: ٣٥ـ٣٦
(٢) يقول الفراء : "لا يجوز أن تقول : مررتُ بعبدِ الله غيرِ الظريف ... لأَنَّ عبدَ الله مُوقَّت ..." معاني القرآن : ١/ ٧ وانظر أيضاً ص: ٥٦ـ٥٧
(٣) معاني القرآن : ١/ ٧
(٤) قال الفراءُ مُطلقاً على قوله تعالى : "فَأْتُوا بِسُورةٍ مِنْ مِثْلِهِ" (البقرة ٢٣) الهاءُ كناية معاني القرآن : ١/ ١٩ ، ٥ ، ٥٠
(٥) ثعلب "مجالس ثعلب" : ١/ ٤٣ ، دار المعارف بمصر ١٩٥٦
(٦) انظر معاني القرآن : ١/ ٥١ ، ٣/ ٣٧ ، ٢/ ١١٣
(٧) انظر مثلا : المفصل ، ص : ١٣٣ ، الكافية : ٢/ ٢٨
(٨) المفصل ، ص : ١٣٤ ، الكافية : ٢/ ٢٨ ، شذور الذهب ، ص : ١٧٩
(٩) معاني القرآن : ٢/ ٢٢٨

فلو انسحب رأيُ الكوفيين على الفرّاء ، لأصبح مُصطلح "ضمير الشّأن" يُقابل مصطلحَ "ضمير المَجْهول" عند الفراء ، لكنّ النصوص تؤكدُ أنّ ضمير الشأنِ هو "العِمَادُ" عند الفراء . وبذلك يكون :

أ ـ "ضميرُ الفصل"

ب ـ "ضميرُ الشأن"

يقابلهما مصطلح "العِماد" عند الفراء .

فهذا هو بعضٌ من مُنعطف الدرسِ النحوي عند الكوفيين ، كما أشرنا في صَدْرِ هذا البابِ .

ويتابعُ ـ بعد ذلك ـ المبردُ سيبويه على مُصطلحاتِه ، إلّا أنّه يختلف معه فيما يأتي :

أ ـ لم يذكر مُصطلح "العَلامة اللازمة المُختصة" للدلالةِ على العَلَمِ ، وإنّما ذكر فقط مصطلح "العلامة" ، حيث قال : "فبين المعرفة "الاسمُ الخاص ، نحو : زيد ... لأنكَ إنّما سَمّيتَه بهذه العَلامةِ ، ليُعرفَ بها مِنْ غيرِه"

ب ـ استعمل مصطلح "الخَبَر أو الحَديث" ـ في مُقابل "ضمير الشأن" (١)

جـ ـ استعمل مصطلح "الضمير" مع "المضمر" (١)

ومما نلحظه عند سيبويه والمبرد في مسألة التّعريف بالإضافة ، أنّ سيبويه أطْلَقَ الإضافةَ ، ولم يُخصّصْها (٢) ، بينما خَصّ المبرد بما أُضيف إلى غير ما فيه الألف واللام (٣) .

(١ ، ١) إشارةً إلى مواطن تلك المصطلحات عند المبرد ، انظر : المقتضب : ٤/ ٢٧٦

(٢) الاسم الخاص نحو : زيد ، وعمرو ، ومصطلح "العلم" : ٤/ ٢٨٤ ، والمضمر : ٤/ ٢٧٩ ، ومصطلح "الخبر أو الحديث" في ٤/ ٩٩ ، حيث قال : "والوجه الذي يصح فيه أن تضمر في كان "الخبر أو الحديث" ، ٤/ ٢٨٠ "الضمير"

(٣) قال : "والمضاف الى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كاضافته ، وبالالف واللام ، وبالاسماء المبهمة ..." ١/ ٢٢٠

(٣) انظر : المقتضب : ٤/ ٢٨٢

ويمكن أن نقول : إنّ بداية تطور مُصطلح "المُضْمر" إلى "الضّمير" بدأ عند "المبرد" .

وتظل هذه المُصطلحات عند الزّبيديّ ، إلّا أنّه عندما ذكر "المُضمر" ، لم يستعمل مُصطلح "الضمير" وإنّما قال :

ضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين : المنفصلة والمتصلة (١)

ويتابعُ ابنُ جنى كذلك ، غير أنّه يرى ، أنّ "اللام" وحدها هى التى للتعريف فيقول عن ذلك : "ما تعرّف باللام" (٢)

ومن بعده الزمخشرى ، على أنّ مُصطلح "المُبْهم" عنده يعنى شيئين :

أحدهما : أسماء الإشارة . ثانيهما : الموصولات

ومصطلحُ "حرف التعريف" يعنى عنده "اللّام" فقط (٣) ، ورغم هذا يذهبُ ابنُ يعيش إلى أنّ التعريفَ بالألف واللام (٤) ، فهو يقول : "اعلمْ أنّ هذه الأسماءَ (٥) التى ذكرها بالألف واللام ، من قَبيل الأعلام فى الشُّهْرَة . . (٦) ، ليس هذا حسب بَلْ إنّهُ لَيَتردّدُ بين "اللّام" ، والألفِ واللامِ (٧) ، ولسنا نرى سببًا لذلك ، إلّا أنّه قد لا يجدُ فرقًا فى الاستعْمَالَيْن .

---

(١) انظر : الواضح ، ص : ١١٢

(٢) اللمع : ص : ١٨٦ـ١٨٧ . وقد ذكر ابن جنى أن مصطلح "الاسماء الضمرة" يعنى المصطلحات الاتية :

أ ـ المُنفصل . وهو على ضربين : الأول المرفوع الثانى : المنصوب

ب ـ المُتّصل . وهو على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : الأول : مرفوع الثانى : منصوب الثالث : مجرور . انظر : اللمع : ص : ١٨٧

(٣) حيث يقول : "وبعض الأعلام يدخله لامُ التعريف . . " شرح المفصل : ١/ ٤١

(٤) شرح المفصل : ١/ ٤١

(٥) يقصد هذه الأسماء التى ذكرها الزمخشرى : النجم للثريا ، والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ، شرح المفصل : ١/ ٤١

(٦) شرح المفصل : ١/ ٤١

(٧) انظر قوله : "هذه الاسما " أعنى : الحارث ، والعباس ، وما كان مثلهما تدخلهما اللام ، ولا تلزم لزومها فى نحو : الدبران ، والعبوق . . والصعق . . وأما الحارث والعباسى ، ونحوهما ، فان تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام . شرح المفصل : ١/ ٤٣

ويتابع ابنُ الحاجب ، ويذهبُ مذهبَ الزمخشري في مُصطلح "المُبْهم" وسمّيه هو "المُبْهمات" ، ثم يضيفُ إلى أنواعِ المعرفة "المُعرَّف بالنِّداءِ". (١)

والجديدُ عند ابنِ مالك هذه المصطلحات :
الأول : المُضمرُ جَائِزُ الخَفَاءِ ـــــ المُستترُ جَوازا .
الثاني: ذُو الأداةِ .
الثالث: أو "المُعرَّف بالأداة". وهي عنده "أَلْ" لا اللام وحدها " (٢)
ونحسب أنّهما لم يستعملا من قبل عند أحدٍ من النُّحاة الذين نَعْرِضُ لهم .
الرابع: إطلاقُ مُصطلح "البَارِز" مُلازمًا للضمير.

وابنُ مالك يذكرُ بعضَ المُصطلحاتِ بطريقة لا نستطيع أنْ ننسبَها إليه ، فهو يذكر مثلاً مصطلح "ضَمير الشَّأن" ، ولكنه يقول : ... المُسَمَّى ضمير الشأنِ عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ..." (٣) . ثم يذكرُ ـ أيضًا ـ مُصطلح "ضمير الفصل" ويقول " المُسَمَّى عند البصريين "فَصْلاً" ، وعند الكوفيين ، عِمَاداً ..." (٤)

ويظلُ ابنُ هشام متابعًا على ما قدّمْنا (٥) ، إلى أنْ نرى مُصطلح " المُعَرَّف بالأداة" المتطور عند ابنِ مالك ، يتطورُ عنده ـ أيضًا ـ ليأخذَ شكلاً اصطلاحيًا آخر هو: "المُحلَّى بِأَلْ" العَهْدِية ، أوْ الجِنْسِية (٦) ، أو يُسميه أحيانا " المُحلَّى

---

(١) انظر: الكافيه : ٢/ ١٣٠ ، ١٢٨ . وقد ذهب ابن الحاجب الى أن أداة التعريف هي "الالف واللام" ٢/ ١٣٠ وانظر مصطلحات الضمائر عند ابن الحاجب : ٢/ ٦ ، ٧/ ١٢ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩

(٢) تسهيل الفوائد ، ص: ٤٢ ، ٢١ ـ ٤٢ "باب المعرفة والنكرة" وانظر ما تتحدث عنه من مصطلحات عند ابن مالك في : ص: ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٢

(٣) السابق ، ص: ٢٨

(٤) السابق ، ص ٢٩

(٥) استعمل ابن هشام مصطلحي : المضمر ، والضمير . الشذور ، ص ١٧٧ واستعمل أيضا مصطلح "ضمير الشأن" وأضاف اليه "الشأن والحديث والقصة" شذور الذهب ، ص: ١٧٧ ، وانظر بقية مصطلحات المعرفة ص: ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٣

(٦) انظر ص : ١٩٣

بالألف واللام " (١) ، ثم إننا نرى استعمال مُصطلح "الضمير" عنده ، بَدءاً بأخذ صفة القلّة في الاستعمال .

ويسير الأزهري (٢) على الدَّرْب ، حتى نرى عنده ما يأتي :

أ — يعود ليستعمل مُصطلح "ذو الأداة" الذي استعمله ابن مالك .

ب — "المُستتر وُجُوباً"

جـ — "المُستتر جَوازاً" (٣)

ويتابعُ الأشموني والخُضري على ما مرَّ من مُصطلحاتٍ ، إلّا أنّهما يتفقان على أنّ استعمال مُصطلح " أداة التَّعْريف " أَوْلى بالاستِعمال .

قال الأشموني : "واعلمْ أنّ اسمَ الجِنْسِ الداخلِ عليه "أداةُ التعريفِ" ، قد يُشارُ به إلى نَفْسِ حقيقتِهِ .." (٤) ، ويَرى الخُضريُّ أنّ هذا الاصطلاحَ "أَوْلَى من التعبير " بِأَلْ " لجريانه على كُلِّ الأقوالِ .." (٥)

---

(١) الشذور : ص ١٩٤

(٢) انظر مصطلحات المعرفة عنده في شرح التصريح : ١/ ٩٤ـ٩٥ ، ومصطلحات الضمير في : ١/ ٩٦ـ٩٨

(٣) شرح التصريح : ١/ ١٠٢ ، ١٠٠ . وقد نبّه الشيخُ خالد إلى أنّ تقسيم الضمير إلى مستتر وجوباً وجوازاً تقسيمُ ابن مالك (١/ ١٠٢) . وهذا صحيح ولكن لم يستعمل مُصطلح "المستتر وجوبا" أو "جَوازا" بل ما يُعطي معنى هذا الاصطلاح فهو يستعمل مثلا : " الضمير جائز الخفاء " ، وهو في معنى "المستتر جوازا" الذي رأيناه عند الشيخ خالد .

(٤) حاشية الصبان : ١/ ١٤٦

(٥) حاشية الخضري : ١/ ٨٩

وبذلك نرى هذا المصطلحَ قد تطورَ عند الأشمونى أولاً ، ثم تابعَ عليه الخضـــرىُّ من بعده ، وهو الذى لا تزالُ نردّدُه حتى الآنَ .

أما النَّكـرة

فإنَّا لم نَرَ النحويينَ يُدرجون تحتها مصطلحاتٍ ، كما فعلوا فى حَدِيثِهم عـنِ المعرفةِ . وإنَّما اتَّفقوا جميعًا على مَعْنى النكرةِ ، ولا يكادُ تعريفُهم لها يَنِدُّ عما أوردَه سيبويه حتى ذهبَ إلى أنَّها " أشدُّ تمكُّنًا من المعرفة ، لأنَّ الأشياءَ إنَّما تكـونُ نكـرةً ثم تُعَرَّفُ " (١)

معنى هذا أنَّهم متفقونَ على أنَّ هذا المُصطلحَ يعنى شيوعَ الشىءِ فى أُمَّتِـهِ ، وكونه بعضًا مجهولاً من جُملـة " (٢)

وإنَّا لنرى الأُصوليينَ ليُوشِكُ تعريفُهم للنكرةِ أنْ يكونَ هُوَ هُوَ عند النُّحاةِ . يقولُ الخبازى فى المُغْنِى : " النكرةُ لمَّا كانت حقيقةً لفردٍ شائعٍ فى الجُملة " ، لزم القـول بانتِفَاءِ جميع الأفرادِ عند انتفاءِ مِثْلِ هذا الفردِ ، إذْ لو بقى البعضُ من الجُملـةِ عنـد انتفاءِ ذلك الفردِ ، لا يكونُ الفردُ شائعًا فى جُملتِهِ ، بَلْ فى البعضِ المُنْتَفِـى مِـنَ الجُملـة " (٣) . وينقل الصَّبانُ عن الرَّوْدانى ، أنَّ "الشيوع إنَّما جاءَ من انتشـارِ الفردِ ... غاية الأمر أنَّ انتشارَ الفردِ ، جعلَه كالنكـرة ... " (٤)

ولما كانت المعرفةُ ــ مصطلحًا ــ بمعنى العلامةِ على الفردِ ليُعرفَ بها مِنْ غَيْرِه (٥)

---

(١) الكتاب : ٢/٢٢ . وذهب المبرد الى أنها ما وقع " على كل شىء من أمتـه . لا يخص واحدا من الجنس" (المقتضب : ٤/٢٧٦) . وابن جنى على أنها .. مـا لم يخص الواحد من جنسه .." (اللمع ، ص: ١٨٦) . وهكذا يسير النحويـون على هذا المعنى .

(٢) انظر هذا المعنى فى الكافيـة : ٢/١٢٩

(٣) المغنى فى أصول الفقـه ، ص : ١١٧

(٤) حاشية الصبان : ١/٩٠

(٥) انظر الكتاب: ١/٦ــ٧ ، ١/٤٠٣ ، والمقتضب : ٤/٢٧٦ ، والمفصـل ، ص: ١٩٧ ، والكافية : ٢/١٢٨ .

علمنا أنّ المُصطلَح صادرٌ عن أصلٍ لُغوى ، إذ رأينا "التعريف : الإعلام ، وضد التنكير" (١) ، حتى إنّ التعريف بالضّدّ ليكون مُدخلاً إلى مَعْنى المُعَرَّف ، فيُعَرِّفون المنكَّر بأنّه "ضدُّ المعروف" (٢) . إذاً صدورُ المصطلح عند النحاةِ ، ما زلنا حتى الآنَ نرى فيه ردّةً إلى الأصل اللغوى على أنّ الذى لا نُنكِرُه ، أنّ نرى تعريفَ المُصطلح ينهجُ سبيلاً واحدًا فى طريقةِ العرضِ ، عند الأُصولى والنَّحْوىّ ، فأنت لا تكادُ تفرّقُ بين مقالةِ الإستراباذى النحوى ، والخَبّازى الأُصولى فى عرضِهما لمعْنى النكرةِ ، مما يُؤكّدُ وجودَ التأثر والتأثير متبادَلَيْنِ بينَ النحوِ وأصول الفقهِ .

ومما هو ليس بمنكورٍ أيضاً أنّ نرى التعريفَ والتنكير عند النحاة صائِرَيْنِ إلى قضية الأصليةِ والفرعية ، التى عوّلَ عليها الفقهاءُ والاصوليونَ (٣) ، ومن ثم رأينا النُّحاةَ يذهبونَ إلى أنّ "العلاماتِ إنّما يُؤتَى بها عند تغييرِ الكلامِ عن أصْلِه" (٤) ، بينما الأصلُ لا يحتاجُ إلى علامة (٥) .

من هنا رأينا النحاةَ يذهبونَ إلى أنّ "التعريفَ" علامةٌ على الفردِ . ولذلك وجدنا هذه العلامةَ ، أو تلك العلاماتِ التى أدْرجَها النحاةُ تحت مُصطلح "المعرفة" هى التى أخْرجتْ الفردَ الشائعَ فى أُمّتِه ، أو المجهولَ من الجُملة ، إلى حيّزِ التعريفِ بوجودِ هذه العلامة . (٧)

---

(١) مادة "عرف" القاموس المحيط

(٢) مادة "نكر" القاموس المحيط

(٣) أ ـ الفقهاء يقدّرون الفرعَ بالأصل فى الحكم والعلّة . المغنى فى أصول الفقه ، ص : ٢٨٥ . وانظر المزهر : ٦٠/١ ، حيث نقل السيوطى أن الأقيسة الشرعية كلها مظنونة .

ب ـ والاصُوليون على أنّ القياسَ مناطه الظنّ ، مما حطّ الفرعَ على درجة الأصل انظر فى هذا : الشافعى : الرسالة ، ص : ٤٧٧ ـ ٤٩٨ ، الجوينى : البرهان : ٧٥٣/٢ـ٧٦٤ .

(٤) شرح المفصل : ١١٥/٥

(٥) انظر الاشباه والنظائر : ٢٥٧/١

(٧) هذه العلامة بين خمسٍ إلى سبعٍ بين النحاة . وموضع الخلاف فى "المُنَادى" و"المَوْصول"

من هنا كانَ مُصطلح "المعرفة" باعتبارِه فَرْعًا ، ينتظمُ هذه المصطلحاتِ:

١ــ الضَّمـــير . (١)
٢ــ العَلَـــم .
٣ــ الإشـــارة . (٢)
٤ــ المُعَرَّف بأداةِ التَّعريف .
٥ــ المضاف إلى واحدةٍ منهن .
٦ــ المَوْصول .
٧ــ المُنَادى

على أنَّنا نرى مصطلح "المُوَقَّت" عند القراء ، من المُصطلحاتِ التي وردت عنـــد الأُصوليينَ . يقول السرخسي : "فأما النوع الثاني وهو "المُوقَّت" فانه ينقسم إلى ثلاثـــةِ أقسام : .. ما يَكُونُ الموقَّتُ ظرفا للواجب بالأمر .. ما يكون الموقتُ معيارًا له .. ما هو مُشكلٌ مُشتَبِهٌ . (٣)

---

(١) أ ــ الضمير المسمى "فصلا" عند البصريين " أرجع الاستراباذي صدوره عنـــد الخليل وسيبويه الى كونه فصل الاسم الذي قبله عما بعده ، بدلالته على أنـــه ليس من تمامه ، بل هو خبره (الكافية ٢ / ٢٤) .
ب ــ والمسمى "عمادا" عند الكوفيين ، لكونه حافظا لما بعده ، حتى لايسقط عن الخبر ، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط (الكافية : السابـــق والصفحة) . وذكر أيضا تفسيرا للمتأخرين عن صدور مصطلح "الفصل" عنـــد البصريين ، اذ يرون أن هذه التسمية من قبل أنه فصل بين كون ما بعـــده نعتا ، وكونه خبرا ، لانك اذا قلت: زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة ، فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبر الصفـــة (الكافية: ٢ / ٢٤)

(٢) أطلق على الاشارة أحيانا مصطلح "المبهم" ، وهو اصطلاح صادر عن أصل لغوي أيضا ، وهو ينتظم "الموصول" عن ابن الحاجب ، وقد فسر الاستراباذي أصل هذا المصطلح بقوله: "وانما سميت مبهمات ــ بقصد الاشارة ، والموصول ــ وان كانت معارف ، لان الاسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عنـــد المخاطب ، لان بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشارا اليها ، وكذا الموصلات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب . (الكافية : ٢ / ١٣٠) ، وانظـــر: شذور الذهب ، ص : ١٨٥

(٣) السرخسي : أصول السرخسي : ١ / ٣٠

وقد رأينا "الموقّت" عند القراء مصطلحًا على "المعرفة" ، و"العلم" يمكن تفسير استعمال هذا المصطلح عند القراء بأنّ "النكرة" مثلاً إنّما تكون معرفة في الوقت الذي يؤتى فيه بعلامة من علامات التعريف ، ولذلك رأينا القراء كذلك يذهبون إلى أنّ النكرة "غير موقّتة".

٤ — التذكير والتأنيث

الجنس في عُرف الدرس الحديث من الفصائل النحوية . وهذه الفصائل — كما يرى فندريس — إنما هي معانٍ تُعبِّر عنها دوالّ النسبة . (١)

ولسنا بقادرين أن نعزو أسباب التذكير والتأنيث في اللغة ، إلا إلى الاستعمال اللغوي حسب ، لأن "الجنس اللغوي لا يطابق — دائماً — الجنس في الواقع الطبيعي بل يجري على منطق خاص . فالاصطلاح وحده هو الذي جعل "القمر" في العربية مذكراً و"الشمس" مؤنثة ..." (٢)

وقد أسهمت كتب القراءات إسهاماً كبيراً في الوقوف على حدود التأنيث والتذكير . فابن مجاهد يذكر أن القراء اختلفوا في صرف "ثمود" وترك إجرائه في خمسة مواضع ، بيد أن الكسائي قرأ بصرفهن جميعاً (٣) . وحجة الكسائي "أنه جعل "ثمود" اسماً مذكراً للأب أو للحي ..." (٤)

ويوضح المبرد هذه المسألة بقوله : "... فمن جعله اسماً لأب أو حي صرفه ، ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه ..." (٥) ، وقد ذكر أبو حيان قرأ ابن كثير

---

(١) فندريس: اللغة ، ص : ١٢٥

(٢) الدكتور عبده الراجحي : اللهجات العربية ، ص : ١٧٨

(٣) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ، ص : ٣٣٧

(٤) مكي أبو طالب : الكشف ، ص : ٥٣٣/١

(٥) المقتضب : ٣٥٣/٣ — ٣٥٤

وحده : "لتستبين سبيلُ المُجرمين" بالتاء ، وسبيلٌ بالرفع ، وقرأ أبو بكر : "وليستبين سبيل" بالياء ، وسبيلُ بالرفع" (١)

وحديثُ التذكيرِ والتأنيثِ ، من حديثِ النكرةِ والمعرفةِ ، وجميعُها ـ عند النحاة ـ من ذا الحديثِ ، حديثِ الأصليةِ والفرعيةِ . فقد وجدناهم يقولون بأصالةِ النكرةِ ، والمعرفةُ فرعٌ عليها (٢) ، ثم يذهبون إلى تفسيرِ القولِ بالأصليةِ والفرعيةِ ، فإذا هُمْ بعد ذلك يجعلونَ للفرعِ علاماتٍ يستبين بها ، ويتركونَ الأصلَ في غيرِ حاجةٍ إلى علاماتٍ ، إذ بقاؤه على سيرتهِ عَلَمٌ على أصالتِه .

وقد رأينا النُّحاةَ جميعًا يلهَجون بالتذكيرِ والتأنيثِ ، جاعلينَ التذكيرِ أصلاً ، والتأنيثَ فرعًا عليه . (٣)

---

(١) أبو حيان : البحر المحيط : ٤ / ١٤١

(٢) انظر ص : ـ من هذا البحث

(٣) ـ ذهب سيبويه الى أن "الاشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء والشيء يذكر . فالتذكير أول ..." (الكتاب : ٢ / ٢٢) وانظر أيضا : ٢ / ١٩ ، ٢ / ١٠٧ ، ٢ / ٢٦٠ ، ٢ / ٣١٣

ـ ويقول الفراء : "وقوله : الصواع ذكر . وهو الاناء الذى كان الملك يشرب فيه . والصاع يؤنث ويذكر ..." (معانى القرآن : ٢ / ٥١) ، وانظر : ١ / ٤٢٩ ، ٤٣٠

ـ يقول المبرد : "فأما من صرف فقال : رأيت رعدا ، وجاءتنى هند ، فيقول : خفت هذه الاسماء ، لانها على أقل الاصول . فكان ما فيها من الخفة معادلا لثقل التأنيث" (المقتضب ٣ / ٣٥٠) وانظر : ١ / ٦٠ ، ٦٣ ، ٢ / ١٨٥ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢ ، ٣ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨

ـ والزبيدى يعقد بابا عن "التذكير والتأنيث" يحلل فيه عدم وجود علامة تأنيث فى المذكر ، بأن "المذكر هو الاصل" (الواضح ، ص : ٢٤١)

ـ يذهب الزمخشرى الى المذكر والمؤنث من قسمة الاسم . وأن المذكر ما خلا من العلامات الثلاث : التاء ، والالف ، والياء ..." (المفصل ، ص : ١٩٨) وانظر ص : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١

ـ ويقول ابن الحاجب : "المذكر والمؤنث : المؤنث : ما فيه علامة تأنيث لفظا أو تقديرا . والمذكر بخلافه ، وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة وممدودة" . (الكافية : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ـ ١٦٩)

ولذلك ألفينا هم يجعلون لهذا الفرع علامةً تميزه . فما هي هذه العلامةُ التي ميَّزَ بها النحاةُ التأنيثَ ؟

يقول سيبويه : "وأمَّا الهاءُ فتكونُ بَدَلاً من التاءِ التي يُؤَنَّثُ بها الاسمُ في الوقفِ ، كقولك: هذه طَلْحَة .." (١)

ويقول : "اعلمْ أنَّهُ ما جاوزَ الاثنين إلى العشرة ، مما واحدُهُ مُذكَّرٌ ، فإنَّ الأسماءَ التي تَبينُ بها عِدَّته مؤنثةٌ فيها الهاءُ التي هي علامةُ التأنيثِ ، وذلِكَ قولُكَ : ثلاثةُ بنينَ .." (٢)

ويقول : "تقول : حُبَيْلى ، وسُمَيْرى ، وأُخَيْرى ، وذلك أنَّ هذه الألفَ لمَّا كانت ألفَ تأنيثٍ لم يكسروا الحرفَ بعد ياءِ التصغير .." (٣)

= — وانظر ابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٥٤٢ — ٥٤٤

— يرى الازهري : أن التأنيث فرع التذكير ، لان الاصل التذكير .." شرح التصريح : ٢٨٧/٢

— ويقول الاشموني : " وانما لم يوضع للتذكير علامة ، لانه الاصل .." . حاشية الصبان : ٦٩/٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣

— يذكر ابن مالك " باب التذكير والتأنيث" (تسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٣) ، ويرى أن "أصل الاسم التذكير .. وافتقر التأنيث على علامة . ص : ٢٥٣

— وانظر حاشية الخضري : ١٤٥/٢ — ١٤٦

(١) الكتاب : ٣١٣/٢ . وانظر : ٢٢٧/٢ ، ٢٣٢ ، حيث ذكر أن التاء تلحق أولا ، فيكون الحرف على تفعل في الاسماء ، نحو : تنضب .."

(٢) السابق ، ص ١٧١/٢

(٣) السابق ، ص ١٠٧/٢ ، (ويقول أيضا في نفس هذه الصفحة عن ألف التأنيث : "اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث" . وانظر ١١٥/٢ ، ١١٧

ويقول : " اعلمْ أنّ كل ما كانَ على ثلاثة أحرفٍ ولحقته زائدتانِ فكانَ ممدودًا مُنصرفًا فإنّ تحقيرَه كتحقيرِ الممدودِ ... " (١)

ويقول أيضًا : "فإنْ قُلتَ : ما تَقُولُ في رجلٍ يُسمّى بِعُنُوق ؟ (٢) فإنّ عُنُوقا بمنزلةِ خُرُوق ، لأنّ هذا التأنيثَ ، هو التأنيثُ الذى يُجمعُ به المذكرُ وليس كتأنيثِ عَنَاق ، ولكنّ تأنيثَه تأنيثُ الذى يجمع المذكّرينَ . وهذا التأنيثُ الذى في عُنُوق تأنيثٌ حادثٌ .(٣)

نعم ، لقد أكثرنا النقلَ عن سيبويه ، وإنّما كان ذلك ، لأننا نعد الرجلَ نقطةَ انطلاقٍ لهذا البحث ، نرجو منها ضوءًا على الطريقِ ، يصحّحُ النظرَ لاستقبالِ ما أتى به الخالفون له .

فمن هذه النصوصِ نستطيع أنْ نحددَ المُصطلحاتِ الآتيةَ ، التى هى علاماتٌ على ذلك الفرع ـ أعنى التأنيث :

أ ـ تاء التأنيث ، أو "التاء التى يُؤنّث بها الاسم"

ب ـ هاء التأنيث ، أو "الهاء التى هى علامةُ التأنيث"

جـ ـ ألف التأنيث ، أو "المنقوص" (٤) ـــ في مُقابل مُصطلح "الألف المقصورة"

د ـ "الزائدتان" أو "الألفان" (٥) ـــ في مقابل ألفِ التأنيثِ الممدودة

هـ ـ وقد رأيناه يستخدم مصطلحَ "التأنيثِ الحَادِث" للدلالةِ على مصطلح "التأنيثِ غيرِ الحقيقى"

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٠٨ . وذكر أيضا : "فأما الممدود فان آخره حى كحياة الهاء ، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء ... " : ٢ / ١٠٩

(٢) عنوق جمع عناق ، والعناق : دويبة طويلة الظهر

(٣) الكتاب : ٢ / ٢١ ـ ٢٢

(٤) يقول : " اعلم أن المنقوص اذا كان على ثلاثة أحرف ، فان الالف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى". ٢ / ٩٢

(٥) انظر ٢ / ١٠٩ . وهذا يعنى أنه يطلق على الهمزة "ألفا" أيضا

وقد سمى كل ما لحقته هاتان الزائدتان "مَمْدُودًا" ، وأطلقَ على الهمزةِ التي في نهايةِ الاسمِ الممدودِ "الحَرْفَ الحَيّ" ، كما أطلقَ هذا المصطلحَ على هاءِ التأنيث أيضًا (١).

معنى هذا أنَّ سيبويه لم يستخدم هذين المصطلحين:
الأول : الألف المقصورة
الثاني : الألف الممدودة
وإنَّما رأينا عنده بَدِيلَيْنِ لهما ، هما على الترتيب:
ـ ألفُ التأنيث .
ـ "الزائدتانِ" أو "الألفان"

وقد تابعَ المبردُ سيبويه على ما أتى من مصطلحاتٍ، إلَّا أنَّه ذكر مصطلح "الألف المقصورة" ، مع ذكرِه "ألف التأنيث ـ يعني أنَّه استخدمَ المصطلحين معًا (٢). كما أنَّه استعملَ مُصطلح "الألف الممدودة" بالإضافةِ إلى استعمالِه مصطلح "الألِفانِ" (٣)

---

(١) فرق سيبويه بين الالف المقصورة والالف الممدودة ، وهما التأنيث بقوله: "أما ما لحقته ألفا التأنيث فحنفساء وعنصلاء ... فاذا حقرت قلت: وحنيفساء ، وعنيصلاء ولا تحذفا هنا ... وانما حذفت الالف ، لانها حرف ميت .. فأما الممدود فان آخره حي ... والهاء بمنزلة اسم ضم الى اسم .." (الكتاب: ٢/ ١٠٩)

(٢) المقتضب: ١/ ٦٠ "وأما التاء فتزاد علامة للتأنيث" وفي ١/ ٢٤٢ "وهاء التأنيث انما تذهب في الترخيم ، وفي ٢/ ٢٦٠ "فأما ما لحقته ألفان للتأنيث .." وفي ٢/ ٢٦١ "فأما الالف المقصورة فانها في الاسم كبعضه" . انظر أيضا: ١/ ٦٠، ٦٣، ٣/ ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤

(٣) انظر: ٢/ ٢٦١ ، حيث استعمل مصطلح "الألف الممدودة"

وعلى ذلك يُمكن أنْ نعدَّ المبرّد بدايةً لاستعمالِ مصطلحي :
" الألف المقصورة "
و " الألف الممدودة "

ومما رأيناه عند المبرد من مصطلحاتٍ:
ـ "المؤنّث الحقيقي " (١) ، أو "غير الحقيقي "
وهو ما رأيناه عند سيبويه "تأنيثا حادثـــا "
ـ " المؤنث اللفظـي " (٢)

ويتابع الزبيديُّ والزمخشريُّ المبرّدَ على مُصطلحاته (٣) ، ومن بعدهما ابنُ الحاجب حيث رأيناه يذكر مصطلحات:
ـ "الألف المقصورة "
ـ "الألف الممدودة "
ـ "تاء التأنيـــث "
ـ "المؤنث اللفظي الحقيقي " و"غير الحقيقي " (٤)

وقد تابع ابنُ مالك على مصطلحات:
ـ "التّاء"
ـ "ألف مقصورة "
ـ "ألف ممدودة " (٥)
ـ وأحيانا يطلقُ على المقصورةِ والممدودة "ألِفَي التّأنيث" (٦)

---

(١) "فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان .. (المقتضب ٣/ ٣٤٨)
(٢) "نحو قولك: يوم ، وليلة ، وبلدة ... المقتضب : ٣/ ٣٤٩
(٣) الهاء التي تصير في الادراج تاء ، والالف الممدودة ، والالف المقصورة (الواضح : ص : ٢٤١ ـ ٢٤٣) ، وانظر مصطلحات الزمخشري في المفصل ، ص : ١٩٨ـ١٩٩
(٤) انظر هذه المصطلحات في الكافية : ٢/ ١٦١ " وعلامة التأنيث : التاء ، والالف مقصورة وممدودة ، ٢/ ١٦٦ " وأما ألف التأنيث المقصورة ، فانما تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء " ٢/ ١٦٩ ، حيث ذكر مصطلح "المؤنث اللفظي الحقيقي
(٥) في التسهيل ، ص : ٢٥٣ : " .. تاء ظاهرة ، أو مقدرة ، أو ألف مقصورة أو ممدودة "
(٦) السابق ، ص : ٢٥٥

غير أنّنا لم نجد عند ه مُصطلحى "المُؤنّث الحقيقى" و"غير الحقيقى" .

ويتابعُ بعد ذلك الأزهرىّ ، والأشمونىّ ، والخُضرىّ (١) ، إلّا أنّنا نجدُ الخضرىّ يستعملُ مصطلحَ "مَجَازى التّأنيث والتذكير" (٢)

وهذا المصطلح نراه تطورا لمصطلحى :

ـ "التّأنيث الحَاقوث" ـــــــ الذى بدأ عند سيبويه

ـ "ثم "التأنيث غير الحقيقى" ـــــــ عند المبرد ، وهو يعتبر تطويرًا للتأنيثِ الحادث

وما نراه من خلاصةِ درسِ المصطلح فى المذكر والمؤنث ، أن هذه المصطلحات:

ـ " ألف التأنيث"

ـ " الزائدتان "

ـ "الألفـــان "

قد بدأت عند سيبويه . وأنّ بدايةَ تطورها عند المُبردِ على هذه الصور :

ـ "الألف المقصـــورة".

ـ "الألف الممـــدودة "

ثم تابع النحويون على ذلك .

---

(١) انظر هذه المصطلحات عندهم فى :

أ ـ شرح التصريح : ٢/ ٢٨٥ ، التاء المحركة خاصة بالاسماء ، وهى تبدل فى الوقف هاء . والتاء الساكنة تختص بالافعال الماضية . ثم ذكر مصطلح " ألفا التأنيث" وخسره بالالف المقصورة والممدودة .

ب ـ حاشية الصبان : ٤/ ٦٨ـ٧٠ "علامة التأنيث تاء ، أو ألف .. والالف ... وهى المقصورة كحبلى ، وألف قبلها ألف ، فتقلب هى همزة ، وهى الممدودة كحمراء ..

جـ ـ حاشية الخضرى : ٢/ ١٥٦ـ١٥٧ ، ١٥٨

(٢) انظر حاشية الخضرى : ٢/ ١٥٧

والأصلُ في صُدورِ مُصطلح "القَصْرِ" ومُصطلح "المَدِّ" في أَلِفَي التَّأنيثِ كما يَـرَى ابنُ يعيش، أَنَّ "معنى قَوْلِنَا مقصورة، أَنْ تكونَ مُفردةً، ليس بعدها أَلِفٌ أُخرى فتُمَدّ... فلا يدخلها شيءٌ من الإعرابِ: لا رفع، ولا نصب، ولا جر، كأَنَّها قُصِرَتْ عـــن الإعرابِ كُلِّه، من القَصْرِ، وهو الحَبْـس" (١)

معنى ذلك أَنَّ مصطلحَ "الألف المَقْصورة" يعني من حَيْثُ صدورِه أَمْرين:

الأول: عن أَصلٍ لُغوي، كأَنَّ هذه الألفَ قُصرت، أَوْ حُبست، أو مُنعت من أَنْ يظهرَ عليها الإعرابُ.

الثاني: ثم خُصِّصت هذه الألفُ بأَنْ تكونَ لازمةً، فضلا كونها لا يظهرُ عليهـا الإعرابُ

ثم إنَّ مصطلحَ "المَمْدُودِ" يَعْني وجودَ أَلِفٍ أُخرى تُزاد قبل الألفِ المقصورةِ فيحدث بوجُودِهما معًا ذلك المدُّ الصوتيُّ، فتنقلبُ "ثانيتُهما إلى حرفٍ يقبلُ الحركـةَ دون الأُولى لتبقـى على مَدِّهـا..." (٢)، ذلك الحرفُ، هو الهمزةُ.

وعن أَصْلِ المؤنَّثِ والمُذكَّرِ، فالظاهرُ فيه أَنَّه أَصْلٌ لُغوي. يدلك على ذلـك مـا أَوْرَدَه الفيروزبادي من قولِه: "والمؤنَّثُ المُخَنَّث، كالمِئْناثِ.. وأَرْضٌ أَنِيثَـةٌ ومِئْنـاثٌ سَهْلةٌ مِنْباتٌ، وأَنَّثْتُ له تأْنيثاً، وتَأَنَّثْتُ، لِنْتُ..." (٣) فقد يعني هذا أَنَّ لفـظ "مؤنث" دالٌّ على كل ما يَخْرج من بطنِهِ شيءٌ ولدًا كان أو نَبْتًا. ثم انسحـبَ اللفـظُ بعد ذلك على ألفاظ أخرى بتواضُعِ الاستعمالِ. ثم هو من حيث الاصطلاح ما أُلحـق به علامة التأنيث، وعلامة التأنيث التاءُ المبدلة هاءً في الوقفِ، والألفُ المقصورةُ، والألـفُ الممـدودةُ.

---

(١) انظر شرح المفصل: ١٠٧/٥

(٢) الكافيـة: ١٦٢/٢

وانظر معنى ما أورده ابن يعيش، والإستراباذي في كتاب سيبويه: ١٠٩/٢

(٣) انظر القاموس المحيط مادة "أنـث"

وعن "المُذكر" ذُكِر — أيضاً — أنّ مادّة " ذ ك ر " فيها من الصّفات ما يُنسب إلى الرجل من نحو : القُوة ، والشجاعة ، والإباء ، أوْ إلى المَذكر بأنّه وابلٌ شديدٌ وإلى القَوْلِ بالصُّلْبِ المتين . (١) فعلى ذلك ربما يكون الأصلُ فى استعمالِ "المُذكّر" لما تنسحبُ عليه هذه الصفاتُ ، ثم خُصّصت بعضُ الألفاظِ بإطلاقِ المُذكّرِ عليها من قَبيلِ ما أشرْنا إليه فى "المؤنث" .

وعلى ذِكْرِ المؤنثِ والمُذكرِ ، نستَحْضِرُ : التّأْنيثَ ، والتّذْكيرَ . فبعد أنْ حاولنا إظهار معنى : المؤنث ، والمذكر ، نشير هنا إلى التأنيثِ والتذكيرِ فنقول : لعلّ المقصودَ بهما معرفةُ ما يؤدّى إلى أنْ يكونَ الشىءُ مذكراً ، أوْ مؤنثا ، فعلاماتُ المؤنثِ هى المؤديةُ إلى التأنيثِ ، وصفاتُ المذكر والتواضعُ عليها من أسبابِ التذكيرِ .

---

(١) انظر مادة "ذكر" فى القاموس المحيط

٥ـ الإفرادُ والتثنيةُ والجَمْعُ :

لما كانت العلاماتُ "إنّما يُؤْتى بها عند تَغْيير الكلامِ عَنْ أَصلِهِ" (١) ، جعلوا للتثنية علامةً ، وللجمع علامةً . ولم يَجْعلوا للمُفْرَدِ هذه العلامةَ باعتبارِ الأَصلِ والفَرْعِ فمن هنا ، كان المفردُ أصلاً والتثنيةُ والجمعُ فَرْعينِ عليه . فماذا أطلقَ النحاةُ على هذا الأَصلِ ، وهذين الفَرْعينِ؟

عند سيبويه :

أطلق سيبويه على الأَصلِ ثلاثةَ مُصطلحاتٍ:

ـ الأول : الواحد

ـ الثاني : المُنْفَرد

ـ الثالث : المُفْرَد

حيث يقول : "واعلم أنّكَ إذا ثَنَّيْتَ الواحدَ لحقته زيادتان : . . " (٢)

وقولـه : " . . ولكنّهم أرادُوا أنْ يفرّقوا بين ما يكونُ مُنفرداً . . " (٣)

وكذلك قوله : " . . وهو أنْ يكونَ الشيئان كلُّ واحدٍ منهما بعضَ شيءٍ مفردٍ من صاحِبه " (٤)

وأطلقَ على الفرعين :

" المُثَنّى " (٥)

" الاثنين " (٦)

" المُنْفَرِدين " (٧)

وعلامة هذه المصطلحات :

أ ـ حرفُ المدّ واللين ، (٨) الذي يكون في الرفعِ ألفاً وفي النصب والجر ياءً مفتوحاً ما قبلَها .

ب ـ النون المكسورة ، وهي عوضٌ لِما مُنع من الحركةِ والتنوين . (٩)

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل : ٥/ ١١٥

(٢) الكتاب : ١/ ٤ ، ٢/ ٢٠٣

(٣) السابق : ص ١/ ٩٥ ، ٩٦ ، ٢٤١ وانظر : ٢/ ٢٠١ ، ٢٩٦ . حيث ورد استعمالهُ لمصطلح "المُفْرَد"

(٤) الكتاب : ٢/ ٢٠١ ، ٢٩٦

(٥) السابق : ٢/ ٢٠١ "هذا باب ما لُفظ به مما هو مُثَنّى".

(٦) السابق : ٢/ ٢٩٦ ، ١/ ٢٤١ "وقد جعلوا أيضاً المنفردين جمعاً"

(٧) السابق : ١/ ٢٤١

(٨) "حرف المد واللين مصطلحٌ خاصٌ عندما تكون التثنيةُ في الأسماءِ ، وهو أيضاً حرفُ الإعرابِ . أما إذا كانت التثنيةُ في الفِعْلِ ، فالزيادتان "ألفٌ ونون" وليست هذه الألف حرف إعراب . إنّما هي علامة للفاعلين . انظر هذا المعنى في الكتاب: ١/ ٥

هذه المصطلحاتُ للدلالةِ على فَرْعِ التثنيةِ. وكُنَّا نظنُّ أَنْ لا فرقَ بين هذه المصطلحاتِ في الاستعمالِ، ولكنْ بتمحيصِ النظر تبين لنا أَنَّ مصطلحَ "التَّثْنِيةِ" أو "المُثَنَّى" إنَّما يكونُ في الشيئينِ "كلُّ واحدٍ منهما بعضُ شيءٍ مفردٍ من صاحبِه، وذلك قولُك ما أَحْسَنَ رأسَيهما." (١)

أَما مصطلحا "الاثْنَيْن"، و"المُنْفَرِدَيْن" فلعلَّهما في الاستعمالِ واحد، إذْ هما لما يكونُ شيئًا من شيءٍ." (٢)

ويزيد المبردُ الامرَ وضوحًا "فيرى أَنَّ نحو قولِكَ: مُسْلِم ثُمَّ مُسْلِمَتِه أَدَّيْتَ بناءً، كما كانَ، ثم زِدْتَ عليه ألفًا، ونونًا، أو باءً ونونًا .." (٣)

إذًا، الفرقُ بين "المُثَنَّى" أو "التثنية"، والاثْنَيْن، والمُنْفَرِدَيْن، أَنَّ التثنيةَ هي بناءُ المفردِ، باعتبارِه أَصْلاً — ثم لحقت بناءَ هذا المفردِ هاتان الزيادتان. أما "الاثْنان"، و"المُنفردان"، فهما مُصطلحان لا يدخُلانِ في هذه الحالةِ، إذْ هما — فقط — لِما فَوْقَ الواحدِ، ودون الثلاثةِ.

ويستعمل سيبويه هذه المصطلحاتِ للدلالةِ على فَرْعِ الجمع:

"الجَمْع على حَدِّ التثنية" (٤)
و"الجَمِيع" (٥)
و"الجَمْع" (٦)
— وعلاماتها:
أ — حرفُ "المدِّ واللينِ" (٧) يكون: واوًا مضمومًا ما قبلها في الرفعِ وفي الجرِّ والنصبِ ياءً مكسورًا ما قبلها.
ب — نون مفتوحة.

---

(١) انظر الكتاب: ٢٠١/٢، ٥/١ عندما تحدث عن تَثْنِيةِ الفِعْل، فقال: "لأَنَّك لم تُرِد أَنْ تُثَنِّيَ يَفْعَل هذا البناء فتضمَّ إليه يَفْعَلاً آخرَ."
(٢) انظر السابق: ٢٤١/١
(٣) المقتضب: ٥/١ — ٦
(٤) وإنْ جمعتَ على حدِّ التثنيةِ.." الكتاب: ٤/١
(٥) انظر الكتاب: ٢٤١/١
(٦) انظر السابق: ٥/١، ٢٠١/٢، ٨٨/٢
(٧) انظر ما قلناه عن هذا المصطلح في تثنية الفعل، ص: ٦٥ من هذا البحث.

والفرقُ بَيْنَ استعمالِ هذه المُصطلحاتِ ، أَنَّ " الجَمْعَ على حدِّ التَّثْنِية " هو المُصطلحُ المخصوصُ بقبول العلامة المُميِّزة للجَمْع (١) . أَمَّا مُصطلحا : "الجَمِيع" و "الجَمْع" — فيما نرى — فمصطلحانِ للتفْرِيق بينَ حالةِ الإفْرادِ والتَّثنية ، وإنْ كانت التثنيةُ جَمْعًا . (٢)

ومن المصطلحاتِ التي استعملها سيبويه في الجَمْع :

١ — "جَمْع الجَمْع"

وقد جَعَلَه لأَدْنى العدَدِ ، وأَبْنِيةُ أَدْنى العددِ يُكَسَّر منها الأَوزانُ الآتيـــة :

أ — أَفْعِلَـة	على أفاعِـل	أَيْـدٍ	أَيَـادٍ
ب — أَفْعُـل		أَوْطُب	أَوَاطِب
جـ — أَفْعَـال	أفاعيل	أَقْوال	أَقَاوِيل (٣)

وهذا هو جَمْع التكْسِير " . وقد أَشَار سيبويه نفسُه إلى هذا الجَمْع عندما قال: "أَمَّا أَبْنِيـةُ أَدْنى العدد فتكَسَّر منها ... " (٤)

٢ — "جمع المؤنث" (٥)

أو " الجمع بالتاء " (٦)

---

(١) هذه العلامة تتصل ببنية المفرد ، كما أشرنا من قبل فهي التثنيـة .

(٢) قال سيبويه : " وقال الخليل : نظيره قولك : فعلنا ، وأنتما اثنان ... لان التثنية جمع ... وزعم يونس أنهم يقولون : ضع رحالهما ، وغلمانهما ، وانما هما اثنان ... " الكتاب : ٢ / ٢٠١

(٣) انظر هذا في الكتاب : ٢ / ٢٠٠

(٤) الكتاب : ٢ / ٢٠٠

(٥) السابق : ١ / ٥

(٦) السابق : ٢ / ١٨١

نُلاحظ أنَّ مُصطلحَ "جَمْع المُؤنَّث" يَعْني ـ كما قُلنا من قبل في التَّثْنيةِ والجَمْعِ ـ بنـاءَ الواحدِ المؤنثِ مُلحقًا به الزيادةُ الدالةُ على الجَمْعِ ، وهي الألفُ والتاءُ ، أما مصطلح "الجَمْع بالتاء" ، أو "بالألف والتاء" فهو من قَبيلِ النِّسبةِ إلى العلامةِ الدالـةِ عليه .

وبعدُ ، فإنَّا نرى الفراءَ يتابعُ سيبويه على المصطلحاتِ الاتيـة :
"الواحـد" (١)
"المُفْـرد" (٢)
"الجَمْـع" (٣)

ثم هو يختارُ الاثنين للدلالة على التَّثنيـة . (٣) ويخالفه في استعمال مصطلحـي :
"الجِمَـاع" (٤) للدلالـة على جَمْع المُذكر .
"وتاءُ الجِمَاع" (٤) للدلالةِ على جَمْع المُؤنَّث .

ويتفق المبردُ (٥) مع سيبويه ، إلَّا فيما نُوجزه لَكَ :
١ـ لم يذْكرْ مصطلحَ "المُنفردين" في الشَّنَّى ، ولا المُنفردَ في المُفْرد ، وإنَّما استعملَ المُفْرَدَ . (٦)
٢ـ أطْلقَ مصطلحَ "الجَمْع الصَّحيح" (٧) على الجَمْع الذي على حَدِّ التَّثْنية .

---

(١) يقول : "ولو قيل : الحَقَد : كان صواباً ، لأنَّ واحدَهم حائِد .." (معاني القـرآن ٢/١١٠) ، وانظر أيضا : ١/١٢٩ ، ١٥٢
(٢) يقول : "ولا تقولُ اضْرِبْ حتى زيدٍ ، لأنه ليس بوَقْت ، فلذلك لم يَحْسُن إفرادَ زيـدٍ واشباهِـه (١/١٣٨ ، ١٧٦) .
(٣ ، ٣) يقول : "ولا يجوزُ أنْ تقولَ في سائر الأسماءِ إذا خاطَبْتَ إلَّا بإخراجِ المخاطب في الاثنين والجمع .." (١/١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٤٩) . ويقـول : ".. ولن يَعْفُوا للرجلين لأنهم زادُوا للاثنين في الفعلِ ألفاً ونوناً ... " (١/١٥٥)
(٤ ، ٤) انظر : ٢/٩٣
(٥) استعمل المبرد مصطلحات: "الواحد" و"التثنية" التثنية لا تخطيء الواحد.." (المقتضب : ٣/٤٠ ، ٣٩ ، ٢/١٥٣ ، ٣/١٣٩ ، ١/٧ ، ٢٤٨) واستعمل أيضا : "الجمع على حد التثنية : ١/٥ ، وجمع التكسير : ١/٦ و"جمع المؤنـث" و"الجمع بالالف والتاء" انظر : ٣/٣٣١ ، ٢/١٥٦ ، ١٦٠
(٦) المقتضب : ٣/٤٠
(٧) السابـق : ١/٥

٣ـ بداية ظهور مصطلحي : "جَمْع المُذكر السَّالم" و "جَمْع المؤنث السَّالم" ، وإنْ كان لم يَسْتعملهما على هذه الصورة . انظر ماذا قال ؟

يقول : "هذا باب ما كان من جَمْع المؤنث بالألفِ والتَّاء . فهذا الجمعُ في المُؤنثِ نظير ما كان بالواوِ والنونِ في المُذَكَّر ، لأنَّك فيه تسلم بناءَ الواحد كتسْليمك إيَّاهُ في التَّثْنيةِ .." (١)

وقد يكونُ من الصحيح ، بعد هذا ، إذا قُلْنا : إنَّ مصطلحَ "الواحِد" ليس بدايةً لظهورِ مُصطلحِ المُفْرد ، ولا "الثُنى" تطوُّراً عن "الاثْنَيْن" لأنَّنا أشَرْنا ـ قبلُ ـ إلى أنَّ "الواحدَ" و "الاثنين" إنَّما يَعْنى كُلٌّ منهما شَيْئاً معدوداً ، ليس داخلاً في جِنْسٍ ، كما رَأَيْنا المُفرَدَ جِنْساً للتثنية والجَمْع . وما قد يكونُ تطوراً في هذا ، أن نجد :

مصطلحَ "الجَمْع على حدِّ التثنية" عند سيبويه والمبرد ـــــ تَغَيَّرَ إلى "الجَمْع الصَّحيح" عند المبرد ، ثم يبدأ هذا الجمعُ الصحيحُ ـــــ في أَخْذِ صورة "جَمْعُ المُذكَّر السالم" ، أو "المُؤنَّث السالم" عند المبرد أيضاً . وإنْ كانا لم يأخُذا هذه الصورة كما بَيَّنَّا ، لأنَّ المبردَ بدأ يُشير إلى ضرورة سَلامَةِ بناءِ الواحِدِ في الجَمْعين .

ثُمَّ يأتي الزبيديُّ ويستعملُ مصطلحاتٍ: "الواحد ، والاثْنَيْن" (٢) وجَمْع السَّلامة" (٣) الذي هيأ لظهورِهِ المبردُ ، كما قلنا .

ويأتي ابنُ جِنّي ليتابعَ الزبيديَّ على مصطلحي : "الواحد" ، و "الاثنين"

---

(١) المقتضب : ٣/٣٣١

(٢) يقول الزبيدي إنَّ الجمع "إدخالُ الواوِ والنونِ على واحدة" (الواضح : ص ٢٠٦) وكان المفروض أن يقول على مُفرد ، ويقول أيضاً : "وأما رفعُ الاثنين فبالألف فهذه الألف لرفع الاثنين ، ونصبهما وخفضهما بالياء .." (الواضح : ص ٦)

(٣) انظر الواضح ، ص : ٢٠٦

ويتابع المُبردَ على مُصطلحي : "جَمْع التَّصْحِيح" ، و"جَمْع التكسير" ، وسيبويهَ والمبردَ على مصطلح "التَّثنية" (١)

ومذهب الزمخشري في صياغة التثنية ، هو مذهبُ سيبويه والمبرد ، فهو يستخدم مُصطلحَ "المُثَنَّى" على أنَّه ما لحقت بمُفْرده زيادتان" (٢) وانه ليستخدمُ مصطلحَ "المُفْرد" هنا . ثم إنَّه يذكر مصطلحَ "المجموع" عَلَماً على أَنْواعِ الجَمْعِ ، فيقول : "ومن أَصْنافِ الاسمِ : "المجموع" (٣) فيوافقُ المبردَ على مصطلحات:

أ — "ما صحَّ فيه واحدة" (٤)
ب — "ما كُسِّر فيه"
جـ — "جَمْع المُذكَّر" (٥)

ثم نرى عند الزمخشري هذه المصطلحاتِ الجديدةَ:

أ — "جَمْع القِلَّة" ب — "جَمْع الكَثْرة" (٦) جـ — "ذُو التاءِ" على ماحذفت تاؤه (٧)

ويتابعُ ابنُ الحاجب على المُفرد والتثنية والجمع (٨) . على أَنَّنا نرى مصطلحَ "جَمْعُ المُذكرِ السالمِ" أولَ ما يظهر على هذه الصورة الصحيحة عند الإستراباذي في شرحه

---

(١) انظر هذه المصطلحات عند ابن جني في اللمع ، ص : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤
(٢) انظر المفصل : ص : ٣٨٣—١٨٤
(٣) السابق ، ص : ١٨٨
(٤) سماه المبردُ : الجَمْع الصحيح ، انظر الصفحة السابقة من هذا البحث .
(٥) انظر المفصل ، ص : ١٨٨
(٦) السابق ، ص : ١٨٩
(٧) استخدم مصطلحاً آخر للدلالة على مُصطلح "جَمْع المؤنث" ، نحو : "الذي بالألف والتاء" المفصل ، ص : ١٨٨ .
(٨) مصطلحات المفرد والتثنية والجمع . انظر الكافية : ٢/ ١٧١ —١٧٣ ، ١٤٧ ، ١٧٨

كافية ابن الحاجب ، حيث يقول : "ولا يَخْلو المفردُ في جمع المُذكر السالم أنْ يكـــونَ صحيحًا . " (١) ، ونَلْفتُ إلى أنَّ ابنَ الحاجبِ في متابعتِه للزمخشري ، لم يذكر فقـــط - مصطلحَ "ذو التاء" (٢) .

ويخيل إلينا أنَّ الزمخشريَّ يعتبر بدايةً لتحديد المُصطلحات . إذْ نـرى تلـك المصطلحاتِ بعد ذلك تأخذُ — في الغالب — الأشكال أو الصيغَ التي انتهت إليهـــا عند المُتأخرينَ .

ولعلَّنا نقصدُ بتحديدِ المصطلحاتِ ، تراجعَ المترادفاتِ الاصطلاحيةِ ، أو انحسارَها لتأخذَ في الغالب الأعم — صيغةً واحدةً . فأنت ترى — كما رأيتَ من قبل — أنَّ مصطلحَ "المُفرد" مثلا — بدءًا بالزمخشري — بدأ يشيعُ استعمالُه في غياب مصطلح "الواحِـد" ، ومصطلحَ "التَّثنية" ، أو "المُثنى" في غياب "الاثنين" ، و "الجَمْع" في غياب "الجِمَاع" أو "الجمع على حدِّ التثنيـة" .. وهكذا .

وقد يدلك على هذا شبه اجماع النحويين على تلك المصطلحات . فابن مالـــك لا يزال يتابع على :
"المفـــرد" (٣)
و "التثنيـــة" (٤)
و "الجمـــع" (٥)

---

(١) الكافيـــة : ٢ / ١٧٩
(٢) وهذا المصطلح من المصطلحات التي استعملها الزمخشري للدلالة على الملحـق بجمع المذكر أحيانا .
(٣) يقول ابن مالك : "ويختار في الضافين — لفظا أو معنى — ، الى متضمنيهما لفظ الافراد" . (التسهيل ، ص : ١٩)
(٤) قوله : ".. لفظ الإفراد على لفظ التثنية" (التسهيل ، ص : ١٩ ، ١٢
(٥) وهو عنده ، "جمع تكسير" ، وجمع صحيح "لمذكر ومؤنث . يقول : فالجمع جعـل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين .. بتغير ظاهر ، أو مقدر . وهو التكســـير . أو بزيادة في الآخر .. وهو الصحيح . (ص : ١٢ــ١٣)

وما نحسبُه جديدًا عند ابنِ مالكٍ ، استعمالَه لمصطلح "الاسم القَابِل" للدلالة على المفردِ ، حيثُ يذهبُ إلى أنَّ "التثنية جعل الاسم القابل دليلَ اثنين ..." (١) أو إلى أنَّ "الجمع جعل الاسم القابل دليلَ ما فوق الاثنين ..." (٢) وربما ترجع هذه التسميةُ إلى مَعْنى قبول الاسم المفرد للتثنيةِ والجمعِ ، باعتبارِه أَصْلاً في التثنية والجمعِ.

ويبقى بعد ذلك ابنُ هشامٍ (٣) ، والأَزهريُّ (٤) ، والأَشمونى (٥) ، والخُضَرى (٦) فانك تجدهم لا يزالون يتابِعُون على تَحْدِيدِ المُصطلحِ ، إلاّ فيما نوجزه لك إنْ شاء الله.

أولاً : كثرةُ استعمالِ مصطلح "جَمْع المُذكَّرِ السالم" بدءًا بابنِ هشامٍ ، ونُدرة استعمال "جَمْع التصحيح"

---

(١) التسهيل ، ص : ١٢

(٢) السابق ، ص : ١٢ـ١٣

(٣) يقول ابن هشام عن كلام له في المُلحق بالمُثنى : "... وإنّما لم نسمّها مُثنّاة لأنها ليست اختصارًا للمتعاطِفَين ، إذْ لا مفردَ لها ..." (شذور الذهب ، ص: ٧٣) ويقول : "جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون" (الشذور ، ص: ٧٥) ويقول : "بِا جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين ..." (الشذور ، ص : ٥٣)

(٤) ويشترط الأزهرى "في كل ما يثنى .. ثمانية شروط ، أحدها : الإفراد ...." (شرح التصريح : ١/ ٦٦ ، ٦٨). وذكرَ مصطلحَ "جمع المذكر السالم : ١/ ٦٩ ومصطلح "الجمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين" (١/ ٧٩)

(٥) ذكر مصطلحات: "المفرد" (حاشية الصبان : ١/ ٧٠ ، ٧٥) ، "المثنى" ص : ٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، و"الجمع" بأنواعه ، ص : ١/ ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٢. إلا أنه يعود فيستعمل مصطلح "الجمع على حدّ المثنى" (حاشية الصبان : ١/ ٧٢) والجمع بالألف والتاء" ١/ ٩٢ـ٩٣.

(٦) الخضرى يستعمل مصطلحات: "المفرد" ، و"المثنى" (حاشية الخضرى: ١/ ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٠ ، والجمع بأنواعه (حاشية الخضرى: ١/ ٤٥ ، ٥٠

ثانيا : يُضيفُ الأزهريُّ مصطلحًا مرادِفًا لمُصطلحِ "جمع المذكر السالم" (١) هو : الجمع الذى على هجاءين".

ويعلقُ الشيخُ ياسين على هذا ، بما نُقِلَ عن "الدنوشرى" ، حيثُ قال: أىْ على حَرْفين هما : الواوُ رفعًا ، والياءُ فى غيره. وقد يُقالُ : الهِجَاءانِ : الواوُ والنونُ رَفْعًا ، والياءُ والنونُ نَصْبًا وجَرًّا" (٢)

ثالثا : ويجنحُ الأزهريُّ أيضًا صورةَ مُصطلح "الجَمْع بألفٍ وتاءٍ مزيدين" فيرى أنَّه يَنْتَظِمُ هذه المصطلحات:

أ ـ "الجَمْع المُؤنَّث" بالمعنى فقط "كَهِنْداتٍ"

ب ـ و"بالتاء والمعنى" جميعا "كَفَاطِماتٍ"

جـ ـ و"بالتاء دُون المعنى" "كطَلْحاتٍ"

د ـ الجمع المؤنث بالألفِ المَقْصورةِ والمَمْدُودةِ "كَحُبْلَيَاتٍ وصَحْرَاواتٍ"

هـ ـ "الجمع الذى يَكُونُ مُسَمَّاه مُذكَّرًا" "كاصْطَبْلاتٍ" (٣)

ثم إنَّ جماعَ الأمرِ عند الأزهرى بعد ذلك أنَّ "الجَمْعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين ، لِيَعُمَّ جمعَ المؤنثِ ، وجمعَ المذكرِ ، وما سَلِمَ فيه المُفردُ وما تغير. فإنَّ فى جميع ذلك نصبه بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ ، حَمْلاً للنَّصبِ على الجَرِّ. كما فى جَمْعِ المُذكرِ السالمِ ، إجْراءً للفرعِ على وَتِيرةِ الأصْلِ ، وإنَّما تَخَلَّف الفرعُ عن الأصلِ فى الإعرابِ بالحروفِ لِعِلَّةٍ مفقودةٍ فى الفرعِ ، وهى أنَّه ليس فى آخرِه حروفٌ تصلحُ للإعرابِ.." (٤)

---

(١) لكن هذا المصطلح ـ أعنى "جمع المذكر السالم" هو الغالبُ فى استعمالِ الأزهرى.

(٢) انظر شرح التصريح : ١/ ٦٩ "هامش"

(٣) انظر السابق : ١/ ٧٩

(٤) السابق : ١/ ٧٩

حتّى إنّه ليرى عدمَ استعمالِ مُصطلحِ "جَمْعِ المُؤنّث السالم" عِنْدَ الكَثِيرِينَ لأنه كما رأينا داخلٌ فى مُصطلح "الجَمْعِ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين" (١)

و ـ ولكنّ الخضرىّ يعكس الأمرَ ، فيذهبُ إلى أنّ "جمعَ المؤنثِ السالم" صارَ لَقَباً لكلّ ما جُمع بألفٍ وتاءٍ" (٢)

ونُجملُ خلاصةَ هذا الدرسِ فيما يأتى :

١ ـ مصطلحاتُ "المُفرد" و "المُنفرد" و "المُثنّى" ، أو التّثنية" ليست تطوراً عن : "الواحدِ" ، و "الاثنين" ، لأنا رأينا "الواحدَ" ، و "الاثنين" إنّما يمثلان قيمةً عددية عند النُّحاةِ .

٢ ـ أمّا "المُفرد" اصْطِلاحًا ـ فهو الأصل الذى يقبلُ الزيادةَ . دون تغيرٍ فى هذا الأصل ـ لتدل على لفظٍ يُغْنى عن مُتعاطفين ، فتكون التثنيةُ ، أو على لفظٍ دالٍ على ما فوقَ الاثنين ، فيكونُ الجمعُ . ومن هنا نرى ابنَ مالك ـ مُوفقاً ـ حين استعمل مصطلحَ "القَابِلِ" للدلالةِ على المُفْرِدِ .

٣ ـ آخرُ ما انتهى إليه مُصطلحُ "الجَمْع على حد التثنية" ، أنّا رأينا هذا المصطلحَ يتطورُ إلى مصطلح "جَمْعِ المذكر السّالم" ، أو مُصطلح "جمع المؤنث السالم" بدءاً من الزمخشرى .

ولعلّ أصلَ مُصطلح "الجَمْع على حدِّ التثنية" راجعٌ إلى فِكْرةِ الحَمْلِ عند الأُصوليّين ، فقد نقل السّرْخَسِىُّ عن الإمامِ الشّافِعِى ، أنّ "المُطلقَ محمولٌ على

---

(١) انظر شرح التصريح : ٧٩/١ . وهذا ما ذهب إليه الأشمونى أيضًا ، عند ما بيّنَ عدمَ استعمالِ ابنِ مالكٍ لمصطلحِ "جَمْعِ المؤنث السالم" (حاشية الصبان : ٨٢/١)

(٢) حاشية الخضرى : ٤٩/١

المقيد .. لأنّ الشيء الواحد لا يجوز أنْ يكونَ مُطلقاً ومقيداً .. "(١). فعلى هذا يُمكن أنْ نعتبر "المُفرَد" مُقيداً باعتبارِ الأَصل وحُمل عليه التثنيةُ بما يَلْحقها من زيادةٍ داخلةٍ على الأَصْلِ ، ثم كان الجمعُ محمولاً على التثنية ، أوْ قُلْ على طريقةِ التثنيةِ.

---

(١) أصول السرخسي ، ص : ٢٦٧

٦ــ العـــامل :

سُئِلَ النَّحويونَ بِدَرْسِ العامِلِ ، فاختلفَتْ منازِعُهم فيه ، على اتِّفاقٍ وافتراقٍ ولعلَّهم فى دَرْسِهم ، لا يكادُون يختلفُونَ ، إلَّا فى مسائِلِ التفْسيرِ ، والتأويـــلِ والتقديرِ .

ولمَّا كان ابنُ ضاءٍ ، خرج مِنْ هذه الدائرةِ ، مُحلِّقًا فى آفاقٍ أُخـــرى ، يهدمُ أوْ هو يُريدُ أنْ يهدمَ ما أقامه النُّحاة من مقرراتٍ ثابتةٍ ، كانت حصيلـــةَ الدرسِ . ولم تكنْ دعواهُ إلا صائرةً إلى الفناءِ ، لأنها مولودةٌ بِعِلَّته .

وحقيقةُ حديثِ العَامِلِ ــ مُصْطلحًا عند النُّحاةِ ــ حقيقةُ النِّسْبةِ بين : اللَّفظِ ، والمعنى ، والمتكلم . ولذلك قالوا بالعاملِ اللفظىِّ ، والعَامِلِ المعنوىِّ ، ولا تكون هذه اللفظيةُ ولا المعنويةُ ، إلا إذا كان متكلمٌ . فكيف ــ إذًا ــ دار هـــذا الحديثُ على ألسِنةِ النُّحاةِ ؟ . أوَقُلْ : ماذا يَعْنى فى عَقْلِ النُّحاةِ ؟

عند سيبويه

هذا المصطلح ــ بدءًا ــ ، أعْنى "العامل" موجودٌ فى كتابِ سيبويه ، وتابعه عليه جميعُ النحويين ، ووجودُه عند سيبويه ، وعِنْدَ خَالِفِيْهِ ، بحيثُ لا يكاد يُحصى ولا يُختلفُ عليه باعتبارِه مصطلحًا فى كلامهم ، ومن ثَمَّ فلا نجدنا مُتنكِّبِينَ ، إنْ لـــم نُشر إلى مواضِعِه عندهم ، إذْ سنرى ذلك فى عرضنا للنصوصِ .

وفى الصفحـــاتِ الأُولى من كـــتابِ سيبويه تَجِدُكَ واضعًا يدكَ على فِكْرةِ العاملِ حين يقول : "وإنَّما ذكرتُ لك ثمانيةَ مَجَارٍ ، لأُفَرِّقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هـــذه الأربعةِ لِما يُحدث فيه العامل ــ وليس شىءٌ منها إلَّا وهو يزول عنه ــ وبين مـــا يُبْنى عليه الحرفُ بناءً لا يـــزولُ عنه لغيرِ شىءٍ أحدث ذلك فيه من العواملِ . (١) ويقول عن عمل "إنَّ" وأخواتها : "وزعم الخليلُ أنَّها عملت عملين : الرفعَ والنصبَ ، كما عملت كان الرفعَ والنصبَ ... " (٢) وغير ذلك فى كثيرٍ من المواضعِ . (٣)

---

(١) الكتاب : ١/ ٣

(٢) السابق : ١/ ٢٨٠

(٣) يقول عن الأفعالِ الخارجةِ : "اعلمْ أنَّ هذه الافعالَ لها حروفٌ تعمل فيهـــا ... " (١/ ٤٠٧) . وتطالعك بعضُ أبوابِ الكتابِ من نحو : أ ــ "باب الصفـــة المشبهـــة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولـــم تقوَ أنْ تعملَ عمل الفعل (١/ ٩٩ــ١٠٠
ب ــ "هذا باب ما يعمل فيه الفعل ... (١/ ٢٠)

فهذه النصوصُ من المَتْنِ والهامشِ تسندُ العملَ إلى اللفظِ.

ثم هو يذهبُ أيضًا إلى إسنادِ العملِ للمتكلمِ ، حين نراه يقولُ عن قولِهم : بكِ المسكين مررت: ... ولكنَّك تنصبُه على قولِك: بنَا تميمًا ، وإنْ شئتَ رفعتَه على ما رفعتَ عليه ما قَبْلَهُ" (١) ، وكذلك يقول : "وبعضُ العربِ يقولُ: هو لك الجَمَّاءُ الغفيرُ ، يرفع كما يُرفع الخالصُ" (٢)

وفكرةُ العاملِ فى المَعْنى مما قالَ به سيبويه فى قضيةِ العاملِ ، فمنْ ذلك قولُه فى التنازُع: "... وهو قولُك: ضربتُ ، وضربنى زيدٌ ، وضَرَبنى وضربتُ زيدًا ، تحمل الاسمَ على الفعلِ الذى يليه. فالعاملُ فى اللفظ أحدُ الفِعْلين ، وأمَّا فى المعنى فقد يُعلم أنَّ الأوَّلَ قَدْ وقع ، إلَّا أنَّه لا يعملُ فى اسمٍ واحدٍ رفعٌ ونصبٌ ، وإنَّما كان الذى يليه أَوْلى لقُربِ جواره ، وأنَّه لا يَنقُضُ معنى ..." (٣) ألا تراه هنا صَرَّحَ بمصطلحين:

الأول : "العاملُ فى اللفظ"

الثانى : "العاملُ فى المعنى"

ينضافُ إليهما ما أشرْنا إليه قبلاً ، وهو "نِسْبة العمل إلى المُتكلم.

وباطلُ الكلامِ أنْ لا تعارضَ بين هذه المصطلحاتِ جميعًا ، يدلُّك على ذلك قولُ ابنِ جنى مُفسِّراً قولَ النحاةِ: "عامل لفظى وعامل معنوى ، ليُروك أنَّ بعضَ العملِ يأتى مُسبباً عن لفظٍ يصحبه ، كمررتُ بزيدٍ ، وليت عمرًا قائمٌ ، وبعضُه يأتى عاريًا

---

(١) الكتاب : ٢/ ٧٧

(٢) السابق : ٢/ ٩٢ "أى فى قولهم : هو لك خالصٌ.

(٣) السابق : ١/ ٣٧

مِنْ مُصاحبة لفظٍ يتعلقُ به ، كرفْعِ المُبتدأ بالابْتِداءِ ... فأما في الحقيقةِ ومحصُول الحديث فالعملُ من الرفع والنصب والجر والجزم . إنما هو للمتكلِّم نفسِه لا لشيءٍ غيرِه ، وإنَّما قالوا : لَفْظي ومَعْنوي لمَّا ظهرت آثارُ فعلِ المتكلمِ بمُضَامةِ اللفظِ للفظِ ، أوْ باشتمالِ المعنى على اللفظِ .. " (١)

فرأسُ الأمرِ — بعد — تقريرُ أبي الفتحِ لهذه النسبةِ بين : اللَّفظِ ، والمَعْنى ، والمتكلمِ . إذْ اللفظُ والمعنى مُرادان للمُتكلمِ ، فصارَ مُنْشئاً لِما هو مرفوعٌ ، أو منصوبٌ أو مجرورٌ . ولكن بمُضَامة اللفظِ إلى اللفظِ ، قالوا : إنَّ العامل لفظيٌّ ، وإنَّ الرفعَ ، والنصبَ ، والجرَّ إنَّما هي أماراتٌ من عمله .

وتستقيمُ هذه الفكرةُ بين سيبويه ، والسِّيرَافي شارحِ أبياتِ الكتابِ ، فبينما ينسب سيبويه العمل للمتكلمِ (٢) نجد السيرافيَّ ينسبُه للفظِ . (٣)

---

(١) الخصائص: ١/ ١٠٩ — ١١٠

(٢) وذلك عندما علق على بيت أمرئ القيس :

فلَوْ أنَّ ما أَسْعى لأَدْنَى معيشةٍ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ

قائلا : "فإنما رفعَ ، لأنَّه لم يجعل القليلَ مطلوبًا ، وإنما كان المطلوبُ عنده المالَ ، وجعل القليلَ كافياً ، ولَمْ يُرِدْ ذلك .. " (الكتاب: ١/ ٤١)

(٣) يقول السيرافي — ذاكرًا موضعَ الشاهد في بيتِ أمرئ القيس السابق: "الشاهد فيه إعمالُ الفعلِ الأول وهو كفاني ، لأن قولَه قليل ، قد ارتفع بكفاني ، ولم يجُزْ أنْ يُعْمِلَ الفعلَ الثاني .. " المرزبان : شرح أبيات سيبويه : ١/ ٣٠

فالفكرةُ ـ إذاً ـ وجودُ المؤثِّرِ على وَجْهٍ من الوجوه ، يستتبعُ بيانَ أماراتٍ دالةٍ على وجودِ ذاك المؤثر . فمن هنا كان ذلك البدءُ عند سيبويه ، مُفرِّقاً بين ما يَدْخُلُه ضربٌ من هذه الأربعةِ ، لِمَا يُحدث فيه العامل .

والفراءُ متابعٌ على فكرةِ العامل تلك . وإن كانت مُطالعاتُنا في غير كتابٍ لـه ، لم تَقِفْنا على المصطلحاتِ التي أَرينَاكَها عند سيبويه ، إلا أنَّ معنى الفكرة موجودٌ على أي حال . (١) ويأخذ المبردُ بما أَخَذَ به سيبويه ، فنرى عنده ، نماذجَ العاملِ في اللفظ من نحو قوله : "لأنَّ الإعرابَ لا يكون إلَّا بعاملٍ" (٢) ، و "الأفعال أدوات للاسماء تعملُ فيها ، وأُخرى تسندُ العملَ إلى المتكلم في نَحْوِ قولِهِ : "فإذا أَعْمَلتَ الأولَ قلتَ: ضَرَبتُ وضربني زيدًا ، فإنْ قدمت "ضربني" قلت في إعمال الآخر : ضَرَبَني ، وضَرَبتُ زيدًا .." (٣)

---

(١) أ ـ عن نسبة العمل إلى اللفظ ، يقول الفراءُ : "فإن كان الفعلُ ليس بواقع وكان للاسم ، جاز النصبُ أيضًا والخفضُ ، وجاز أنْ تُعملَ الفعلَ فترفعُ به النكرةَ فتقول : "كم رجلٌ كريمٌ قد أتاني ، رفعه بفعله ... (معاني القرآن : ١٦٨/١ ـ ١٦٩) . وانظر : ١١٤/١ ، ٥٣/١ ، ٥٨ .

ب ـ وأحيانا نراه لا يستعمل مصطلح "العمل ، وإنَّما يعبر عنه بشيء في معناه كأنْ تراه يقولُ مثلاً : "وقال بعضُهم : وآتَى المالَ على حُبه ذَوِي القربى والصابرينَ" . فنصبَ الصابرينَ على إيقاع الفعلِ عليهم . (معاني القرآن : ١٠٨/١) .

جـ ـ وعن نسبة العملِ إلى المتكلم ، قولُه : " .. ومثله في الكلام أنْ يقول لك الرجلُ: كيفَ أصبحتَ؟ فتقول أنتَ: صالحٌ ، بالرفع ، ولو أجبته على نفس كلمته لقلت: صالحًا .." (١٧٠/١) وقوله : " .. فتنصب الصابرينَ على إيقاع الفعل عليهم . والوجه أنْ يكون نصبًا على نية المدح .." (١٠٨/١)

(٢) المقتضب: ٨٠/٤ ، ٢٠٦/٢ ، حيث عقد بابا للحروف التي تنصب الأفعالَ ، ٤٣/٢ ، وما بعدها ، ٨٤/٤

(٣) السابق : ١١٣/٣ ، ١٠٢/٤ ، ٨٣/٤

ويتابعُ ابنَ جنى (١) والزَمَخْشريُّ (٢) ، غير مُتنكبيْنِ الطريقَ ، حتى كان ابنُ مضاءٍ القُرطُبى ، فإذا هو رافضٌ لفكرةِ العاملِ ، ذاهبٌ إلى أنَّها من قبيل الخطأ المُجْمَع عليه. ثم أنشأ يُفنِّدُ — فيما يرى — مزاعمَ سيبويه ، التى ظاهِرُها "أنَّ العامل أحدَثَ الإعرابَ ، وذلك بيِّنُ الفسادِ" (٣)

ورفضُ ابنِ مضاءٍ للعاملِ مردودٌ إلى نِحْلةٍ كلاميةٍ عنده ، حين يذهبُ إلى أنَّ فكرةَ الإعمالِ "التأثير" يجب أنْ تُعلَّقَ على الحيِّ. يقول : "الفاعلُ عند القائلين به إمَّا أنْ يفعلَ بإرادةٍ كالحيوانِ ، وإمَّا أنْ يفعلَ بالطبعِ كما تحرقُ النارُ ويبرِّدُ الماءُ ، ولا فاعلَ إلا الله عند أهل الحق.." (٤) . فهذا يُشبهُ قولَ المُتكلمينَ بأن "أفعالَ العبادِ مضافةٌ إليهم بالاكتسابِ ، وإلى اللهِ تعالى — بالخَلْقِ ، والاختراع ، وأنَّه لا أثرَ للقُدرةِ الحادثة فيها أصلاً" (٥)

ويبينُ ابنُ مضاء أسبابَ رَفْضِه للقولِ بالعَاملِ اللفظىِّ ، بأنَّ "شَرْطَ الفاعِلِ أنْ يكونَ موجودًا حينما يفعلُ فعلَه ، ولا يَحْدُثُ الإعرابُ فيما يَحْدُث فيه إلا بَعْدَ عدمِ العامل فلا يُنصب "زيدٌ" بعد "إنَّ" فى قولنا : "إنَّ زيدًا" إلا بعد عَدَمِ إنَّ" (٦) ويَعْنى هذا أنَّ "زيدًا" كانت منصوبةً أصلاً قبل دُخولِ "إنَّ" فكيف يُنسب العملُ إلى غيرِ عاملٍ ؟

---

(١) سبقت الإشارةُ إلى ما أورده ابنُ جنى فى هذا الصدد ، ص ٧٧ ، ٧٨

(٢) انظر المفصل : ٢٣ ، ٢٤ ، وشرح المفصل : ٦٧/٦ ، حيث تكلم الزمخشرى عن عمل اسم الفاعل ، ٨٣/٢ "العامل فى المبتدأ والخبر".

(٣) الرد على النحاة ، ص : ٦٩

(٤) السابق : ص ٧٠

(٥) الآمدى : غاية المرام فى علم الكلام ، ص : ٢٠٧

(٦) الرد على النحاة ، ص : ٧٠

إذاً ، نَحْنُ الآنَ نتصورُ النحوَ عند ابنِ ضاءٍ من غير عاملٍ ومعمولٍ ، وهو ما صرَّح به . ثم بدأ يُطبقَ ذا في بابِ التنازع ، ويقول : "فأنا في هذا الباب لا أُخالفُ النحويين إلا في أن أقول : "عُلِّقت" ، ولا أقول : "أعملت" ، والتَّعليق يستعملُه النحويون في المجروراتِ ، وأنا أستعملُه في المجروراتِ والفاعلينَ والمفعولينَ ، تقول : قامَ وقعدَ زيدٌ ، فإنْ علَّقت زيداً بالفعلِ الثاني فبين النحويين خلافٌ . . . وإنْ علَّقت زيداً بالفعل الأوَّلِ قلت في التثنية : قامَ وقعدا الزيدانِ . . . "(١) ثم نراه — بعد — يُطبِّقُ دعواه في بابِ الاشْتِغَالِ ، فإذا هو غيرُ ذاكرٍ للتعلُّقِ ، ولا يَزيد عن مثل قوله : " ولا يُضْمرُ رافعٌ كما لا يُضمرُ ناصبٌ ، إنَّما يرفعه المتكلمُ وينصبه اتباعا لكلام العرب "(٢) ، وكأنَّه يريد أنْ يُعلق على كلام العرب ، بعد أنْ عيَّاه تواصلُ الفكرةِ .

ومن تصوراتِ ابنِ ضاء ، إسقاطُ العلل الثَّوانِي والثَّوالِث(٣) . والفرق — عنده — بين العِلَلِ الأُولِ والعِلل الثَّوانِي ، أنَّ العللَ الأُولَ بمَعْرِفتها تحصلُ لنا المعرفة بالنطقِ بكلامِ العربِ المُدركِ منه بنظر . والعللُ الثواني هي المُستغْنى عنها في ذلك . . . "(٤)

وهذه العللُ موصولةُ الأسبابِ بالعاملِ . فالفاعلُ — كما يرى ابنُ ضاءٍ — مرفوعٌ والعلةُ الموجبةُ لرفعه استقراؤُه في كلامِ العربِ ، فكأنَّ ذلك عودٌ على بدءٍ من حديث العاملِ عند ابنِ ضاءٍ .

ثم ، هل أفادتْ دعوى ابنِ ضاءٍ ما نحن مَعْنيُّون به من دَرْسِ المُصطلحِ ؟

---

(١) الرد على النحاة ، ص : ٨٥ — ٨٧ ، وانظر ، ص : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣
(٢) السابق : ص : ٩٨
(٣) قال : " ومما يجب أنْ يسقطَ من النحو : العللُ الثواني والثوالثُ ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيدٍ في قولنا : قام زيدٌ : لِمَ رُفع ؟ فيُقال : لأنه فاعلٌ ، وكل فاعلٍ مرفوع . فيقول : ولِمَ رُفع الفاعل ؟ فالصوابُ أنْ يُقال له : هكذا نطقت به العربُ . . . "
(الرد على النحاة ، ص : ١٢٧)
(٤) الرد على النحاة ، ص : ١٢٨

أحسَبُ أنَّ دعواهُ وضعتْ يدَنا على المُصطلحين الآتيين :

أ ـ التَّعليق " (١) ـــــــــــــــــ بمعنى "العامل "

ب ـ المُعلَّق عنه" ـــــــــــــــــ "المَعْمُـــول "

ثم يتابعُ النحويون بعد ذلكَ على فِكْرة العامِلِ التي بدأها سيبويه (٢) ، قائلين بنسبةِ العملِ إلى اللفظِ ، وبنسبته إلى المُتكلِمِ ، وكِلاهُما ذاهبٌ إلى وجودِ المؤثِّـــرِ الذي يستتبع أماراتِ دالةٍ على وجوده .

ونظرة أُخرى قد تكون من تَتِمَّةِ القولِ ، أنْ نرى هذا المصطلحَ أمامَ القـــراءاتِ القرآنيةِ. ففي قوله تعالى : " إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " (طه ٦٣) ، مذاهـبُ كثـــيرةٌ نعرضُ لها بإيجاز :

١ ـ ذَهَبَ الكسائيُّ إلى أنَّها جاءت على لُغة بلحارث بن كعب ، خَثْعَم ، وزُبيـــد ، وكِنانة ، وغيرهم ممن استعملَ الشيءَ بالألفِ دائمًا . (٣)

٢ ـ وذهب أيضًا إلى أنَّهم لم يحطوا الألفَ من "هَذَانِ" لأنه من الجَزْمِ المُرسلِ . (٤)

٣ ـ وذهب الفراءُ مذهبًا ، فرأى أنَّ "ألفَ" هذانِ دعامةٌ ، وليست بلامِ فعلٍ ، فلمَّـــا ثُنيت زِيدتْ عليها نونٌ ، ثم تُركت الألفُ ثابتةً . " (٥)

---

(١) هذا المصطلح يعني عند غير ابن هشام : ابطال في اللفظ دون التقدير . انظـــر ابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٤٣٨ .

(٢) أ ـ انظر ابن الحاجب : الكافية : ١/ ٢٥ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢

ب ـ ابن مالك : التسهيل ، ص : ٨٦ ، ٨٨ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ١٣٣

جـ ـ وابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٤٤١ ، ٤٣٧

د ـ الازهري : شرح التصريح : ١/ ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥

هـ ـ الاشموني : حاشية الصبان : ٢/ ٢٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١/ ١٥٤ ، ١٥٥

و ـ الخضري : خاشية الخضري : ٢/ ٢٤ ، ٢٥ ، ١/ ١٨٠ ، ١٨١

(٣) البحر المحيط : ٦/ ٢٥٥

(٤) ابن عطية : مقدمتان في علوم القرآن ، ص ١٠٩

(٥) معاني القرآن : ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤

٤ـ وقيل إنّه لما بُنى "هذانِ" قد اجتمع ألِفان: ألفُ هذا، وألفُ التثنية، فوجب حذفُ واحدةٍ منهما لالتقاءِ الساكنين، فمنْ قدَّر المحذوفةَ ألفَ "هذا"، والباقية ألفَ التثنية، قلبها في النَّصبِ والجرِّ ياءً، ومَنْ قدَّرَ العكسَ لم يغيرْ الألفَ عن لفظِها. (١)

فما موقفُ القراءاتِ منْ هذه الظاهرة ـ إذاً ـ؟

ذَهَبَ ابنُ خالويه إلى أنَّ القراءَ أجْمعوا على تَشْديدِ نونِ "إنَّ" إلّا ابنَ كثيرٍ، وحَفْصاً عن عاصمٍ، فإنهما خففاها، وأجْمعُوا على لفظِ الألفِ في قولِه: "هَذَانِ"، إلاّ أبَا عمرو فإنّه قرأَها بالياء. وأجْمعوا على تخفيفِ النونِ في التثنية، إلا ابنَ كثيرٍ فإنه شدَّدها.

فالحُجةُ لمنْ شدَّد النونَ في "إنَّ" وأتى بألفٍ في "هَذانِ" أنه احتجَّ بخَبَرِ الضَّحاكِ عن ابنِ عباسٍ أنَّ اللهَ تعالى أنزلَ هذا القُرآنَ بلُغةِ كُلِّ حيٍّ منْ أحياءِ العربِ، وهذه اللفظةُ بلُغةِ بالحارث بنِ كَعْبٍ خاصةً ... فلما ثبتت هذه اللغةُ في السوادِ بالألف وافقتْ هذه اللغة قرأوا بها، ولم يُغيروا ما ثبت في المصحف(٢).

ويقولُ القُرطُبيُّ: وذُكر أنّها لغةُ بني الحارث بنِ كعبٍ، وزُبيدٍ، وخثعم، وكِنانة. يَجْعلون رفعَ الاثنينِ ونصبَه وخفضَه بالألفِ.. (٣)

إذاً المنظورُ أنْ يُقررَ النُّحاةُ أنَّ:

أ ـ "إنَّ" عاملٌ لفظي يعملُ في "هذا" المعمولِ.

ب ـ يجبُ أنْ يظهرَ أثرُ العامل على نَحْوِ ما هو معروفٌ في إعرابِ المُثنَّى.

---

(١) انظر: شذور الذهب، ص: ٧٠

(٢) الحجة في القراءات السبع، ص: ٢٤٢ـ٢٤٣

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ١١/٢١٦ـ٢١٩

بَيْد أَنَّ أَجزاءَ التركيبِ فى الآيةِ الكريمةِ لَمْ تجرِ على فَهْمِ النُّحاة لفكرةِ الإعمالِ ، مما يدفعُ فكرةَ "العملِ" أو الإعمالِ ، إذا كان ذلك مُعارضًا للهْجاتِ العربِ عادةً يُصعب التخلّى عنها مرةً واحدةً "إلّا بعدَ رياضةٍ للنفسِ طويلةٍ ، وتَذْليلٍ للسانِ ، وقطعٍ للعادة" (١)

ونَنتهى إلى ما يأتى :

١ــ إنَّ تصورَ النحاةِ العقلى لمُصْطلح "العامل" مقبولٌ فى إطارِ المعانى النحْوية التى حددوها .

٢ــ لا نستطيعُ أَنْ نتصورَ فَهْمَ المصطلحِ ــ فى حُدودِ المعروفةِ ــ حينما يُقابلُ العرفَ اللُّغوىَّ .

٣ــ اللهجةُ نفسُها يمكن أَنْ تكونَ العاملَ الوحيدَ ، من غير هذه الجُزئياتِ .

ونأتى إلى مُحاولة تلمُّسِ وجه لصدورِ مصطلح العاملِ من خلالِ البيئةِ الإسلاميةِ . ذلك أنّا رأينا المُتكلمينَ يُدِيرونَ غيرَ حديثٍ عن العِلّةِ ، باعتبارِها موجبةً للأشياءِ المَعْلول بها ، وأنها مؤثرٌ حسىٌّ ، وإنْ كان ذلك وجهًا غيرَ الذى نراه فى عِلَلِ النحو . إذْ هى مستنبطةٌ أوضاعًا ومقاييسَ" (٢) ، بيد أنّهما (٣) ــ على أى حال ــ ذاهبتان إلى وجودِ "الأثر" الذى هو عِلّةُ وجودِ المؤثرِ .

فمن عللِ المتكلمينَ أَنْ نرى القاضىَ عبدَ الجبارِ يعقِدُ فَصْلاً عن "المُحْدِث لا يجوز أنْ يكونَ مُحدِثًا لِعِلّةٍ ، وما يتصلُ بذلكَ" (٤)

وتقترب عِلةُ النحو من العِلةِ عند الأُصوليين ، إذْ نراهم يقولون بامتناعِ تَعْليلِ الحُكمِ الواحدِ باكثرَ منْ علةٍ (٥) . ثم إنّك واجدُهم يُصرّحون مباشرةً بلَفْظِ "العامِل" حيث يقررون : "الاختصاص موجبًا للعمل ، ليظهرَ أثرُ الاختصاصِ" (٦)

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص : ٣٠

(٢) انظر الزجاجى : الايضاح فى علل النحو ، ص : ٦٤

(٣) أى علة المتكلمين ، وعلة النحاة .

(٤) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل : ٨/٩٧

(٥) انظر الجوينى : البرهان : ٢/٨١٩ــ٨٣٤ ، والاحكام للآمدى : ٣/٢١٨ــ٢٢٠

(٦) السيوطى : الاشباه والنظائر : ١/٢٣٦

٧ـ عِمْدَةُ الجُمْلَةِ :

هذا المصطلحُ لَمْ يقع عند سيبويه ـ بدءًا ـ وإنَّما رأينا مصطلحًا آخرَ ـ هو "الجَرُّ" ـ يدل عليه ، وهذا المصطلح ـ أعْنِى "الجَر ـ عند سيبويه أنْ "يكونَ فى كُل اسمٍ ضافَ إليه" (١) . ويَرْدِفُ ذلك قوله : "واعلمْ أنَّ الضافَ إليه ينجرُّ بثلاثةِ أشياءٍ: بِشىءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ وبشىءٍ يكون ظرفًا ، وباسم لا يكونُ ظرفًا .." (٢) . ونحن معنيون بالشيئين الأولين :

أ ـ الشىء الذى ليس باسمٍ ولا ظرفٍ .
ب ـ الشىء الذى يكون ظرفًا . (٣)

ومعنى أنَّ الضافَ إليه مجرورٌ ، فالضافُ هو الجارُ ، فيكون :

الحرفُ : من نحو : مِنْ ، فوقَ ـ مثلاً ـ ، جاراً
والظرفُ : أيضاً ـ جاراً

وكلاهما ضافٌ .

ولكنَّنا نرى سيبويه يعبِّرُ عن حُروفِ الجرِّ بقولـه "مالَيْسَ باسمٍ ولا ظَرْفٍ" (٤) فليس هذا أوْ ما كانَ على طريقته مِنْ نحْوِ ما رأيْناه فى أول الكتاب يتحدث عن علم العربية ـ هُو كلُّ ما دَلَّ به على الحرْفِ ، وإنَّما استعملَ فى مَبْدأ الأمرِ مصطلحَ "الحَرْفِ" فى تقسيمه للكَلِمِ ، وجعل لكل حرفٍ معنى . وقد نراه يُطلق "الحروف" ويقصد "الظروفَ" (٥) ثم يعودُ قائلا : "وهذه الظروفُ أسماءٌ ولكنَّها صارت مَوَاضِعَ" (٦) . وكَوْنُها أسماءً فلدخولِ حَرْفِ الجرِّ عليها . (٧)

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠٩
(٢) السابق : ١/ ٢٠٩
(٣) ويذكر بعد ذلك أنَّ "الذى ليس باسمٍ ولا ظرفٍ" إنَّما يَعْنى نحو : الباء ، والكاف ، والتاء ، ومِنْ ، وفى ، وعَنْ ، ورُبَّ ، وما أشبه ذلك . وأما ما يكونُ ظرفًا فنحو : خَلْفَ ، وأمامَ ، وقُدامَ ، ووراءَ ، وفوقَ ، وتحتَ ، وعِنْدَ ، وقبلَ ، ومع ، وعلى ، "لأنك تقول : من عليكَ ، كما تقول : من فَوْقِكَ .. (الكتاب : ١/ ٢٠٩)
(٤) مر بنا تعبيره عن الحرفِ بقوله "ليس باسمٍ ولا فعلٍ" (الكتاب: ١/ ٢٠٩)
(٥) قوله: "وأما الحروفُ التى تكون ظروفًا فنحْو : خلفَ .." (الكتاب: ١/ ٢٠٩)
(٦) الكتاب : ١/ ٢٠٩
(٧) يقول سيبويه : "لأنك تقول : من عليك ، كما تقول : من فوقك .." (الكتاب: ١/ ٢٠٩)

وعلى ذلك فإنّ ما يُسمى "شِبْه جُمْلة" يعنى عند سيبويه هذا التركيب"

مُضاف + مضاف إليه

كما يَنْبنى على ذلك أنّ مصطلحَ : "الإضافـــة" عند سيبويه دالٌ على مُصطلح "الجَـــرّ" أوْلَوْ شِئْنا لكـــانَ العكسُ صحيحًا ، فنقول :

مصطلح "الجـــر" ـــــــــ يعنى "الإضافـــة"

ويستتبع ذلك أنْ يكونَ التركيبُ الذى أمامَنا على هذه الصورةِ .

جـــار + مضاف إليـــه

ويكونُ الجارُّ مشتمـــلا على :

أ ـــ حُروفِ الجرّ المعروفـــة .

ب ـــ والظـــروف .

ونحددُ هذا المفهومَ بِدِقّةٍ فنذهبُ إلى أنّ سيبويه جعلَ بِدايةَ مُصطلح شِبْه الجُملـــــة متمثلاً فى صورة :

المضاف بنوعيـــه + المضاف إليـــه

فسواءٌ أكانَ المضافُ حرفًا ، أمْ اسمًا "ظرفًا" فهو فى الحالَيْنِ مضافٌ على أىّ حالٍ .

وتتمثل معالم هذه الإضافةِ عند سيبويه على هذا النحو :

أولا : إذا كان المضافُ حرفَ جرٍ ، فإنّ فى ذلك معنى للإضافةِ مِنْ قِبَلِ أنّك أضفتَ المرورَ إلى زيدٍ بالباء "إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ .." (١)

ثانيا : إذا كان المضافُ "ظرفًا" فإنّ فى ذلك معنى للإضافةِ مِنْ قِبَلِ أنّك ـــ مثلاً ـــ أضفتَ الأمرَ إلى وقتٍ مِن الزمانِ بِمُذْ ، إذا قلتَ : مُذ زمان .." (٢)

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠٩

(٢) السابق : ١/ ٢٠٩

فإذا قيلَ : لِمَ كان هذا التركيبُ : "المُضافُ ـ حرفًا ، وظرفًا ـ + المضاف إليه" معنيًا بأنْ يكونَ شِبْه جُملة ـ فيما عُرِفَ بعد ذلك ـ ؟ ، أوْ بصيغةٍ أُخرى ، لماذا جَمَعَ سيبويه بَيْنَ طَرَفَيْ هذا التركيبِ على وجْهِ الخُصوص؟ ، قِيل : مِنْ قِبَلِ اتِّحادِ مَعْنى الظرفِ وبَعْضِ الحُروف، قيل : فكيف كانَ ذلك؟ قيل : لأنّا رأيْنا سيبويه يجعلُ الظرفَ في مَعْنى "في" ، إذْ يقولُ : "وإنّما انْتَصَبا (١) ، لأنّك جعلتَهُما ظرفًا ، وجعلتَ القتالَ في يومِ الجُمعة ، والهِلالَ في الليلة .. " (٢) ثم يقولُ عن "في" التي جاءَ الظرفُ في معناها : "وأما "في" فهي لِلوعاءِ، تقولُ : هو في الجرابِ ، وفي الكِيسِ ، وهُو في بَطْنِ أُمِّهِ .. لأنّهُ جعلهُ إذْ أدخلهُ فيه كالوعاءِ" (٣) وإنْ مِنْهم لما يجعلُ الظروفَ وعاءً ، إذْ هي "موقوعٌ فيها ، ومَكُونٌ فيها" (٤) ، وأكثرُ من هذا ، أنّ يذهبَ بعضُ النحاةِ فيُطلق على الجارِ والمجرورِ من نحوِ : في الدارِ ، أوْ في النارِ "ظرفًا" (٥) فَمِنْ كُلِّ هذا ، قدْ يكونُ لنا وجهٌ في تفسير هذا التركيبِ على هذا النَّحوِ المخصوصِ.

قلنا ـ بدءًا ـ إنَّ مُصطلح "الجرّ" يدل على شِبْه الجُملة ، لأنه يكونُ في كلِ اسمٍ مضافٍ إليه، وقد أَلْفَيْنا "المُضافَ" إلى هذا "المضاف إليه" ، يكونُ منه "حرفُ الجر" ، و "الظرفُ" فهل ياتُرى نرى سيبويه يعبرُ عن هذا التركيب مثلاً : "بِرَجُلٍ" من قولنا : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ" ، بالمضافِ والمضافِ إليه؟ كَلّا ، إنّه يريد تفسيرًا لوجود معنى الإضافةِ، فإذا هو عبّر عن هذا التركيبِ الذي ذَكَرْنا تجدُه يستعملُ مُصطلحَ "الجارِ والمجرورِ" ، يقول : "... فإنْ قال : أقولُ : مررتُ بِقائِمًا رَجُلٍ ، فهذا أَخْبَثُ مِنْ قِبَلِ أنّه لا يُفصلُ بينَ الجارِّ والمجرورِ." (٦)

---

(١) يقصد : "يومَ ، وليلةَ" من قولك: القتالُ يومَ الجُمعة ، والهلالُ الليلةَ.
وأنظر: ١/ ١١٠
(٢) الكتاب : ١/ ٢٠٨
(٣) السابق: ٢/ ٣٠٨
(٤) السابق: ١/ ٢٠١
(٥) انظر المبرد : المقتضب: ٤/ ١٦٧
(٦) الكتاب : ١/ ٢٧٧

والظروفُ عند سيبويه هي ما "تَقَعُ فيها الأَشياءُ وتكونُ فيها ، فانتصب لأنه موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها .. " (١) وأنواعها : أَمَاكن ، وَوَقْت (٢) " فالمكانُ قولُك : هو خَلفَك . وهو قُدَّامَك ، وأَمَامَك ، وتحتَك ، قبالتك .. وأَمَّا الوقتُ ، والساعاتُ ، والأَيامُ ... وما أَشْبَهَ ذلك من الأَزمنة ، والأَحيانِ التى تكونُ فى الدَّهرِ ، فهو قولُك : القتالُ يومَ الجُمعةِ .. " (٣)

فالظرفُ — إذاً — هو المُستوعِبُ لوقوعِ الأَشياءِ وكينونتها ، فانتصبَ (٤) بالوقوعِ والكَيْنُونةِ .

وسيبويه يستعملُ مصطلحَ "الظرفِ" كما هو مشارٌ إليه . ولكنه لم يستعملْ مُصطلحى :

"ظَرْف المكان"

و "ظَرْف الزمان"

على صورتيهما تلك . وإنْ كان فى كلامِه ما يدلُّ عليهما من نحو قَولِه : .. ما ينتصبُ من الأَماكنِ والوقتِ . وذاك لأنها ظروفٌ .. " (٥) ، وقولُه : " فالمكانُ قولُك : هو خلفَك . " (٦) وقوله : "وأَمَّا الوقتُ .. فهو قولُك : القتالُ يومَ الجُمعةِ .. " (٧) ولكنه يكادُ يستعمل هذين المُصطلحين ، أَوْ هاتين الصورتين ، حينما يقولُ : "واعلمْ أَنَّ الظروفَ مِنَ الأَماكنِ ، كالظروفِ من الليالى والأَيامِ فى الاختصارِ وسِعَةِ الكلامِ . " (٨) .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠١

(٢) السابق : ١/ ٢٠١

(٣) السابق : ١/ ٢٠١ ، ٢٠٨ ، وانظر بعد ذلك استعمالاته لمصطلح "الظرف" : ١/ ٤٣ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٠٤

(٤) استعمالُ النصبِ هنا من قبيلِ الخَلْطِ الذى وقع عند سيبويه فى استعماله لعلاماتِ المُعربِ والمبنى . وكان حقُّه أنْ يستعملَ "الفتحَ" . وقد أَشرْنا الى هذا الذى وقع فيه سيبويه فى حد يثنا عن الإعرابِ والبناءِ وعلاماتِ الإعراب . انظر ص ٣٧ من هذا البحث . وتفسير ذلك أنَّ الظروفَ مبنيةٌ ، وقد استعملَ الفتح فى البناءِ على حين ذهب إلى النصب فى المُعربِ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٠١

(٦) السابق : ١/ ٢٠١

(٧) السابق : ١/ ٢٠١

(٨) السابق : ١/ ١١٢

ونرى عند سيبويه مصطلحَ :
"ظُروف الدَّهرِ" : وهو عنده ، يشمل ما دلَّ على الزمَنِ والحِيْنِ . (١)

ونخلُص من سيبويه بتحديدِ صورةٍ شِبْه الجُملة ، فنراه ما يُلاقي :
أ ـ إضافةَ حَرْفِ الجارِ إلى مضافٍ إليه . وعبر عنه بـ "الجارّ والمجرور"
ب ـ إضافةَ ظَرْفٍ (٢) إلى مُضافٍ إليه .

كما نخلُص باستعماله لمصطلحات:
أ ـ الظرف" وهو المَوْقوعُ فيه (٣) والمَكْونُ فيه .
ب ـ الظرف من المكان"
جـ ـ و "الظرف من الزمـان"
د ـ و "ظروف الدَّهْـر"

وحديثُ شِبْه الجُملة عند :
المبرد : هو الحديثُ المعكوسُ عند سيبويه . على أنَّ الاتفاقَ بينهما ـ غالباً ـ واردٌ من طريق هذه العكسية . فإذا كان مصطلحُ "الجرّ" متضمنا للإضافةِ عند سيبويه . فالإضافةُ عند المُبرِّدِ متضمنةٌ لمصطلحِ "الجَرّ" : إذْ هي عنده "على ضَرْبين : فمن الخافضِ إليه ما تُضيفُ إليه بحرفِ جرٍّ ومنها ما تُضيفُ إليه اسمًا مِثْلَه . (٤) . ولَئِن لَمْ يُضمِّن المبردُ الإضافةَ للظرفِ ، فهو ـ أعْنِي الظرفَ ـ داخلٌ فيها ـ عِنْده ـ في موضعٍ آخرَ ، حيثُ

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٠٨ ، حيث يقول : "واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكنا في الاسماء..."
(٢) هناك ظروفٌ لا تُضاف ، أُطلق عليها سيبويه مصطلح "الظروف المُبْهمة" الكتاب: ٢/ ٤٤) قال عنها : "وذلك لأنها لا تُضافُ ولا تُصرَّف تصرف غيرها .. شُبهت بالأصواتِ ، وبِما ليس باسمٍ ولا ظرفٍ".
(٣) لعل استعماله لـ"الموقوع فيه" تَوْطِئةٌ لمصطلح "المَفْعُول فيه"
(٤) المقتضب : ٤/ ١٣٦

نجدُه يقولُ : "فأمّا "عِنْد" .. لا تكونُ إلّا مضافةً." (١) وفي غيرِه يقولُ مُعلقاً على قوله تعالى : (واختارَ موسى قومَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً) (٢) "إنّما هو — والله أعلمُ — من قومِه . فلمّا حُذف حرفُ الإضافةِ ، وصل الفِعْلُ فعمل ." (٣) فهو يَجْعلُ "عِنْدَ" "مضافةً" ، ويُسمّي حرفَ الجرِّ "حرف الإضافةِ" فصار الظرفُ عنده داخِلاً في "الإضافةِ" . ومن هنا يكونُ اتفاقُه مع سيبويه .

على أنّنا نجدُ المبردَ يستعملُ مُصطلحين مترادِفَيْنِ ، هما :

أ — "حَرْف الجر" ب — "حَرْف الإضافة"

وعلى ذلك فإنّ صورة تركيبِ شِبْهِ الجُملة . هي كما رأيناها عند سيبويه (٤) :

مضاف + مضاف اليه

وإنّا لنرى — أحياناً — أحَدَ قِسْمَي شِبْهِ الجُملة "الحرف الجار + المضاف اليه" يطلقُ عليه المبردُ مصطلحَ "الظَرْف" ، وذلك حِينَ يقولُ : ".. لأنك إنّما أردتَ زيداً قائمٌ في الدارِ ، فجعلتَ قائماً خبرًا عن زيدٍ ، وجعلتَ في الدارِ ظرفًا لقائمٍ ." (٥) فهو لا يَجِدُ بأساً من إطلاقِ مُصطلح "الظرف" على الجارِ والمجرورِ ، مِمّا قد يؤكد ما ذهبْنا إليه آنفاً من اختيارِ سيبويه للجارِ والمجرورِ ، والظرفِ أنْ يكونا طَرَفَيْ التركيبِ فيما عُرِفَ — بَعْدُ — بِشِبْهِ الجُمْلة (٦) ، وربّما يُعدُّ هذا — أيضاً — متابعةً من المبردِ لسيبويه .

---

(١) المقتضب : ٤/ ٣٣٩

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) المقتضب : ٤/ ٣٣٠

(٤) انظر ، ص : ٨٠، ٨٦ من هذا البحث .

(٥) المقتضب : ٤/ ١٦٧ . وفي نفس الصفحة يقول : "كما قال الله عز وجل : (وفي النار هم خالدون) "التوبة ١٧" لأنّ المعنى : وهم خالدون في النارِ . فإنّما في "النار" ظرف للخلود .

(٦) انظر ص : ٨٠ من هذا البحث .

ويتابع المبردُ سيبويه على مُصطلح "الظَّرْف" (١) ويَزيدُ فيُطلقُ عليه "المَفْعُـول فيه" (٢) . وإذا كان هناك خلافٌ بين :

"الظرفِ من المكان"

"أو الظرف من الزمان"

اللذين وجدناهما عند سيبويه ، و :

"ظرف المكان"

و "ظرف الزمان" (٣)

اللذين استعملهما المبردُ (٤) . فنقولُ إنَّ مصطلحَ "ظَرْفِ المكان" مثلاً ، أَجْـرَى على لسانِ القومِ من الظرفِ من المكان" .

والفراءُ متابعٌ على صورة التركيبِ لشبه الجملةِ ، كما رأينا عند سيبويه ، إلَّا أَنَّـه مخالفٌ له في إطلاقِ مُصطلحات أَجْزاءِ التركيـبِ .

"الصِّفة" (٥) و "المَحَل" (٥) مصطلحان يدلانِ على ـــــ "الظرفِ" و "الحرفِ الجار"

---

(١) انظر هذا المصطلح في المقتضب : ٣/ ٢٧٤ ، ٢/ ١١٥ ، ٣/ ١٧٦ ، ٤/ ٣٣٠

(٢) المقتضب : ٤/ ١٧١ ، ٣٤١ . ولعل مصطلح "المفعول فيه" عند المبردِ ، هـو الصورةُ المتطورةُ "للمَوْقُوع فيه" عند سيبويه . انظر هامش ص: ٨٨ من هذا البحث

(٣) وإنْ كان المبردُ استعملَ مُصطلحي : "الظرف من المكان" أو "من الزمان" انظـر مثلا : المقتضب : ٤/ ٣٢٩ ، ٣٢٨

(٤) انظر استعمال المبرد لمصطلحي : "ظرف الزمان" و "ظرف المكان" في المقتضـب : ٣/ ٢٧٤ ، ٤/ ٣٥١

(٥ ، ٥) يقول الفراءُ : "... لأَنَّ الاسمَ إذا كان في مَعْنى صفة أو محل قَوِيَ إذا أُسنـد إلى شيء ، ألا ترى أَنَّ العربَ يقولون : هو رجلٌ دونَك . وهو رجل دونٌ ، ويرفعون إذا أفردوا ، ويَنْصِبون إذا أَضافُوا (معاني القرآن : ١/ ١١٩) . انظر أيضا الخُوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص : ٤٢ حيث ورد عنده مصطلحا الفراء .

فالمَحَلُّ يدل على ـــــــــــــــ "الظرف"
"والصِّفَة" (١) مصطلحٌ يدل على ـــــــــــــــ الحَرْفِ الجار

فعلى ذلك يكونُ شِبْه الجُملةِ عند الفراءِ على هذه الصورة:

"محل" + مضاف اليه
"صفة" + مضاف اليه

وأنَّ هذا التركيبَ أيضاً ـ موافقٌ لِما جاءَ عِنْدَ سيبويه مِنْ قِبَلِ أنَّ الفراءَ يقولُ بإضافةِ "الظرفِ" وبإضافةِ "الجار" فأنت تراه ـ مثلاً ـ يقولُ عن: "دونَك" ، و "دونُ" فيرفَعُون إذا أفردوا ، ويَنْصِبون إذا أضافُوا" (٢). ويقول أيضاً: "فإذا قالوا: المُسلمون جانبَ صَاحِبهم نَصَبُوا. وذلك أنَّ الصاحبَ يدل على مَحَلّ، كما تقول: نحوَ صَاحِبهم. فإذا سَقَطَ الصاحبُ لم تَجِدْ مَحلاً.." (٣)، وعن إضافةِ حرْفِ الجرّ يقول: "فلا تَحْذِفَنَّ ألفَ "اسم" إذا أضَفْتَه إلى غيرِ الله.." (٤)

والمَحَلُّ عند الفراءِ إذا كان مُتَضَمِّناً معنى "في" (٥) وأنَّ إسنادَه هو الذي يُقوِّي ظَرْفِيَّته، أو كونه ظرفاً. (٦) فهذا تأكيدٌ من الفراءِ على ضَرُورةِ إضافتِه، فهو يطلبُ المضافَ إليه، كما يطلبُه حرفُ الجر "الصفة".

---

(١) يقول الفراء: "فلا تحذفَنَّ ألفَ "اسم" إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفنَّها مع غير "الباء" من الصفاتِ، وإنْ كانت تلك الصفةُ حرفاً. (معاني القرآن: ٢/١). انظر أيضا: ١٤٨/١ حيث تقع على مصطلح "الصِّفة" ٣١/١ـ٣٢

(٢) معاني القرآن: ١١٩/١
(٣) السابق: ١١٩/١
(٤) السابق: ٢/١
(٥) السابق: ١١٩/١
(٦) السابق: ١١٩/١

وقد نسب الأنباري في الإنصاف مصطلح "المَحَل" إلى الكوفيين جميعاً (١)، وذكر أيضاً أنّ منهم مَنْ يسمّيه الصفة" (٢). وذهب ابنُ يعيشَ في هذه النسبةِ مُذهب الأنباري (٣). أما النّحاسُ فقد نسب إلى الكسائي أنّه كان يُطلق مصطلحَ "الصفاتِ" على حُروفِ الخَفْضِ، بينما استخدمَ الفَرّاءُ مصطلح "المَحَال" (٤). وهذا زعم باطل أمام ما ننقله عن الفراءِ نفسه.

وبدءًا بسيبويه إلى المبرد نستطيع القولَ بأنّ التركيبَ الدالّ على شِبْه الجملة عند الثلاثة، وإنْ كان بدايةً لتحديدٍ مَعالمِ هذا التركيب- فإننا نجد طَرَفَيْه : حرف الجر + المضاف اليه، والظرف + المضاف اليه، لا ينتظم كلاهما حديثٌ مستقلٌ. غاية ما ارتأيناه أنّهما مِنْ حديثٍ عن "الجر" هنا، أو حديثٍ عن "الإضافة" هناك أوْ هما مُتناثِران بين دفتي كتاب، كما كان الأمر عند الفراءِ.

ولما كان الزّبيدي :

رأينا طَرَفي التركيب في شِبْه الجُملة يُعبرُ عنهما بصورتين مختلفتين، فنجده يقول : "فإنْ كان الخبرُ فِعْلاً، أوْ ظرفاً، أو اسماً مجروراً، تركته على حاله في موضعِ رفعٍ، لأنّه خبرُ الابتداءِ." (٥)

فاستعمالُه لمصطلح "الظرفِ" هنا إشارةٌ إلى الطرفِ الأولِ من التركيب : "الظرف + المضاف اليه"، يعني إذا كان الخبرُ على هذه الصورة. واستعماله

---

(١) الانصاف : ٥١/١
(٢) السابق : ٥١/١
(٣) شرح المفصل : ٧/٨
(٤) شرح القصائد السبع : ٤٣/١
(٥) الواضح : ص ٥٥

لمُصطلح "الاسم المجرور" صارَ بمنزلةِ الظَّرفِ الثانى "الجار + المجرور" . ثم إنّنا لنرى أيضًا — فَصْلاً بين الطرفين ، يؤكد . قولَ الزُبيدى : "فإنْ كان الخبرُ .. ظرفًا ، أو اسمًا مجرورًا" . ألا تَرى أنّ ما يُسمّى بِشِبْه الجُملةِ أصبحَ أكثرَ وُضوحًا ، مِنْ قِبَلِ أنّه يَعْنى أحدَ شيئين :

أحدُ هما: أن يكون ظرفًا

ثانيهما : أوْ أنْ يكونَ جارًا ومجرورًا

بَعدَ أنْ كانَ المُصطلحُ — قبلاً — يَعْنى المضاف + المضاف اليه — جُملةً — وإنْ كانَ المصطلحُ فى الحالَيْنِ بمَعْنى فى التفصيل ، بيد أنّ ما نبحثُه مِنْ قِبَلِ الاستعمالِ . ثُمَّ يتابعُ الزُبيدى على مُصْطلحى : "ظَرْف المكان" ، و "ظَرْفِ الزمان" (١)

وعلى هذا التحديدِ عند الزُبيدى يتابعُ النحويون (٢) ، ونكتفى بالإشارةِ إلى مواضعِ أقوالهم . (٣)

ونواصل فنصل إلى ابنِ هِشام :

فإذا هو أوّلُ من يَلْقانا يستعملُ مصطلحَ "شِبْه الجُملة" ، إذْ نجده يعقد بابًا فى : ذكرِ أحكامِ ما يُشبه الجملة ، وهو الظرفُ والجارُ والمجرور (٤) . ثم يأخذُ فى ذكرِ أحكامِ هذا المُصطلح ، وإنْ كان ابنُ هشامٍ يعبّرُ عن ذلك بقوله : "ذكر حُكمهما فى التعلق (٥) يقصد الظرفَ ، والجارَ والمجرور . وهذا المُصطلح لا بد له من تعلّقٍ بـ:

---

(١) الواضح : ص ١٨

(٢) أ — انظر ابن جنى : اللمع ، ص ١٣٨ ، ١٥٥

ب — والمفصل ، ص : ٦٨ ، ١٨٣ ، ٢٨٣ ، ٨٢

جـ — ابن الحاجب : الكافية : ٢/١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ٢١٩ ، ٣٢٧

د — وابن مالك : التسهيل ، ص : ٩١ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١٤٤ ، ١٤٨

(٣) وقد تابعوا أيضا على استعمال مصطلحات : "ظرف الزمان" و "ظرف المكان" ، "المفعول فيه" ، و "الظرف" ضمن المواضع التى اشرنا اليها .

(٤) المغنى : ٢/٤٣٣

(٥) السابق : ٢/٤٣٣

أ — الفعل ، أو ما يُشبهه .
ب — أو ما أُوِّل بِما يُشبهه .
جـ — أو ما يُشير إلى معناه .
وإن لمْ يكنْ شيء من هذا قُدِّر . (١)

فهذه هي صورةُ مصطلحِ "شِبْه الجملة" مستوفيةً أركانها ومعالمَها . ويتابعُ ابنُ هشامٍ على مصطلحات: ظرفِ الزمان والمكان ، والمَفْعول فيه . (٢)
وعلى مصطلحِ "شبه الجملة" ، وبقيةِ المُصطلحات يتابعُ الأزهريُّ والأشمونيُّ والخُضري (٣).

وعن صدور بعض هذه المصطلحاتِ الخاصةِ بشِبْه الجُملةِ ، نُوجز لك ما يأتي :
١ — مصطلح "المَحل" الذي استعمله الفراءُ في مَعْنى "الظرف" استعملَه الأُصوليون في مُصنفاتهم للدلالةِ على اختيارِ المكانِ والزمانِ المُناسبَيْن للإنفاقِ . يقول

---

(١) أ — مثال التعلق بالفعل وما يشبهه قوله تعالى : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ، وقول ابنُ دريد :
واشتَعَلَ البَيْضُ في مُسْوَدِّه مثل اشتعال النار في جَزْلِ الغَضَا
وقد تقدر "في" الاولى متعلقة بالبيض ، فيكون تعلق الجارين بالاسم ، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله ، لانه أتم لمعنى التشبيه .." (المغني : ٢/٤٣٣)
ب — مثال التعلق بما أُول بمشبه الفعل قوله تعالى : ﴿وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله﴾ ، أي وهو الذي هو اله في السماء ، ففي متعلقة بالله ، وهو اسم غير صفة . (المغني : ٢/٤٣٤)
(٢) أوضح المسالك ، ص ٣٤٦
(٣) أ — انظر : شرح التصريح : ١/٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٢/٣٠٢ ، وانظر : ١/٣٦٦ حيث استعمال الازهري لمصطلح "شبه الجملة"
ب — الاشموني : حاشية الصبان : ٢/٩٣ — ١٠١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨
جـ — الخضري : حاشية الخضري : ١/٢٠٤ — ٢٠٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

الخبّازى : "وإنّما التعليلُ لِحُكْمٍ شرعيّ ، وهو صلاحُ المَحلّ للصرفِ إلى الفقيرِ بـدَوامِ يدِه عليه بعد الوُقوعِ للهِ تعالى بابْتِداءِ اليَدِ ." (١) وأما ما ذَهَبَ إليه الأنبارى فى تفسيرِ "المَحل" بأنه مِنْ "حَلّ أمامَك زيدٌ ، وحلّ فى الدار عَمْرٌو" (٢) فغير مقبـول وإنْ كنا ذهبْنا من قَبلُ إلى التأكيدِ على الأَصلِ اللغوى فى المصطلحاتِ ، فإنّ اعتبـار التصور العَقْلى هو ما نُعول عليه ، لذلك نذهبُ إلى قولِ الخبازى باعتبار "المَحَـل" ظرفاً مناسبا للانفاقِ ، فمن هنا يكون "المحلُّ" و "الظرفُ" فى معنى ، من حيـثُ الاصطلاحِ .

---

(١) الخبازى : المغنى فى أصول الفقه ، ص : ٢٩٨
(٢) الانصاف: ١/ ٥١

الفصل الثاني

وحدات التركيب في الجملة الاسمية

١ـ ما يختص بخصائص الكلمة.

٢ـ الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر.

٣ـ الجملة الاسمية (المنسوخة).

١ — ما يختصُّ بخصائص الكَلِمَة:

لعلَّ درسَ المصطلح في التركيب — على وجْهِ العُموم — يَلْفت إلى التركيز على أحوال توزيعه في الجُملة. فالاسمُ — باعتبارِه أَحَدَ القِسمة الثُّلاثية للكَلِم، وباعتباره حديثَ هذا الفصل — لا تبقى له اسميتُه في الاصطلاح، كما كانَ مُفردًا بمعْزل عن التركيب لأنَّ إدْخاله في التركيب اعتوارٌ له من قِبَل العوامل المؤثرة، أو قَدْ يكونُ هو العاملُ المؤثرُ. فبين أنْ يكونَ واقعًا تحت تأثيرِ العامل، وأنْ يكون مؤثرًا بنفسِه، يجرى توزيعه على هذا النحو في التركيب.

على هذا التوضيح يجرى حديثُ الاصطلاح في الجُملة الإسمية، بعد أنْ نعرض لهذا العنوان.

الممنوع من الصرف

وهو عندهم — بوجه عام — ما لا يدخُله التنوينُ. ومن ثَمَّ يكون إعرابُه: بالضمةِ رفعًا، وبالفتحةِ نصبًا وجرًا، إلا أنْ يُضافَ، أوْ يدخُله الألفُ واللامُ.

وقد بدأ سيبويه استعمالَ هذين المُصطلحين:

أ — "ماينصرف" أو "الصروف"

ب — "مالا ينصرف" (١)

---

(١) أ — يقول سيبويه: "باب ما ينصرف من الأفعال إذا سَمَّيْتَ به رجلاً. زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بـ "ضارب" من قولك: ضارب. وأنت تأمر فهو صروف.." (الكتاب: ٢/٦—٧)

ب — ويقول: "وجميع ما لا ينصرف اذا أدخل عليه الالف واللام، أو أضيف انجر لانها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف.." (الكتاب: ١/٧). وانظر: ٢/٣، ٣، ٤، ٥

ثم استعمل بعد ذلك مُصطلحَ "جَرّى" مرادفًا للصروفِ ، إذْ نراه يقول :
"فان كان اسمًا (١) ، وليس بوصفٍ جَرّى . " (٢)
وبذلك يتمُّ له ثلاثةُ مصطلحاتٍ ، هى :

أ — "الصّروف"
ب — "جَـرّى" [مصطلحانِ مُترادفـانِ
جـ — "مالا يَنْصرف"

و "مالا ينصرف" — مصطلحًا — أنْ يُؤمنَ تنوينه (٣) ، لأنه يُذهبُ به مَذْهـبَ الفعلِ من قِبَلِ أنَّ الفعلَ لا يقبلُ تنوينًا ولا جرًا ، فَمِنْ هنا فُتح الممنوعُ من الصرفِ فى معرضِ الجرِّ ، ليكونَ كالفعلِ فى هذا ، فذهب سيبويه إلى "أنَّ ما ضارعَ الفعلَ الخارجَ من الأسماءِ فى الكلامِ ، ووافقه فى البناءِ أُجْرى لفظُه مَجْرَى ما يَسْتَثْقِلون ، ومنعوه ما يكونُ لما يستخفون ، فيكونُ فى موضع الجر مفتوحًا . " (٤) .

ومَعْنى كلام سيبويه أنَّ ما استُثقل فى الفعل استُثقلَ فيما أَشْبَهَه (٥) ، فلما كان الفعلُ لا يَجْرى على التنوينِ ولا على الجرِّ ، ووُجدَ الممنوعُ من الصرفِ يجرى على تَسَقِ الفعل ، جعل سيبويه ذلك علة فى المنع من الصرف ، أو من التنوين .

مما مضى يتحددُ لِمُصطلح "الممنوعِ من الصَّرْفِ" معناه بقولنا : هو كلُّ اسـم لا يلحقُه تنوينٌ — أىْ تلك النون التى تَلْحق نهايةَ الأسماءِ لُحوقًا — فى وجـودِ الفتحـةِ

---

(١) يقصد "أفعـل"
(٢) الكتاب : ٢ / ٥
(٣) يقول سيبويه : "وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الاسماء . " (٢ / ١٣ من الكتاب) ، ١ / ٧
(٤) الكتاب : ١ / ٦ ، ٢ / ٢ — ٣
(٥) السابق : ٢ / ٤

علامةً للجرِّ . وتتحدد دلالتُه على كُلِّ اسمٍ يشبه الفعل :

أ ـ لفظـًا

ب ـ أو مَعْنى

وتكمن دراسة الاستعمالِ الفعلى لِهذا المُصطلح فى إطارِ المُشابهة للفعلِ ـ لَفْظـًا ومعنى ـ فى هذه الأبوابِ التى حددها سيبويه :

١ـ باب أَفْعَـل

إذا كان صفةً لم ينصرف فى معرفةٍ ولا نكرة (١)

٢ـ "باب أَفْعَل "

إذا كان اسمًا ، وما أَشْبه الأَفعالَ من الأَسماءِ التى فى أَوائِلِها الزوائدُ (٢)

٣ـ "باب أَفْعَل مِنْكَ"

إنما تركت صرف أَفْعَل مِنْكَ ، لأَنه صفة (٣) . والمعروفُ أَنَّ الفعلَ صفةٌ أيضًا .

٤ـ باب ما لحقته الألفُ فى أخرِه فمنعه ذلكَ من الانصرافِ (٤)

ومثال ذلك : حُبْلى وحُبارى . "وذلك أنَّهم أرادُوا أنْ يجعلوها أَلفَ تأنيثٍ . " (٥)

---

(١) الكتاب : ٢/٢ . ويفسر سيبويه هذا بقوله : "وذلك لانها أشبهت الافعال ، نحو أذهب ، وأعلم . . . لان الصفات أقرب الى الافعال ، فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه فى الافعال (الكتاب : ٢/٢)

(٢) السابق : ٢/٢ . ويقول فى نفس الصحيفة : "فما كان من الاسماء أفعل فنحو : أفكل ، وأزمل . . لا تنصرف فى المعرفة ، لان المعارف أثقل ، وانصرفت فى النكرات لبعدها من الافعال ، وتركوا صرفها فى المعرفة ، حيث أشبهت الفعل .

(٣) السابق : ٣/٢ . ويقول : "فان سميت رجلا ما فعل هذا بغير منك صرفته فى الفكرة ، وذلك نحو : أحمد ، وأصغر ـ وانما يكون هذا صفة بمنك . فان سميته أفضل منك ، لم تصرفه . . (الكتاب : ٥/٢)

(٤) السابق : ٨/٢

(٥) السابق : ٩/٢

٥ــ باب ما لحقته ألفُ التأنيثِ الممدودة . (١)

٦ــ "باب مالا ينصرفُ فى المعرفةِ مما ليستْ نونُه بمنزلةِ الألفِ التى فى نَحْوِ بُشْرى وما أشْبَهَها . (٢)

وذلك كلُّ نونٍ لا يكون فى مُؤنَّثها فَعْلَى ، وهى زائدة ، وذلك نحو : عُرْيان وسِرْحان . (٣)

٧ــ "باب هاءات التأنيث" (٤)

كل هاءٍ كانت فى اسمٍ للتأنيثِ فإنّ ذلك الاسم لا ينصرفُ فى المعرفةِ ، وينصرفُ فى النكرة .. مِنْ قِبَلِ أنّ الهاءَ ليست عندهم فى الاسمِ ، وإنّما هى بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ فجُعلا اسمًا واحدًا (٥)

٨ــ باب فُعَل (٦)

يقول سيبويه : "وأما عُمر وزُفَر . فإنما منعهم من صَرْفهما وأشْباههما أنّهما ليسا كشىء مما ذكرْنا (٧)

٩ــ باب "مَفَاعِيل ومَفَاعِيل" (٨)

ومثالُ هذا مُنصرفٌ فى النكِرةِ والمَعْرفة . ويُرجع سيبويه السببَ فى ذلكَ "لأنه ليس شىءٌ يكون واحدًا يكونُ على هذا البناء . والواحدُ أشَدُّ تمكُّنا .. (٩)

---

(١) الكتاب : ٢ / ٩ ، ويقول : "صارت الهمزة التى هى بدل من الالف بمنزلة الالف لو لم تبدل . وجرى عليها ما كان يجرى عليها اذا كانت ثابتة .." (٢ / ١٠)
(٢) السابق : ٢ / ١٠
(٣) السابق : ٢ / ١١
(٤) السابق : ٢ / ١٢
(٥) السابق : ٢ / ١٢
(٦) السابق : ٢ / ١٣
(٧) يريد أنهما ليسا "باسم يشبه الفعل الذى فى أوله زيادة .." (٢ / ١٤)
(٨) الكتاب : ٢ / ١٥
(٩) السابق : ٢ / ١٥ ، وانظر بقية أبواب استعمال الممنوع من الصرف ٢٥ / ١٥ــ٣٥

هذه — إذًا — جُل ميادين الاستعمالِ الفِعْلي لهذا المُصطلح ، وهي تدور على مُشابهةِ الاسمِ الممنوعِ من الصرفِ للفِعْلِ ، لفظاً ، أو مَعْنى ، ويستتبع ذلك القولُ بأنَّ تحديدَ ميدانِ استعمالِ المصطلح على هذا النحو يُعتبر تمييزًا بين الدلالاتِ المُختلفة للكلمةِ ، فقد رأينا مصطلحَ "الممنوع من الصرف" تتحدد دلالتُه بوجُودِ نوعٍ من مُشابهةِ الاسمِ للفعلِ ، ومن ثَمَّ فإنَّ مُصطلح "المَصْروف" تتحدد دلالتُه بانتفاءِ نوعِ المشابهةِ للفعلِ .

وإذ قد ألْمحنا إلى مفهومِ "الممنوعِ من الصرفِ" وميادينِ استعمالِه ، فإنَّه ينبغي أنْ نحاولَ معرفةَ صدورِ هذا المُصطلحِ ، بعد تحديدِنا لمفهومِه ، حيثُ إنَّ الانطلاقَ من المفاهيمِ من المبادئ الأساسية التي تحكُم وضعَ المُصطلحات. (١) . فعلى ماحددناه من مفهومٍ ، فلعل صُدورَ هذا المُصطلح راجعٌ إلى أصْلٍ لُغوي ، إذا علمْنا أنَّ مادة "الصرفِ" تعْني — مما تعْني — التَّحوُّلَ من وجهةٍ إلى وجهةٍ في الرياح (٢) ، "والتنوين في الأصلِ للاسماءِ كُلِّها علامةٌ فاصلة بينها وبين غيرها .." (٣) ، فتحوُّلُ الاسمِ الممنوعِ من الصرفِ عن أصْلِه الذي له إلى وجه آخر ، ينضافُ إلى ذلك تحوله عن أصالةِ الجرِّ بالكسرةِ. (٤)

---

(١) انظر مجلة اللسان العربي ، المجلد الثامن عشر ، جـ١ ، ص: ١٣ . من مقال للدكتور علي القاسمي تحت عنوان : النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها .

(٢) القاموس المحيط، مادة "صرف"

(٣) المبرد : المقتضب : ٣/٣٠٩

(٤) ذهب الخضري إلى أنَّ الصرف من الصريف ، وهو الصوت ، لان التنوين صوت . وقيل من الانصراف ، بمعنى الرجوع. فكان الاسم رجع عن شبه الفعل . (حاشية الخضري : ٢/١٠٤) . وهذا المعنى ذهب إليه الشيخ خالد في التصريح : ٢/٢٠٩ ، والأشموني في حاشية الصبان : ٣/١٧١ .

فلما كان الصرفُ تَحولاً من حالٍ إلى حالٍ عُدَّ الممنوعُ من الصرفِ بشابةِ هذا التحولِ فاكتسب التعبيرُ الصطلحيُّ دلالاتٍ جديدةً مغايرةً للمعنى اللُّغوى أو الأساسى . وهناك بالقطع علاقةٌ من نوع ما بين الدلالةِ اللُّغوية والدلالة الصُطلحية" (١) وعلى هذا — أيضاً — فإنَّ تعبيرَ سيبويه عن "الصَّروف" بـ "جَرَى" — أحياناً — كما أشرْنا إلى ذلك ، إشارةٌ راجعةٌ إلى جريانه على الأصل الذى هو له ، وهو وجودُ التَّنوينِ مع الجرِّ بالكسرة ، فهذا هو أصْلُ صدورِ مصطلح "جَرَى" فيما نَذْهبُ إليه .

إذاً من خصائص مُصطلح "الممنوعِ من الصرفِ" ما يَأْتى "

أ — ذهاب التنوين .
ب — الجر بالفتحة .] علامتانِ راجِعتانِ — أصْلاً — لوجودِ مُشابهةٍ بالفعلِ

فهاتانِ علامتانِ مُميزتان "للممنوعِ من الصرفِ" تَنْتفِيَانِ فى "الصَّروف" . ثُمَّ إنَّ العلاقةَ بَيْنَ مَفْهومِ مُصطلحى :

"المَمْنوعِ من الصرف"
و "الصَّـــــروف"

والمصطلحين — تَفْسيهما — علاقةٌ عكسيةٌ ، بمعْنى أنَّهُ إذا وُجدت العلامةُ المُميزةُ (٢) ، فذاكَ وجودُ مُشابهةٍ بين الاسمِ والفعلِ ، أو أنْتَ بإزاءِ "المَمْنوعِ من الصرفِ" بمعاديه المُستعملةِ فيه . وإنْ انتفت هذه العلامةُ ، فذَاكَ هو "الصَّروف" .

ويتابعُ الفراءُ — بعد ذلك — سيبويه على المصطلحاتِ الثلاثةِ الماضية إلا أنَّه

---

(١) مجلة اللسان العربى ، ص : ١١٢ من مقال للدكتور حلمى هليل "العدد ٢١"

(٢) المقصود بالعلامة المميزة : وجود التنوين ، والجر بالفتحة .

يُضيفُ "ترك الإجراءَ" مُصطلحًا مُرادفا للممنوع من الصَّرف(١) . ثُم يحذُو المبردُ حذوَ الفراءِ في استعمالِه للمصطلحاتِ الأربعةِ :

أ ـ "ما يَجْرِي" ب ـ "المُنْصَرف"
جـ ـ "مالا يَجْرِي" د ـ "لم يَنْصَرِف" (٢)

وهو في كُل المواضع التي أشَرْنا إليها ، وفي مواضعَ أُخرى ، لم يَسْتَعمل مُصطلحى :

أ ـ "جَرَى" ب ـ و "مالا يَجْرِى"

إلّا مرةً واحدةً(٣) . ثُم أخذَ يُشير بعد ذلك إلى ميّادينِ استعمالِ مُصطلح "الممنوع من الصرفِ" التي أشارَ إليها سيبويه" (٤) مُنطلقًا من أنَّ الممنوعَ من الصرفِ ما كانَ له وجهٌ : بوٍ بالغملِ(٥) ، غيرَ مُتنكبٍ طريقَ سيبويه .

وإذا كنا نَلْمح في هذا الصدد تعددَ المُترادفاتِ المُصطلحية ، فلعلَّ هذا يَدِيْنُ هذه المَرحلةَ في الغالبِ ـ أقصد من سيبويه حتى المبرد . ولكن الملاحظ أنَّ مُصطلحي: "الممنوع من الصرفِ" ، و "المَصْروف" أجْرَى على لسانِ سيبويه والمبرد ، فنحنُ ـ فيما وضعنا عليه اليدَ ـ لم نَرَ سيبويه يستعملُ مُصطلح "جرى" إلّا مرة واحدةً ، والمبردُ لم

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٤٢ـ٤٣ ، حيث يقول الفراءُ : "وأسماءُ البلدانِ لا تنصرف خَفَّت أوْ ثقلت. وأسماءُ النساءِ إذا خُفِّف منها شيءٌ جرى .. وإنما انصرفت. لأنَّها تُرد وتكثر بها التسمية ... واكثرُ القُراءِ على تركِ الإجراءِ فيها "يقصد" سَلَاسِلا وقَوارِيرَا " ، وانظر أيضا معاني القرآن : ٢/ ١٩ ، ٢٠ ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر .

(٢) حيث بدأ المبرد الباب بقوله : "مايَجْرِى ومالا يجرى " ، ثُم يقول : " .. وأنَّه ليس للسائل أنْ يسألَ : لِمَ أنصرفَ الاسمُ ؟ فإنَّما المسألةُ عمّا لم ينصرف: ما المانعُ له من الصرف؟ .. " (المقتضب: ٣/ ٣٠٩) انظر أيضا : ٣/ ١٧ ، ١/ ٢٤٨ ، ٦٤ ، ٢٢٠ ، ٣/ ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١

(٣) وذلك في : ٣/ ٣٠٩ . وهو العنوان الذى صدر به الباب .

(٤) انظر المقتضب : ٣/ ٣٠٩ ـ ٣٨٣

(٥) المقتضب : ٣/ ٣٠٩

يستعملُ مُصطلحي : "جَرَى" و "مالا يَجْرِى" إلّا مرةً واحدةً أيضا . على حين ينعكسُ الوضعُ عندَ الفراءِ ، إذْ المصطلحانِ : "جَرَى" و "مالا يَجْرِى" أكثرُ جَرْيًا في استعمالِهِ .

وقد يكونُ وضعُ المصطلحِ في مبدأ الأمرِ ، لا يَضْبطُه قانونٌ خاصٌ ، أوْ منْهجيةٌ خاصةٌ ، مما ترتب على ذلكَ شيوعُ ظاهرةِ الترادفِ في المصطلحِ ، على أنّ هذا لا يُعتبر حكماً عاماً يشملُ المصطلحَ في تَمَثُّلِنا لأطوارِه . نعم ، قد تترادفُ المُصطلحاتُ ، ولا نجد لنا من سبيلٍ في توجيهِ هذا الترادفِ كما سنجدُ عند بعضِ النُّحاةِ ، في حين يكونُ الترادفُ — أحياناً — للدلالةِ على مَعْنى ربما لا يكونُ في المُصطلحِ المشهورِ ، كما في "الخَبَرِ" ، و "المَبْنِيِّ على المُبتدأ" مثلا . وسنرى .

وعلّى ما رأينا من تَعدُّدِ الترادفِ لمصطلحي : "الممنوعِ من الصرفِ" و "الصروفِ" لم نجدْ خِلافاً على الدلالةِ ، فقد ثبتت دلالةُ المُصطلحينِ ، أوْ مُرادفيهما بدءًا عند سيبويه ، مع الأخذِ في الاعتبار بأنّ هذه الدلالةَ ، واقعةٌ على مُشابهةِ الاسمِ للفِعْلِ ، ويترتبُ عليها ذهابُ التنوينِ ، والجرِّ بالكسرِ ، أو قُلْ : ذهابُ الأصلِ . إذاً قد ثبتتْ دلالةُ المُصطلحين بدءًا من سيبويه إلى المبردِ ، على أنّ :

"الممنوع من الصرف" : دلالته وجودُ مشابهةٍ بالفعل
" الصروف" : الجرى على الأصل

فهذه هي مرحلةٌ ثبتت فيها دلالةُ "الممنوعِ من الصَّرْف" على مفهومٍ معين . فهل ظلّ الأمرُ على حالِه ؟

نقول : ما باتَتْ هذه الدلالةُ دائمةً للممنوع من الصرف ، ولكنّه ثبتت له دلالةٌ أخرى عند مَنْ تناولنا مِنَ النُّحاةِ الخالفين لهذه المرحلةِ .

فهذا الزَّمخشري (١) يقول : "والاسمُ يمتنعُ من الصرفِ متى اجتمعَ فيه اثنانِ مِنْ أسبابٍ تسعة .. وأما السببُ الواحدُ فغيرُ مانعٍ .. وما أحَدُ أسبابِه العلمية

---

(١) استعمل مصطلحي : "الممنوع من الصرف" ، و "الصرف" أو "الصروف" (المفصل : ص: ١٦—١٧) .

فحكمه الصرفُ ..." (١) ، وقدْ ذهب ابنُ الحاجبِ هذا المذهبَ (٢) ، ثم تابعَ ابنُ مالكٍ (٣) ، وابنُ هشامٍ (٤) ، والشيخُ خالدٌ (٥) ، والأشمونى (٦) ،والخُضَرى (٧) ومتابعتُهم على أنَّ دلالةَ "الممنوع من الصرف" تنصرفُ إلى وجودِ علّةٍ ، أوْ سببٍ من الأسبابِ المانعةِ من الصرفِ ، التى جعلها سيبويه ميدانًا لاستعمالِ الممنوعِ من الصرف. ولعلَّ ذلك راجعٌ إلى أنَّهم وجدوا ميادينَ استعمالِ هذا المُصطلحِ لا تكونُ إلَّا فى وجودِ المشابهةِ بالفعلِ ، فجعلوا كلَّ ميدانٍ علةً أو سبباً فى المنعِ ، وكان ذلك على الجُملةِ ـ من دلائلِ "الممنوع من الصرفِ".

وهم بعد ذلك لا يختلفونَ على معنى "الممنوع من الصرف" فأنتَ ترى الشيخَ خالدًا مثلا يقول : "إنَّ غيرَ المنصرفِ هو الاسمُ المُعربُ الفَاقِدُ لهذا التنوينِ (٨) ولا على الحروفِ ، إذْ هو عندهم ، التنوينُ الدالُّ على مَعْنى يكون الاسمُ به أَمْكَنَ" (٩) وهو المعنى الذى ذكره ابنُ مالكٍ فى ألفيته :

الصرفُ تنوينٌ أَتَى مُبينا ... مَعْنى به يكونُ الاسمُ أَمْكَنَا (١٠)

والنحويونَ ـ بالطبعِ ـ لم يغفلُوا وجودَ مُشابهةٍ بين الاسمِ الممنوعِ والفِعْلِ ، بلْ منهم من صدَّرَ البابَ بذكرِ هذه المشابهةِ ، كما نرى عند الأزهرى (١١) ، والخُضرى (١٢)

---

(١) المفصل ، ص : ١٦ـ١٧
(٢) حيث يقول : "غير المنصرف ما فيه علتان من تسع .." (الكافية : ١/ ٣٥)
(٣) التسهيل ، ص : ٢١٨ـ٢٢٣
(٤) شذور الذهب ، ص ٥١ـ٥٢
(٥) شرح التصريح : ٢/ ٢١٠
(٦) حاشية الصبان : ١٣/ ١٧٠ـ١٧٥
(٧) حاشية الخضرى : ٢/ ١٠٤ـ١٠٩
(٨) شرح التصريح : ٢/ ٢١٠
(٩) السابق : ٢/ ٢١٠
(١٠) حاشية الصبان : ٣/ ١٧٠
(١١) شرح التصريح : ٢/ ٢٠٩ـ٢١٠
(١٢) حاشية الصبان : ٣/ ١٧٠

ولكنْ عند ما يَشْرعون فى ذِكرِ الممنوع مِن الصرفِ تراهم يَقْرِنون هذا المصطلحَ مباشرةً بوجودِ العلل . فهذا الشيخُ خالدٌ يقول : "ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان : أحدُهما ما يمتنع صرفُه لعلةٍ واحدةٍ . . ." (١) ويذهب الأشمُونى فيقول : "والعللُ المانعةُ من الصرفِ تسعٌ . . ." (٢) وكذلك ذَهَبَ الخُضرى (٣) .

نستطيع — إذاً — أنْ نفرقَ بين هذا المصطلح "الممنوع من الصرفِ" ودلالته فى مَرْحلة سيبويه ، والمرحلةِ التاليةِ بدءاً بالزمخشرى إلى الخُضرى ، إذْ "المَرْحَلية" كما يرى الدكتور على القاسمى "ملمحٌ يُميز حياةَ المُصطلحِ فى كثيرٍ من الأحيانِ" (٤) فنرى أنَّ العلاقة تتمثلُ على النحو التالى :

أ — مَرْحلة سيبويه :

"الممنوعُ من الصرف" : كُل اسمٍ اشبه الفعلَ — لفظاً ، أو مَعْنى —

نوع هذه العلاقة : مباشرة ، لأنه قرن — مباشرة — بين المُصطلح ودلالتِه الأَصليةِ .

ب — مرحلة ما بَعْدَ سيبويه :

"الممنوع من الصرف" : وجودُ عِلةٍ ، أو علتانِ من العللِ المانعةِ من الصرف .

نوع هذه العلاقة : غير مباشرةٍ ، لاقترانِ المُصطلح بعللِ الأَصْل فيها وجودُ المُشابهة .

ثم ، لعلَّ ما يُميز مرحلةَ ما بعدَ سيبويه فى هذا المقام انحسارُ الترادفِ المُصطلحى إذْ يبدو أنَّ النحاةَ تواضَعُوا على اختيارهم بين هذا الترادفِ ، فانتفتْ العفويةُ التى تلازمُ — فى الغالبِ — وضعَ المصطلح النحوى بدءاً .

---

(١) شرح التصريح : ٢/ ٢١٠

(٢) حاشية الصبان : ٣/ ١٧٢

(٣) حاشية الخضرى : ٢/ ١٠٥

(٤) من مجلة اللسان العربى العدد الثالث والعشرون ، ص : ١٤٠

٢ــ الجُملة الاسمية من المُبتدأ والخبر :

استخدمَ سيبويه مصطلحَ "الاسم" للدلالة على : الإنسانِ ، والحيوانِ ، والجَمادِ فتمثل ذلك في قولِه : "فالاسمُ : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحائطٌ" (١) أو لعلَّنا نقول : للدلالة على مُسماه .

فعندما يدخل مصطلحُ "الاسم" في هذا التركيبِ ، فهو على حالين :

أولُهما : أنْ يستأنفَ به الكلامُ ، فهو : "مُبْتَدأٌ" ، أو "مسندٌ" (٢) ، أو "الأَعرف" (٣)

ثانيهما : أنْ تكونَ له علاقةٌ بما استأنفَ به الكلامَ ، فهو : "المَبْنِي عليه" (٤) ، أو "الخَبَر" (٥) .

نلمح ــ إذاً ــ طَرَفَيْن ، تمثلهما هذه المصطلحات :

"المُبتدأ" أو "الأَعرف" ــــــــ "المَبْنِي عليه" ، أو "الخبر"

وبين الطرفين علاقةٌ إسنادية" : تتمثل في عدم استغناءِ" واحدٍ منهما عن الآخر ، ولا يجدُ المتكلم منه بدّاً" (٦) وأغلبُ هذه العلاقة أنْ يكونَ المُبتدأ "الأَعرف" "أول أحواله الابتداء" (٧) ، لأننا إذا قُلنا ــ مثلا ــ : "عبدُ الله منطلقٌ ، إنْ شئتَ أدْخلتَ "رأيتُ" عليه ، فقلتَ : رأيتُ عبدَ الله منطلقاً .. أو مررتُ بعبدِ الله مُنطلقاً .." (٨) .

فالذي يحدث أنْ يتغيرَ شكلُ المصطلحِ ، ومن ثَمَّ تتغيرُ دلالتُه . ومن هنا نُرجّحُ أنَّ انطلاقَ مُصطلح "المبتدأ" راجعٌ إلى هذه "الابْتِدائيةِ" (٩) التي هي أولُ أحواله ، وبذلك تكون هناك علاقةٌ بين :

"الابْتِـدَاء" ــــــــــــــــــ و "المُبْتَـدأ"

---

(١) الكتاب : ١/ ٢

(٢) حيث يقول سيبويه : "هذا باب المُسند والمُسند إليه . وهما مالا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر .. فمن ذلك : الاسمُ المُبتدأ .." (الكتاب : ١/ ٧)

(٣) يقول سيبويه : " .. إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ . نبتدي بالأَعرف .. (الكتاب : ١/ ٣٣ ، ١٦٠/١ .

(٤) من قول سيبويه : "فمن ذلك الاسمُ المبتدأ ، والمبنى عليه ، وهو قولُك : عبدُ الله أخُوك .." (١/ ٧)

(٥) قوله : " نبتدي بالأَعرف ، ثم نذكر الخبرَ .." (١/ ٢٢) . انظر ايضاً : ١/ ٤١٩ حيث ذكر مصطلح "المبنى عليه" ١/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ١٦٦

(٦) الكتاب : ١/ ٧

(٧) السابق : ١/ ٧

(٨) السابق : ١/ ٧

(٩) ويعزى الاسم في هذه الابتدائية "من العوامل اللفظية للاسناد (انظر الجرجاني : التعريفات ، ص : ٤

" فالابتداءُ " — اصطلاحاً — حالةٌ معنويةٌ ، تُسلم إلى "المُبتدأ" — اصطلاحاً — دلالتـه على كلّ اسم واقع في حالةِ الابتداءِ ، تعمل فيه الرفعَ بالاتفاقِ المُشاهد في الاستعمالِ اللغوي . ومن خصائصِ "المُبتدأ" " أنْ يكونَ معرفةً ، لأنهم جعلوا "أَصْلَ الابتـداءِ للمعرفةِ" (١) حين فاضَلوا بين النكرةِ والمعرفةِ ، فَذَهبُوا إلى أنّ الاحسن "إذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ أنْ تبدأَ بالأعرفِ" (٢) فأطلقوا "الأعرفَ" اصطلاحاً مرادفاً للمبتدأ . ولذلك قال سيبويه : "ولو قلت: رَجُل ذاهبٌ لَمْ يَحْسُن حتى تُعَرِّفَه بشيءٍ فتقول : راكبٌ مِنْ بَنِي فلانٍ . . " (٣) ، فكأنّ اصطلاحَ "الأعرف" وصفٌ لاصطلاح "المُبتدأ" مع كَونِهِ مُرادفاً له ، مِنْ قِبلِ أنّهُ يُشيرُ إلى هذا الاسم الواقعِ في الابتداءِ المُستأنَفِ به الكلام ، أما دلالتـه فهي التحديدُ لانتفاءِ شيوعِ الفردِ في أمّته ، حتى لا يكون مَنْكُوراً . (٤)

وأما دلالـةُ اصطلاح " المَبْنِي عليه " فهي على ما يطلبه "المُبتـدأ" لتتحدَّدَ شكلُ العلاقةِ الإسناديةِ على حين تَذْهبُ دلالـة " الخَـبَرِ " اصطلاحـاً مرادفـاً "للمبـنى عليـه" إلـى المَعْـنى المُتوقـع

---

(١) الكتاب : ١/ ١٦٥

(٢) السابق: ١/ ١٦٥

(٣) السابق: ١/ ١٦٥

(٤) ومن خصائص الابتداءِ: وجودُ المبتدأ ، والمَبْنى عليه . " فالابتداءُ لا يكون إلا بمبنى عليـه . فالمبتـدأ الاول ، والمبـنى عليـه ما بعـده .
(الكتاب : ١/ ٧٨ ، ٢) .

للإخبار به. (١)

ولعلّنا ننتهى — بعد — إلى أنّ العلاقة بين هذه المصطلحات جميعًا كل فى طرفه ، علاقةٌ إسنادية على الوجه الآتى :

أ — علاقةٌ إسنادية تركيبيةٌ تحدد شكل الإسناد بطرفيه .

ب — علاقةٌ إسنادية معنوية .

والعلاقة الأولى قد يتغير طرفها الثانى "الخبر" أو "المبنى عليه" ، بين أن يكون مفردًا ، أو جملة أو شبه جملة ، إلا أنها تبقى على شكلها الإسنادى . أما العلاقة الثانية ، فهى باقية تستهدف المعنى فى كل الأحوال .

كما ننتهى إلى ما يأتى :

أ — تعدد الترادف المصطلحى .

ب — وجود نسبة بين المصطلح ومفهومه .

الغراء :

فما هى المصطلحات التى يطلقها الغراء على "الاسم" بوجه عام فى هذا التركيب؟

---

(١) لعلّ مصطلح "المبنى عليه" — خاصة — خارج من عداد المصطلحات المترادفة التى لا يضبطها نظام فى وضعها ، لأنه فى زعمنا يمكن أن نسميه "مصطلح تركيب" ب. تتم علاقة الإسناد ، وبتمام هذه العلاقة يكون المعنى المفيد ماثلا فى التسمية ب "الخبر" . وكما أجزنا "مصطلح تركيب" ، يتفق لنا أن نطلق ، أو نخصص الخبر بأنه "اصطلاح" معنوى" . ويمكن أن نمثل لهذا بقولنا : إنّ اقامة "سقف" — مثلا — تتطلب إقامة الجدران أولا ، فلا يكون السقف إلا إذا قامت هذه الجدران بدءًا ، وهذا البناء التركيبى تتم به الفائدة المرجوة ، وهى : السكنى ، أو الإقامة ، أو المعيشة . فمناط الفائدة . إذًا — كامنٌ فى أن يطلب الشىء شيئا آخر ولا ينفك يطلبه .

وإذا كان الاسمُ مبتدأً يطلق الفراءُ عليه مصطلحين :

أولُهما : "الاســم" بمعنى "المُبتدأ"

فأنتَ تراه مُعلقاً على قولِهِ تعالى : (وإذْ قَالُوا : اللَّهُمَّ إنْ كَانَ هَذَا هُو الحَقَّ مِـنْ عِنْدِكَ) (الأنفال ٣٢) ، يقول : "في الحقِّ النصبُ والرفعُ . إنْ جعلتَ هو اسمًا رفعتَ الحقَّ بِهُو . وإنْ جَعَلْتَها عمادًا بمنزلةِ الصلةِ نصبتَ الحقَّ .. والرفعُ على أنْ تجعلَ "هو" اسمًا ، فتقول : ظَنَنْتُ أخاكَ هُو أصغرُ منك .. " (١) ولعله استعمل "الاسم" — مصطلحًا — دالاً على "المُبتدأ" لإفادةِ وجوبِ كَوْنِ المبتدأ "اسمًا" ، لذلك نراه يقول : " .. وأتبعْتَ بِهُو التي هي علامةُ الاسْمِ " (٢)

ثانيهما : "المُرافع" بمعنى "المُبتدأ أيضًا" (٣)

وسنفسر ذلك بعدَ قليلٍ .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٤٠٩

(٢) السابق : ١/ ٤٠٩ . ولعل ما يؤكد استعمالَه الاسم "مصطلحًا دالاً على "المبتدأ" أنَّك تراه يقول مثلاً — عن "المُبتدأ المحذوف" .. وكذلك كلُّ حرفٍ مرفوع مع القول ما ترى معه ما يرفعُه فقبلهاسم مضمر يرفعه ، مثل قوله : "ولا تقولوا : ثلاثةٌ انتهوا" (النساء ١٧١) المعنى والله أعلم : ولا تقولوا : هم ثلاثةٌ "(معاني القرآن : ١/ ٣٧٠)

(٣) عن المثال الذي أتى به الفراءُ " ...هذا الأسدُ مخوفًا " ، قال : " .. فلم يجدُوا بُدًا من أنْ يرفعوا هذا "بالأسدِ" وخبره منتظر ، فلما شُغل الأسدُ بمرافعة "هذا" نصب فعله الذي كان يُرافعه لخلوته . ومثله والله غفورٌ رحيمٌ . فإذا أدخلتَ عليه "كانَ" ارتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام . " (معاني القرآن : ١/ ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ١٣/١) . انظر أيضا "المرافع" : ١/ ٣٦٩ ، ٣٧٠

أما إذا كان "الاسمُ" خبرًا فإنّه يطلقُ عليه مُصطلحين أيضاً :

أولُهما : "الخبر"

فقد ورد ذلك فى تعليقه على قوله تعالى : (هدى للمتقين) (البقرة ٢) ، قائلا .. اذا أردت بالكتاب أن يكون نعتا لـ"ذلك" كان الهدى فى موضع رفع لانه خبر لـ"ذلك" (١)

ثانيهما : "المُرافع" أيضاً (٢)

والأستاذ القوزى ينسبُ مُصطلح "المُرافع" للخبرِ فقط ، فيقول : "هو — أى "المرافع" بمعنى الخبر عند الفراء ، أما المُبتدأ المحذوفُ فسمّاه ضميرًا واسمًا مُضمرًا" (٣) فهذا مخالفٌ للمنطقِ ، بعيدٌ عن واقع النصوص . فالمنطقُ أنّ المبتدأ والخبرَ مُترافعان عند الكوفيين (٤) ، فكل منهما رافع للآخر . والنصوصُ تقولُ : "فلم يجدُوا بُدًّا من أنْ يرفعُوا هذا بالأسدِ .. فلما شُغل الأسدُ بمُرافعة هذا .." (٥) ، فهذا "مُبتدأ مرفوعٌ بالأسدِ" "الخبر" ، فلما شُغلَ الأسدُ "الخبر" بمُرافعة "هذا" المبتدأ . أليسَ "المبتدأ" مُرافعًا — إذاً — ؟ ومن مثلِ ذلك قولُ الفراءِ مُعلقاً على قوله تعالى: (والوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الحقُّ) (الأعراف ٨) : وإنْ شئتَ رفعتَ الوزنَ بالحقِّ ... وإنْ شئتَ رفعتَ الوزنَ بيومئذٍ .." (٦) وقوله : "ولباس التّقوى خيرٌ" وفى قراءتنا "ذَلِكَ خَيْرٌ" فنَصَبُ اللباسِ أحبُّ إليّ ، لأنه تابع الريش ، "ذلك خيرٌ" فرفع "خيرٌ" بذلك (٧) فهذه النصوصُ جميعًا على أنّهما مُترافعان . فمِنْ هنا كان أصلُ صدورِ مُصطلح "المرافع" فى المبتدأ والخبر . أما استعمالُه للخبر-مُصطلحا-فذلك للدلالةِ على تمامِ المَعْنى الذى لا يكونُ إلا فى وجود الخبرِ .

---

(١) معانى القرآن : ١١/١ ، وانظر أيضا استعمالاته لمصطلح الخبر فى : ٢٣٧/١ ، ١٢/١ ، ١٣ .
(٢) السابق : ١٣/١ ، ٣٦٩
(٣) المصطلح النحوى ، ص : ١٧٣
(٤) انظر الانصاف : ٤٤/١
(٥) معانى القرآن : ١٣/١
(٦) السابـــق : ٣٧٣/١
(٧) السابـــق : ٣٧٥/١ ، ٤٥٧

على أنّ العلاقةَ بين "المُرافعين" عند الفراءِ ، علاقةٌ تأثيريةٌ ، مِنْ قِبَلِ أنّ كليهما يعمل الرفعَ في الآخر ، وأنّ دلالةَ "المُرافع" الأول "المبتدأ" على كل اسم واقعٍ في "الاسْتِئْنافِ" (١) ، وهو ما عبَّر عنه الفراء أحياناً بمعنى "الابتداء" ، ودلالة "المُرافع" الثاني "الخبر" على ما يتمُّ به المعنى . وبذلك لا يكونُ هناك خُلْفٌ على دلالةِ كل من :

أ — "الابتداء"

ب — "المبتدأ"

جـ — "الخبر"

عند سيبويه والفراء . وإنما الخُلْفُ في بَعْضِ المُصطلحات الدالةِ عليها .

وعلى هذا النحو نتأصلُ مفاهيمُ ودلالاتُ هذه المصطلحاتِ عند المُبَرِّدِ (٢) والخالفين مِمَّنْ ذكرناه، بَيْدَ أننا نلمحُ انْحِسَارَ المصطلحاتِ الآتية :

أ — "المبنى عليه" للدلالة على "الخبر" عند سيبويه والمبرد" (٣)

ب — "الأَعْرف" مصطلحا مرادفا للمبتدأ عند سيبويه والمبرد .

جـ — "المُرافع" للدلالة على "المبتدأ" و"الخبر" عند الفراء .

على حين تسود مصطلحات:

أ — "الابْتِداء"

ب — "المُبْتدأ"

---

(١) حيث يقول : "وفيه وجه ثالث من الرفع — يقصد قوله تعالى (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) — ، إنْ شئت رفعته على الاستئناف لتمام ما قبله ، كما قرأت القُرّاء "الٓمٓ تلك آيات الكتاب الحكيم هُدًى ورحمةً للمُحسنين . (لقمان ١—٣) (معاني القرآن : ١/ ١١) واستخدم مصطلح "الابتداء" أيضا . (١/ ٤٠٧) .

(٢) المقتضب : ٤/ ١٢٦ ، حيث استعمل مصطلحات: المُسند والمُسند إليه ، والمُبتدأ ، والابتداء ، ثم "الأعرف" ٣/ ٢٢٢ . وانظر ٤/ ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣) استعمل المبرد مصطلح "المَبْنى عليه" حيث قال : "وتقول : زيدٌ في الدارِ قائمٌ إذ جعلت قولك "قائمٌ" مبنيًا على زيدٍ . " (المقتضب: ٤/ ١٣٢)

جـ ـ "الخـــبر"
بمفهومها ودلالاتها . (١)

وإذ قد وضحت مفاهيمُ ودلالاتُ هذه المُصطلحات عند سيبويه ، وتأصّلتْ عنـــد المبردِ وخالفيه فإنّنا نجدُ مفهومَ المُصطلحِ بعد ذلك ـ بدءًا بالزمخشري ـ يُعبَّر عـن دلالته بطريقةٍ أُخْرى . فهذا الزمخشري يقول : المبتدأُ والخبرُ هما الاسمان المُجردانِ للإسناد .. وإنما اشتُرط في التجريدِ أنْ يكونَ من أجلِ الإسنادِ .." (٢) . فدلالـة المُصطلحين على كلّ اسمينِ جُرِّدا ، بشرطِ أنْ يكون التجريدُ من أجلِ الإسنـــادِ . ومعنى التجريدِ عدمُ وجودِ العاملِ . وهذا ـ في الواقع مُجملُ مفهومِ النصوصِ عنـــد سيبويه ، مع اختلافٍ في طريقةِ التعبيرِ . فكَوْنُ المبتدأ والخبرِ مُجرَّدينِ للإسنادِ عنـــد الزمخشري ، هو معنى وجود المبتدأ في حالةِ ابتداءٍ ، يبنى عليه ما لا يجـد المتكلم منه بُدًّا في تعبيرِ سيبويه . (٣)

فعلى ذلك يلزمُ القول بأنّ التجرّد والإسنادَ هما "المعنى" "العاملُ" في مُصطلحي: "المبتدأ" ، و"الخبر" ، لأنه يطلبُهما . فهذا هو شكلُ العلاقةِ الإسناديةِ بـــين المبتدأ والخبرِ ، نراها يُعبِّر بها ابنُ الحاجبِ (٤) وابنُ مالك (٥) ، وابنُ هشام (٦)

---

(١) انظر الزمخشري : المفصل . ص : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، وابن الحاجب: الكافية: ١/ ٨٥، ٨٦، ٨٧ ، وابن مالك: تسهيل الفوائد ، ص : ٤٤ ، ٤٥ وابن هشام: شذور الذهـــب ص: ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، والازهري : شرح التصريح : ١/ ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧ ، والاشموني : حاشية الصبان : ١/ ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، وحاشيـــة الخضري : ١/ ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ .
(٢) المفصل ، ص : ٢٣ ـ ٢٤
(٣) انظر ص : ١٠٨ ـ من هذا البحث .
(٤) الكافية : ١/ ٨٥ ـ ٨٦
(٥) التسهيل : ص : ٤٤ـ٤٥
(٦) شذور الذهب ، ص : ٢٣٠

والأزهرى (١) ، والأشمونى (٢) ، والخُضرى (٣) ، وهو — غالبًا — تَمْثُلُ لغهم سيبويه لهذه المُصطلحاتِ ودلالاتها . (٤)

---

(١) شرح التصريح : ١/١٥٤—١٥٥
(٢) حاشية الصبان : ١/١٥٤—١٥٥
(٣) حاشية الخضرى : ١/٩٤—٩٥
(٤) مذهب سيبويه أن "الذى يبنى عليه شىء هو هو ، فان المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء" (الكتاب: ١/٢٧٨) . معنى ذلك أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع بالابتداء . وعلى ذلك تقوم العلاقة الاسنادية التى حددناها عند سيبويه . انظر ص٨ ، ص١٠٩ من هذا البحث .

٣ــ الجُملة الاسمية المَنْسوخة :

وهى المبتدأ والخبرُ فى وجودِ العواملِ الداخلةِ عليهما .

يتغيّرُ منطوقُ المصطلح فى هذا التركيب إذا أُدخل عليه العاملُ على هذا النحو الذى أقدمه لك: إنْ أَدْخَلْتَ على المُبتدأ والخبر .

أولاً : كَانَ أَوْ احدى أَخواتِها .

صَار المبتدأ ــ عند سيبويه :

إلى مُصطلح "الذى تشغلُ به كَانَ"

ويبقى الخبر "خبرا" (١)

ودلالةُ "الذى تشغلُ به كان" على كلّ اسمٍ عملت فيه "كان" الرفعَ . ويكون العاملُ هنا مِنْ قِبل اللفظِ ، بعد أَنْ كان من قِبلِ المعنى فى غيرِ هذا التركيبِ مجردًا للإسنادِ . ويكون العاملُ فى الخبر ــ فى وُجودِ كان ــ مِنْ قِبَلِ اللفظِ أيضًا .

ويعنى ذلك وجود علاقة بين تركيب

كان + "مايشغل كان" "اسمها" + الخبر

هذه العلاقةُ تأثيريةٌ ، بمعنى أَنَّ المؤثرَ ، أَوْ "العامل" المباشر فى الاسمين ، هو "كان" . كما يُمكن القول بأَنَّ هناك علاقةً "زمانية" تَلْفتُ إلى وقوعِ مَعْنى التركيب فى الماضى الذى هو دلالة "كان" فى أغلب الأحوال .

ولكنَّ استعمالَ سيبويه لمُصطلح "الفاعل" للدلالةِ على "اسمِ كان" ، أو "مايَشْغَل كان" قد يكونُ فيه مجاز ، لأَن فيه معنى جديدًا يَنْأَى عن درسِ الجُملةِ الاسميةِ . ولكنه استعمله ، لأَنه نصَّ على فِعْليَّة "كان" ، فمِنْ ثَمَّ لا بُد أَنْ يكونَ لها "فاعلٌ" . ولا أرى ذلك إلا توسعا فى معنى المصطلح . ومن دلائل استعمالِ سيبويه لمُصطلح "الفاعل" ــ مجازاً ــ فى هذا الصدد ، أنه يقول فى موضع : وقد يكونُ لكانَ موضعٌ آخر يُقتصرُ على

---

(١) يقول سيبويه : "واعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ ، فالذى تشغل به كان المعرفةُ . . فإذا قلت: كان زيدٌ ، فقد ابتدأْتَ بما هو معروفٌ عنده ، مثلُه عندك . فأنما ينتظر الخبر . . " (الكتاب: ١/ ٢٢) .

يقتصر على الفاعلِ فيه . تقول : قد كانَ عبدُ اللهِ ، أيْ : قد خُلِقَ عبدُ الله . وقد كـــانَ الأمرُ ، أي : وقَعَ . . " (١) يعني ذلك أنَّ استعماله لمُصطلح "الفاعِلِ" مرادفًا لاســـم "كان" ، ليس هذا موضعه . إنما موضعه إذا كانَتْ "كان" تامةً . وهو بالطبـــــع لـمْ يستعمل مصطلح "كان التامة" ، كما أنت واجدٌ في النصّ ، وإنَّما أشارَ إلى ذلك المعنى المُصطلحي — موحيًا بفكرة كان التامة — بقوله : قد خُلق ، ووَقَعَ . ثم إنه لمَّا جَعَل كـــان فِعْلاً متعديا شَبَّه عملَها بعمل "الفِعْل" في الفاعلِ والمفعولِ ، فذكر هذه العبارةَ الطويلةَ "هذا بابُ الفِعْلِ الذي يتعدَّى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ به واسمُ الفاعلِ والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ" (٢) ، فهذا وصفٌ لعملِ "كان" في المبتدأ والخبرِ . ثم إنَّ دلالـــة "الفاعل" في كان التامة غير دلالته بَعْدَ كان الناقصة .

ومن خصائص "ماتشغل به كان" أنْ يكونَ معرفةً (٣) ، لأنَّ ذلك "حدُّ الكـــلام ، لأنهما شيءٌ واحدٌ — أي المبتدأ والخبر — وهما في "كان" بمنزلتهما في الابتدا . . تبتدئ بالأعرفِ ، ثم تذكرُ الخبرَ" (٤) .

ومن خصائص "ماتشغلُ به كان" و "الخبرَ معًا ، أنَّ كلا منهما شاغلٌ لكان . فيمكن أنْ يكونَ الخبرُ "ماتشغل به كان" ، وما تشغل به كان خبرًا ، وذلك "إذا كانا معرفـــةً فأنت بالخيار : أيّهما جعلتَه فاعلاً رفعتَه ، ونصبتَ الآخرَ . . وذلك قولك : كانَ أخُـــوك زيـــدًا . . " (٥)

وإذا كان مصطلح "ماتشغل به كان" دلالةً على كل اسمٍ عملت فيه الرفعَ في زمـــن المُضي ، فإنه يجوز لنا أنْ ننسبَ هذا المُصطلح لأخوات كان ، في الأزمنة الدالـــة عليها .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١
(٢) السابق : ١/ ٢١
(٣) السابق : ١/ ٢٢
(٤) السابق : ١/ ٢٢ . وقد أشرنا الى مصطلح "الأعرف" عند سيبويه ، ص : ١٠٨

ويأخذُ الاسمُ الواقعُ بعد "كان" منطوقًا آخر عند

الفـــراء : ليصبح "مرفوع كان"

وذلك من قوله معلقاً على الآية الكريمة (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (يونس ٢)

نصبت عجبًا بـ"كان" ، ومرفُوعُها "أَنْ أَوْحَيْنا" . وكذلك أكثرُ ما جاء في القرآنِ إذا كانت "أنْ" ومعها فعلٌ : أنْ يجعلوا الرفعَ في "أَنْ" ، ولو جَعَلُوا "أَنْ" منصوبةً ورفعـــوا الفعلَ كان صواباً " (١)

فمدلولُ المصطلحِ : "مرفوع كان" ، على عملِ "كان" فيه ، وهو الرفـعُ .

وتراه يستخدم "الفِعْلَ" مصطلحًا دالاً على خبرِ "كان" . (٢)

ومن النافعِ هنا أنْ ننص على وجودِ علاقةٍ مباشرةٍ بين :

"كان" ومرفوعها ، وخبرها .

فالعملُ لـ"كان" في "مرفُوعِها" و"خبرِها" . فهذا الذي نصصنا عليه خارجٌ ـ بالقطع ـ من نص الأنباري الذي ذكر فيه أنَّ الكوفيينَ ذهبُوا إلى "أنَّ خبرَ "كان" والمفعـــولَ الثاني لـ"ظننتُ" نصبٌ على الحالِ . " (٣) إذْ النصوصُ التي أمامَنا على أنَّ :

أ ـ نصبَ "عجبًا" بكان . وهو الخبر

ب ـ ومرفوعها "أَنْ أَوْحَيْنا" وهو اسمُها .

فالعملُ هنا لكان ، وهو عملٌ مباشرٌ بالقطعِ ، وهذا مذهبُ سيبويه في العلاقةِ بين كـــانَ والجزأين .

---

(١) معاني القرآن : ٤٥٧/١ . وقال أيضا ـ معلقا على قوله تعالى : (فَمَا كَـــانَ دَعْوَاهم) (الأعراف ٥) ، "الدعوى في موضع نصب لكان . ومرفوع كان قوله : "إِلَّا أَنْ قَالُوا" فأنْ في موضع رفع . وهو الوجه في أكثرِ القرآن . " (معاني القرآن : ٣٧٢/١)

(٢) فهو حين يعلق على قوله تعالى : (... إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ) ، (الانفال ٣٢) ، يقول "وكلُّ موضع صلحت فيه "يَفْعَل" ، أو فَعَل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل" (٤٠٩/١)

(٣) الإنصـــاف : ٨٢١/٢

يضاف إلى ذلك وجوب إخراج الفراء من زُمرة الكُوفيّين المنسوب إليهم "أنّ كان فعلٌ غيرُ واقع — أى غير متعد — .. " (١) ، لأنّ الفراءَ — كما ذكرنا — ذهبَ إلى إعمالِ "كان" فى الجُزأين بعدها . ومن ثَمّ تكونُ "كان" فِعْلاً مُتعديا ، وهو ما استخدم الفراء مصطلح :

"الفِعْل الواقع" (٢)

للدلالة عليه . ولعل صدورَ مصطلح "الواقع" مردودٌ إلى وُقوع الفِعْلِ على كل ما يعمل فيه . وقد أشار الفراءُ — نفسُه — إلى هذا بقوله : "وفى قراءةِ عبدِ اللهِ "صُمّاً بُكْماً عُمْياً" بالنصب . ونصبه على جِهَتين ، إنْ شئتَ على معنى : تَرْكِهم صُمّاً بكماً عُميانًا ، وإنْ شئتَ اكتفيتَ بأنّ تُوقعَ الترْكَ عليهم فى الظُّلماتِ .. " (٣)

ويتابع المبردُ (٤) — بعد ذلك — سيبويهَ على كل ما ذهبَ إليه ، غيرَ متنكبٍ ، إلا أنّه يلقانا باستعمالِه لمُصطلح :

"اسم كان"

حين يقول : "اعلمْ أنه إذا اجتمعَ فى هذا البابِ معرفةٌ ونكرةٌ فالذى يُجعل "اسم كان" المعرفةُ ، لأنّ المعنى على ذلكَ .. " (٥)

---

(١) الانصاف : ٢ / ٨٢١

(٢) حيث يقول فى موضع : "من ذلك قول العرب : كمْ رجلٍ كريمٍ قد رأيت ، وكم جيشاً جراراً قد هزمت . فهذان وجهان ، ينصبان ويخفضان والفعل فى المعنى "واقع" (معانى القرآن : ١ / ١٦٨) وانظر أيضا : ١ / ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٤٠

(٣) معانى القرآن . : ١ / ١٦

(٤) تابع على أن جعل حديثَ كان وأخواتها فى "باب الفعل المتعدى إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد" (المقتضب : ٤ / ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ / ٣ . وعلى أنّ لها فاعلاً ومفعولاً مجازاً (المقتضب : ٤ / ٨٧) . وعلى تبادل المصطلحين إذا كانا معرفة (٤ / ٨٩) وعلى معنى "كان" التامة (٤ / ٩٥)

(٥) المقتضب : ٤ / ٨٨

ودلالةُ استعمالِ "الاسم" هنا على المعرفة بالذاتِ ، لأنَّ الخبرَ يكون عن معروف لتمامِ الفائدةِ . وقد عبَّر المبردُ عن هذا المعنى بقوله "فإذا قُلتَ: كان عبدُ اللهِ فقد ألقيتَ إلى السامعِ اسمًا يعرفه ، فهو يتوقع ما تخبرُه عنه . " (١) حتى إنَّ النكرةَ لا يُبتدأ بها إلا لو قربت من المعرفة ، بما تُحَقِّلُها من الأوصافِ" (٢) فهُنا يجوز الإخبارُ عنها إذْ بما حُقِّلتْ من وصفٍ ، ألقيت فإذا هي معروفةٌ غيرُ منكورةٍ .

ويسود بعد ذلك — مصطلحُ "اسم كان" في مرحلةٍ من ذكرنا من النُّحـــاة (٣) ، بعد أنْ أظهره المبردُ . كما يُظهر ابنُ عقيل مصطلح :

"نَواسِخ الابْتِـدَاء"

دالاً على "كان" وأخواتها — أفعالاً — وعلى أفعالِ المقاربة . وعلى بعضِ الحـــروفِ كـ"ما وأخواتها" و"لا" التي لنفي الجِنْسِ . وإنَّ وأخواتها" (٤) ثم يُرجع الخضـــري مصطلح "النسخ" إلى معنى "الإزالةِ" ، "لازالتها حكم المُبتدأ والخبر" (٥) ، وهـــو بالطبع — رجوعٌ إلى الأصل اللغوي ، إلا أنه اتخذ دلالةً اصطلاحيةً ارتبطتْ بدخـــولِ هذه الأفعالِ والحروفِ على المُبتدأ والخبرِ . ولكنَّ الخضريَّ يشرح قول ابن مالك "ترفع المبتدأ" ، فيقول : "أي تُجدِّدُ له رفعًا غيرَ رفعِ الابتداءِ عند البصريين (٦) . فهـــذا مذهبُ سيبويه حقًا ، مدلول عليه بالنصوص فحواه أمران :

---

(١) المقتضب : ٤/٨٨

(٢) السابـــق : ٤/٨٨

(٣) أ — الزمخشري : "الخبر والاسم في بابي : كان ، وإنَّ" (المفصل ، ص ٧٢)

ب — ابن الحاجب : الكافية : ٢/٢٩٠

جـ — ابن مالك : "... فترفعه ويُسمى اسمًا ، وتنصب خبَرَه ويُسمى خبرًا ....." (التسهيل ، ص : ٥٢) وحاشية الصبان : ١/١٨٦)

د — ابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٢٣٥

هـ — الازهري : شرح التصريح : ١/١٨٤

و — الاشموني : حاشية الصبان : ١/١٨٦

ز — الخضري : حاشية الخضري : ١/١١٦

(٤) انظر حاشية الخضري : ١/١١٦

(٥) السابـــق : ١/١١٧

(٦) السابـــق : ١/١١٧

أولُهما : أنّهُ أطلقَ مُصطلح "ما تشغل به كان" على المُبتدأ ، وهو مصطلحٌ يدل من قريب على أنّ العمل لـ "كان" (١) وليس للابتداء .

ثانيهُما : أنّ سيبويه جعلَ "كان" وأخواتِها متعديةً ، فكيف تتعدّى ، ويكونُ العملُ لغيرها ؟ فمن هنا ندركُ أهميةَ فهمِ المُصطلح في نسبةِ الآراءِ إلى أصحابِها . فقد أشرْنا قبلَ ذلكَ في هذا البحث إلى أنّ مصطلحَ "المُرافع" عند النّحاة ـ دالاً على المبتدأ والخبر ـ لا يُمكن أنْ يكونَ دالاً على أحدِهما فقط ، لأن "صيغة" "مُفاعِل" تدل على المشاركةِ ؛ ولذلك أبْطلنا زعمَ من ينسب ـ المُرافعَ ـ للخبرِ فقط .

ويظهرُ أيضاً مصطلح "الأفعالِ النّاقِصة" عند الزمخشري(٢) ، ثم ابنِ الحاجب حين قال : "الأفعالُ الناقصةُ ما وُضع لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ" وهي : كانَ ، صارَ .(٣) ويُوضح الإستراباذي مفهومَ مُصطلح "الناقصة" بقوله : "لأنها لا تتمُّ بالمرفوع بها كلاماً ، بل بالمرفوع مع المنصوبِ .." (٤) وقد أكّدَ سيبويه والمبردُ هذا المعنى في توضيح معنى "كان التامّة" (٥) إذْ جعلاها مكتفيةً بالفاعلِ . فمِنْ ثَمّ كانت غيرُ المكتفيةِ بالفاعلِ طالبةً للفاعلِ والمفعولِ مجازاً ـ أي : الاسم ، والخبر على الحقيقة . فهي ناقصة ـ إذاً ـ ، لأنها لا تتم إلا بجزأيْنِ ، ولا تطلبُ "كان" التامةُ إلّا جزءاً واحداً "الفاعل" فيتم الكلام(٦) .

ثم إنّنا نلاحظ هنا أنّ "كان وأخواتها" عندما أخذتْ منطوقاً اصطلاحياً آخر ، كانت دلالة هذا المنطوقِ على ما وُضع لتقريرِ الفاعلِ على صفتِهِ ، أيْ جَعْله وتثبيته عليها .

---

(١) انظر ما جئنا به في هذا الصدد ، ص
(٢) المفصل ، ص : ٢٦٣ حيث قال : "ومن أصنافِ الفعل الأفعالُ الناقصةُ . وهي : كانَ وصارَ وأصبحَ .."
(٣) الكافية : ٢ / ٢٩٠
(٤) السابق : ٢ / ٢٩٠
(٥) انظر ص: ١١٠ من هذا البحث ، حيث أوردنا قول سيبويه : "وقد يكون لكان موضع آخر ، يقتصر على الفاعل فيه" . وانظر أيضاً قولَ المبرد في ص: ١١٧ من البحث "هامش"
(٦) والإستراباذي يعترض على مَنْ جعل سبب التسمية بـ "الناقصة" دلالتها على الزمان دون الحدث (الكافية : ٢ / ٢٩٠)

وإذْ قد بان لنا أنَّ هذه الأفعالَ "ناسِخَةٌ ناقصةٌ" ، فإنَّ هذا المصطلح دلالته على ما يأتي :

أ ـ الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، يكونُ العملُ لها .

ب ـ ثم إنَّها لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ ما . فان قُلنا : كان زيدٌ قائمًا ، فإنَّ ذلك يعني أنَّ زيدًا متصفٌ بصفةِ القيامِ المتصفِ بالكونِ ، أيْ الحصول والوجود . وفي : صار زيدٌ غنيًا ، أنَّ زيدًا متصفٌ بصفةِ الغنى المتصف بالصيرورة .

ونأتي إلى القولِ بأنَّ الزمخشريَّ ، وابنَ الحاجب ، وابنَ مالك ، وابنَ هشام ، والأزهري ، قد وافقوا سيبويه على أن :

"اسم كان" و "خبر كان" هما :

الفاعلُ والمفعولُ مجازًا ، على ما بينا من قَصْدِ المجاز (١) . أمَّا الاشموني والخضري يبدو أنَّهما أهملا القولَ بفاعليَّةِ الاسم الواقع بعد "كان" ومفعوليةِ خبرها (٢) مجازا ، إذْ لم يذكُرا هذا ، ولكنْ عوَّلا مباشرةً على القولِ "بالاسمِ" ، و"الخبرِ" ، وهو ما نراه جاريًا الآنَ على ألسنِ القومِ المتخصصين .

وآخر ما ننهي به هذا الدرس وقفة مع مصطلحي :

أ ـ النَّسخِ ب ـ والنُّقْصان

تتمة للقول ، وبحثًا لما وراء المصطلح .

نقول : قد يكونُ هناك علاقة بين مَعْنى التَّعْدِية والنُّقْصانِ في كانَ وأخَواتها ، تَقِفُنا على فهمٍ صحيحٍ لمعنى النقصان . فالتَّعْدِيةُ في عُرْفِ النُّحاةِ والأصوليين تَعْني الطلب ،

---

(١) انظر : الزمخشري : المفصل ، ص : ٧٢
وابن الحاجب : الكافية : ٢/ ٢٩٢ـ٢٩٣
وابن مالك : التسهيل : ص : ٥٢
وابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٢٣٥
والأزهري : شرح التصريح : ١/ ١٨٤

(٢) الأشموني : حاشية الصبان : ١/ ١٨٥ـ١٩٩
والخضري : حاشية الخضري : ١/ ١١٦ـ١٢٥

ففى النحوِ يطلبُ الفعلُ المتعدى مفعولاً أو أكثر ، وعند الأُصوليين يطلبُ المنصوصُ عليه مالا نصَّ فيه ليعطِيَه حُكْمَه . ولمَّا كان إجماعُ النحاةِ على أنَّ كانَ وأخواتها أفعالٌ متعديةٌ بأبات من اللازمِ أنْ يكونَ لها فاعلٌ ومفعولٌ على المجازِ ، هما الاسم والخبر على الحقيقة . فإذا ذهبْتَ تستغنى عن فاعِلها "اسمها" فى الحقيقة ، فلا يستقيم لك كلامٌ ، لأنك استغنيتَ عن أحدِ مطلوبيها ، ولا يتم الكلامُ إلا بالمطلوبين ، فيكون النقصُ فى أحدِ المطلوبين نقصًا فى معناها الذى هو تقريرُ الفاعلِ على صفةٍ ، كما يرى ابنُ الحاجبِ ، ويزيد ذلك إيضاحًا فِكْرَةُ كان التامة ، إذْ التمامُ فيها مِنْ قِبَلِ اكتفائِها بالفاعلِ لتمامِ المعنى فى وجودِه .

وأمَّا عن النَّسْخِ ـ مُصطلحا ـ فقد وقفنا على رَأْيِ الخُضرى فيه ، إذْ رأيناه يُرجعه إلى مَعْنى الإزالة فى حُكم المبتدأ والخبرِ ، وهو ـ بالقطعِ ـ صدورٌ عن أصلِ اللغة فى زَعْمِه .

ولكنَّ الحقَّ أنَّ مصطلحَ "النَّسْخِ" فى النحو مأخوذٌ من الفِقْهِ ، فقد وردَ ذِكْرُ النسخ عند الإمامِ الشافعى حيث ذكر عنوانًا سماه "ابتداءُ النَّاسِخ والمَنْسوخ" يقول تحته" : ... إنَّما نَسَخَ ما نَسَخَ من الكتابِ بالكتابِ ، وأنَّ السنة لا ناسخة للكتاب ، وإنَّما هى تبعٌ للكتاب . " (١) . ولكن تعريفَ النسخ عِنْدَ الأُصوليينَ يتخذُ دلالة تكادُ تكون هِىَ هِىَ عند النحاةِ ، إذْ يُقررونَ أنَّ "النسخَ شَرْعًا" أى فى اصطلاحِ الأُصوليين : رفعُ حكمٍ شرعى بدليلٍ شرعى متراخٍ ، أى الدليل عن الحكم . " (٢) . فلعلَّ فى هذا معنى لما ذكره الخُضرى ، أى تُجَرَّد له رَفْعًا ـ أى المبتدأ ـ غير رفع الابتداءِ .

---

(١) انظر الرسالة : ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠

(٢) انظر ابن النجار : شرح الكوكب المنير : ٥٢٦/٣ ، وايضا : الآمدى : الاحكام فى أصول الاحكام : ١٤٦/٣ ، وانظر أيضا : المغنى فى أصول الفقه : ص : ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢

ثانيا : ظنَّ وأخواتُها :

وإذا وَقَع المُبتدأ والخبرُ بعد أفعالِ الشكِّ واليقينِ ، فإنَّهما يصيران إلى هذين المصطلحين عند سيبويه :

أ ـ "المَفعول الأول" ـــــ الذى هو المُبتدأ

ب ـ "المَفعول الثانى" ـــــ الذى هُو الخَبَرُ

يقول سيبويه : "هذا بابُ الفَاعلِ الذى يتعدَّاه فِعلُه إلى مَفعولين ، وليسَ لك أنْ تَقْتَصِرَ على أحدِ المفعولين دونَ الآخر . وذلك قولُك : حسب عبدُ الله زيدًا بكرًا ... " (١) وإنَّما عُلم أنَّ المفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر ، حينَ بيَّنَ سيبويه ضرورةَ تلازمِ المفعولين وُجودًا ، لأنَّك "إنَّما أردْتَ أنْ تُبيِّنَ ما استقرَّ عندكَ مِنْ حالِ المفعولِ الأول يقينًا أوْ شكًّا ، وذكرتَ الأول ، لتعلم الذى تضيفُ إليه ما أستقر له عِنْدك ... " (٢).

فكأنَّ الشكَّ واليقينَ واقعٌ فيما تُخبر به عن حالِ المفعولِ الأول ، فتحتمُ وجودُ المفعولِ الثانى "الخبر" لأنه مَحلُّ الإخبارِ .

وعلى ذلك تقرر :

أولاً ـ دلالةُ هذه الأفعال (٣) على بيانِ حَالِ "المَفعول الثانى" "الخبر" شكًّا ، أوْ يقينًا .

ثانيًا ـ وجودُ علاقة "إعمالٍ" بين هذه الأفعال ، والجُزْأينِ المدخولِ عليهما ، نَتَجَ عنها تغييرٌ فى منطوقِ الجزأينِ ، فصارا إلى :

"المَفعول الأول"

و "المَفعول الثانى"

ثالثًا ـ وعلاقةٌ معنويةٌ ، محلُّها "الجزءُ الثانى" أو "المفعول الثانى" ، وتكون بين شكٍّ ويقينٍ .

---

(١) الكتاب : ١٨/١

(٢) السابق : ١٨/١

(٣) ظن ، وزعم ، وخال ، وما كان من نحوهن

ويذهبُ سيبويه إلى أنَّ وظيفةَ "المصدرِ المؤوَّلِ" "أنْ + صلتها" بعد أفعالِ الشكِّ واليقينِ أنْ يَسُدَّ مَسَدَّ المفعُولين. تقول: "ظننتُ أنَّه مُنطلقٌ، فظننتُ عاملةٌ كأنَّك قلتَ: ظننتُ ذاكَ. وكذلك: وددتُ أنَّه ذاهبٌ، لأنَّ هذا في موضعِ ذاكَ إذا قلتَ: وددتُ ذاك." (١) وذاكَ لأنَّ الشكَّ واقعٌ في إنطلاقٍ من زيدٍ، لا في ذاتِه. وفكرةُ إحلالِ المصدرِ المؤولِ راجعةٌ إلى كونِهِ في معنى المصدر، والمصدرُ اسمٌ، والاسمُ يُعرفُ عن طريقِ تَوزيعِهِ في الجُملة، فيُسَدُّ فيها — مثلاً — الضميرُ، والاسمُ الموصولُ واسمُ الإشارةِ، وما كانَ في تأويلِ الاسمِ.

وهذه الأفعالُ متعديةٌ. وهي في تَعدِّيتها تطلُبُ المفعولين اللذين أصلُهما المبتدأُ والخبر، فيتغيرُ منطوقُهما على نحوِ ما ذكرْنا. ويُعدُّ هذا من خصائصِها إذا دخلتْ على الجُزأين، وهما على أصلِهما.

ويتابعُ المبردُ (٢) على ما تابعَ عليه سيبويه، غيرَ مُفرطٍ، على عادتِه — غالباً — في متابعتِه له. غير أنَّ الزمخشريَّ ينقُضُ بعضَ ما ذَهَبَ إليه سيبويه والمبردُ. فهذه الأفعالُ يَصْطلِح على أنَّها جميعاً:

أ — "أفعالُ قُلوب" (٣)

ب — إذا كانت "بمَعْنى معرفةِ الشيء على صفةٍ" (٤)

جـ — ثم هو يُوقِعُ معنى "الشكِّ واليقينِ" على المُبتدأ والخبرِ معاً، فيقول: "تدخُل على الجُملةِ من المبتدأ والخبرِ" إذا قُصِدَ إمْضاؤُهما على الشكِّ واليقينِ." (٥)

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٦١ — ٤٦٢

(٢) هذا الباب عنده، تحت عنوان: "الفعل المتعدى إلى مفعولين، وليس للسك أنْ تقتصر على أحدهما دون الاخر" (المقتضب: ٣/ ٩٥. وانظر جملة ما تابع عليه سيبويه: ٢/ ١٠، ٣٤٠، ٣/ ١١٣، ١٨٩، ٤/ ٤٠٤

(٣) فعدَّها وقال: "هي سبعةٌ: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، وعَلِمْتُ، ورأَيْتُ، وجدتُ." (المفصل، ص: ٢٥٩)

(٤) السابق، ص: ٢٦٠

(٥) السابق، ص: ٢٦٠

فى حين رأينا سيبويه والمبرّد يجعلانِ موقعَ الشكّ واليقينِ فى المفعولِ الثانى "الخبر" أصلاً.

وبهذا يتأتّى لنا ما يأتى :

أ — يتغيرُ منطوقُ مصطلح "الشكِ واليقينِ" عند سيبويه والمبردِ إلى "أفعالِ القلوب" عند الزمخشرى.

ب — فتصبح دلالةُ "أفعال القُلوب على :

ما كان بمعنَى معرفةِ الشىء على صفة.

جـ — وقوع معنى الشكِّ واليقينِ فى المُبتدأ والخبرِ.

وربّما كان ما ذهب إليه الزمخشرىُّ له ما يبرره. إذا جَعَلْنا ذلك مِنْ قِبَلِ أنَّ المبتدأ والخبرَ شىءٌ واحدٌ.

وابنُ الحاجبِ يذهبُ مذهبَ الزمخشرى فى تسْمية هذه الأفعالِ بأفعالِ القُلوبِ (١) وفى دلالتها أيضًا (٢). ثم يُبيّن الإسترباذى العلاقةَ الرابطةَ بين مصطلح "أفعال القلوب" والاسميةِ المدخولِ عليها، فيرى أنَّ الذى يطلبه الفعلُ — بوجه عام — من هذه الاسمية. إمّا أنْ يكونَ :

أ — فاعلاً، أو مفعولاً. فإذا كان ما يطلُبه الفعلُ "فاعِلاً" كان ذلك فى باب "كان" فيُرفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعِلِ، ويُنصب الخبرُ تشبيهًا بالمفعولِ.

ب — أو مفعولاً — وهو ما يَعْنينا هنا — نُصب الجزآن معا "المبتدأ والخبر" (٣)

وتفسيرُ ذلك عنده أنَّ الثانى "الخبر" متضمنٌ المفعولَ الحقيقىَّ. وأولهما "المبتدأ" ما يُضافُ إليه ذلك المفعولُ الحقيقى، ففى "عَلِمْتُ زيدًا قائمًا" يعنى "علمتُ قيامَ زيدٍ"

---

(١) يقول ابنُ الحاجب: "أفعالُ القلوبِ: ظننتُ، وحَسِبتُ، وخِلْتُ.." (الكافية : ٢ / ٢٧٦)

(٢) يقول : "تدخل على الجُملةِ الاسميةِ لبيانِ ما هى عنه فتنصب الجزأين" (الكافية : ٢ / ٢٧٦)

(٣) السابق : ٢ / ٢٧٦)

فإعرابُ الجزأيْنِ إعرابُ الاسمِ الواحدِ . (١) فهذا مؤكدٌ لما ذهبْنا إليه من أنَّ المُبتدأَ والخبرَ شيءٌ واحدٌ ، وأنَّ معنى الشكِّ واليقينِ واقعٌ فيهما . (٢)

ومنْ خصائصِ مُصطلحِ "أفْعالِ القلوبِ" تلازمُ المفعولينِ ، بمعنى وجودهما معًا ، دُونَ أحدِهما (٣) ، إلَّا أنْ يكونَ هناك قرينةٌ ، تتمثلُ في نحوِ قولنا مثلا :

"مَنْ يَسْمَعْ يخلْ"

أيْ يَخَلْ مَسْمُوعة صادقًا . (٤)

ويؤكدُ ابنُ مالك مذهبَ سيبويه والمبردِ ، فيجعل دلالتها على الخبرِ ، ويكونُ معناها بين :

الظَّنِّ ، واليقينِ ، أوْ كِلَاهُما ، أو التَّحْويل (٥) أما ابنُ هشام فعلى أنَّها :

أ ـ أفْعَالُ قُلوب .

ب ـ أفْعَال تَصيير . (٦)

وهو مذهبُ الأزهري أيضًا (٧) . وهو يُقسم أفْعالَ القلوبِ إلى :

أ ـ ما يُفيدُ في الخبرِ يقينًا (وجَدَ ـ ألْفَى ـ تَعَلَّم ـ أدْرى)

ب ـ ما يفيدُ في الخبرِ رُجحانًا (جَعَلَ ـ حَجَا ـ ... ـ وهَب ـ زَعَمَ)

جـ ـ ما يَرِدُ بالوجهينِ والغالب لليقين (رأى ـ عَلِم)

د ـ ما يردُ بهما ، أيْ بالوجهينِ والغالب الرجحانُ (ظَنَّ ـ حَسِبَ ـ خَالَ) (٨)

---

(١) الكافيـة : ٢ / ٢٧٧

(٢) ويعود الاستراباذي ليُخرج من مصطلح "أفعال القلوب" مصطلحات أخرى ، حين جعلها على أضرب ، منها :

أ ـ للظن فقط ، نحو : حَجَا بمعنى ظَنَّ ، وخَالَ وحَسِبَ .. فتكون عاملة في الجزأين .

ب ـ اليقين فقط : وهو علم بمعنى عرف .

جـ ـ الظن في الظاهر . وان كان الظن بمعنى الاسهام نصب مفعولا واحدا .

انظر هذه الاضرب : الكافية : ٢ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨

(٣) انظر هذا المعنى في الكافية : ٢ / ٢٧٩

(٤) الكافيـة : ٢ / ٢٧٩

(٥) التسهيل ، ص : ٧٠

(٦) شذور الذهب ، ص : ٤٢٩

(٧) حيث يقول : أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما : أفعال القلوب ... النوع الثاني من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر "أفْعالُ التصيير (التصريح : ١ / ٢٤٧)

(٨) شـرح التصريح : ١ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨

ويُعلل الأزهريُّ سببَ التسميةِ بالفعلِ القلبي بقيامِ المعنى في القلبِ. (١)

ويتابعُ الأشمونيُّ (٢) والخضريُّ (٣) بعد ذلك على أنَّ وقوعَ معاني هذه الأفعالِ في الخبرِ، وعلى أنَّها:

أ ـ أفعالُ قلوبٍ.

ب ـ وأفعالُ تصييرٍ.

مع اختلافٍ في التصنيفِ.

خلاصةُ هذا الدرسِ ما يلي:

١ـ استقرَّتْ دلالةُ هذه الأفعالِ عند سيبويه والمبردِ على بيانِ حالِ الخبرِ، والمفعولِ الثاني "شكاً أو يقيناً".

٢ـ هذه الأفعالُ وما كان في معناها ـ عوامل أثَّرت على مَنْطوقِ الصطلحِ فتغير إلى غيرِ ما كانَ عليه بمعزلٍ عنها.

٣ـ تختصُّ هذه الأفعالُ بتلازمِ وجودِ الجزأينِ، لأنَّهما مَدْخُولَاها، فإنْ كان مَدْخُولُها "أنَّ + صلتها" فَقَدَتْ اختصاصَها، بمعنى أنَّها تعدتْ إلى مفعولٍ واحدٍ حَسْب.

٤ـ تَغيَّرت دلالةُ وقوعِ هذه الأفعالِ عند الزمخشري وابنِ الحاجبِ، إذْ جعلاها في المبتدأ والخبرِ، وقد حاولنا توجيه هذا الرأي.

٥ـ ويعودُ بعد ذلك مذهبُ سيبويه على يدِ ابنِ مالك ـ بدءاً ـ، ومنْ بعدِه النحاةُ مِمَّنْ ذكرْنا.

٦ـ وعن المصطلحاتِ التي وردت في هذا الدرسِ، نقول:

ـ أفعالُ القلوبِ: وإنَّما الأصلُ في استعمالها عند النُّحاة، أنَّهم نسبوها إلى القلبِ، لأنَّها أمورٌ تقع في النفسِ. (٤)، ولذلك قالُوا إنها "أفعالٌ غيرُ مؤثرةٍ"

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٢٤٧، وانظر حاشية الصبان: ٢/ ١٤

(٢) حاشية الصبان: ٢/ ١٣ـ١٧

(٣) حاشية الخضري: ١/ ١٥٥ـ١٥٩

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٧٨

ولا واصِلَةٍ مِنْكَ إلى غيرك . . "(١) وأمَّا هذه الأُمورُ التي تقعُ في النفْسِ ، فإنَّما تكونُ :

أ — "عِلْماً" ب — "أو شكاً" جـ — أو "ظناً"

— العِلْمُ أو اليقين — وهو للدلالةِ على القَطْعِ بنَفْيٍ أو إيجابٍ ، إذا كان القطعُ ضروريًّا كالمُدرَكِ بالحواس .

وإذا كان القطعُ عقليّاً ، وهو ما كانَ عنْ دليلٍ من غيرِ معارضٍ ، فإنْ وُجد معارضٌ من دليلٍ آخرَ ، وترد النظر بينهما على سواءٍ فهو شك . وإنْ رجحَ أحدُهما فالراجحُ ظنٌّ ، والمَرْجُوح وهمٌ (٢)

وأمَّا استعمالُ التَّصْيير ، فلعلَّه راجعٌ إلى المعنى اللغوي الذي يعني التحولَ من حالٍ إلى حالٍ .

---

(١) شرح المفصل : ٧٨/٧

(٢) انظر ابن يعيش : ٧/٧

ثالثا : أَفْعالُ المُقَارَبة :

إذا أتَيْنا إلى أَفْعالِ المُقاربةِ ، نجدُ هذه التراكيبَ :

أ ـ عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَـل

عسى + الضمير + أَنْ والفعل

ب ـ اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمطِر .

جـ ـ كادَ يَفْعَـل

كاد + الفعـل

هذا هو مُجمل تصنيفِ سيبويه لهذه الأَفعـال (١)

وأَمَّا دلالةُ هذه الحروفِ ـ عند سيبويه ـ فعلى كَوْنِها "لتقريبِ الأُمُور ، شبيهَـةً بعضُها ببعض . . " (٢) ويزيد سيبويه توضيحَ التَّقْرِيبِ بقولِهِ . " . . وتقول : عَسَيْـتَ أَنْ تَفْعل . فأَنْ ها هُنا بمنزلتِها في قولِكَ : قاربْتَ أَنْ تفْعَلَ ، أَيْ قاربتَ ذاك ، وبمنزلـةِ دَنَوْتَ أَنْ تَفْعَلَ . . " (٣) فكونُ هذه الأَفعال للمقاربةِ ، يعْني أَنَّها أَفْعالٌ دالـةٌ على الدُّنُو ، ولم تخرجْ ـ بعدُ ـ إلى حيزِ التنفيذِ . وإنَّما أوشكتْ أَنْ تخرجَ إليه .

ونظرةٌ إلى هذه الأَمثلةِ تجدُ الإخبار فيها :

أ ـ أَنْ + الفعـل

ب ـ أو الفعل غير مسبوق بـ "أَنْ"

فتكونُ وظيفةُ "أَنْ + الفعل" القيامَ مقامَ الصدرِ (٤) ، وتكون خبرًا . كَمَا يُفْهَـمُ أَنَّ

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ، ومثل كاد : كرب ، وجعل ، وأخـذ (١/ ٤٧٨)

(٢) الكتاب : ١/ ٤٧٩

(٣) السابق : ١/ ٤٧٧

(٤) يقول سيبويه : "واعلم أنهم لم يستعملوا "عسى فعلك" استغنوا "بأن تفعل" عـن ذلك كله ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا ، وعسو" (الكتاب : ١/ ٤٧٧)

معنى التقريب واقعٌ فيها ووظيفةُ ٠٠ الفِعْل " القيامُ مقام الاسم (١) ٠ ويكون خبرًا أيضا "جملة" ٠ وكذلك يقع فيه المعنى ٠ وحُجةُ سيبويه فى هذا «أنَّ "مِنْ كَلامِهم الاستغناء بالشيء عن الشيء" (٢)

وقد صَرَّح سيبويه بمُصطلح "الخبر" لهذه الأفعال (٣) ، ولم يُصرِّحْ باسْمها ، إلَّا أنَّه فى حديثٍ كان — كما مَرَّ بنا — أطْلق على اسمها "فاعلا" (٤) ٠ وهو هُنا يجعلُ هذه الأفعالَ بمنزلةِ كان ، مما يجعلُنا نذهبُ إلى إطلاقِه "الفاعل" على اسْمِها (٥) ٠

ويذهبُ المبردُ مذهبَ سيبويه فى هذه الأفعالِ ٠ غير أنَّه يذكرُ مصطلحَ "الفاعل" للدلالةِ على اسْمِها ٠ (٦)

والزمخشرى على أنَّ هذه الأفعالَ جميعًا للمقاربةِ (٧) ، أيضًا — وأنَّ لها اسمًا وخبرًا (٨) ، بَيْدَ أنَّ المقاربةَ فيها جميعًا ، قد ينسحبُ معها بعضُ المعانى ، فى بعضِ هذه الأفعال ٠ فمن ذلك :

أ — أن المقاربةَ فى عَسَى على سبيل الرجاءِ والطَّمع ٠ تقول : عَسَى الله يَشْفى مريضى ، تريدُ أنَّ قُربَ شفائِه مَرْجُوٌّ من عند الله ٠٠ مطمعٌ فيه ٠

ب — وفى "كاد" على سبيلِ الوُجودِ والحصولِ ٠ تقول : كادَت الشمسُ تَغْرُبُ ، تريد أنَّ دنوها من الغُروبِ قَدْ حَصَلَ ٠ (٩)

---

(١) قوله : "كرَبَ يفعل ٠٠ ولا يذكرون الاسْماءَ فى موضع هذه الأفعال ٠٠" (الكتاب : ٤٧٨/١) ٠ وذلك تشْبيها للفعل هنا بالفعل "فى كانَ ، إذا قلتَ : كان يقولُ ٠٠ : (الكتاب : ٤٧٨/١)

(٢) الكتاب : ٤٧٧/١

(٣) يقول : "٠٠ ومثله : أخَذَ يقول ٠٠ بمنزلة الفعلِ فى كان ٠٠ كما أنَّ هذا فى موضع اسم منصوبٍ ، وهو ثَمَّ خبر ، كما أنَّه ههنا خبر ٠٠" (الكتاب : ٤٧٨/١)

(٤) انظر الكتاب : ٢١/١

(٥) انظر ص : ١١٦ — ١١٧ من هذا الفصل ، حيث تعليلُنا لاستعمالِه مصطلح الفاعل

(٦) انظر المقتضب : ٦٨/٣ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ٠ وقد زاد المبرد "لعل" ، فقال : "حرف جاء لمعنى مشبه بالفعل كأن معناه التوقع لمحبوب أو مكروه" (المقتضب : ٧٣/٣)

(٧) قال : "ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة ٠٠ (المفصل ٠ ص : ٢٦٩)

(٨) قال : "ومنها كاد ٠ ولها اسم وخبر ٠٠" (المفصل ، ص : ٢٦٩)

(٩) انظر المفصل ، ص : ٢٧١

جـ — وقد ذهب الزمخشري إلى أنّ هذه المقاربة تتصرف في "عسى" إلى :
١ — قارب ٢ — أو قرب

فإذا كانت "قاربت" ، يكونُ هذا التركيبُ: عسى + اسمها + (أنْ + الفعل) ، كقولِهِ تعالى : (فَعَسَى اللَّه أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) . وتكونُ أنْ مع الفعلِ فتأويل مصدرٍ (١) .
وهو الخبرمعنى هذا ، أنّ ذا التركيبَ تكون دلالته على معنى "قارب" وفي قارب ما يدل على دُنو وقوعِ الفِعْلِ ، مع كَوْنِهِ في معنى الرَّجاءِ والطمع أيضاً . هذا ما يُفْهم من كلام الزمخشري .
وأما قَرُبَ ، فنرى التركيبَ فيها : عسى + أنْ + الفِعْل .
وتكون "أنْ + الفعل" في تأويلِ مصدرٍ ، مع كونهِ مرفوعهًا — أي مرفوع "عسى" كقولك: عسى أنْ يخرجَ زيدٌ ، في معنى قربَ خروجُه ، قال الله تعالى : (وعَسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وهُوَ خيرٌ لكم) (٢) وتكونُ قَرُبَ أقلَّ مرتبةٍ في الدُّنوِّ من قَارَبَ .

وقد زاد الزمخشري على هذه الأفعالِ "أَوْشَكَ" فجعلها على مذهبِ عَسَى في الاستعمالِ بوجهيها . كما جَعَلها في مذهبِ "كادَ" . ومما زادَه "طَفِقَ" وتَجْرِي على استعمالِ "كَادَ" (٣)

وتأخذُ دلالةُ هذه الأفعالِ — عند ابنِ الحاجب — مَعْنى آخرَ ، لتُصبح على ، ما وُضع لدُنو الخبرِ رجاءً ، أوْ حُصولاً ، أو أخذاً فيه . " (٤) ومفهومُ المقاربة — كما يذكرُ — هو "الدنو" ، ويكونُ واقعاً في الخبرِ على أحَدِ هذه الوجوهِ الثلاثةِ التي ذكرَهَا :

أ — رَجَاءً
ب — أو حصولاً .
جـ — أو أخذاً فيه

---

(١) المفصل ، ص ٢٦٩
(٢) المفصل ، ص : ٢٦٩
(٣) السابق : ص ٢٧١ ، ٢٧٢
(٤) الكافية : ٢ / ٣٠١ ، وعند ما ذكر ابنُ الحاجب هذه الأفعالَ قال : "فالأولَ عَسَى والثاني كَادَ .. والثالث : جَعَلَ ، وطفقَ ، وكَرَبَ ، وأَخَذَ . وهي مثلُ : كاد . وأوشَكَ ، وهي مثل : عسى وكاد في الاستعمال.
(الكافية : ٢ / ٣٠٢)

ولمْ يُضمِّن ابنُ الحاجب — حينما قسَّم هذه الأفعالَ — معنى الرَّجاء ، أو الحصول ، أو الأخذ ، لكل قسم مِنْ أقسام هذه الأفعال . فلم ينص — مثلاً — على أنَّ عسى للرجاء أو نحو ذلك . ولكن الإستراباذى كفاه مُؤنه هذا الإيضاح ، فجعلَ لكلِّ قسم دلالتـه فذكر أنَّ :

أ — عسَى (١) "لرجاء مضمون الخبر" (٢) ، فتكونُ النسبةُ بين كَوْنِ هذه الأفعال جميعًا للمقاربة ، والرجاءُ فى "عسَى" ، أو تكونُ هذه المقاربةُ مقصودةً مع تضمُّنها معنى الرجاء الواقع فى الخبر ، الذى هو : "أنْ + الفعل" أو "الفعل فقط" (٣)

ب — كما يُفهم مِنْ كلام الإستراباذى أنَّ "المقاربة" فقط ، إنَّما تكونُ من معانى "كاد ومرادفاته" (٤) .

جـ — كما جَعَلَ مصطلح "الشروع" عَلَماً على "طَفِقَ ومرادفاته" (٥) ، وهو المقصودُ بقوله : ". . أوْ أخذًا فيه" ، وتكونُ النسبةُ بين المقاربة ، والشروع مِنْ قِبَل أنَّ المقاربةَ فى الفعل ، أوْ دُنوه ، لا يكون إلَّا قبلَ الشروع فيه ، لذلك "يَصِحُّ أنْ يُقالَ فيمن شَرَعَ فى الشىء : قَرُبَ تمامُ ذلك على يَدِه . . " (٦)

---

(١) يرى الإستراباذى أنَّ "عسَى" ليس من أفعال المقاربة ، إذْ هو طمعٌ فى حقِّ غيره تعالى ، وإنما يكون الطمعُ فيما ليس الطامعُ على وثوقٍ من حصوله . . (انظر الكافية : ٢ / ٣٠١)

(٢) الكافية : ٢ / ٣٠٢

(٣) وهذا مفهومُ كلام ابن الحاجب ، حين يقول : "تقول : عَسَى زيدٌ أنْ يخرجَ ، وعسى أنْ يخرجَ ، وقد يحذف "أنْ" . " (الكافية : ٢ / ٣٠١)

(٤) يقصد : كاد — أوشك — كرب . وقد أشرنا الى مفهوم "المقاربة" قبلا .

(٥) الكافية : ٢ / ٣٠٥ . ويقصد : جعل ، وطفق ، وأخذ .

(٦) السابق : ٢ / ٣٠١

وأكثرُ ما يَنْجَلي أمرُ هذه الأفعالِ ، أنْ تراها عند ابنِ مالك على هذا النحو :

أ ـ منها للشروع في الفعلِ (١)

ب ـ ولمُقَاربتِه (٢)

جـ ـ ولرَجَائِه (٣)

وقد بيَّنا النسبةَ بين هذه المُصطلحاتِ ، وتَعْنى المقاربةَ التى هى تَشْمل هـــــذه المصطلحات .

ويوافقُ ابنُ هشام على هذا التقسيمِ ، إلّا أنه يرى :

أ ـ المُقاربَة في : كادَ ـ كَرَبَ ـ أَوْشَكَ

ب ـ والرَّجاءَ في : عَسَى ـ حَرَى ـ اخْلَوْلَقَ

جـ ـ والشروعَ في : طَفِقَ ، جَعَلَ ـ أَخَذَ ـ عَلِقَ ـ أنشأ ـ وَهَبَ ـ هلهل (٤)

وفصلُ الخطابِ عند الشيخ خالد في هذه الأفعالِ ، إذ يرى أنَّ تسميةَ البـــابِ كلِّه بـ "أفعالِ المُقاربةِ" من قَبيلِ ـ المَجازِ المُرْسَلِ ، من بابِ تسميةِ الكُلِّ باسمِ الجزءِ كتسميتِهم الكلامَ كلمةً " (٥) وحقيقةُ الأمرِ عنده ، أنَّ أفعالَ هذا البابِ ثلاثةُ أنواعٍ :

أحدُها : ما كانت دلالتُه على قُرْبِ الخبرِ ، وهو محصورٌ في ثلاثةٍ : كَادَ ـ كَرَبَ ـ أَوْشَكَ وفاقاً لابنِ هشام .

والثاني : ما كانت دلالتُه على رجاءِ الخبرِ "عَسَىَ ـ حَرَىَ ـ اخْلَوْلَقَ" ويكـــونُ الخـــبرُ في الاستقبالِ ، وفاقاً لابنِ هشام أيضاً .

---

(١) هذه الأفعال عنده : طَفِقَ ، وَطبق ، وجَعَل ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ ، وأَنْشَأَ ، وهَبَّ ، وقامَ . (التسهيل ، ص : ٥٩)

(٢) هَلْهَل ، وكاد ، وكَرَبَ ، وأَوْشَكَ ، وألَمَّ ، وأَولَى . (التسهيل ، ص : ٥٩)

(٣) عسى ، وحرى ، واخلولق ، وقد ترد عَسَىَ إشفاقا ، ويلازمهن لفظ المعنى ، إلّا كاد ، وأوشك ، وجعل . (التسهيل ، ص : ٥٩)

(٤) انظر شذور الذهب ، ص : ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٣٣٧

(٥) شرح التصريح : ٢٠٣/١

والثالث: ما كانت دلالته على الشروع في الخبر، أي على شروع المسمّى باسمها في خبرها وهذه الأفعال ما ذكرها ابن هشام (١)

ولكنّ الشيخ ياسين لا يوافق على كون هذه التسمية "من تسمية الكلّ باسم الجزء" وإنّما هي من قبيل التغليب، والصحيح عنده أنّ "المقاربة حالة وسطى بين التوجّس والشروع، فيصح المجاز المذكور والتغليب (٢).
وعلى ذلك وافق الأشمونيّ والصبانُ (٣)، والخضري (٤)

---

(١) انظر شرح التصريح: ١/٢٠٣
(٢) السابق: ١/٢٠٣ (هامش)
(٣) انظر حاشية الصبان: ١/٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠
(٤) انظر حاشية الخضري: ١/١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣

رابعا : إنّ وأخواتها :

وإنْ أُدخل على المُبتدأ والخبر "إنّ "أو احدى أخواتها ، فإنّ سيبويه

لم يسمِّ الاسمَ الواقعَ بعدها ، وإنّما سمى الخبرَ :
"خَبَرا " (١)

وينقل عن الخليل "أنّها عملت عملين : الرفعَ ، والنصبَ ، كما عملت كان الرفعَ ، والنصبَ " . (٢)

وسيبويه لم يذكر لنا مُصطلحًا يدل على "إنّ " وأخواتها ، ولكنّه صدَّرَ البابَ بما يصفُ لنا عَمَلَها ، فقال : "هذا بابُ الحُروفِ الخَمْسةِ التى تَعْملُ فيما بعدها ، كعَمَلِ الفعلِ فيما بَعْدَه ... " (٣) . فهذه العبارةُ تبين لنا أنّ ثَمَّةَ علاقةً قائمةً بين هذه الحروفِ ومَدْخُولَيْها . هى علاقةُ "إعْمالٍ " ، إذْ تعمل "النصبَ" فى "المبتدأ" جزءِ التركيبِ الأولِ ، والرفعَ فى الثّانى الذى اصْطلح على تَسْمِيَتِه "خبرا " (٤)

ويستمد هذا التركيبُ :
"إنّ " أوْ احدى أخواتها + مدخوليها
دلالَتَه من مَعانيها (٥) ، فإنْ قُلنا : إنّ زيدًا مُنطلقٌ " ، فإنّ ذلك دليلٌ على الابتداءِ والتوكيدِ . وفى قَوْلِنا : لعلّ عَمرا يفوز . دلّ التركيبُ على الطمعِ والإشفاقِ . فهذا

---

(١) حيث يقول : "وتقول : إن زيدا الظريف منطلق ، فان لم تذكر المنطلق صار الظريف فى موضع الخبر " (الكتاب : ١ / ٢٨٠)
(٢) الكتاب : ١ / ٢٨٠
(٣) السابق : ١ / ٢٧٩
(٤) انظر معانى هذه الاحرف فى الكتاب : ١ / ٤٧٤ ، ٢ / ٣١١
(٥) يقول سيبويه عن معانى بعضها "وان توكيد لقوله : زيد "منطلق" ، واذا خففت فهى كذلك تؤكد ما تكلم به ، وليثبت الكلام ، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها ، وليت تمن ، ولعل ، وعسى طمع واشفاق . " (الكتاب : ٢ / ٣١١)

يلفتُ — أيضاً — إلى وجودِ علاقةٍ معنوية بين هذه الحروفِ ، والجُزْأيْنِ ، تتمثلُ في انسحابِ معنى "الحَرْفِ" الواحد على التركيب كله .

ثم يلقانا الفراءُ — على عادته — بمنطوقاتٍ جديدةٍ للمصطلحات ، فإذا الخبرُ عنده :

أ — جوابٌ (١)

ب — أو "خبرٌ" أيضا . وهو يقصد خبر ان

جـ — أو "فعلٌ" (٢)

د — أو "الأفاعيلِ" (٣)

والاسم الواقع بعد — "إنَّ"

"الصَّاحِب" أحيانا ، يقصدُ صاحبَ الفِعْلِ .

وقد أشرنا من قبلُ إلى دلالةِ مصطلحي : "الخَبَر" ، و"الفِعْل" . وأمَّا الجوابُ فهو بمعنى إلقاءِ الخبرِ كذلك . وعن "الأفاعيلِ" فلعلَّه يقصد "الفِعْل" على كَثْرته . وقد رأينا أنَّه استخدمَ "الفِعْلَ" كثيراً للدلالة على الخبر . و"الصاحب" — مصطلحا — دلالةً على ملازمةِ الجُزأيْنِ ، حتى لا يستَغْني أحدُهما عن الآخرِ ، وهذا ما رأينا سيبويه يذهب إليه في المبتدأ ، والمبنى عليه .

---

(١) حيث روى عن الكسائي :

أن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف طرف لمما أحقر

فقال : "فجاء باللام ، وإنَّما هي جواب لـ "إنَّ" ، وقد رفع لأنَّ الكلامَ مبنىً على تأويل "إنَّ" (معاني القرآن : ٣/ ٤٥)

(٢) وذلك من قوله معلقا على الآية الكريمة (وإنَّ الظَّالِمينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ، واللَّهُ وَلِيُّ المُتَّقِينَ) (الجاثية ١٩) : "ترفع الله ، وهو وجه الإعراب إذ جاء الاسم بعد إنَّ ، وخبر فارغه كان معه فعلٌ أو لم يكن . " (معاني القرآن : ٣/ ٤٦)

وانظر : المعاني : ١/ ٤٧٠ ، حيث استعمل مصطلح "خبر إنَّ"

(٣) حيث يقول : "وانما رفعت العرب النعوت اذ جاءت بعد الافاعيل في "ان" لانهم رأوا الفعل مرفوعا فتوهموا أنَّ صاحبه مرفوعٌ في المعنى . " (معاني القرآن : ١/ ٤٧)

(٤) الهامش السابق رقم ٣

وعلى هذا يكونُ تركيب "إنّ" أو احدى أخَواتها مع مَدْخولَيها على هذا النحو:
أ ـ الصاحب + "خبر "إنّ أوْ احدى أخَواتها
ب ـ الصاحب + "الجَواب"
جـ ـ الصاحب + "الفعل" ، أو "الأفاعيل"

وفيما أوردْنا من نصوصٍ ما يبطلُ زعمَ الأنباري في الإنصافِ ، إنْ كان جعل الفراء من الكوفيين الذين ذَهَبوا "إلى أنّ "إنّ" وأخواتها لا ترفعُ الخبرَ" (١) ، حيث رأينا الفراءَ يؤكدُ أنّ "إنّ" هي التي عملت الرفعَ في "الجواب" الخبر "لَذَمِيمَةٌ" فقال: "وقد رفع لأن الكلامَ مبنى على تأويل "إنّ" أليْسَ ذلك يعني عمل "إنّ" في الخبرِ؟ وبذلك تكونُ العلاقةُ بين "إنّ" وأخواتها على نحو ما فسرنا عند سيبويه. (٢)

ولا يُقدم لنا ـ بعد ذلك ـ المبردُ (٣) وخالِفُوه(٤) ممن ذكرنا جديداً ، فهم جميعا على ما قدّم سيبويه(٥) غير أننا نجد مُصطلحَ "اسم إنّ" يبدأ عند المبرد ويتابعُ عليه الباقون.

---

(١) الانصاف : ١/١٧٦
ثم انظر البيت الذي أتينا به في الهامش رقم (١) في الصفحة السابقة (١٣٧)
(٢) انظر ص: ١٣٦ ، ١٣٧ من هذا البحث.
(٣) انظر عند المبرد : المقتضب : ٤/١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢/٣٤٠ ، ٣/٣٣٠
(٤) أ ـ الزمخشري : المفصل ، ص ٢٧ ، ٧٢ ، ٢٩٢
ب ـ ابن الحاجب : الكافية: ١/٢٥٥ ، ١٠٩
جـ ـ ابن مالك: التسهيل ص: ٦١ ، ٦٢
د ـ ابن هشام: شذور الذهب. ص: ٣٤٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
والمغني : ١/٣٧ـ٣٩
هـ ـ الشيخ خالد : شرح التصريح : ١/٢١٠ ـ ٢٢٤
و ـ الاشموني : حاشية الصبان : ١/٢١٤ـ٢٢٧
ل ـ الخضري : حاشية الخضري : ١/١٣٥ـ١٤٣
(٥) الا أن الميداني يذكر أن نسب الجزأين بليت في أمثال العرب (مجمع الامثال : ٢/١٨٧)

أما مصطلح "الحروف الناسخة" فقد وجدناه عند ابن عقيل ، حيث يقول : "هذا هو القسمُ الثاني من الحروفِ الناسخةِ للابتداء ، وهي .." (١)

ونُنهي حديثَ "إنَّ" وأخواتها بما يأتي :

أولا : اصطلح سيبويه على تسمية الجزءِ الثاني من مدخولي "إنَّ" بـ"الخبر" ولم يذكر ـ مباشرة ـ اصطلاح الاسمِ الواقعِ بعدها "جزء التركيب الأول"

ثانيا : هذه الحروفُ تعمل في الجزأينِ ، وأنَّ عملها من قبيلِ مشابهةِ الأفعال (٢)

ثالثا : العلاقة بين هذه الحروف ، والجزأين علاقة عمل ومعنى .

رابعا : تغيير بعض المصطلحاتِ في منطوقها عند الفراءِ ، لم يبتعد عن دلالات المصطلحاتِ التي سادت عند معظم النُّحاةِ .

خامسا : الفراء ليس من الكوفيين الذينَ يذهبون إلى أنَّ رفعَ الخبرِ على الأصل قبل دخولِ هذه الحروف .

سادسا : ظهورُ مصطلح "الحروفِ الناسخة عند ابنِ عقيل .

---

(١) حاشية الخضري : ١/ ١٣٥ (هامش)

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٢٧٩ ، ٢٨٠

الفصل الثالث

ملامح التركيب في الجملة الفعلية

١ـ تقسيم الفعل :

أولا : الدلالة الزمنية .

ثانيا : دلالة التركيب .

١ـ الفاعل ونائبه .

٣ـ الاشتغال

٤ـ التنازع .

٥ـ جملة الشرط .

٦ـ أفعل في التعجب .

١ ـ تقسيم الفعل :

بناءُ التركيبِ في الجُملة الفِعْليـة ، هو :

الفعـــل + الفاعـــل

وهذا التركيبُ مِنْ قَبيلِ الإسنادِ الذى رأيناه في المُبتدأ والخبرِ . فالفعل " مُسْنَـدٌ " و "الفاعلُ " مسندٌ إليه ، فهُما ، ما لا يَسْتغنى واحدٌ منْهُما عن الآخرِ " (١) ، لذلـك كان "لابُدَّ للفعلِ من الاسـمِ ، كما لمْ يكنْ للاسمِ الأولِ بُـدٌّ من الآخرِ في الابْتِدَاءِ" (٢)

ولا يَنْفَكُّ الفعلُ يطلبُ الاسمَ . وإنْ اخْتَلَفت أحوالُ البناءِ في هذا الفعلِ ، بين أنْ يكونَ للمَعْلومِ أوْ للمجهولِ . فإنْ كان للمَعْلومِ ، فأنتَ واجدٌ صورةَ التركيبِ على تلـكَ الهَيْئةِ التي قَدَّمْنَا بها الحديثَ ، وإنْ كان للمَجْهولِ فأنتَ ترى هذا التركيب :

الفعـــل + نائب الفاعـل

وقد يكونُ للفعلِ أوْصافٌ في تركيب:

الفعـــل + الفاعـــــل

وأوصافٌ أُخرى في تركيب:

الفعل + الفاعل + المفعول

بين هذه الأحوال المتنازعة الفعلَ ، يجرى حديثُ هذا التركيبِ ، بَادِيءَ ذى بَدْءٍ ، عنـد : سيبويـه :

فالفعلُ عنده "أمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الاسماء . " (٣) فدلالة مصطلـــح

---

(١) الكتاب : ٧/١
(٢) السابق: ٧/١
(٣) السابق: ٧/١

"الفعل" عِنْدَه على الاشتقاقِ من المَصْدر الذى عبَّر عنه بـ"الحَدَث" (١) . فهـذه دلالةُ الاشْتقاقِ ، بَيْدَ أنَّه جعلَ له دلالاتٍ "زمنيةٍ" ، وأُخْرَى باعتبارِ التراكيبِ المختلفةِ ، على النحو التالى :

أولا : "الدلالة الزمنية" أ ـ "الماضى"

ونظرة إلى أمْثلة ما مَضَى عند سيبويه ، نجدُ هذه الصيغ المتضمنةَ لِمَعْنى الحُدوثِ :

١ـ "فَعَلَ" : "ذَهَبَ"

٢ـ "فَعِلَ" : "سَمِعَ"

٣ـ "فَعُلَ" : "مَكُثَ"

٤ـ "فُعِلَ" : "حُمِدَ" وهو بناءُ المبنى للمجهولِ.

وهذه الصيغُ جميعًا للدلالةِ على الوقوع فيما مَضَى ، وهو ما يُعدّ تفسيرًا لاستعمالِ "الماضى" (٢)

ب ـ "الأمر" (٣)

وتتضمنه ـ أيضًا ـ الصيغُ الآتية :

١ـ "افْعَلْ" : "اذْهَبْ"

٢ـ "افْعُلْ" : "اقْتُلْ"

٣ـ "افْعِلْ" : "اضْرِبْ"

وقد بيّنَ سيبويه دلالةَ مُصطلح "الأمر" (٤) ، حين ذكر أنَّه "بناءُ ما لم يقع"

---

(١) انظر : الكتاب : ١/ ١٦

(٢) السابق : ١/ ١٥ ، ويقول : "فأمَّا بناءُ ما مَضَى : فذَهَبَ ، وسَمِع ، ومكُثَ وحُمِد . (الكتاب: ١/ ٢)

(٣) وقال : "وأما بناءُ ما لم يقع : فإنَّه قولُك آمراً : اذهبْ ، واقْتُل ، واضْرِبْ. الكتاب: ١/ ٢ ، ٤ ، حيث استعمل مصطلح "الأمر"

(٤) قد يكون "الأمر" فى معنى الدّعاء . انظر الكتاب: ١/ ٤٠٨

جـ - "المُضارع" (١)

وتَنْتَظِمُ هذه الصيغُ مَعْنَى المُضارعةِ:

١- "يَفْعَلُ" : "يَقْتُلُ"

٢- "يَفْعَلُ" : "يَذْهَبُ"

٣- "يَفْعِلُ" : "يَضْرِبُ"

٤- "يُفْعَلُ" : "يُقْتَلُ" ، و "يُضْرَبُ" . وهو بناءُ المبنيِّ للمجهولِ.

ومن الخَصائصِ الجَمْعية "لأَفْعالِ المُضارعة" عند سيبويه ، أَنْ يكونَ "في أَوائِلِها الزوائدُ الأَربعُ" (٢) ، وربَّما كانت هذه الزوائدُ للدلالةِ على بعضِ الضَّمائِرِ. كما يُشيرُ نصُّ سيبويه ، فتكون:

أ - "الهمزة" دليلاً على الضمير "أَنَا" : قولُ سيبويه: "أَفْعَلُ أَنَا"

ب - "التَّاء" دليلاً على الضمير "أَنْتَ" : "تَفْعَلُ أَنْتَ"

جـ - "الياء" دليلا على الضمير "هو" : "يَفْعَلُ هو" ، بعد تَخْريجـــــاتٍ وتأويـــلاتٍ.

د - "النون" دليلاً على الضمـير "نَحْنُ" : "نَفْعَلُ نَحْنُ"

وفي معنى المضارعة "عند سيبويه دليلٌ على وقوعِ الفعلِ في زَمانَيْنِ:

١- حاضـــر

٢- ومستقبـل

وذلك في مَعْرِضِ الإخبارِ. يدلُّك على هذا المعنى سيبويه ، حين يقولُ لك: "وكذلك بناءُ ما لمْ ينقطع ، وهو كائنٌ إذا أَخْبَرْتَ" (٣)

---

(١) ذكر مصطلح "الأَفعال المضارعة" ، فقال في موضع: "وحروف الإعراب.. وللأَفعال المضارعة... والنصب في المضارع.." (الكتاب: ١/ ٣) . وقبل ذلك قال: "... ومُخبرًا: يَقْتُل ، ويذْهبُ ، ويضْرِبُ ، ويقْتُلُ ، ويضْرِبُ." (الكتاب: ١/ ٢)

(٢) هذه الزوائد: الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون "(الكتاب: ١/ ٣)

(٣) الكتـاب: ١/ ٢

ويُشيرُ سيبويه إلى بعضِ اتّفاقٍ وافتراقٍ بين الماضي والأمرِ والمضارع. فهو يَرَى أنّهم "لم يُسكّنوا آخرَ "فَعَل" ، لأن فيها بعضَ ما في المُضارعة" (١). فلعلّه يقصدُ بذلك أنّ اتصالَ "فَعَل" ببعضِ الضمائرِ يُغيرُ صورةَ البناءِ الملازمةِ لها في أصلِ استعمالِها. فـ"ضَرَبَ" ـ مثلاً ـ الأصلُ في بنائِها الفتحُ ، فإن قُلْنا: "ضَرَبْنا" صار إلى السكونِ ، ثمّ يصيرُ إلى الضّمّ في قولِنا: "ضَرَبُوا". فهذا البناءُ "العارضُ" تحولٌ عن الأصلِ ، ثم هو يُشبه التغيُّرَ الذي يَنشأ عن الأغيارِ التي تَعْتَوِرُ "المضارعَ" بين نصبٍ وجزمٍ. فهذا ـ على ما أرَى ـ بعضُ ما في المُضارعةِ ، الذي ذَهَبَ إليه سيبويه. كما يتفقُ الماضي والأمرُ فيما يأتي:

أ ـ إلزامُهما البناءَ.

ب ـ ليسَ يدخلُ عليهما شيءٌ من العوامل.

على حين تختصُّ أفعالُ المضارعةِ من حيثُ الإعمالِ بما يأتي:

أ ـ هذه الأفعالُ لها حروفٌ تعملُ فيها فتنصبها .. وهي: "أنْ" و"كَي" و"لَنْ" (٢) ، ينضافُ إلى ذلك الحروفُ التي تُضمرُ فيها "أنْ" ، نحو: اللّامُ التي في قولِكَ: جِئْتُكَ لتُفْعِلَ ، و"حتى" ذلك قولُك: حتى أُجيبَكَ (٣) وإنّما تحتمُ الإضمارُ في "اللامِ" ، و"حتّى" إنّما تعملان في الأسماءِ فتَجُرانِ وليستَا من الحُروفِ التي تُضافُ إلى الأفعالِ (٤) وتفسيرُ ذلك أنّ:

أن + يفعل

بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، لأننا إذا قُلْنا: هو الذي فَعَلَ ، فكأننا قلنا: هو الفاعلُ. فيكونُ الإضمارُ بمثابةِ وَضْعِ "اللامِ" ، و"حتى" مَواضِعَهما (٥) ،

---

(١) الكتاب: ١/ ٤

(٢) السابق: ١/ ٤٠٧

(٣) السابق: ١/ ٤٠٧

(٤) السابق: ١/ ٤٠٧. وتعملُ "حتى" النصبَ على وجهين:
أولُهما: إذا كان ما بعدها غايةً. وذلك قولك: سِرْتُ حتى أدخُلَها ، كأنك: قلتَ: سِرْتُ إلى أنْ أدخُلَها.
ثانيهما: إذا كان ما بعدها غايةً ولم تتحقق ، نحو أنْ يكونَ السيرُ قد كان والدخولُ لم يتحققْ (انظر هذا المعنى في الكتاب: ١/ ٤١٣)

(٥) انظر سيبويه: الكتاب: ١/ ٤٠٧ـ٤٠٨

وعلى ذلك تكونُ وظيفةُ

"أَنْ" + يَفْعَـل

في الإضمار ، هي جَعْلُ الحرفِ الذي يُضمر فيه عاملاً على الأَصل الذي هو له.(١)

ب ـ ومن خَصائِصِها ـ الجزمُ" أيضًا ، ولا يكون الجزمُ إلا في هذه الأَفعالِ الضارعةِ(٢)

ومما يعمل فيها الجـزمُ : لَمْ ، ولَمَّا ، واللّام التي في الأَمر ، وذلك قولك : لِيَفْعَلْ ولا في النَّهْي ، وذلك قولك : لا تَفْعَلْ" (٣)

ووجه الرفع في هذه الأَفعالِ "كَيْنُونتُها في مَوْضِعِ الأَسماءِ" (٤) وهي في موضعِ الأَسماءِ على الوجـه الاتـي :

أ ـ في موضعِ المُبتدأ كـ"يَقُولُ زيدٌ ذَاكَ"

ب ـ أو في موضع المَبْنِي على المُبتدأ ، كـ"زَيْدٌ يقولُ ذاك"

جـ ـ أو تكونُ في موضعٍ غير المبتدأ ولا المبنيِّ عليه ، كـ"مَرَرْتُ برجلٍ يقولُ ذَاكَ." (٥)

وسيبويه يُرجع صدورَ مُصطلح "الضَّارعة" إلى أَصلٍ لُغويّ ، حين يقولُ : ".. وللأَفعالِ المُضارعة لأَسماءِ الفاعِلينَ" ، إذْ قد ضارعت اسمَ الفاعلِ في عمله ، أي أَشْبَهته (٦) .

ثانيا : دلالةُ التركيـــب :

هذا العنوان يَعْنِي بحث الفعلِ في التركيبين الآتيين :

أ ـ الفعل + الفاعـل

ب ـ الفعل + الفاعل + المفعول

---

(١) من الحروف التي تعمل النصب في المضارع أيضا "إِذَنْ" وهي تعمل إذا كانـت جوابًا ، وكانت مُبتدأة ، وذلك نحو قولك : إذنْ أُجيئَك ، وإذن أَتيك (الكتاب : ١/ ٤١٠ بتصرف)

(٢) الكتـاب : ١/ ٤٠٩

(٣) السابـق : ١/ ٤٠٨

(٤) السابـق : ١/ ٤٠٩

(٥) انظر هذه المواضع في : الكتاب : ١/ ٤٠٩

(٦) انظر القاموس المحيط مادة "ضرع"

وإنّما ارْتأى لَنَا أنّ يكونَ هذا البحثُ فى هذين التركيبين على وجْهِ الخُصـــوص لدلالة التركيب على ما نقْصِدُ إليه هنا ، وهو : "المُتعدّى" و "اللّازم" ، إذْ التركيب ـ فقط ـ هو الذى يعرِفُ لنا أحوالَ الفعلِ فى طلبِهِ للمفعولِ أو الاستغناءِ عنه .

فعلى ذلكَ نستطْرِدُ الحديثَ فنقول : اعلمْ أنّ حدوثَ المعنى من غايةِ التركيبِ فإنْ تحقق ذلك فى : (فِعْل + فاعـل)
فإنّ "الفِعْلَ" هنا موصوفٌ عند سيبويه بـ "الذى لا يَتَعَدَّى" (١) ـ مصطلحًا ـ مُرادفًا لـ "اللازمِ" وبذلك تكونُ دلالةُ هذا المُصْطلحِ على الفِعْلِ المُكْتَفى بِفَاعِلِه فى وجـــودِ معنى .

وإنْ لم تتحقق غايةُ التركيبِ فى مثل : (فِعْل + فاعل) ، فاعلمْ ـ أيضًا ـ أنّ هـذا التركيبَ يلزم أنّ يكونَ على صورة :
(فِعْل + فاعل + مَفْعُول)
لتحقيق الغاية . ففى هذا التركيب يُوصفُ الفعلُ بأنّه "المتعدى" (٢) . ويكـــون مصطلحُ "التّعدى" للدلالةِ على طلبِ الفعلِ للمفعولِ ، غير مكتفٍ بالفاعل .

وعلى هدى من التركيب ، أوْضَحَ سيبويه أنّ هناك صيغًا ، هى شركةٌ بَـــين "المُتعدى" و "غيرِ المتعدى" هذه الصيغ هى :

أ ـ فَعَـلَ يَفْعُـلُ
ب ـ فَعَـلَ يَفْعِـلُ
جـ ـ فَعَـلَ يَفْعَـلُ (٣)

ثم جعل :

"فَعُـلَ يَفْعُـــلُ

---

(١) حيث يقول : "٠٠ وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعدّاكَ ، وذلك نحو : جَلَـسَ يَجْلِسُ ، وقَعَـدَ يَقْعُـد ٠٠" (الكتاب : ٢ / ٢٢٦) ، ٢ / ٢١٤

(٢) يقول سيبويه : "هذا باب علْمِ كُلّ فعل تعدّاكَ إلى غيرك ٠٠" (الكتاب : ٢ / ٢٢٦ ، ٢ / ٢١٤

(٣) انظر الكتاب : ٢ / ٢٢٦

مقصورةٌ على الذى لا يَتعدَّى (١) ، لذلكَ قال سيبويه : " وليسَ فى الكلامِ فَعُلْتُه متعدِّيًا فضروبُ الأفعالِ أربعةٌ ، يجتمع فى ثلاثةٍ ما يتعدَّاك ، ومالا يَتعدَّاك ، ويَبِينُ بالرابعِ ما لا يتعدى ، وهو : فَعُل يَفْعُل . " (٢)

ونقولُ عن مصطلح "التعدية" إنَّا وجدناه" شركةً بين النُّحاة والأُصوليينَ فى الاستعمالِ الدالِ على الطلبِ فأنْتَ ترى الختازى مثلاً يقول عن حُكمِ القِياس: " وأمَّا حُكمُه فَتَعْدِيَةُ حُكمِ النصِّ إلى ما لا نصَّ فيه ليثبت فيه بغالبِ الرأى على احتمالِ الخطأ " (٣) ، فالفعلُ المتعدى يطلبُ مَفْعولاً ، أوْ مفعولين ، أو أكثر ، ولا يكونُ له غنى عن هذا فيعمل فيها عملَه . ومالا نصَّ فيه يكون مطلوبًا للمنصوصِ عليه ليأخذَ حكمَهُ .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٢٦

(٢) السابق : ٢/ ٢٢٦ — ٢٢٧

(٣) المغنى فى أصول الفقه ، ص : ٢٩٤ . وانظر أيضا ص : ٢٨٥ ، وانظر أصول السرخسى : ١/ ٢٩٨

٢ ـ الفاعل ونائبه :

والفعلُ في جميعِ الأحوالِ التي قدَّمنا ، لا غِنَى له عن "الفاعلِ". وهذا الفاعلُ ـ اصطلاحًا ـ هو مصطلحُ "الاسمِ" قبل دخولِ التركيب ، وهذا التركيبُ هو تركيبُ الجُملةِ الفِعْليةِ الذي تحدثنا عنه بَدْءًا . ولمَّا كان التركيبُ هو الذي أعْطَى "الاسمَ" هذا الاصطلاحَ الجديدَ ، فإنَّه يُعطينا أيضًا دلالةً جديدةً على مُصطلح "الفَاعِلِ" في وُجودِ العلاقةِ الإسناديةِ بَيْنَه ، وبين الفِعْلِ ، إذْ هذه العلاقةُ تسندُ الفعلَ لِمَنْ يقومُ بِهِ فيصيرُ فاعلاً له ، وَيُجْبُهُ الرفعُ (١) ، وفِعْلُه سابقٌ عليه . هذه هي دلالةُ مُصطلحِ "الفاعل" .

وحين استعملَ سيبويه مصطلحَ "الفَاعِل" (٢) ، بيَّنَ لَنَا شكلَ العلاقةِ الإسناديةِ التي يكونُ طرفًا فيها مع الفِعلِ ، فهو يقولُ : "هذا بابُ الفَاعِلِ الَّذي لَمْ يتعدَّ فعلُه إلى مَفعولٍ" (٣) ، أوْ يقولُ : ". . والمَفْعُول الذي لم يتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ . "(٤) ثُمَّ جِماعُ ذلك عنده ، أنَّ "الفاعلَ ، والمفعولَ في هذا سواءٌ ، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ ، لأنَّك لم تَشْغل الفعلَ بغيرِه وفرَغْتَه له . . "(٥)

هنا يتحدثُ سيبويه عن شيئين :

الأول : الفعل الذي لا يَتَعَدَّى "اللازم" + الفاعل

الثاني : الفعل + المفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعلٍ "نائب الفاعل" ، فالفعلُ هنا هو العاملُ ، لأنه شُغل وتفرَّغ للعملِ . فإنْ شُغل بالفاعل فقط فهو الذي لا يتعدَّى إلى مفعول ، وإنْ شُغل بالمفعولِ فهو "المُتعدِّي المبني للمجهول" . ويكون المفعولُ "نائبًا عن الفاعل" وهو ما لم يَسْتَعمله سيبويه وإنَّما وَصَفَهُ بقوله : "المفعول الذي لمْ يتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ"

---

(١) ذهب السيرافي شارح الكتاب إلى أنَّ الفاعل مرفوعٌ ، لأنه "واحدٌ" ، والمفعول جماعة ، لأنَّ الفعلَ قد يتعدَّى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة . . فكثر المفعولون فاختير لهم أخفُّ الحركاتِ ، وجُعل للفاعل ـ إذا كان واحدًا ـ أثقلها . (هامش الكتاب : ١٣/١) . وقيل غير ذلك في نفس الهامش والصفحة .

(٢) قال : "هذا باب الفاعل الذي لم يتعد ، فعله الى مفعول . . " (الكتاب : ١٣/١)

(٣) الكتاب : ١٣/١ ، ١٤

(٤) السابق : ١٤/١

(٥) السابق : ١٤/١

وقد عنّ لنا فى درس الفعل والفاعل بعض النظر فى استعمال سيبويه لمصطلحى "الفاعل" و "المفعول" ، إذ جعلهما مفتاحاً لبعض المفاهيم التى أسلمت ـ بعد ذلك ـ إلى اصطلاحات أخرى . منها :

١ ـ أ ـ استعمل سيبويه مصطلح "الفاعل" للدلالة على "الفعل اللازم" (١) ، أى فى سياق التعبير عنه .

ب ـ واستعمله فى معرض الدلالة على "الفعل المتعدى" (٢)

جـ ـ وفى معرض الدلالة على المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . (٣)

د ـ وفى معرض الدلالة على المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر . (٤)

هـ ـ وفى معرض الفعل المتعدى إلى ثلاثة مفعولين . (٥)

٢ ـ واستعمل مصطلح "المفعول" فى سياق الدلالة على :

أ ـ نائب الفاعل (٦)

ب ـ ونائب الفاعل فى المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . (٧)

وإذ قد ألمحنا إلى أن التركيب هو الذى أسلم إلى اصطلاح "الفاعل" فإننا وجدناه ـ أيضا ـ يسلم الى اصطلاح "نائب الفاعل" الذى عبّر عنه سيبويه :

بـ (المفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولا تعدّى فعله إلى مفعول آخر) (٨)

أو بـ (المفعول الذى تعدّاه فعله إلى مفعول) (٩)

---

(١) حيث ذكر "هذا باب الفاعل الذى لم يتعدّ فعله إلى مفعول" (الكتاب: ١/ ١٤ ، ١٣)

(٢) قوله: "هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول" (الكتاب: ١/ ١٤)

(٣) انظر الكتاب: ١/ ١٦

(٤) السابق: ١/ ١٨

(٥) السابق: ١/ ١٩

(٦) قوله: "... والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولا تعدّى فعله إلى مفعول آخر" (الكتاب: ١/ ١٤)

(٧) وذلك قوله: "هذا باب المفعول الذى تعدّاه فعله إلى مفعول" وذلك قوله: كسِى عبدُ الله الثوبَ ، وأُعطى عبدُ الله المالَ" (الكتاب: ١/ ١٩)

(٨) الكتاب: ١/ ١٤

(٩) السابق: ١/ ١٩

وذلك في تركيب:

الفعل + الفاعل + مفعول

أو في تركيب:

الفعل + الفاعل + مفعولين

على التوالي . وبذلك تكون دلالة مصطلح "نائب الفاعل" كما عبّر عنه سيبويه على إسناد الفعل ـ مبنيًا للمجهول ـ إلى المفعول به (١) ، نيابةً عن الفاعل ، الذي يُعْطى حكمه للمفعول ، فيصير وجهه الرفع ـ حالة كونه عمدة كعمدة الفاعل ـ ، وعلى حذف الفاعل للدلالة عليه ، أو لشيوعه في عموم الفاعلين .

وعلاقة الفعل بـ "نائب الفاعل" ، هي علاقة الفعل بـ "فاعله" ، لأن كليهما ـ الفاعل ونائبه ـ شركة في أن "الفعل" حديث عنهما .

وبعد ، فهذا حديث "الفعلية" عند سيبويه . فما موقف النحاة منه بعد ؟

نقول : خالف الفراء سيبويه ، فذهب إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق (٢) . ثم إن قسمة الفعل الزمنية ، عنده ، تُوقع ـ أو تكاد ـ في حَرَج ، حينما يتردد في الذهاب إلى الماضي ، والأمر ، والمضارع طورًا ، وتارة إلى الماضي ، والمضارع .

---

(١) في تركيب: "الفعل + الفاعل + المفعول"
يصبح : "الفعل + نائب الفاعل"
وفي تركيب: "الفعل + الفاعل + مفعولين"
يصبح : "الفعل + نائب الفاعل + المفعول الثاني" . وهنا في جملة الفعل المتعدي إلى :
أ ـ مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر
ب ـ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
ويدل تركيب: "الفعل + نائب الفاعل + المفعول الثاني" على عدم تعدد "نائب الفاعل" لما بقي المفعول الثاني على حاله .

(٢) انظر ص : من هذا البحث .

فأنت تراه معلقاً على قوله تعالى " (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)(البقرة ٢١١) ، يقول :لا تُهمز في شيء من القرآن ، لأنها لَوْ هُمزت كانت "اسْأَل " بألف . وإنّما تُرك همزُها في الأمر خاصة ، لأنها كثيرةُ الدورِ في الكلام . . " (١) ألا تراهُ يصرّح بمصطلح "الأمر" هنا ؟ ثم حين تراه يُعلقُ على قوله تعالى :(قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ)(٢) يقول : "فيها ثلاثةُ أوْجُهٍ : "لَتُبَيِّتُنَّهُ " و " لَيُبَيِّتُنَّهُ " و "لَنُبَيِّتَنَّهُ " بالتاءِ والياءِ والنونِ إذا جعلت تقاسَمُوا على وجه فَعَلُوا ، فإذا جعلتها في موضع جَزْمٍ قُلتَ" تَقَاسَمُوا لتبيتُنه ولنبيتَنه ، ولم يجز بالياء . . " (٣) فهو هنا يذهبُ إلى أنَّ "الأمرَ " جزءٌ من المُضارع ، كما يَذْهبُ الكوفيون (٤) ، وذلك مِنْ قِبَلِ أنَّ الضارعَ دخلتْ عليه لامُ الأمْرِ فانجزمَ بِها . في هذه الحالة تكون الدلالةُ على "الأمر " الذي لا طلبَ فيه .

والأنباريُّ أيضاً يخالفُ سيبويه في الزوائدِ المُلحقةِ بالمُضارعِ ، إذْ يذهبُ إلى أنَّ هذه الزوائدَ هي الرافعةُ له . (٥) . وأرى أنَّ هذا الخلافَ في الظاهرِ حَسْب ، فبينما يَرى سيبويه أنَّ وجهَ الرفعِ في المُضارعِ كينونتُه في مَوْضِعِ الأسماء (٦) ، فإنَّ وظيفةَ هذه

---

(١) معاني القرآن : ١/ ١٢٤
(٢) النمل : ٤٩
(٣) معاني القرآن : ١/ ٥٤
(٤) انظر تفصيل ذلك عند الأنباري : الإنصاف : ٢/ ٥٢٤
وانظر أيضا : السيوطي : الهمع : ١/ ٧
وانظر كذلك : الزجاجي:الإيضاح في علل النحو ، ص: ٨٦ــ٨٧
(٥) انظر : الهمع : ١/ ١٦٥
(٦) انظر ص : من هذا البحث

الزوائدِ عند الكِسَائيّ تجعلُ هذه الأفعالَ فى موضعِ الأسماءِ أيضاً (١)

ولا يُوافقُ الفراءُ على "المُتعدّى" و"غير المُتعدى" ، ولكن يستعمل :

"الواقِعَ" ـــــــــــ مُرادفاً للمُتَعدى

"وغيرَ الواقِعِ" ـــــــــــ مُرادفاً لغيرِ المُتَعدى (٢)

ويوافق على "مالَمْ يُسَمَّ فاعلُه" (٣) ـــــــــــ مرادفاً لـ"نائبِ الفاعل"

ويتابع المبردُ (٤) على ما تابَعَ عليه سيبويه فى جميعِ ما ذَكَرْنا ، وكذلك الزمخشرى(٥)

أما ابنُ الحاجبِ فيرى أنَّ الفِعْلَ "ما دلَّ على مَعْنى فى نفسِه مُقترناً بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ .." (٦) التى هى : الماضى (٧) ، والمُضارع ـ فى أحوالِ نصبِه وجزمِه (٨) ،

---

(١) الدرسُ الحديثُ يذهبُ إلى أنَّ الـ "Morphemes" هى التى تؤدى وظيفةَ الفعلِ لهذه الصيغة ، غير ما تُوجِدُه من "العناصر الصوتية المحدَّدةِ لكون الكلمة اسماً أو فِعْلاً" ، والمحدَّدة كذلك لفصيلتها النحوية من حيث النوع .. ومن حيث الشخص (متكلم ـ مخاطب ـ غائب) "الدكتور محمود السعران : علم اللغة ص: ٢٣٧ـ٢٣٨ ، وعلى ذلك فإنَّ الهمزة ـ مثلاً ـ فى "أضربُ" مورفيم يحدد إسنادَ الفعلِ إلى المفرد المتكلم . وهكذا بالنسبة لبقية المورفيمات . وهذا من قبيل موضع الأسماء الذى أشار اليه سيبويه .

(٢) انظر : معانى القرآن : ١/ ١٢١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ٤٠٠ ، ٢/ ١٥٠

(٣) السابق : ١/ ١١٤

(٤) المقتضب : ١/ ٨ ، ١٩ ، ٧١ ، ٢/ ٢ ، ٣ ، ٣/ ٩١ ، ١٨٧ ، ٤/ ٥٥، ٣٣٥

(٥) انظر : المفصل : ص: ٢٤٤ـ٢٥٩ ، ويبدو أنَّ الزمخشرىَ يرى أنَّ "الأمر" من المضارع ، حيث يقول : .. ومن أصنافِ الفعلِ مثالُ الأمر . وهو الذى على طريقة المضارع للفاعل المخاطب ، لا تخالفُ بصيغته صيغته ، إلا أن تنزع الزائد فتقول فى تفع : ضَعْ .." (المفصل ، ص : ٢٥٦)

(٦) الكافية : ٢/ ٢٢٣

(٧) السابق : ٢/ ٢٢٤ ، الماضى ما دلَّ على زمانٍ قبل زمانِكَ مبنى على الفتح ، مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو "

(٨) السابق : ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٩

وكونه فى «واضع الأسماء» على ما فَسَّرَ سيبويه ـ «والأمر (١)». وهو يستعملُ أيضًا مصطلحَ "الفاعل" (٢)، ويعبرُ عن نائبِ الفاعلِ بـ "المَفْعُولِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه" (٣).

وإذا كان ابنُ مالك، فإنّا لنرى بعض المصطلحاتِ فى الجُملةِ الفعليةِ ـ على ما رأينا ـ تأخذُ منطوقًا اصطلاحيًا جديدًا. فمن هذا:

أ ـ الفِعْل اللّازِم" (٤) ـــــ بديلاً عن: "غَيْرِ المُتَعدى"

ب ـ نائب الفاعل" (٥) ـــــ بديلاً عن "المَفْعول الذى لم يُسَمَّ فاعلُـــه"

ويجعل ابن مالك لمصطلحِ "المُتَعدّى" مرادفينِ آخَرينِ، هما:

أ ـ "الواقع" متفقًا مع الفـراء.

ب ـ و "المُجَاوز"

ويبين لنا ابنُ مالك كيف تصوغ "نائب الفاعلِ" من الفِعلِ فى جميع أحوالِه (٦). وهـذا فى رأينا أَسْبَقُ مَنْ ذَهَبَ إلى هذه الكَيْفِيّـة.

---

(١) الكافية: ٢/٢٦٧. وقد عبر عن "الأمر" بما عبَّر عنه الزمخشرى. إذْ يقـولُ ابـنُ الحاجب: "مثالُ الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بحـذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم."

(٢) السابق: ١/٧٠

(٣) الكافية: ١/٨٣

(٤) "باب تعدّى الفعل ولزومه" "إنْ اقتضى فعل صوغا له.. نصبه مفعولا بـــه، ويسمى: متعديا... والا فلا زما" (تسهيل الفوائد: ص: ٨٣)
وانظر حاشية الخضرى: ١/١٧٥

(٥) التسهيل، ص: ٧٧

(٦) انظر السابق، ص: ٧٧ـ٧٨

ولا نلقانا بعد ذلك من جديدٍ المصطلحَ عند النُّحاةِ (١) ، بعد ابنِ مالك.
ويُكتَبُ لهذه المصطلحات أنْ تسودَ :

أ ـ الماضي
ب ـ المُضارع
جـ ـ الأمرِ
د ـ الفاعِل
هـ ـ نائبِ الفاعل
و ـ المتعدِّي
ل ـ اللازم

وننهي هذا الحديث بما يأتي :

١ ـ للفعل عند سيبويه ، هذه الدلالاتُ:
أ ـ دلالةُ اشتقاقٍ من المصدر .
ب ـ دلالة في التركيب تُبيِّنُ أحوالَ الفعلِ من حيثُ التعدِّي واللزوم .
جـ ـ دلالة زمنية تنتظم الصِّيَغَ الدالةَ على مَعَاني الأفعالِ .

٢ ـ اختلاف سيبويه والكسائي في وَجْهِ الرفع في المُضارع ، اتِّفاقٌ في الجَوْهرِ .
٣ ـ العلاقةُ الإسنادية بين الفعلِ والفاعلِ ، والفعلِ ونائب الفاعلِ علاقةُ "تأثيرٍ" ، إذْ يحملُ الفعلُ في الفاعلِ ونائبِه .
٤ ـ بدء ظهورُ مُصطلح "اللازم" ، ومصطلح "نائب الفاعل" عند ابن مالك .
٥ ـ لَيِّنٌ تَردُّد الفراءُ في جعله "الأمرَ" من قِسْمة الفعلِ تارةً ، وطَوْراً من المُضارع ، فإنَّ الأشاعرةَ ـ والفراءُ واحدٌ منهم ـ كانوا يذهبونَ إلى أنَّ ليس للأمرِ صيغةٌ . (٢)

---

(١) انظر :
أ ـ ابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٢٥ ـ ٣٢ ، ٢٠٣ ـ ٢٠٧
ب ـ الازهري : شرح التصريح : ١/ ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦٧ ـ ٢٨٤ ، ٣٠٨ ـ ٣١٢
جـ ـ الاشموني : حاشية الصبان : ٢/ ٢٩ ـ ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ .
د ـ الخضري : حاشية الخضري : ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩

(٢) انظر : المغني في أصول الفقه ، ص : ٢٨

٣ـ الاشتغال "

ومن خصائص الفعل "الاشتغال" . وهو اصطلاح لم يرد عند سيبويه ، ولكنه تحدث عن معناه في غير موضع من الكتاب . فأنت تراه يُضمّن ـ مثلاً ـ باب ما يُختار فيه النصبُ وليس قبله منصوبٌ بُني على الفعل " (١) هذا المعنى ، فيقول : "فأما الأول فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ ، كما جاز ذلك في "هلاّ" .. وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يَزُول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره " (٢) ، ويقول: "هذا باب ما يَنتصبُ في الألف . تقول : أعبدَ الله ضربتَه ، وأزيدًا مررتَ به ، وأعمرًا قتلتَ أخاه .. ففي كل هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلاً .. " (٣) ، ثم انك تراه يجري على سنن الفعل ما يعمل عمله ، من نحو اسماء الفاعلين وغيرها ، فهو يقول: "هذا باب ما جَرَى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مَجْرَى الفعل ، كما يَجْرِي في غيره مَجْرَى الفعل . وذلك قولك ، أزيدًا أنتَ ضاربُه .. " (٤) فعلى هدى من هذه النصوص ترى الفعلَ وما يعملُ عملَه محلَّ هذا الاشتغال .

وعلى هَدْي من أساليب سيبويه ـ أيضا ـ ترى هذا التركيب :

اسم متقدم + فعل متأخر "أو وصف"

ومن خصائص هذا "الفعل المتأخر ما يأتي :

أ ـ أن ينشغل عن الاسم المتقدم .

ب ـ ليعمل في ضمير الاسم المتقدم ، أو في اسم له به سَبَبٌ .

ويلزم لذلك أن تكون دلالة تركيب: "الاسم المتقدم + الفعل المتأخر "أو الوصف" على وجوب الإضمار قبل المُنشغَل عنه ، لأن العاملَ المؤخر يدلُّ عليه ، أو يُفسّره .

ويلزم أيضا أن يكون نسبُ الاسم المتقدم بالضمير .

وكأن سيبويه يحثّ النحويين على استخراج المصطلح بما يمدهم به من توافر

---

(١) الكتاب : ١/ ٥٠

(٢) السابق : ١/ ٥١

(٣) السابق : ١/ ٥٢

(٤) السابق : ١/ ٥٥

الأمثلة ، يعرضها ويسهب فى عرضها ، حتى يقع عليها حديد النظر ، فإذا هو يختار — غالباً — لفظاً لغوياً يجمع به شتات المعنى فى كل هذه الأمثلة ، فيوظفه فى موضعه ويكسبه دلالة جديدة .. وإلى الخالفين سيبويه لنرى من وهم حديد النظر .

يتابع الفراء سيبويه على تركيب الاشتغال ، ويخالفه فى العامل فى الاسم المتقدم والضمير المتأخر . إذ يرى أن الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر . (١) والمبرد لا يزال على متابعته سيبويه (٢) بيد أننا نراه قد استعمل مصطلح :

" الاشتغال "

ثم يتابع الزبيدى على هذا المصطلح ، فيذهب إلى أن "باب ما لا يشتغل عنه الفعل" (٣) يأتى على هذا النحو :

فعل + فاعل + مفعول

"تقول : ضربت زيداً ، ولقيت أخاك"

ثم يقول : "فإن قدمت المفعول قلت : زيداً ضربت .. فإن شغلت الفعل بضمير الاسم المتقدم قلت : زيداً ضربته .." (٤)

والغريب أن الزمخشرى لم يستعمل هذا المصطلح . وإن تابع سيبويه على الباب كله (٥) على أن ابن الحاجب يعود فيستعمل هذا المصطلح متفقاً مع سيبويه على التركيب الواقع فيه ، وعلى دلالته . (٦)

---

(١) انظر معانى القرآن : ١/ ٣٢٣ ، ٢/ ١٩ ، وانظر أيضا شرح التصريح : ١/ ٢٩٧

(٢) يقول المبرد : "واعلم أن المفعول إذا وقع فى هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ، لأن الذى بعده تفسير له ، كما كان فى الاستفهام فى قولك : أزيداً ضربته .." (المقتضب : ٢/ ٧٦ ، ٢/ ٢٩٩ ، ٣/ ١٧٦ . وهنا يظهر مصطلح "الاشتغال" عند المبرد .

(٣) الواضح ، ص : ١٨١

(٤) السابق : ص : ١٨١ — ١٨٢

(٥) انظر المفصل . ص ٤٩ — ٥٣

(٦) انظر الكافية : ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨

ويظلُّ هذا المُصطلحُ سائدًا بمفهومِهِ ودلالتِهِ عند مَنْ تدرسُ المُصطلحَ في مُصنَّفاتِهِم. (١)

---

(١) أ ـ انظر ابن مالك: تسهيل الفوائد ، ص: ٨٠ـ٨٢، وقد ظهر عند ابن مالك هذه المصطلحات السائدة:
١ـ "المشتغل عنه" للدلالة على الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل.
٢ـ "المشغول" وهو العامل نصبا، ويشمل الفعل وما هو قائم مقامه (اسم الفاعل واسم المفعول)
٣ـ "الشاغل" للدلالة على الضمير المعمول للمشغول، أو ملابسه.
ب ـ ابن هشام: شذور الذهب، ص: ٢٧١، ٥٠٥
جـ ـ الأزهري: شرح التصريح: ١/ ٢٩٥ـ٣٠٢
د ـ الأشموني: حاشية الصبان: ٢/ ٤٩ـ٥٧
هـ ـ الخضري: حاشية الخضري: ١/ ١٨٠ـ١٨٦

٤ـ التَّنـــازُع :

والتنازعُ من خصائصِ الفعلِ أيضاً . وهو من قَبيلِ ما قُلناه فى فِكْرةِ العامِـلِ (١) عند سيبويه : لأنه ضَرْبٌ من ضُروبِ "الإعمالِ" ، لذلك لم نَجِدْه ـ مُصطلحًا ـ عنـــد سيبويه ، ولكنَّه من قضايا فِكْرةِ الإعمالِ هـــذه .

وإنَّما يُستَدلُّ على مَعْنى التنازعِ عند سيبويه من طريقِ فِكْرةِ العامِلِ عندَه ، فأنتَ تراه ـ مثلاً ـ يقول : "وهو قولُك : ضربتُ وضَرَبنى زيدٌ ، وضَرَبنى وضَرَبْتُ زيدًا ، تَحمِلُ الاسمَ على الفِعْلِ الذى يليه . فالعاملُ فى اللفظِ أحدُ الفِعْلين ، وأمَّا فى المَعْـــنى فقد يُعلمُ أنَّ الأوَّلَ قد وقعَ ، إلَّا أنَّه لا يعملُ فى اسمٍ واحدٍ رفعٌ ونصبٌ ، وإنَّما كـــان الذى يليه أَوْلَى لقُربِ جِوارِه ." (٢)

من هذا النص نجدُ هذا التركيبَ :

فِعْلَـين + معطوفين + معموليهما

ـ يُنسبُ العملُ للأوَّلِ فى المعنى ، لأنَّهُ يعلم أنَّه قد وقع .

ـ وللثانى فى اللفظِ لقربِ جواره .

وفى الاستعمالِ اللُّغوى نَجدُ بعضَ الشواهدِ التى أَتَى بها سيبويه على ما نحنُ بِصددِه : قول قيس بن الخطيم :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْىُ مُختلفُ (٣)

وقول رجل من باهله :

ولَقَدْ أَرَى تَغْنَى به سَيْفَانَةٌ ... تُصْبِى الحَلِيمَ ومِثْلُها أَصْبَاهُ (٣)

---

(١) انظر ص : ٧٧ من هذا البحث .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧

(٣ ، ٣) السابق : ١/ ٣٨ ، ٣٩

فالفعل الأول .. مُعمل فى المعنى غيرُ مُعملٍ فى اللفظِ ، والآخر مُعمل فى اللفظِ والمعنى (١) .

فهذا هو المُختارُ عند سيبويه ، والظاهرُ فى استعمالِ القَوْمِ . فالحَمْلُ على أنْ يُجعل العملُ للثانى لقُربه مِن المعمولِ .

وإنْ تَرَهم يَجْعلون العملَ للأولِ ، فإنّهم يقولون : ضَرَبتُ وضربونى قومَكَ ، نصبتَ ، إلّا فى قول من قال : أكلونى البَراغيثُ ، أو تَحمله على البَدَلِ فتجعَلَه بدلاً من الضّمير ، كأنّك قُلتَ : ضَرَبتُ وضَرَبنى ناسٌ بَنُو فُلانٍ . وعلى هذا الحدّ تقول : ضربتُ وضَربنى عبدُ الله ، تُضمر فى ضَرَبنى ، كما أضمرتَ فى ضَربُونى . (٢)

وبعد الذى قدّمْناه يُمكنُ أنْ نعرفَ مفهومَ التركيبِ فى "التنازع" عندَ سيبويه ، فنقول :

أ — إذا نُسب العملُ إلى الفِعْلِ الأول ، أُضمر فى الثانى مَعْمُولُه .

ب — وإذا نُسب إلى الثانى أُضمر فى الأولِ . (٣)

وفى هذا الصدد — كما فى غيره — يُحللُ سيبويه المَعْنى ، فإنْ لم يكنْ تواضعَ على اصطلاحٍ لهذا المعنى ، فإنّ تحليلَه له هو الذى يُلهمُ الخالفينَ له الاصطلاحَ المناسبَ ، وبذلك يكونُ الانطلاقُ مِنَ المفاهيمِ بدءًا للوصول إلى المُصطلح . وهذا — فى رأينا — مبدأٌ هامٌّ — يجبُ أنْ ينتظمَ الدرسَ الاصطلاحى .

ويكونُ سيبويه يُحللُ التركيبَ فى التنازعِ بأنْ يُظهرَ لنا صورةَ فِعْلينِ مَعْطوفين كلاهما يطلبُ فعلاً واحداً ، ثم تَرى هذه الصورة حينما يكونُ العملُ للأولِ ، ثم حين يكونُ للثانى . وفى كلٍّ تَرَى وجوهَ الإضمارِ ، فإنّ فى هذا التحليلِ لَمّا يوحى بالتنازعِ القائمِ بين الفِعْلينِ ، أو بالإعمالِ المتبادَلِ بينهُمَا ، وهو ما تمّ بعد ذلك لهذا

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٩

(٢) السابق : ١ / ٤٠

(٣) فى : "أ" يكون المعمولُ والضمير مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورا .
وفى : "ب" يكون المرفوع والمنصوب حسب .

الدرس من تسمية ، أو تواضع .

وشكل التوكيد في التنازع يلفت إلى بعض خصائص فيه :
أ — أن يكون العامل فعلاً ، أو ما يشبهه (١)
ب — يكون المعمول متأخرًا دائمًا .
جـ — انتفاء محل التنازع ، أو "الإعمال" إذا تقدم المعمول ، أو توسط .

ويتابع المبرد سيبويه ، غير ذاكر — أيضًا — مصطلح "التنازع" ، حيث ذهب في غير موضع إلى الحديث عن معناه ، وربما سمّى الباب كله بـ"الإعمال" (٢) وهو مصطلح شاع فيما بعد بالتنازع . وعلى هذا تابع الزبيدي (٣) أيضًا ، وابن الحاجب الذي رأينا عنده مصطلح التنازع (٤) ، فيسود هذا المصطلح بصحبة "الإعمال" أحيانًا عند بعض النحاة .

---

(١) كاسم الفاعل مثلا . قال سيبويه : " .. قوله عز وجل : (والذاكرين اللّه كثيرًا والذّاكرات) ، (والحافظين فروجهم والحافظات) ، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه (الكتاب : ١/ ٣٧)

(٢) يقول المبرد : "هذا باب من إعمال الأول والثاني . وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر .
وذلك قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ " ، ومررت ومرّ بي عبد الله .. فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ . " (المقتضب : ٤/ ٧٢) ، وانظر أيضا : ٤/ ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ .
وكذلك : ٣/ ١١٢ . حيث ذكر : "هذا باب الاخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الاخر" . ، ٣/ ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) انظر الواضح . ص : ١٩١

(٤) حيث يقول : "وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما ، فقد يكون في الفاعلية ، مثل ضربني وأكرمني زيدٌ ، وفي المفعولين ، مثل : ضربني وأكرمت زيدًا " (الكافية : ١/ ٧٧ — ٨١ .

ولا أخال بعد ذلك جديداً في هذا الباب عند من ذكرنا بعد ابن الحاجب. (١)

وعن أصل صدور مصطلح "التنازع"، فالظاهر أنه راجع إلى أصل لغوي، إذ هو لغة التجاذب. (٢) هذا هو تقرير النحاة بعضهم. وقد رأينا كيف أن الفعلين يتجاذبان كل منهما المعمول الواحد في أغلب الأحايين.

---

(١) انظر:
١ــ ابن مالك: تسهيل الفوائد. ص: ٨٦
٢ــ ابن هشام: شذور الذهب. ص: ٤٩٩ــ٥٠٤
٣ــ الازهري: شرح التصريح: ١/ ٣١٥ــ٣٢٣. وقد ذكر الازهري مصطلح "الاعمال" مع التنازع، حين قال: "هذا باب التنازع. ويسمى أيضا باب الاعمال" (١/ ٣١٥)
٤ــ الاشموني: حاشية الصبان: ٢/ ٧٢ــ٧٩
٥ــ الصبان: حاشية الصبان: ٢/ ٧٢ــ٧٩
٦ــ الخضري: حاشية الخضري: ١/ ٢٩٠ــ١٩٤

(٢) انظر حاشية الخضري: ١/ ١٩٠، وحاشية الصبان: ٢/ ٧٢

٥ ـ جملة الشرط:

الجزاء "مصطلحًا" عندَ سيبويه يأتي مُرادفًا لما عُرف بالشَّرط. وقد صدَّر حديثَه عن الجزاءِ بقوله: "هذا بابُ الجزاءِ" (١)، ولا يزالُ يستعملُه في كلِّ ما يتصل بهذا البابِ. والذي يُجازى به عنده ثلاثة أصناف:

أ ـ أسماء: مَنْ، وما، وأيّهم
ب ـ ظروف: أي حين، ومَتَى، وأيْنَ، وأنَّى، وحَيثُما
جـ ـ حروف: إنْ (٢)

ثُمَّ هو يُطلق عليها جميعًا "حُروف الجَزاء" (٣)، وهذه الحروفُ ركنٌ في التركيب كلّه على هذا النحو:

حرف الجزاء + فعل الجزاء + جواب الجزاء (٤)، وهي مصطلحات سيبويه في هذا الباب، فهذا تركيب الجزاء عند سيبويه. وتفسيره كما يأتي:

أ ـ الحرفُ هو الذي عمِلَ الجزْمَ في الفعلِ الذي يليه.
ب ـ حرف الجزاء + الفعل المجزوم به "الجزءُ الأوّلُ من التركيب كلّه" عامل الجزم في الجَوابِ (٥) فَوظيفةُ "الحرف + الفعل المجزوم" هي جَزْمُ الجوابِ.

وعلى ذلك يَكونُ هُنَاك علاقتا عمل في تركيبِ الجزاءِ:
الأوّل: بين الحرفِ والفِعْلِ التالي له المجزوم به
الثانية: بين الحرفِ والفعلِ مُجتمعين، والجَواب

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٣١، وانظر أيضا: ١/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٣
(٢) السابق: ١/ ٤٣١ـ٤٣٢. ولا يكونُ الجزاءُ في "حَيْث" ولا في "إذْ" حتى يضم إلى كل واحد منها "ما"
(٣) السابق: ١/ ٤٣٥
(٤) يقول سيبويه: "واعلم أنَّ حروفَ الجزاءِ تجزمُ الأفعالَ وينجزمُ الجواب بما قبلَه" (الكتاب: ١/ ٤٣٥)
(٥) جيء قال: "وزعم الخليل أنّك إذا قلتَ: إنْ تأْتِني آتِك. "فآتِكَ" انجزمتْ بإنْ تأْتِني، كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر، حين قلت: ائتِني آتِكَ. (الكتاب: ١/ ٤٣٥)

من الخصائص في هذا المصطلح :

أ — أن ترى الجواب فيه بفعل ، نحو : إن تأتني آتك

ب — أو بالفاء (١) نحو : إن تأتني فأنا صاحبك

واختيار الفاء دون ثم ، أو الواو ، راجع إلى أن الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهي في موضع الفعل ، ولا تجيء مبتدأة (٢)

جـ — إذا كان ما يجازى به اسمًا ولزمه حرف الجر ، لم يتغير معنى الجزاء ، نقول : على أي دابة أحمل أركبه ، وبمن تؤخذ أؤخذ به (٣)

د — ولا يغير الاستفهام أيضًا معنى الجزاء ، نقول : أإن تأتني آتك ، ولا تكتفي بمن لأنها حرف جزاء ، ومتى مثلها ، فمن ثم أدخل عليه الالف ، نقول : أمتى تشتمني أشتمك ، وأمن يقل ذاك أزره (٤)

ومفهوم "الجزاء" — اصطلاحًا — أن يعلق فعل بفعل ، فالفعل الثاني متعلق بالأول ، فلا بد من وقوع الأول ، حتى يقع الثاني ، ولذلك كان "معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء" (٥)

ومما نزعمه في هذا الصدد أن معنى "الجزاء" كامن في الأداة نفسها ، فنحسن تصور مثل هذا التركيب مثلا : "يذهب زيد يذهب عمرو" بعيدًا عن المفهوم الذي حددناه ، إذ لا نرى فيه نوعًا من التعلق يربط بين ذهاب زيد وذهاب عمر . فإن أدخلت "إن" — مثلاً — على هذا التركيب ، فإنك لواجد تعلقًا بين الذهابين ، فقد جازى عمرو بذهابه زيدًا على ذهابه . وربما كان في هذا معنى لصدور مصطلح "الجزاء" وهو أصل لغوي بمعنى المكافأة . (٦)

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٣٥

(٢) انظر هذا المعنى في الكتاب : ١/ ٤٣٥

(٣) الكتاب : ١/ ٤٤٢

(٤) السابق : ١/ ٤٤٣ — ٤٤٤

(٥) السابق : ١/ ٤٤٩

(٦) انظر القاموس المحيط مادة "الجزاء" أو "جزى"

ويتابعُ الفراءُ سيبويه على "حروفِ الجزاءِ" ، وعلى "الجزاءِ" مُصطلحًا (١) وعلى "الجوابِ" (٢) أيضًا ، ثم على دُخولِ الفاءِ فى الجَوابِ (٣) ، وعلى ذلك يكون تركيب الجزاءِ عندهما على ما رأيناه عند سيبويه :

ويتابع المبردُ سيبويه أيضًا على كل ما فى البابِ ، إلّا أنّه ذكرَ مُصطلحَ :

"الشـــــرط"

وهو — على ما نَفْهمُ — مصطلحٌ ينتظمُه مُصطلحُ "المُجازاة" فحينما يقولُ : "هذا بـــابُ المُجازاةِ وحُروفها" وهى تدخلُ للشرطِ" ومعنى الشرطِ وقوعُ الشىءِ لِوُقوعِ غَيْرِه" (٤) علمْنا أنّ هذه الحروفَ (٥) للمجازاةِ وأنّها متضمّنةٌ لمعنى الشرطِ حين المجازاة بِهَـا ونزيد تفسيرًا فنقول : لما كانَ ذهابُ عمرٍ مجازاةً لذهابِ زيدٍ (٦) — أى مُكافأةً لـــه ، فإنّ هذه المجازاةَ أو المُكافأةَ ، شرطُها أنّ يَذهبَ زيدٌ ، أولاً ، ثم يقعُ ذهابُ عمرٍ" فهذا معنى أن تنتظم "المُجازاةُ" الشرطَ ، فعلى ذلك يلزم القول بأنّ "حروفَ المُجازاةِ — مصطلحًا — إنّما يكونُ — عند المُبردِ — للدلالةِ على وجودِ الشرطِ الداخلِ فى معنـــى المَجازاةِ" ثم إنّ قولَ المبردِ بأنّ حروفَ المُجازاةِ تدخُلُ للشرطِ لَدليلٌ على ما ذهبْنَـــا إليه ، حين ارتأينا معْنَى المُجازاةِ كامنًا فى الأداةِ .

ولعلّك ترى — اللامنهجية" فى استعمالِ المُصطلح عند الزَّبيدىّ فى حديثِ الشرطِ والمجازاةِ ، فلا يكادُ يداخلُك الإيحاءُ بأنّ "الشرطَ" هو اصطلاحُه المختـــارُ ، حتى ترى "المُجازاةَ" على يقينٍ من الرُّجْحَانِ ، فإنّ من ذا أنْ تجدَه يفتتحُ البابَ بقولـــه : "بابُ الشرطِ" وهو بابُ المُجازاةِ" (٧) ، ويقول فى إعْرابِ "إنْ تُكرمْنى أكْرِمْك" : " إنْ

---

(١) يقولُ الفراءُ : "إذا رأيتَ حروفَ الاستفهامِ قد وصلتْ بـ"ما" ، مثل قوله : أيْنَمَـا ، ومتى ما ، وأىّ ما — وحيثُ ما ، وكيفَ ما ، و"أيامّا تدعوا ، كانت جزاءً ولم تكـــنْ استفهاماً .." (معانى القرآن : ١/ ٨٥)

(٢) قوله : ".. فإذا كانت جزاءً جزمتَ الفعلين : الفعلَ الذى مع أيْنَما وأخواتِهـــا ، وجوابه .. (المعانى : ١/ ٩٦)

(٣) معانى القرآن : ١/ ٨٦ ، وانظر أيضا ١/ ٢٠٦ ، ٢٣٦ ، ٥٨

(٤) المقتضب : ٢/ ٤٦ ، وانظر ٢/ ٤٧ — ٥٨

(٥) هى ما أشار اليها سيبويه

(٦) انظر ص : ١٦٣ من هذا البحث

(٧) الواضح ، ص : ٩٤

حرفُ شرطٍ ، وتكرم جزم بالشرط ، واكرمْك : جزمٌ على جواب الشرط " (١) ثم يقول: "واعْلَمْ أنَّ جَوابَ المُجازاة لا يكونُ إلَّا بالفعل .. " (٢) وآخرُ ما نُثبته من نصوصِهِ قولُـــه : فإنْ أدْخلتَ بين فعلِ الشرطِ (٣) وبينَ جَوابِهِ فِعْلاً ، دونَ حرفِ عطفٍ رفعتَه . " (٤)
فأنتَ واجدٌ مثلَ هذه المصطلحات:

أ ـــ "جواب المجازاة" حينما
ب ـــ و "جواب الشرط" تارة
جـ ـــ و "عوامل المجازاة" تارة أخرى
د ـــ و "حرف الشرط" طورا

فما ذاك إلَّا عن طريقِ العفويةِ والاضْطِرابِ في استعمالِ المُصطلح ، مما يحولُ دونَ تتبع المُصطلح في مراحلِ الأَعْمارِ .

ويأتي ابنُ جني ليختارَ مُصطلح "الشَّرْط وجوابه "(٥) وهُوَ عنده للدلالَـةِ علـى :
الأَداة + الشرط + الجواب

وربما يقصدُ فِعْلَ الشرطِ ، لأنه يقول : "والشرْط وجوابُه مجزُومانِ ، تقول : إنْ تقُـــمْ أقُـمْ " (٦) ولعلَّ كلامَ ابنِ جني يلفِتُ إلى أنَّ معنى الشرطِ موجودٌ في "الأَداة+الفعل بدليلِ قوله : "الشرْط وجوابُه ". وأداةُ الشرطِ تعملُ الجزمَ في فعلِها ، وأداة الشـرط + الفعل المجزوم يعملانِ الجزمَ في الجوابِ . (٧)

---

(١) الواضح ، ص : ٩٤
(٢) السابق ، ص: ٩٥
(٣) أشك في استعمال هذه "البينية" وإنْ وُجدت في النص
(٤) الواضح . ص : ٩٦
(٥) هو يسمي الباب "باب الشرط وجوابه" (اللمع . ص : ٢١٣)
(٦) اللمع . ص : ٢١٤ ، وانظر أيضا : سر صناعة الإعراب . ص: ٢٥٤

(٧) وهو ما ذهب اليه سيبويه . انظر : ص من هذا البحث .

وفي سر الصناعة يُفرقُ ابنُ جني بينَ "الشرطِ" و"الجزاءِ" ، فيقرر "أنَّ الجزاءَ سببُهُ أنْ يقعَ ثانيَ الشرطِ ، وليسَ في جميعِ حروفِ العطفِ حرفٌ يوجدُ هذا المعنى فيه سوى الفاءِ" (١) معنى هذا أنَّ "المُجازاةَ" واقعةٌ في جوابِ الشرطِ ، فمِنْ ثَمَّ كانت المجازاةُ تاليةً للشرطِ ، وأنَّ معناها يصلُ إلى الجوابِ — إنْ كان جُملةً اسميةً — عن طريقِ الفاءِ .

ويرى الزمخشريُّ أنَّ هناك جُملتين :
الأُولى : جُملةُ الشرطِ (الاداة + الفعل)
الثانيةُ : جُملةُ الجزاءِ (٢)

وابنُ الحاجبِ يجعلُ "المُجازاةَ" لِمَا يُجازى به" ، يقول : "وكلِمُ المُجازاةِ تدخُلُ على الفعلين لسببيَّةِ الأُولى وسببيَّةِ الثاني ، يسميان شرطاً وجزاءً" . (٣) تدخل على الفعلين ، فيُسمَّى :

الأول شرطـًا
والثاني جزاءً

وتكونُ العلاقةُ بينهما سببيةً .

ويتابعُ ابنُ مالك الزمخشريَّ على جُملتي الشرطِ والجَزاءِ (٤) ، وإنْ استعملَ أحياناً مُصطلحَ "جَواب الشرط" للدلالةِ على جُملةِ الجَزاءِ . (٥)

---

(١) سر الصناعة ، ص : ٢٥٤
(٢) يرى الزمخشري أنَّ "إنْ ، ولَوْ ، يدخلان على جُملتين فيجعلان الأُولى شرطـًا والثانية جزاءً ، كقولك : إنْ تضربْني أضربْك .." (المفصل ص: ٣٢٠ — ٣٢٣
(٣) الكافية : ٢/ ٢٥٢ — ٢٥٣
(٤) تسهيل الفوائد ، ص : ٢٣٦
(٥) السابق : ص ٢٣٩

أما ابنُ هشام فيذهبُ إلى القولِ بالمصطلحاتِ الآتيـة :

أ ـ "الشَّرْط" للدلالةِ على أداةِ الشرط (١)

ب ـ "فِعْـل الشـرط" (٢)

جـ ـ "الجواب" ، أو "الجزاء" ، "تشبيها له بجوابِ السؤالِ وبجزاءِ الأعمـال وذلك لأنه يقعُ بعد وقوعِ الأولِ كما يقعُ الجوابُ بعد السؤالِ ، وكما يقـع الجزاءُ بعد الفِعْلِ المُجَازى عليه" (٣)

وبذلك يكون تركيبُ الشرطِ عند ابن هشام :

(الشرط + فعل الشـرط + الجواب "الجزاء")

ويتابع الأزهريُّ ابنَ هشام على "فعلِ الشرط ، وجوابِ الشرط ، وربما قال : جُملة الشرط ، وجُملة الجواب (٤) ، ومن بعده الأشمونى ، والخُضرى على "فِعْـل الشرط" و "جوابِ الشرط" (٥) .

ونُجمل فَحْوى هذا الدرسِ فى الشرط ، أو الجزاءِ على هذا النحـو :

١ـ مصطلحـاتُ التركيب فى الجزاء ، هى : "حَرْفُ الجزاءِ" و "فِعْلُ الجزاء" ، "وجـوابُ الجزاء" .

٢ـ حرفُ الجزاءِ ، عاملُ الجـزمِ فى "فِعْل الجزاءِ"

٣ـ حرف الجزاء ، فعل الجزاء ، عامل الجزم فى "الجواب"

٤ـ وظيفـةُ حرفِ الجزاءِ وظيفةٌ معنوية لجلبِها معنى الجزاءِ ، ووظيفـةُ عَمَـلٍ لعملِها الجـزمَ فى فعلِ الجزاءِ .

---

(١) يقول ابن هشام : "والعلامة تسمى شرطاً .. والأشراط جمع شـرط (شـذور الذهـب ، ص : ٤٠٨)

(٢) شذور الذهب ، ص : ٤٠٨

(٣) السابـق ، ص : ٤١١

(٤) الأزهـرى : شرح التصريح : ٢/ ٢٥٢

(٥) انظر الاشمونى : حاشية الصبان : ٤/ ١٨ ، ١٩
وانظر الخضرى : حاشية الخضرى : ٢/ ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢

٥ ـ وظيفة "الحرف + الفعل" وظيفة عمل في "الجواب"
٦ ـ مفهوم الجزاء ، أو الشرط ، لم يختلف عليه النحاة .
٧ ـ بدء مصطلح "الشرط" عند المبرد .
٨ ـ معنى الشرط في "الأداة + الفعل" عند ابن جني .
٩ ـ ظهور جملة الشرط ، وجملة الجواب عند الزمخشري وابن مالك .
١٠ ـ يسود مصطلحا "فعل الشرط" و "جواب الشرط" بدءا بابن هشام .

٦ — أَفْعَلَ في التَّعَجُّب :

وردَ ذكرُ مُصطلحِ التعجبِ عند سيبويه (١) ، وهو من المصطلحاتِ التي لهـا أبنيةٌ تعبّر عنه . ويمكن أنْ نعتبرَ هذه الأبنيةَ "مسكوكاتٍ لُغوية" للدلالة على بعضِ المواقف ، وقد جعل سيبويه بناءَ :

"ما أَفْعَلَ"

صيغةً تدلُّ على مَعْنى التَّعجبِ من بعضِ الصِّفاتِ استحسانًا أو استهجانًا ، وقد قرر أنَّ هذا البناءَ يُؤخذ منْ : "فَعُلَ" و"فَعَلَ" و"فَعِلَ" ، و "أَفْعَلَ" "لأنَّهم لمْ يُريدوا أنْ يتصرَّفَ ، فجعلُوا له مثالاً واحدًا يجرى عليه .." (٢)

ومن تركيب هذا البناءِ "ما + أَفْعَلَ" نجدُ أنَّ معنى "التعجب" إنَّما وُجِدَ بوجودِ "ما" سابقًا لـ"أَفْعَلَ" ، لأنَّنا يُمكن أنْ نتصورَ "أَفْعَلَ" — حسب — للدلالةِ على التفضيلِ مثلاً ، فأفْهَمَ هذا أنَّ دخولَ "التعجبِ" ، حينما كان "ما" في بناءِ "أَفْعَلَ" ، ثم انسَحَبَ المعنى على التركيبِ كُلِّه . ثم إنَّنا لنستطيع أنْ نُوَظِّفَ جُزْئِيْ بناءِ "ما أَفْعَلَ" ، فنقول :

أ — وظيفةُ "ما" : دخولُ معنى التعجب .
ب — وظيفة "أَفْعَلَ" : إعمالها عملَ الفعلِ وإنْ لم تجرِ "مَجْرى الفِعْلِ .." (٣)

---

(١) قال سيبويه : "وذلك قولك : ما أحسن عبد الله .. دخله معنى التعجب" ، (الكتاب : ١/ ٧٣)
(٢) الكتاب : ١/ ٧٣ ، وهذا الذي أوردَهُ سيبويه منْ أنَّهم جعلُوا لهذا البناءِ "مثالاً واحداً يجرى عليه" ، تضمنُ لمعنى "المَسْكُوك اللغوى" لأنَّه تعبير ثابت يقال في موقفٍ معين ، فتتناسب دلالةُ المصطلح مع الموقفِ المقول فيه .
(٣) الكتاب : ١/ ٧٣ ، منْ قِبَلِ أنها لا تتصرف كغالبية الأفعال ، ولا يجوز أنْ تقول "ما يُفْعل" ، مثلاً .

ومما يَذْهب بتركيب "ما أَفْعَلَه" مذهبَ السكوكيِّ "قولُ سيبويه: "وإنَّما يُحفظُ هذا حفظاً، ولا يقاسُ عليه، قالوا: أَحْسَنَكَ الشَّاتَيْنِ.. فإنَّما جاءوا بأَفْعَل على نحوِ هذا، وإنْ لم يتكلموا به.." (١) فهو يُحفظ حفظاً، لأنه هكذا في الاستعمال، يقال، حين يَسْتَدْعيه موقفُه.

بين "ما أَفْعَلَ" — فعلا —، ("أَفْعَلَ" و"ما أَفْعَلَه" و"أَفْعِلْ بِهِ")

رأينا تركيب "ما + أَفْعَل" للدلالةِ على مَعْنى التَّعجب الكامنِ في "ما"، وأمَّا هذه الصيغُ فليست من هذا القبيل، لأن "أَفْعَلَ" تتم أسماً "وذلك قولُك: هو أَقْوَلُ الناسِ، وأَبْنَعُ الناسِ، وأَقْوَلُ مِنْكَ، وأَبْنَعُ مِنْكَ". وانما أتوا ليفصلُوا بينه، وبين الفعلِ المتصرفِ، نحو: أَقالَ وأَقامَ. ويتم في قولِك: ما أَقْوَلَه.. لأنَّ معناه معنى "أَفْعَلَ الناسِ"، لأنَّك تُفضله على من لم يُجاوز أنْ لِزَمَه قائل وبائع، كما فضَّلتَ الأول على غيره.. وهو بعد نَحْوِ الاسم لا يتصرف تصرُّفَه.. وكذلك أَفْعِلْ به"، لأنَّ معناه معنى ما أَفْعَلَه.." (٢) ألا ترى أن دلالة التركيب تتصرفُ إلى نوع الغرض؟ ومِنْ ثَمَّ تكون "أَفْعَلَ" بين "الفعلية" و"الاسمية" في التعجبِ والتفضيلِ على التوالي.

ويتابع الفراءُ على مُصطلح التعجب. وعلى تركيب "ما أَفْعَل" (٣)، وكذلك فَعَلَ المبردُ، إلا أنَّه يخالفُ سيبويه في بناءِ فِعْلِ التعجبِ، إذ يَرى أنَّه من ثباتِ الثلاثةِ نحو: ضرب، وعلم، ومكث.." (٤) ثم يقول: "واعلمْ أنَّ ما جاوز الثلاثةَ بغير زيادةٍ لم يجزْ أنْ يُقال فيه: ما أَفْعَلَه." (٥)

---

(١) الكتاب: ٢/٢٥
(٢) السابق: ٢/٣٦٤—٣٦٥
(٣) يقول معلقا على قوله تعالى: "ما أَكْفَرَه" (عبس/١٧): "يكد تعجبا" (معاني القرآن: ٣/٢٣٧)
(٤) المقتضب: ٤/١٧٨، انظر أيضا: ٤/١٧٣ — ١٨٠
(٥) المقتضب: ٤/١٨٠

ويقولُ الدكتور تمام حسان : خالِفَةُ التعجبِ ويسمِّيها النحاةُ صيغةَ التعجبِ . وليس هُناك مِنْ دليلٍ على فِعْليتها ، بل انَّ هناكَ ما يَدْعو إلى الظنِّ — أنَّ خالِفةَ التعجبِ ليستْ إلا أفْعَلَ تفضيلٍ تُنُسِيَ فيه هذا المَعْنى وأدخل في تركيب جَديدٍ لإفادةِ معنى جديد يَمُتُّ إلى المعنى الأولِ بصلةٍ وليس النصبُ بعده ، إلا المُفَضَّل الذى نراه هُنا بعد صيغة التفضيلِ ، ولكنَّه في تركيبٍ جَديدٍ ومعنى جديد . " (١) ولكنَّ الدليلَ على فعليتِها عند المُبرِدِ ، فيؤكدُ عليه ويقولُ : وإذا قُلتَ : ما أَحْسَنَ زيداً فردَدْتَ ذلك إلى نَفْسِكَ قلتَ : ما أَحْسَنَنِي ، لأنَّ "أَحْسَنَ" فعلٌ فَظَهر المفعولُ بعده كما يظهرُ بعد "ضَرَبَ" ، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياءٌ واحدةٌ إذا أراد المتكلم نفسه . نحو قولك : هذا غُلامي " (٢) ، ويؤكدُ الأنْباري قولَ المُبرد حين يذهب إلى أنَّ البصريينَ احتجُّوا "بأنْ قالُوا : الدليلُ على أنَّه فعلٌ أنَّهُ إذا وُصل بياءِ الضميرِ دخلتْ عليه نونُ الوقاية ، نحو : ما أَحْسَنَنِي عندك .. ونون الوقاية إنما تدخل على الفعلِ لا على الاسم .. " (٣) ، ثم إنَّ شيخَ النُّحاة من قبل — أثبتَ زعمَ أُستاذِه الخليل حينما فسَّرَ تركيب " ماأَفْعَل " بأنَّهُ "بمنزلةِ قولِك : شيءٌ أَحْسَنَ عبدَ اللهِ " (٤) إنَّما اختار لمثال "أَفْعَل" "أَحْسَنَ" وهي فِعْلٌ دخله معنى التعجب بوجودِ " مـا " فلا يتناسى فيه معنى التعجب .

ويرى الزمخشري أنَّ تركيبَ التعجب في :

أ — "ما أَفْعَلَه"

"نحو قولك : ما أَكْرَمَ زيداً .. " (٥)

ب — و " أَفْعِلْ به"

فأضاف الى "ما أَكْرَمَ زيداً " قوله : " .. وأَكْرِمْ بزيدٍ " (٦)

---

(١) الدكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص : ٢١٤
(٢) المقتضب : ٤/ ١٨٥
(٣) الانصاف : ١/ ١٢٩
(٤) الكتاب : ١/ ٧٧
(٥) المفصل . ص : ٢٧٦
(٦) السابق : ص ٢٧٦

وهذان التركيبان ، أو الصيغتان "لا يبنيان إلّا مِمّا يُبنى منه أفعَلُ التفضيل . ويُتوصلُ إلى التعجب مما لا يجوز بناؤها منه بمثل ما توصل به الى التفضيل ، إلّا ما شذّ من نحو : ما أعطاه ، وما أولاه للمعروف .. " (١) ويوضح ابنُ يعيش أصلَ البناءِ في الصيغتين ، فيرى أنّه لا يكون "مِمّا زاد على الثلاثة .. لاستحالةِ أنْ يكونَ هذا البناءُ مِمّا زادَ على الثلاثة .. " (٢) فالأصلُ أنْ يُبنى التعجبُ من الثلاثي ، أمّا من غير الثلاثي ، فلا بدّ فيه من ثلاثةِ أصول . وهو أيضاً بمثابةِ الجَرْي على الأصلِ الثلاثي . (٣)

ومذهبُ ابنِ يعيش في شرحِهِ لبناءِ التعجبِ عند الزمخشري ، أنّه بناءٌ دلالتُه على الإخبارِ بالتفوقِ في الصفةِ التي جاءَ مِنْ أجلِها ، فإنْ قلتَ ـ مثلاً ـ "ما أعلَمَ زيداً كنتَ مُخبِرًا بأنّه فاق أشكالَه .

ويذهبُ الزمخشري مذهبَ سيبويه في شرحِهِ لتركيبِ ، "ماأفعَلَه" فيقول : "ومَعْنى ما أكرَمَ زيداً ، شيءٌ جعله كريما ، كقولك : أمرٌ أقعَدَه عن الخُروج .. " (٤) أمّا شرحه "أفعِلْ به" ، فيقول : "وأمّا أكرِمْ بزيدٍ ، فقيل أصلُه أكرَمَ زيدٌ ، أيّ صارَ ذا كَرَمٍ كأعْتَدَ البعيرُ ، أيّ صار ذا عُدّةٍ ، إلّا أنه أُخرِجَ على لفظِ الأمرِ ما معناه الخبر ، كما أُخرِجَ على لفظِ الخبرِ ما معناهُ الدُعاءُ في قولِهم : رحمة الله .. " (٥) . وهو لا يوافق على هذا التأويل في "أفعِلْ به" ، إذ يراهُ مِنْ قبيلِ التعسُّفِ ، لأنّ أسهلَ منه مأخذاً أنْ يُقالَ إنّه أمر لكلِّ أحد بأنْ يجعلَ زيداً كريما ، أي بأنْ يصفَه بالكَرَمِ ، والباءُ مزيدة .. " (٦)

وعلى ذلك نرى أنّ لِصيغتي : "ماأفعَلَ" و"أفعِلْ به" مدلولين مختلفين :

---

(١) المفصل ، ص : ٢٧٦
(٢) شرح المفصل : ٦/ ٩١
(٣) انظر هذا المعنى في شرح المفصل : ٦/ ٩١ ، وهذا مذهب المبرد . انظر ص ١٧٠ من البحث .
(٤) المفصل ، ص : ٢٧٦
(٥) السابق : ص : ٢٧٦
(٦) السابق : ص : ٢٧٦

أ — صيغة "ما أفعَلَ" للدلالة على التفرد فى الصفة المَنُوطَةِ بِهَا ، كما قدَّمنَا .
ب — وصيغة "أفعِل به" للحثّ على إلصَاقِ صفةٍ بموصُوفِهَا .
فهذا تفسير ما قدَّرناه .

ويتابع ابنُ الحاجب وشارحُ كتابه على صِيغَتَى :
أ — ما أفعَلَ
ب — و "أفعِل به" (١)
ويبدو أنَّ ابنَ الحاجب يرى أنَّ مفهومَ التعجبِ فى الفِعْلِ نَفْسِه ، بدليلِ قولِه : "فِعْلُ التعجُّبِ ما وُضِعَ لإنشاءِ التعجب" مُخالفًا بذلكَ سيبويه ، إلَّا أنْ يكونَ ذلك من قَبيلِ انسحابِ معنى التعجبِ على "ما + أفعَل" ، كما تقرَّرَ ذلك من قَبْل . (٢)

ويوافقُ ابنُ مالك — أيضا — الزمخشرىَّ ، وابنَ الحاجبِ على :
أ — "ما أفعَل"
ب — و "أفعِل به" (٣)

أمَّا همزةُ "أفعَلَ" عند ابنِ مالك فلِتَعْدِيةِ "ما عُدِم التعدى فى الأصل" أو الحال" (٤)
أما همزة "أفعِل" فهى عنده للصيرورة (٥) ، وهو ما لم يوافق عليه الزمخشرى .

ويُطَالِعُنا ابنُ مالكٍ بِمصطلحٍ جديدٍ ، هو "المُتَعجَّب منه" (٦) للدلالةِ على مَنْ ينفردُ بالصفةِ المزاد من "أفعَل" .

---

(١) يقول ابن الحاجب : "فِعلُ التعجبِ ما وُضِع لإنشاءِ التعجب . وهو صيغتان : ما أفعَلَه ، وأفعِل به . وهى غير متصرفة . . " (الكافية : ٢ / ٣٠٧)
(٢) قال الإستراباذى : "قولُه : ما وُضِع لإنشاءِ التعجب" ، أىْ فعلٌ وُضِع لإنشاءِ التعجب لأنَّه فى قسم الافعال ، فلا يَنْتقضُ الحدُّ بنحو : تَأهيكَ بِه ، ولِلّه دَرُّه ، وَوَاهًا له" (الكافية : ٢ / ٣٠٧)
(٣) انظر التسهيل ، ص : ١٣٠ . وبناء الفعلين من الثلاثى المجرد (ص : ١٣١)
(٤) التسهيل ، ص : ١٣٠
(٥) السابق ، ص : ١٣٠
(٦) يقول : "ينصب المُتعجَّب منه مفعولاً بموازن "أفعَل" فعلاً لا اسمًا . . (التسهيل : ص : ١٣٠)

والازهرى موافق على الصيغتين (١) ، ومعنى التعجب عنده فى "ما" (٢) ، ويتابع على هذا الاشمونى والصبان (٣) ، والخضرى (٤) الا أنه أى الخضرى ، يذهب الى أن دلالة "التعجب على "انفعال فى النفس عند شعورها بما يخفى سببه" (٥)

وبعد ، فمجمل حديث التعجب على هذا النحو :

١ـ بدء استعمال هذا المصطلح عند سيبويه على هيئة خاصة ، يشير الى استعماله فى مواقف خاصة تتناسب مع مفهومه ، وهو ما يعرف بالسكوكات اللغوية .

٢ـ هيئة تركيب هذا المصطلح عند سيبويه ، هى : "ماأفعلَ"

٣ـ ومعنى التعجب كامنٌ فى "ما"

٤ـ توظيف "ما" ، و"أفعلَ"

٥ـ اختلاف سيبويه والمبرد فى بناء "أفعلَ" مردّه إلى الاتفاق مِنْ قِبَلِ أنّ خُروج "أفعلَ" إلى الأربعة ، نحو : ماأعطاه للدّراهم "فإنّما أصلُه الثلاثةُ والهمزةُ فى أولهِ زائدةٌ"(٦)

٦ـ دليل الفعليّة فى "أفعلَ" عند سيبويه والمبرد ينقض زعم أستاذنا الدكتور تمام حسان .

٧ـ للتعجب بناءان عند الزمخشرى ، هما : "ماأفعلَ" و"أفعِلْ به" دلالة "ماأفعلَ" للتفرد ، ودلالة "أفعِلْ به" للحثّ ، على ما أتينا به من توضيح .

٨ـ تغير دلالة "أفعِلْ" عند ابن مالك إلى الصيرورة .

٩ـ استمرار "مأفعلَ" ، و"أفعِلْ به" بنائين للتعبير عن التعجب .

---

(١) شرح التصريح : ٢/ ٨٧

(٢) قوله : "فأما "ما" التعجبية ، فأجمعوا على اسميتها .." (شرح التصريح: ٢/ ٨٧)

(٣) حاشية الصبان : ٣/ ١١ ، ١٥ ، ١٦

(٤) حاشية الخضرى : ٢/ ٤٢ـ٤٤

(٥) السابق : ٢/ ٤٢

(٦) انظر هذا فى المقتضب : ٤/ ١٧٨

الفصل الرابع

مصطلحات المكملات والتوابع

أولا ـ المكملات

ثانيا ـ التوابع

أولا : المكـــملات :

١ ـ المفعول بـــه :

دلالة هذا المُصطلح عند سيبويه على ما "تَعَدَّى إليه فِعْلُ الفاعلِ" (١) ؛ ويَذْهَبُ قولُ سيبويه : "هذا بابُ الفاعلِ الذى يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولٍ" (٢) إلى أنَّ الفاعلَ هو وسيلةُ التَّعديةِ ، ففى "قولِك : ضربَ عبدُ اللهِ زيدًا ، فعبدُ اللهِ ارتفعَ هٰهُنـــا كما ارتفعَ فى ذَهَبَ ، وشغلتَ ضَرَبَ به ، كما شغلْتَ به ذَهَبَ ، وانتصب زيد لأنه مفعولٌ به تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ" (٣) . ولما كان الفاعلُ وسيلةَ التعديةِ ، فلمْ يقع الضربُ على زيدٍ إلَّا مِنْ قِبَلِ عبدِ الله ، لأنه هو الذى أَوْجَدَه ، وصار زيدٌ مفعولاً به ، لأنه موقُوعٌ به فعلُ الضربِ ، ويُفهم من هذا ـ أيضًا ـ أنَّ هناك علاقةً بين الفعلِ ، ومَنْ قـــامَ به ، ومَنْ وقعَ عليه . هذه العلاقة على هذا النحـو :

أ ـ انشغالُ الفعلِ بالفاعلِ ، فيكونُ الفاعلُ مرفوعًا بالفعل .

ب ـ وانشغاله بالمفعولِ ، لأنَّ المفعولَ تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ ، فعمِل فيه النصبَ كما عمِل الرفعَ فى الفاعِلِ .

ولعلَّ وجودَ هذه العلاقةِ على هذا النحو تُوحى بهذه المُصطلحات :

ـ فالفاعلُ إنَّما كان فاعلاً ، لأنَّ هذه صيغةُ مَنْ وقَعَ منه الفعلُ .

ـ والمفعولُ كان على هذه الصيغةِ ، لأنَّها دلالة مَنْ وقَعَ عليه الفعل .

وإنْ كان للفاعل أهميةٌ خاصةٌ فى تركيب الجُملةِ الفعليةِ باعتباره عُمْدةً فيها ، ومِنْ ثَـــمَّ أُولِيَ حقَّ التقديم ، فإنَّ للمفعول به ـ دونَ سائرِ المَفْعولاتِ ـ أهميةً ـ أيضًا ـ تأتى بعد التى للفاعِلِ ، وربَّما أكَّد سيبويه هذا المعنى حين قال : فَمِنْ ثَمَّ كان حدُّ اللفظِ فيه أنْ يكونَ الفاعلُ ـ مُقدَّمًا ـ كأنَّهم إنَّما يقدمون الَّذى بيانُه أهمُّ لهم ، وهم بِبَيانِـــه

---

(١) الكتاب : ١/ ١٤
(٢) السابق : ١/ ١٤
(٣) السابق : ١/ ١٤

أَعْنَى ، وإنْ كانا جَميعًا (١) يُهِمَّانِهم ويعْنِيَانِهم " (٢) ، وقد تكونُ أهميةُ المفعـــول راجعةً إلى ما يوقع في الالْتِبَاسِ أحياناً ، كأنْ لا تظهرُ العلامةُ المميزةُ للمفعول . وهي النصبُ ، أو يكون الفاعلُ والمفعولُ مما يُقَدَّرُ فيه الإعرابُ . أمَّا في وجودِ العلامةِ المميزة فأنتَ ترى المفعولَ على أصلهِ مؤخرًا ، أو يكون مُقدَّمًا ولأنَّ اللفظَ جَرَى "كما جَـرَى فـي الأول ، وذلك قولُك : ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله ، لأنك إنَّما أردتَ به مُؤخرًا ما أردتَ بـــه مُقدمًا ، ولم تُرِدْ أنْ تشغلَ الفعلَ بأول منه . . " (٣) . ولعل هذا من خصائـــص المفعول به .

ومن خصائصه أيضًا أنْ تراه متعددًا بين أنْ يكونَ :

أ ـ اثنين ، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأول ، وإنْ شئتَ تعدَّى إلى الثاني "(٤) وهما جميعًا الفعلُ مشغولٌ بهما . (٥)

ب ـ وقد يكونُ المفعُولانِ مما لا يَجُوز لَكَ أنْ تقتصِرَ على أحَدِهما ، كما في بابِ حَسِبَ وأخواته (٦)

جـ ـ وقد يكونُ ثلاثةَ مفعولاتٍ ، لا يجوزُ لك أنْ تقتصرَ على واحدٍ منهم .

ويرجع تعدُّد المفعولِ أوْ كونه مفعولاً واحدًا إلى خصائصَ معينةٍ في الفعلِ المُتعـــدي هي التي تحكم هذه التراكيبَ .

---

(١) يقصد الفاعل والمفعول .
(٢) الكتاب : ١/ ١٤ ـ ١٥
(٣) السابق : ١/ ١٤
(٤) السابق : ١/ ١٦
(٥) وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما . (الكتاب : ١/ ١٦)
(٦) انظر ص : ١٢٤ من هذا البحث .
(٧) "وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا أباك . . " (الكتاب : ١/ ١٩)

ويتابعُ المبردُ (١) على ما جاءَ به سيبويه ، وكذلك الزبيديُّ (٢) ، وابنُ جنى (٣) والزمخشريُّ (٤) ، وابنُ الحاجب (٥) ، وابنُ مالك (٦) ، وابنُ هشام (٧) والأزهريُّ (٨) والأشمونيُّ (٩) ، والخُضريُّ (١٠) .

---

(١) يقول مثلا : "فإنْ قلتَ: ضربتُ زيدا ، أو كلمتُ عمرًا ـ فأنتَ لم تفعل زيدًا ولا عمرا إنما فعلتَ الضرب والكلامَ ، فأوقعت الضرب بزيدٍ ، وأوصلت الكلام إلى عمرو فزيدٌ وعمرو مفعول بهما ، لأنك فعلت فعلاً أوقعته بهما وأوصلته اليهما "
(المقتضب: ٤/ ٢٩٩)

(٢) انظر الواضح ، ص : ٧٣ ، ١٨١

(٣) انظر اللمع ، ص : ١١٧ ، ١٣٤

(٤) انظر المفصل ، ص : ٣٤

(٥) الكافية : ١/ ١٢٧ ـ ١٣٠

(٦) التسهيل ، ص : ٨٣ ـ ٨٥

(٧) شذور الذهب ، ص : ٢٦٩ ـ ٢٧١

(٨) شرح التصريح : ١/ ٢٨٦ ، ٢٩١

(٩) حاشية الصبان : ٢/ ٦٣

(١٠) حاشية الخضرى : ١/ ١٨٦ ، ١٨٧

٢ـ المفعول المُطْلق :

يبدأ سيبويه فيُفهمك معنى هذا المُصطلح ، وإنْ لم يستعملْه ـ بأنْ يوضحَ لك الهيئةَ التي يكون عليها ، فإذا هي مصدرٌ يكونُ منصوبًا بفعلٍ غيرِ مُظهرٍ ، وذلك بَيِّنٌ في قولِه : "هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعملِ إظهارُه"(١) وتتمثلُ لك هذه الصورةُ فيما يَسُوقُه إليكَ من أمثلة ، كأنْ تراهُ يقولُ : "وذلك قولُك : سَقْيًا ورَعْيًا ، ونحو قولك : خَيْبَةً وذُعْرًا ، وجَدْعًا وعَقْرًا .." (٢) وتأويلُ ذلك عنده "كأنك قلتَ : سَقَاك اللهُ سَقْيًا ورعاكَ اللهُ رَعْيًا ، وخَيَّبك اللهُ خيبةً .." (٣) ثم إنَّ عاملَ النصبِ في هذه الأمثلة هو الفعلُ المُضمر .(٤) مما يُفسر وجودَ علاقةِ "إعمالٍ" بين الفعلِ والمفعولِ المُطلقِ .

وبتواصُلِ الحديثِ عن هذا المُصطلح ، تجدُ سيبويه يلفِتُك إلى دلالته ، وخصائصه . فأمّا دلالتُه ، فقد جَعَلها على كلِّ مذكورٍ دعوتَ له ، أو عليه على إضمارِ الفِعْلِ "(٥) كما رأينا ذلكَ في قولِه : "سَقْيًا .. وخيْبةً" .

وأمّا الذي هو من خَصائصه ، فكونُه غيرَ خَبَرٍ عن شيءٍ ، وغيرَ خبرٍ لِمُبتدأ محذوفٍ .(٦) ومن خصائصه أيضا ـ أنْ يكونَ من جِنْسِ الفِعْلِ الضمرِ في النِّيَّةِ ، كما ترى من الأمثلةِ السابقةِ .

---

(١) الكتاب : ١/١٥٦
(٢) السابق : ١/١٥٧
(٣) السابق : ١/١٥٧
(٤) حيث قال سيبويه : ".. فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب" (الكتاب : ١/١٥٧) يقصد على اضمار الفعل المتروك اظهاره .
(٥) الكتاب : ١/١٥٧ بتصرف
(٦) وذلك يفهم من قوله : ".. أنك لم تذكر شيئا من هذه المصادر لتبنى عليه كلاما .. وأنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر في نيتك ، ولكنه على دعائك له أو عليه" (الكتاب : ١/١٥٧)

— أَوْ يكونَ من غيرِ جنسِ الفعلِ ، كأَنْ يكونَ اسمًا جَرَى مَجْرى المصادرِ التى يُدعَى بها . وذلك قولُك : تَرْبًا وجَنْدَلاً " كأنّه قال : أَلْزَمَكَ اللهُ وأَطْعَمَكَ اللهُ تُرْبًا وجندلاً . . فاختُزِلَ الفعلُ هنا لأنّهم جعلوه بدلاً من قولِك : تَرِبَتْ يداكَ وجُندِلَتْ . (١)

— وقد يكونُ صفةً تَجْرى مَجْرَى المصادرِ المدعُوِّ بها ، كقولِك هنيئًا مريئًا ، إذ التقديرُ لَقِيَ ذلك لك هَنِيئًا . (٢)

— وربما جاء مصدرا مضافًا جاريًا مَجْرى المصادرِ المفردةِ المدعوِّ بها . (٣) وتكون وظيفةُ الإضافةِ هنا ، هى بيانُ المعنى بالكلامِ " وذلك : وَيْلَكَ ، وَوَيْحَكَ . (٤) فهى بمنزلةِ "اللامِ" فى "لَكَ" بَعْدَ سَقْيًا " .

— ثم إنّك لتجدُ المصدرَ — هذا — يكونُ فى غيرِ الدعاءِ أحيانًا . من ذلك قولُك : حَمْدًا وشُكرًا لا كُفرًا وعجبًا . . " (٥) وتفسيرُ ذلك "كأنّك قلتَ : أَحْمَدُ اللهَ حمدًا ، وأشكرُ اللهَ شُكرًا . (٦)

مما تقدم استطعنا أنْ نستخلصَ موضعَ المصطلح عن طريقِ عرضِ سيبويه لأمثلتِه . تقولُ موضعُ المصطلح ، لأنكَ — كما ترى — لم يزلِ المصطلحُ مُغَيَّبًا عنّا — ونقصدُ بذلك مفهومَ المصطلحِ . الذى تواضَعَ عليه النحاةُ مِن بَعْدُ ، ثم استقرَّ عندهم — مُصطلحًا — له مفهومُه ودلالتُه . فلننظرْ كيفَ كان ذاكَ؟

---

(١) الكتاب : ١/١٥٨ . وقد فسر هذا شارحُ كتابِ سيبويه بقوله : "اعلم أنَّ هذا الباب يُدعى فيه بجواهر لا أفعال منها ، نحو : التراب والترب والجندل وليس لشيء من ذلك فعل يصير مصدرا له ، ولكنهم أجروه فى الدعاء مجرى المصادر التى قبل هذا الباب" (الكتاب : ١/١٥٨ "هامش")

(٢) انظر الكتاب : ١/١٥٩

(٣) السابق : ١/١٦٠ بتصرف

(٤) السابق : ١/١٦٠

(٥) السابق : ١/١٦٠

(٦) السابق : ١/١٦٠

نواصلُ حديثَ هذا المصطلح عِنْد الفراءِ ، فإذَا هو متابعٌ لسيبويه على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ هو الذى عَمِلَ فيه النصبَ . (١) ونحنُ لم نقفْ على هذا المصطلح فيما اطلعْنا عليه من نصوصِ الفراءِ ، إلَّا أنَّ فى الهَمْعِ ما يُنْسَبُ إلى الكوفيين مِنْ استعمالِهم لمُصطلح "شِبْه المَفْعول" مرادفًا للمفعولِ المطلق ، إذْ يَرَوْن أنَّ للفعلِ مفعولاً واحداً ، هو المفعولُ به . (٢)

ويتابع المبردُ على ما جاء به سيبويه غيرَ ذاكرٍ مصطلحَ المفعول المطلق . (٣) أمَّا الزبيديُّ فيستعمل مُصطلح "المَفْعول" لهذا المصدر ، لأنَّه يرى أنَّ الفعلَ واقعٌ عليه (٤) مُظهرًا كان ، أو مُضمرًا .

ويستوى المفعولُ المطلقُ — مصطلحًا — عند ابنِ جنى ، حينما نراه يعقدُ له بابا ، فيسميه :

"باب المفعول المطلق وهو المصدر" (٥) وتتجه دلالةُ هذا المصطلح عند ابن جِنِّى إلى كَوْنِه اسمًا دالا على حدثٍ وزمانٍ مجهول ، وهو وفعلُه من لفظٍ واحدٍ . " (٦) وهو عنده — أيضا — فضلةٌ ، وأنَّ الفعلَ المذكورَ معه — هو عاملُ النصبِ فيه .

---

(١) يقول معلقا على قوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (محمد ٤) : "نُصب على الأمر ، والذى نُصب به مضمر ، وكذلك كل أمر أظهرتَ فيه الاسماء ، وتركت الافعال فانصبْ فيه الأسماء . " (معانى القرآن : ٣/ ٥٧) وانظر فى نفس الجزء والصحيفة تعليقه على قوله تعالى : (فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً) (محمد ٤) .

(٢) انظر الهمع : ١/ ١٦٥

(٣) انظر المقتضب : ٣/ ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٦٤

(٤) يقول الزبيدى : "اعلم أن المصادر اذا أتت على أفعالها مضمرة كانت أو مظهرة فهى منصوبة أبدا لانها مفعولة . ألا ترى انك اذا قلت : ضربت ضربا ، وقعدت قعودا ، فأنت فعلت الضرب والقعود" (الواضح ، ص: ٥١ — ٥٢)

(٥) اللمع ، ص : ١٣١

(٦) السابق ، ص : ١٣١

وقد جعل ابنُ جنى لهذا المُصطلح مع فِعْله وظيفةً ، فقال : " وإنّما يُذكرُ المصدرُ مع فِعْلِه لأحدِ ثلاثةِ أشياءَ ، هى :

أ ـ تَوكيد الفعل

ب ـ بَيانُ النوع

جـ ـ عددُ المرات (١)

ويتابع الزمخشريُّ ابنَ جنى على هذا المصطلح (٢) ، بَيْد أنّه يُخالفه فيما نبين لك :

أولاً ـ جعل ٠٠ ضَرَبْتُ ضربًا " مُبْهَمًا " (٣) ، على حين جعلـه ابنُ جنى "توكيدًا الفعل "

ثانيا ـ كما تقول نحو "ضربتُ ضربةً ، وضربتَيْنِ " "مُؤقّتاً (٤) ، وسماه ابن جنى "عدد المرات"

ثم تابعَ الزمخشريُّ سيبويه على أنّ المصادرَ المنسوبةَ بأفْعالٍ مضمرةٍ " ثلاثةُ أنواعٍ ، ما يُستعمل إظهارُ فِعْله وإضْماره ، وما لا يستعمل إظهار فعله ، ومالا فعل لـه أصلا وثلاثتُها تكون دعاءً ، وغيرَ دُعاءٍ " (٥)

ولا يزال الفعولُ المطلقُ ـ مصطلحًا ـ يتردّدُ على ألْسِنةِ النحاةِ من بعدِ ابنِ جنى ، فهذا ابنُ الحاجب يذكر : " ٠٠ الفعولُ المطلقُ ، وهو اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكور بمعناه " (٦) ، وهو يذهب كذلك إلى أنّه مشتملٌ على عَلَمِ المَفْعُولية . (٧)

---

(١) اللمع ، ص : ١٣١

(٢) انظر المفصل ، ص : ٣١

(٣) انظر المفصل ، ص : ٣١

(٤) السابق ، ص : ٣٢

(٥) المفصل : ص ، ٣٢

(٦) الكافية : ١١٣/١

(٧) وذلك حين ذكر قوله : "المنصوباتُ هى ما اشتمل على علم المفعولية .
(الكافية : ١١٢/١)

ويبدو أنّ المفعولَ المطلقَ هو المفعولُ الحقيقى عند ابنِ الحاجبِ لتقديمه إيّاه فى الذّكرِ ، ولنصّ الإستراباذى على ذلك ، حين قال : "والمفعولُ بلا قيدٍ شىءٌ آخرُ ، هو المفعولُ المطلقُ .. قدّمَ المفعولَ المُطلقَ (١) ، لأنّه المفعولُ الحقيقى الذى أوجدَ ، فاعلُ الفعلِ المذكورِ وفعله . " (٢)

ويؤكّدُ الإستراباذىُّ كونَ المفعول المطلق هو المفعولُ الحقيقى ، حين قال : " .. لأنّ ضاربيّةَ زيدٍ فى قولِك : ضُرِبَ زيدٌ ضربًا ، لأجلِ حُصولِ هذا المصدرِ منه . " (٣) على حين يَنْتَفِى هذا المَعْنى فى المفعولِ به ، والمفعولِ فيه مثلاً ، إذْ هما "لَيْسَا مما فَعَلَه فاعلُ الفعلِ المذكورِ وأوجده . " (٤) . ثم يتابعُ ابنُ الحاجب ابنَ جنى على المفعولِ المطلقِ المؤكّدِ للفِعْلِ ، والمُبيّن للنوع والعدد . (٥)

ويأتى ابنُ عقيل فيذكرُ مصطلح "المُؤكّدِ لِمَا يليه" بدلاً من المؤكّدِ للفِعْلِ ويوافق على "المبين للنوع" و "المبين لعدده" (٦)

وهكذا يتابع النحويون ابنَ جنى حين استوفى عنده أُصولُ هذا المصطلح . (٧)

---

(١) يقصد ابن الحاجب
(٢) الكافية : ١/١١٣
(٣) السابق : ١/١١٣
(٤) السابق : ١/١١٣
(٥) الكافية : ١/١١٤
(٦) يقول ابن عقيل : "والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده .." (حاشية الخضرى : ١/١٩٤ـ١٩٥)
(٧) انظر : أ ـ ابن مالك : التسهيل . ص : ٨٧ـ٨٩
ب ـ ابن هشام : شذور الذهب . ص : ٢٨٣ـ٢٨٤
جـ ـ الازهرى : شرح التصريح : ١/٣٢٣ـ٣٣٠
د ـ الاشمونى : حاشية الصبان : ٢/٨٠ ، ٨١ ، ٨٢
هـ ـ الخضرى : حاشية الخضرى : ١/١٩٤ـ ١٩٧

وعن أصل صدور هذا المصطلح ، فالظاهر أن تأويل النحويين أنفسهم له فيه نحلة فقهية مردها المطلق والمقيد . (١)

---

(١) وذلك بيّن في كلام الإستراباذي ، حين قال : " وإنما سُمي ما نحن فيه مفعولاً مطلقاً ، لأنه ليس مقيداً لكونه مفعولاً حقيقياً بحرف جر كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه (الكافية : ١/ ١١٣) .
وانظر ابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٢٨٣

٣ ـ المفعول لأجلـــه :

هو عند سيبويه "المفعول له" (١) ، وذلك "لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه مَوْقُـــوعٌ له . ولأنه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كانَ؟ وليس بصفةٍ لما قبله ، ولا مِنْه ـ وذلك قولُك: فَعَلْتُ ذاكَ حَذَارَ الشَّـرِّ . . " (٢)

ولعلَّ في نصوصِ سيبويه إشارةً إلى موضعِ الدلالةِ في هذا المصطلح ، إذْ مِـــن المُمكنِ أنْ نقولَ ، استنادًا إلى هذه النصوص ـ إنَّ دلالةَ هذا المُصطلحِ على ما كـــانَ جوابًا عَمَّن سُؤالِ : لِمَ كانَ؟ ، أوْ لِمَهْ؟ ، فيكونُ الجوابُ لِكَذَا وكَذَا ، وهذا تعبـــيرُ سيبويه إشارةً لموضعِ الدلالـــة .

وهناك علاقةٌ بالقطع ـ بين الفِعْلِ ، وهذا المصطلح ـ هذه العلاقةُ تُوجِـــب إعمالَ الفعلِ النصبَ فيه ، لأنَّ الفعلَ واقعٌ عليه ، وهو "موقوعٌ له" ولذلكَ كان "مَفْعُـــولاً به" . ومن خصائص هذا المصطلح أنْ تجدَه ليس مبتدأً ، ولا خبرًا (٣) ، وأنْ يكـــونَ مصدرًا .

ويتغير منطوقُ هذا المصطلح عند الفراءِ (٤) ، ليُصبح "تَفْسيرًا" ، وإنْ كُنَّـــا رأينا سيبويه يستعملُ لفظ "التفسير" إلَّا أنَّه استعمالٌ ليس في موضعِ اصطلاح . ولم يخالـــفِ الفـــراءُ سيبويـــهَ على دلالتِهِ . ويتابعُ ابنُ جني (٥) ، والزمخشريُّ (٦)

---

(١) وذلك من قوله : " . . وفعلت ذاك أَجْلَ كَذا وكَذا ، فبهذا كُلِّه ينتصبُ لأنه مفعـــولٌ له ، كأنه قيل : لِمَ فعلتَ كذا وكذا ، فقال : لِكَذا وكَذا . . " (الكتاب: ١/ ١٨٥ـ ١٨٦) .

(٢) الكتـــاب : ١/ ١٨٤

(٣) وذلك قول سيبويه : "لأنَّه ليس في موضعِ ابتداءٍ ، ولا موضعًا يُبنى على مبتـــدأ . . " الكتاب: ١/ ١٨٦

(٤) انظر تعليق الفراء على قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِـــقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) (البقرة ١٩) (معاني القرآن : ١/ ١٧)

(٥) انظر اللمع . ص : ١٤٠ـ١٤١

(٦) المفصل . ص : ٦٠

سيبويه على المصطلح ودلالته ، ومن بعدهما : ابنُ الحاجب[1] ، وابنُ مالك.[2]

غير أنّ ابنَ هشام أولُ من يلقانا يستعملُ "المَفْعُول لاجله" ، أو "المَفْعُول من أجْلِه" ، كما استعمل - أيضا - "المفعول لَه"[3] ، ودلالته عنده على الحدث الفضلة المعلِّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل .."[4]

وقد تابع الشيخُ خالدٌ في تصريحه ابنَ هشام على هذه المصطلحات الثلاثة ، وعلى الدلالة[5] ، ومن بعده الأشموني والصبان[6] ، والخُضَري[7] ، ويسودُ هذا المصطلح ، لا هجةً به ألْسِنةُ المُتخصصينَ من القومِ حتى يومنا هذا .

وقد يعودُ أصلُ صدورِ هذا المصطلح إلى تفسيرِ النحويينَ لمعناه ، فحين ذكر سيبويه أنّه جوابُ لـ"لِمَهْ" ؟ أو "لِمَ كانَ" ؟ وأنّ الجوابَ يكون لِكذا وكَذا ، فكأنما المُرادُ : ما فعلتُه ، فعلتُ بسببِ كذا ، أو من أجْلِ كذا ، لذلك رأينا ابنَ هشام يقول بمصدريته المعلِّلة لحدث . من هنا نرجح أصلَ هذه التسمية .

---

(١) الكافية : ١/ ١٩١ . حيث يقول : "المفعول له ، هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل : ضربته تأديبا ، وقعدت عن الحرب جبنا .." وانظر : ١/ ١٩٢ ، ١٩٣

(٢) انظر التسهيل ، ص : ٩٠

(٣) يقول : "... الثالث من المنصوبات ، المفعول له ، ويسمى المفعول لاجله ، والمفعول من أجله" (شذور الذهب ، ص : ٢٨٤)

(٤) شذور الذهب ، ص : ٢٨٤

(٥) شرح التصريح : ١/ ٣٣٤ـ٣٣٦

(٦) حاشية الصبان : ٢/ ٩١ـ٩٢

(٧) حاشية الخضري : ١/ ٢٠٢ـ٢٠٣

٤ — الاستثناء :

يَلْفِتُ سيبويه مُباشرةً إلى أنّ مَعْنى الاستِثْناءِ — مصطلحًا — موجودٌ في أدواتِه الّتي يُؤدّى بها (١) ، فلمّا طفِقَ يذكرُ الاستثناءَ ، قال : "فحرْفُ الاستثناءِ إلّا . . " (٢) . فالاستثناءُ لا يكونُ معناه إلّا في وُجودِ "إلّا" أوْ ما كان في معناها .

ولِمُصطلح "الاستثناءِ عِنْدَ سيبويه أشكالٌ تركيبيةٌ يُؤدّى بها في وُجودِ "إلّا" الّتي يكونُ الاسمُ بعدها في هذه التراكيبِ مَنُوطاً بالأغيارِ . وأوّلُ ما يلقانا من هذه التراكيبِ :

١ — أنْ تُدْخِلَ الاسمَ في شيءٍ تَنْفي عنه ما سِواهُ" (٣) ثُمّ أتى بهذا التركيبِ :

ما أتاني إلّا زيدٌ

أو : ما لَقِيتُ زيداً

أو : ما مَرَرْتُ بزيدٍ

وحُكمُ هذا التركيبِ أنْ يكونَ "الاسمُ بمنزلتِه قَبْلَ أنْ تلحق "إلّا" . . (٤)

أما دلالتُه ، فَعَلى إدْخالِ الاسمِ في شيءٍ تَنْفي عنه ما سِواه" (٥)

وفي هذا التركيبِ تَرى الاسمَ بعد "إلّا" يَجْرى مَجْراه ، كما لَمْ تكنْ هذه الأداةُ موجودةً ، فكأنّنا قُلْنا : ما أتاني زيدٌ ، وما لقيتُ زيداً ، وما مررتُ بزيدٍ . هذا معنى ما قرره سيبويه . بلْ لم يقرّرْ هذا حَسْب ، ولم يدعْ مَجالاً لسائلٍ أنْ يسألَ :

---

(١) أصل الحرف الذي يُؤدّى به الاستثناء عند سيبويه "إلّا" . ثُم قسّم ما جاء في معناه إلى : أ — أسماءٍ : "غير وسِوَى" ب — أفْعال : "لا يكونُ ، وليسَ ، وعَدا وخلا . جـ — حروف : "حاشى ، وخَلا في بعضِ اللغاتِ (انظر هذا في الكتاب : ١/ ٣٥٩)

(٢) الكتاب : ١/ ٣٥٩

(٣) السابق : ١/ ٣٦٠

(٤) السابق : ١/ ٣٦٠

(٥) السابق : ١/ ٣٦٠

وما قيمةُ "إلَّا" إذاً ، وقد تقرر هذا ؟
فيجيبُ عن هذا السؤالِ ، فيقفُكَ على أنَّ "إلَّا" في هذا التركيبِ يُصبحُ لها دلالتانِ :

الأولى : لتوجبَ الأفعالَ لهذهِ الأسماءِ .
والثانية : ولتنفيَ ما سِواها ، فصارتْ هذه الأسماءُ مُستثناةً . (١)

معنى هذا :
أ — أنَّ العملَ في الاسمِ بعد "إلَّا" من الفعلِ
ب — وأنَّ هذا الاسمَ غيرُ واقعٍ في النَّفي ، وإنَّما هو خارجٌ عنه .

إذاً معنى الاستثناءِ في "إلَّا" في هذه الحالةِ مِنْ قِبَلِ إخراجِ الاسمِ من النَّفيِ الواقعِ .
وعلى ذلك يتقررُ وجود علاقةٍ في تركيبِ هذا الاستثناءِ على هذا النحو :

أولاً : احتياجُ ما قبلَ "إلَّا" إلى ما بَعدَها .
ثانياً : الاسمُ بعد "إلَّا" محمولٌ على ما يُرفع ، ويُنصب ، ويُجر .
ثالثا : نسبةُ العملِ إلى الفعلِ في كلِّ وجهٍ .

وبتمحيـــــصِ النظرِ في دلالةِ هذا التركيبِ المُشارِ إليه ، نجدُ جملته :

أ — مَنفيـــةٌ ب — غيرَ مُستوفيةٍ للمستثنى منه .

فتكونُ هذه الدلالةُ مشروطةً بأنْ تكونَ جُملتُها منفيةً غيرَ مُستوفيةٍ للمستثنى منه .
هذا هو الوجهُ الأولُ للاسم بعد "إلَّا" (٢) ، ترى التركيب فيـــه ، هـــو :

("إلَّا" مسبوقة بفعلٍ منفـيٍّ + المستثـــنى)

ثم إنَّكَ تجدُ تركيبَ الاستثناءِ على الوجهِ الثاني ، على هـــذا النحـــــو :

(المستثنى منه + "إلَّا" + المستثـــنى (٣))

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٣٦٠
(٢) ذكر سيبويه أنَّ "إلَّا" يكونُ الاسمُ بعدها على وجهين : فأحدُ الوجهين ألَّا تغير الاسم عن الحالِ التي كان عليها قبل أنْ تلحقَ .. والوجهُ الآخرُ أن يكونَ الاسمُ بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله .. (الكتاب : ١/ ٣٦٠)
(٣) لم يذكر سيبويه — بالطبع — مصطلح المستثنى منه .

وذلك بدلالة مثاله "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ" (١) . وقد عبّر سيبويه عن هذا التركيب بقوله: "هذا بابُ ما يكونُ المستثنى فيه بَدَلاً مِمّا نُفي عنه ما أُدخلَ فيه" (٢) ، ويُفهم من هذا أنّ قولَه: "ما أُدخل فيه" يُشير إلى وجوهٍ ما عُرِفَ بعد ذلك بـ "المُستثنى منه" والمستثنى " في هذا التركيب — داخلٌ في المُستثنى منه باعتبارين:

أحدُهما: أنّه واحدٌ من أفرادِه.

ثانيهما: أنّه تابعٌ لحُكمه في الإعراب، إذْ هو بدلٌ منه" فهذا وجهُ الكلامِ أنْ تجعلَ المستثنى بدلاً مِن الذي قبلَه، لأنك تُدخِلُه فيما أخرجتَ منه الأولَ. (٣)

ولعلّ هذا يُفسر لنا قوله آنفاً: "... بدلاً مما نُفي عنه ما أُدخِل فيه".

ونفسر ذلك في أحدِ أمثلةِ سيبويه، وليكن قولُه: "ما أتاني أحدٌ، إلّا زيدٌ" ، و"أحدٌ" -باعتباره جُملةَ الأفرادِ- خارجٌ من حُصولِ "الإتيانِ" ، لأنه كان منه وحْدَه.

ويلزم القولُ -إذاً- بدلالةِ هذا التركيبِ على حُصولِ الفعلِ مِن المُستثنى، في وُجوهٍ خارجٍ عن هذا الحُصولِ، وهو المُستثنى منه، أو "ما أُدخِل فيه"

وقد يلزم المستثنى النَّصبَ في هذا التركيبِ، عندَ "بعضِ العربِ الموثوقِ بعربيته" يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً، وعلى هذا ما رأيتُ أحداً إلّا زيداً، فتنصب زيداً على غيرِ رأيتُ. (٤) ويكونُ النصبُ هنا على أنّ المستثنى مُنقطعٌ "مما عمِلَ في الأولِ" (٥)، فلا يكونُ بدلاً حينئذٍ، ويكونُ الدليلُ على انقطاعِه أحدَ أمرين:

الأول: أنْ يجيءَ على معنى: ولكنّ زيداً.

الثاني: أو على معنى: ولا أعْنِي زيداً. (٦)

---

(١) الكتاب: ١/٣٦٠، وذكر أيضا: "... وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرٍو وما رأيتُ أحداً إلّا عمراً".
(٢) السابق: ١/٣٦٠
(٣) السابق: ١/٣٦٠
(٤) السابق: ١/٣٦٣
(٥) السابق: ١/٣٦٣
(٦) السابق: ١/٣٦٣

فيكونُ العاملُ فيه "لكنَّ" ، أو "أعْنِي"

وآخر ما نقرره في هذا التركيب ما يلي :

أ ـ إمَّا أنْ يكونَ المُستثنى مُعْرَبًا على البَدَلِ .

ب ـ أو يكونَ منصوبًا على الانقطاعِ من الأوَّلِ ، بتقدير معنى : "لكنَّ" أو "أعْنِي" في "إلَّا" . (١)

ثم إنَّ هذا التركيبَ هو : الجُملةُ التَّامَّةُ المنفيةُ .

ومن تركيبِ الاستثناءِ : (الجُملةُ المُثبتَةُ التامَّةُ) .

وهذه الجملةُ غيرُ مسوقةٍ بنفيٍ ، فيها (المستثنى منه + المستثنى)

وفي هذا التركيب "لا يكونُ المُستثنى فيه إلَّا نصبًا" . (٢) ، وعلَّةُ ذلك أنَّه "مُخرجٌ مِمَّا أُدخلتَ فيه غيرَه ، فحمِلَ فيه ما قَبْلَه ، كما عمِلَ العشرونَ في الدرهمِ ، حين قُلتَ : له عشرونَ دِرهمًا .. وذلك قولُك : أتاني القومُ إلَّا أباكَ ، ومررتُ بالقومِ إلَّا أباكَ ، والقومُ فيها إلَّا أباكَ ، وانتصبَ الأبُ إذْ لم يكنْ داخلاً فيما دَخلَ فيه ما قبْلَه .. وكان العاملُ فيه ما قبلَه من الكلامِ .. " (٣)

---

(١) في هذا التركيب يأتي أحيانا المستثنى "ليس من نَوعِ الأوَّلِ . وهو لغةُ أهلِ الحجاز وذلك قولك : ما فيها أحدٌ ، إلَّا حماراً ، جاءوا به على معنى : ولكنَّ حمارًا ، وكرهوا أنْ يبدلوا الآخرَ من الأولِ فيصير كأنَّه مِن نوعه .. وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلا حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدًا" (الكتاب : ١/ ٣٦٣ـ٣٦٤)

(٢) الكتاب : ١/ ٣٦٩

(٣) السابق : ١/ ٣٦٩

وهنا ينعكس الأمر عنه فى المنفية التامة على هذا النحو من التطبيق :

١ ــ المنفية التامة : ما أتانى أحدٌ إلّا زيدٌ .

٢ ــ المثبتة التامة : أتانى القومُ إلّا أباكَ .

فى : (١) أ ــ حصولُ الفعلِ واقعٌ من المستثنى ، إذ كان الإتيانُ من زيدٍ .

ب ــ ولذلك جاز ما أتانى إلّا زيدٌ " (١) ، ما دامَ الفعلُ كانَ منه .

وفى (٢) أ ــ المُستثنى ليسَ داخلاً فيما دَخلَ فيه ما قبلَه ، ولذلكَ امتنعَ الأبُ أنْ يكونَ بدلاً من القومِ إذْ لو قلتَ : أتانى إلّا أبُوك ، كان محالاً " (٢)

ب ــ وقوعُ الفعلِ من المُستثنَى منه ، وانتفاءُ الوقوعِ عن المُستثنَى ، ولذلكَ ذهبَ سيبويه إلى استحالةِ "أتانى إلّا أبُوكَ" ، فضلاً مُعاظلة التركيب.

وعلى ذلك يتقررُ قولُنا بدلالةِ هذا التركيبِ على إثباتِ الفعلِ للمدْخولِ فيه ، ونفيه عن الخارجِ منه .

ويُخيل إلىّ أنّ عاملَ النصبِ فى المُستثنى هنا هو وجودُ معنى الاستثناءِ فى "إلّا" وسيبويه نفسُه يكادُ يصرحُ بهذا ، حينَ يُرجعُ سببَ النّصبِ فى المُستثنى إلى أنّه "مُخرجٌ مما أدْخلتَ فيه غيرَه" ، فكأنّ معنى الاستثناءِ إخراجُ شىءٍ من شىءٍ ، فبهذا المعنى انتصبَ المُستثنى ، وربّما كان يقصدُ بقوله : "وكانَ العاملُ فيه ما قبلَه من الكلامِ" هذا المعنى أيضا .

---

(١) يقول سيبويه فى تفسير هذا : "فالبدل إنّما يجىء أبداً كأنّه لم يُذكر قبلَه شىء" ، لأنّك تُخلِى له الفعلَ وتجعلُه مكان الأول ...
(الكتاب : ١ / ٣٦٩)

(٢) الكتاب : ١ / ٣٦٩ بتصرف

ومن خصائص المستثنى :

أ ـ أن يتقدم على المستثنى منه ، "وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ" (١)

ب ـ وأن يثنّى ، "وذلك قولك : ما أتاني إلا زيدٌ ، إلا عمرًا ، ولا يجوز الرفع في عمرٍو من قِبَلِ أنّ المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تُدخل فيه الآخر" . (٢)

جـ ـ وأن يكون ثانياً ، "وذلك قولك : ما لي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا وعمرٌو" (٣) ، فيكون وجه النصب على الكلام الأول محمولاً ، ووجه الرفع على الاستئناف (٤) وأنت في المستثنى الثاني بالخيار .

وظيفة "غير" في الاستثناء :

ألمحنا آنفاً إلى اعتبار سيبويه "غيرَ" و "سِوَى" اسمين يُستثنى بهما . (٥) "وغير" عند سيبويه تُؤدّي وظيفة الاسم بعد "إلا" ، وتكون في معنى "إلا" أيضا ، ولذلك تأتي على وجهين :

أولهما : أن تكون داخلة فيما يخرج منه غيرُه ، من نحو : أتاني القوم غيرَ زيدٍ . فغيرٌ هم الذين جاءوا . (٦)

ثانيهما : أن تكون خارجة مما يدخل فيه غيره ، نحو : ما أتاني غيرُ زيدٍ . (٧)

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٧١
(٢) السابق : ١/ ٣٧٢
(٣) السابق : ١/ ٣٧٢
(٤) السابق : ١/ ٣٧٢
(٥) ص من هذا البحث "هامش"
(٦) الكتاب : ١/ ٣٧٤
(٧) السابق : ١/ ٣٧٤

وعلى ذلك فكلُّ "مَوْضِع جاز فيه الاستثناءُ بـ"إلَّا" جاز بغير، وجَرَى مَجْرى الاسمِ الذى بعد إلَّا، لأنه اسمٌ بمنزلته، وفيه معنى "إلَّا"(١)، يضافُ إلى ذلك وجودُ مَعْنى الاستثناءِ فيها.

أما وظيفة "لا يكونُ، ولَيْسَ": فإنَّ فيهما مَعْنى الاستثناءِ. وهذا المعنى مشروطٌ بأنْ يكونَ فيهما إضمارٌ، فعلى "هذا وقَعَ فيهما معنى الاستثناءِ"(٢)، ومِنْ أمْثلةِ التركيب فيهما:

"ما أتانى القومُ، ليس زيدًا"
و"أتونى لا يكونُ زيدًا"

والتفسيرُ فى هذا التركيبِ، أنَّ المُخاطَبَ "قد وقَعَ فى خلدِه أنَّ بعضَ الآتينَ زيدٌ، حتى كأنَّه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنَّه قال: ليس بعضُهم زيدًا."(٣) وعلى ذلك يكون "بعضٌ" هو المتروكُ إظهارُه، أو هو ذلك الإضمارُ، الذى هو شرطُ وجودِ معنى الاستثناءِ.

فإذا كان الأمرُ كذلك، فإنَّ دلالة الاستثناءِ فى "لا يَكُون، ولَيْسَ"، إنَّما تكونُ على وُجودِ الإضمارِ، حتى لا يَنْتَفِى معنى الاستثناءِ فيما إذا قلنا: ما أتانى القومُ ليس بعضُهم زيدًا.

وهذا الذى كان من "لا يكونُ، ولَيْسَ" نراه فى "خَلَا، وعَدَا، وما خَلَا، وما عَدَا"(٤)

ويتابع الفراءُ سيبويه على استعمالِ مُصطلح "المُستثنى" وعلى أشْكالِه التركيبيةِ. يقول الفراء: "... ألا تَرَى أنَّ ما بعد "إلَّا" فى الجَحْدِ(٥) يتبعُ ما قبلَها، فتقول: ما قامَ أحدٌ، إلَّا أبُوك، وهل قامَ أحدٌ، إلَّا أبُوك، وهل قامَ أحدٌ، إلَّا أبُوك،

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٧٤
(٢) السابق: ١/ ٣٧٦
(٣) السابق: ١/ ٣٧٦
(٤) السابق: ١/ ٣٧٧
(٥) مصطلح استعمله الفراء مرادفا للنفى.

لأنَّ الأبَ من الأحد ". (١) فهذا ما كانَ فيه المُستثنى مِنْ جِنْسِ المُستثنى منه.
أمَّا إذا كان مِنْ غيرِ جِنْسِه ، فوافقَ عليه سيبويهِ أيضاً على أنَّه استثناءٌ منقطعٌ (٢)

ثم يتابعُ المبرد أيضاً على كل ما أوردنا عند سيبويه ، إلَّا أنَّه من الظاهر اختلافُهما في عاملِ النصبِ في المُستثنى ، فسيبويه على أنَّ الفعلَ هو العاملُ ، على حين يذهبُ المبردُ إلى أنَّ الفعلَ المحذوفَ هو العاملُ (٣) ، وقد عبَّرَ المبردُ عن الاستثناءِ المنفي بـ "المُستثنى من المَنْفي ". (٤) .

ولما كان الزبيديُّ ترى عنده هذه التقسيماتِ لجُملة الاستثناءِ :

أ — الكلامُ الواجبُ الذي لا نَفْيَ قبلَه .

وحُكمُ هذا التركيبِ أنْ تَرى المُستثنى فيه منصوبًا على مَعْنى الاستثناءِ ، ولأنَّهُ مفعولٌ بهِ .

هذا ما يُفهمُ من كلامِ الزَّبيديِّ ، قال : " .. وكان الكلامُ واجبًا لا نَفْيَ قبلَه فانصبِ الاسمَ المُستثنى لأنَّهُ مفعولٌ به . تقول : جاءَني القومُ إلَّا زيدًا . القومُ : فاعلُونَ به . وزيدٌ : نصبٌ بالاستثناءِ . " (٥) فالزبيدي — إذاً — ينسبُ العملَ للفعلِ الثابتِ ، وليس للفعلِ المُقدَّرِ كما ذهب المبردُ ، يضافُ إلى ذلكَ العملِ معنى الاستثناءِ نَفْيه .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٤٧٩

(٢) يقول الفراء : "فإذا قلت : ما فيها أحدٌ إلَّا كلبًا وحمارًا ، نصبت لأنها منقطعة مما قبل إلا ، إذْ لم تكن من جِنْسِه . " (معاني القرآن : ١/ ٤٧٩) وانظر ايضا : ٢/ ٣٠ ، ٣/ ٤٤ ، ٢/ ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٣) يقول المبرد : "والوجه الآخر : أنْ يكونَ الفعلُ أو غيرُه من العوامل مشغولاً ، ثم يأتي بالمُستثنى بعدَه . وذلك لأنك لما قلت : جاءني القومُ وقع عند السامع أنَّ زيدًا فيهم ، فلما قلت : إلَّا زيدًا — كانت : إلَّا "بدلاً من قولِكَ : أعني زيدًا ، واستثنى فيمن جاءَني زيدًا ، فكانت بدلاً من الفعل " (المقتضب : ٤/ ٣٨٩ — ٣٩٠) وانظر أيضا : ٤/ ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ "الاستثناء بحدا أوْ خلا " ، "الاستثناء بليسَ ولا يكُون . "

(٤) المقتضب : ٤/ ٣٩٤

(٥) الواضح : ص: ٧٢ — ٧٣

ب ـ الاسم الذى قبل "إلّا" منفيا

فهنا يُعرب المُستثنى إعراب الاسم الذى قَبلَ "إلّا" ، "وجعلت الآخرَ بدلاً من الأوّل" (١) على نحو ما رأينا عند سيبويه.

جـ ـ ثم بعد ذلك نراه يُسمّى هذا التركيب:
"ما جاءنى إلّا عمرو" بـ "المُفرَّغ" (٢)

وهو أوّل مصطلح لقانا يختصرُ عبارةَ سيبويه حين عَبَّر عن هذا التركيب بقوله:
"أنْ تُدخلَ الاسمَ فى شىءٍ تنفى عنه ما سِوَاه" (٣) ، ثم إنّ مصطلح "المُفرَّغ" هذا لمّا أوّله الزبيدى بأنّه تفرُّغُ الفِعْلِ لِما بعدَ إلّا ، كان يذهبُ مذهبَ سيبويه فى هذا التأويل ، حين قال: "تُجرى الاسمَ مَجْراه إذا قلتَ: ما أتانى زيدٌ ، وما لَقِيتُ زيدًا.." (٤). وعن الاستثناء المُنقطع ، فقد عبر عنه الزبيدى بـ "المستثنى من غير جنس الأوّل." (٥).

ويتابعُ ابنُ جنى سيبويه على معنى الاستثناء (٦) ، والزبيدىَّ على الاستثناء المُفرَّغ. (٧).

ويذهب الزمخشرى إلى أنّ الاستثناء جميعًا خمسةُ أضرُبٍ:

---

(١) الواضح ، ص: ٧٣
(٢) حين يقول: "فان كان الفعل فارغًا لما بعد "إلّا" وقع الفعلُ الذى قبلَها على الاسم الذى بعدها وعمِل فيها على حسب عملِه فى سائرِ الأسماء.." (الواضح ، ص: ٧٤)
(٣) انظر ، ص: ١٨٧ من هذا البحث
(٤) الكتاب: ١/٣٦٠
(٥) الواضح ، ص: ٧٧
(٦) يقول ابن جنى: "ومعنى الاستثناء أنْ تُخرج شيئًا مما أدْخلتَ فيه غيرَ ، أوتُدخلَه فيما أخرجتَ منه غيره.." (اللمع: ص ١٤٩)
(٧) حيث يقول: "فان فرّغتَ العامل قبل "إلا" عمل فيما بعدها لاغير. تقول: ماقامَ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ إلا زيدًا ، فترفعه بفعلِه ، وتنصبه بوقوع الفعلِ عليه."
(اللمع ، ص: ١٥٢)

الأول : يكون منصوبًا أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه :
أ ـ الاستثناء بـ "إلّا" في كلام مُوجَب "جاءني القومُ إلّا زيداً" . (١)
ب ـ و"عَدَا" ، و"خَلا" و"ماعَدَا" ، و"ماخَلا"
جـ ـ وكذلك "ليسَ" و"لا يَكُون"
وذلك بتقدير الإضمار في : ب ، جـ (٢)

الثاني : جائز فيه النصبُ والبدلُ ، وهو المُستثنى من كَلامٍ تامٍ ، غيرِ موجبٍ ، نحو : ما جاءني أحدٌ ، إلّا زيداً ، وإلّا زيدٌ . (٣)

الثالث : مجرورًا أبداً وهو ما استُثني بغَير وحاشَا وسِوى وسَواء . (٤)

الرابع : جائز فيه الجرُّ والرفعُ ، وهو ما استُثني بِلَاسيَّما . (٥)

الخامس : جارٍ على إعرابِ قبل دخول كلمةِ الاستثناءِ ، وذلك : ماجاءني إلّا زيداً ، وما رأيتُ إلّا زيداً . . " (٦)

ونرى عند ابن الحاجب مصطلح "الاستثناء المُتّصل" وهو عنده أحدُ قِسمَي المستثنى في جملتِه ويُعرّفه بأنّه "المُخرَجُ من مُتعددٍ لفظاً أو تقديرًا بـ"إلّا" وأخواتِها(٧٠) فهذا التعريفُ يُلفِتُ إلى دلالةِ هذا المُصطلح ، فيمكن أنْ نقولَ : إنّ دلالتَه على ما أُخرِجَ من مُتعددٍ ، وإنْ كان الاستعمالُ لا يُوافقُ على هذه الدلالة ، إذ يُرى أنّ ذهابَ هذه الدلالة إنّما يجبُ أنْ تنصرفَ إلى "المذكورِ بعد إلّا وأخواتِها مخالفًا

---

(١) انظر المفصل ، ص : ٦٧
(٢) السابق ، ص : ٦٧
(٣) السابق ، ص : ٦٨
(٤) السابق ، ص : ٦٨ ، والمبرد يجيز النصب بحاشا
(٥) السابق ، ص : ٦٨
(٦) السابق ، ص : ٦٩
(٧) الكافية : ١/ ٢٢٤ ، والقسم الثاني المنقطع

لِما قَبْلَها نَفْياً وإثْباتاً ." (١) ، ثم هو يرى ـ أيضاً ـ أنَّ هذه الدلالةَ تنصرفُ إلى المُنْقطع أيضاً ، وذلك مِنْ قِبَلِ أنَّ دخولَ المُتصلِ في المُتعددِ "لَفْظاً" أو تقديراً ، من شرطِه ، لا مِن تمامِ ماهيَّتِه ، فعلى هذا فالمُنقطعُ داخلٌ في هذا الحدِّ ، كما في "جاءَني القومُ إلّا حِمَاراً ..." (٢) ، ولدليل اطلاقِ مُصطلح "المُتَّصل" راجعٌ إلى أنَّ وجودَ "إلّا" هو الذي أوْصَلَ معنى ما قبلَها إلى ما بَعْدَها ، لذلك ارتبط ما بعدها بما قبلها إدْخالاً ، أوْ إخراجاً .

ثم إنَّك واجدٌ عندَه ، أيضاً مُصطلح "المُستثنى منه" (٣) للدلالةِ على ما يَخْرُج منه المستثنى نفياً وإثْباتاً ، وبذلك تنتهي أجزاءُ التركيبِ في الاستثناءِ إلى هذه المصطلحات عند ابنِ الحاجب:

(المستثنى منه ، الأداة ، المستثنى بنوعيه ، متصلاً ومنقطعاً)

فعلى ذلك يتابع ابنُ مالك (٤) ، وابنُ هشام (٥) ، والأزهريُّ (٦) ، والأشمونيُّ (٧) والخضريُّ (٨) كلهم يتابعون على ما انتهتْ إليه هذه المصطلحاتُ في جملة الاستثناء ، وعلى نوع هذه الجملة من حيث كونها :

أ ـ تامةً مُثْبتةً
ب ـ أو تامةً منفيةً
جـ ـ أو ناقصةً منفيةً

---

(١) الكافية : ١/ ٢٢٤
(٢) السابق : ١/ ٢٢٤
(٣) حين ذكر إعرابَ المستثنى ، فقال : وهو منصوبٌ إذا كان بعد "إلّا" غير الصفة في كلام موجب ، أو مُقدماً على المستثنى منه ..." (الكافية: ١/ ٢٢٦)
(٤) التسهيل ، ص : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣
(٥) شذور الذهب: ص : ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦
(٦) شرح التصريح : ١/ ٣٥٧ـ٣٦٧
(٧) حاشية الصبان : ٢/ ١٠٦ـ١١٣
(٨) حاشية الخضري: ١/ ٢١١ـ٢١٧

ويذهب الأصوليون في استعمالاتهم للمستثنى مذهبًا لا يكادُ يَنْأَى عن استعمال النحاةِ ، يقول الخبازيّ "وعندنا الاستثناء يمنع التكلم بحكم بقدر المستثنى ، فيكون تكلما بالباقي بعده ، لأنه استخراجٌ ، واستخراجُ بعضِ الحكمِ بعد ثبوتهِ ليس قصرًا وتعييبًا ..." (١) ، فقد رأينا سيبويه يقول بخروج المُستثنى ، وتابعه النحويون بعضهم ، فهذا الأشموني يقول : "الاستثناء هو الإخراجُ ..." (٢) على أنّ الصبانَ نفسَه يُرجع الاستثناءَ إلى أصلٍ لُغوي ، إذْ يرى أن "السين والتاء زائدتان ، وهو من الثّنْي بمعنى العَطْف ، لأنّ المستثنى معطوفٌ عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه ، أو بمعنى الصرف ، لأنّه مصروفٌ عن حكم المستثنى منه" . فهذا قد يُقوّي زعمَنا بأنّ المصطلح - وإنْ كان شركة بين النحاة والأصوليين - فهو في الغالب صادرٌ عن أصلٍ لُغويٍّ .

---

(١) المغني في أصول الفقه ، ص : ٢٤١

(٢) حاشية الصبان : ٢ / ١٠٦ . وذهب الخضري في حاشيته الى ما قاله الاشموني انظر حاشية الخضري : ١ / ٢١١

(٣) حاشية الصبان : ٢ / ١٠٦

٥ — الحـــال :

الحالُ عند سيبويه مصطلحٌ للدلالةِ على التَّنْبِيهِ إلى الحالِ التي صارَ إليهـــا صاحبُها (١) . وهي من قَبيلِ الإخبارِ أيضاً ، لأنك حين قلتَ: هذا عبدُ اللهِ مُنْطلقاً "تُريد أنْ تُنبِّهَه له مُنطلقاً ، لا تُريدُ أنْ تُعرِّفَـه عبدَ الله ، لأنك ظننتَ أنَّهُ بجَهْلِه" (٢) وربما استعمل سيبويه لفظَ الخَبَرِ مؤكـدًا أنَّ الحالَ من قَبيلِ الإخبـار . وذلكَ حـــينَ يقولُ : "ألا تَرى أنَّك تقولُ : هذا مالك درهمًا ، وهذا خاتَمُكَ جديدًا ، ولا يَحْسُـــنُ أنْ تجعلَه صفةً ، فقد يكونُ الشيءُ حسناً إذا كان خبرًا وقبيحًا أنْ يكونَ صفـةً . " (٣) ثم هو يقول كذلك : "هذا بابٌ ينتصبُ فيه الخبرُ بعد الأحرفِ الخمسةِ انتصابَه إذا صار ما قبلَه مَبْنياً على المبتدأ ، لأنَّ المعنى واحدٌ في أنَّه حالٌ ، وأنَّ ما قبلَه قد عمِلَ فيه" (٤)

وعلى ما قدَّمنا من نصوصٍ يلزم القول بأنَّ الحالَ منصوبةٌ بعاملٍ قبلها ، كما أشـــارَ الى ذلك سيبويه حين قال : "انظرْ إليه مُنطلِقاً " . وتكون الحالُ بعد ذلك "بمنزلـــةِ المفعولِ الذي تَعدَّى إليه فعلُ الفاعِلِ بعد ما تعدَّى إلى مفعولٍ قبلَـه ... " (٥) . ويَزيدُ توضيحاً فيصفها بأنَّها "مفعولٌ فيها " (٦) ، ولم يقلْ مفعولاً بها ، لأنها حـالٌ يُدخَلُ فيها ، ويُصار فيها ، "كما كانَ الظرف موضعًا قد صِيرَ فيـه ... " (٧)

---

(١) يقول سيبويه : "... تقولك: هذا عبدُ الله منطلقاً ... فكأنَّكَ قلتَ: انظر اليه مُنطلقاً فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بـــين راكب والفعل ، حين قلت: جاء عبد الله راكبا ، صار جاء لعبد الله ، وصـــار الراكب حالا . " (الكتاب: ١/ ٢٥٦)

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥٦

(٣) السابق: ١/ ١٩٨

(٤) السابق: ١/ ٢٨٧

(٥) السابق: ١/ ٢٨٧

(٦) السابق: ١/ ٢٦٠

(٧) السابق: ١/ ٢٦٠

ومن خصائص الحال :

أ — أنْ يكونَ صاحبُها معرفةً دائماً . (١)

ب — والأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ نكرةً . (٢)

جـ — أنْ تكونَ مصدرًا ، لأنه موقع فيه الامر (٣)

د — وقد يكونُ المصدرُ مُضافًا ، "وذلك قولُك : طَلَبْتُه جَهْدَك ، كأنَّه قال اجتهادًا .. وليس كلُّ مصدرٍ يضافُ .. " (٤)

هـ — وقد تكونُ اسمًا جُعل مصدرًا ، "وذلك قولك : مررتُ به وَحْدَه ، ومررتُ بهم وحدَهُم .. ومثل ذلك في لغةِ أهلِ الحجاز : مررتُ بهم ثَلاثَتَهم .. وكذلك الى العشرة .. " (٥)

و — وقد تكون اسمًا لأنه وقع فيه الأمرُ ، "وذلك قولك : مررتُ بهم جميعًا ، وعامَّةً ، وجماعةً .. تقولُ : كيف عامَّتُكم ، وهؤلاءِ قومٌ جميعٌ ، فإذا كان الاسمُ حالاً يكون فيه الأمر ، لم تدخلْه الألفُ واللامُ .. " (٦)

ل — وقد تكون اسمًا يُجعلُ مصدرًا كالمصادرِ التي فيها الألفُ واللامُ ، نحو : العِرَاكَ ، وذلك قولُك : مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ ، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغَفِيرَ ، فهذا يُنتصب كانتصابِ العِرَاك . " (٧)

وهذا في تأويل نكرة عند سيبويه ، لأنهم "تكلموا به على نِيَّةِ طرحِ الألفِ واللامِ وهذا جُعل كقولك : مررتُ بهم قاطبةً ، ومررتُ بهم طُرًّا — أيْ جميعًا — فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتكلَّم به " (٨) .

---

(١) من نحو قول سيبويه : " .. ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنَّه حالٌ . ويكون فيه معنى التشبيه والتمثيل .. " (الكتاب : ١ / ٢٦٠)

(٢) إلا ما جاء منها بالألفِ واللامِ . قال سيبويه : "وذلك قولُك : أَرْسَلَها العِرَاكَ ، كأنه قال : اعتراكًا ، وليس كلُّ المصادرِ .. يدخلُه الألفُ واللامُ .. وإنَّما شبَّه بهذا حيث كان مصدرًا ، وكان غيرَ الاسمِ الاول (١ / ١٨٧)

(٣) وذلك قولك : قتلتُه صبرًا ، ولقيتُه فجاءةً ولفاجأةً .. وليس كلُّ مصدرٍ .. يوضع هذا الموضع ، لأنَّ المصدرَ هنا في موضعِ فاعلٍ إذا كان حالاً " (الكتاب : ١ / ١٨٦)

(٤) الكتاب : ١ / ١٨٧

(٥) السابق : ١ / ١٨٧

(٦) السابق : ١ / ١٨٩

(٧) السابق : ١ / ١٨٨

(٨) السابق : ١ / ١٨٨

وإذ قد رأينا الحالَ تأتي على غيرِ الأصلِ فيها ، بين أنْ تكونَ اسمًا مُعرفةً ، أو مصدرًا ، فلعلَّ ذلك يلفِتُ إلى أنَّ للاسمِ والمصدرِ وظيفةً في الحالِ ، قد تتمثل في صلاحيتهما لوقوعِ الأمرِ فيهما . (١)

وإذا جئنا القراءَ نستخبرهم الحالَ ، فإنّنا نجدنا أمامَ أكثرَ من مُصطلح ، قد يكون لكلٍّ منها دلالةٌ خاصةٌ ، وأولُ هذه المصطلحات:

"القَطْـعُ"

فحين يعلق على قولِهِ تعالى : (هُدًى لِلْمُتَّقِيْنَ) (البقرة٢) ، يقول "فتنصب هُدى على القَطْعِ" (٢)

وثانيها : "الحـال"

يقول عن قولِهِ تعالى : (والسَّماواتُ مطوياتٌ بِيَمِيْنِـه) (الزمر٦٧) : "تُرفع السماواتُ بمطويات إذا رفعت المطويات . ومن قال "مطوياتٍ" رفع السماواتِ بالباءِ التي في يمينِه ، كأنّه قال : والسماواتُ في يمينِه ، ويُنصب المطويات على الحالِ أو على القطعِ والحالُ أجود ." (٣)

وثالثها : "الفعـل"

وذلك من توجيهِهِ لقولِهِ تعالى : (ولمّا جاءَهُم كتابٌ مِنْ عِنْدِ اللّهِ مُصدِّقٌ) (البقرة٨٩) حيث يقول : "إنْ شئتَ رفعتَ" المُصدِّقُ" ونويتَ أنْ يكونَ نعتًا للكتاب لأنّه نكرةٌ . ولو نصبتَه على أنْ تجعلَ المصدِّقَ فِعْلاً للكتاب لكان صوابًا" (٤)

---

(١) لذلك رأينا سيبويه يعقد بابًا لما "ينتصبُ لأنّه حالٌ يقع فيه الأمرُ وهو اسمٌ" (الكتاب: ١/١٨٨) ، وغيره لما "ينتصب من المصادرِ لأنه حالٌ وقع فيه الأمرُ" (الكتاب: ١/١٨٦)

(٢) معاني القرآن: ١/١٢ ، ويعلّقُ أيضا على قولِهِ تعالى (كاظمينَ) (المؤمن ١٨) فيقول: "نصبتَ على القَطْعِ من المَعْنى الذي يرجع من ذِكرِهم في القلوبِ والحناجرِ والمعنى: إذْ قلوبُهم لدى حناجرِهم كاظمينَ . وإنْ شئتَ جعلتَ قَطْعَهُ من الهاءِ في قوله: (وأنذرهم) ، والأول أجود في العربية (معاني القرآن: ٣/٦)

(٣) معاني القرآن: ٢/٤٢٥

(٤) السابـــق: ١/٥٥

وقد يُخيل الينا أنّ "القطعَ" مصطلحٌ مرادفٌ للحالِ • ولكنّ النصوصَ التي بين أيدينا تُفرّقُ بين المُصطلحين • فحين يقرُرُ الفراءُ نفسُه أنّ المطويات منصوبةٌ "على الحال أو على القَطْع والحالُ أجْوَدُ" ، عُلم مباشرةً أنّ القطعَ شيءٌ ، والحالُ شيءٌ غيرُه • فكيف — إذنْ — نُوجه المُصطلحين ؟

نقول : لا خلافَ على مصطلح "الحال" ، فدلالته على ما فسّرنا عند سيبويه • أما القطعُ مرادفًا للحال ، أو قائما برأسه ، فهذا موضعُ الخُلْفِ • تفسيرُ ذلك عندنا أنّ القطعَ إنما يكون بعد تمام الخبر ، ومن ثَمّ لا يكونُ داخلاً في الخبر • وإذ قد صار "الكتاب" خبرا لـ"ذلك" فانقطعَ الكلام لتمامه مع وجوب صلة بين النكرة وصاحبها • ولعلّ الفراءَ قد ذهب إلى هذا التفسير حين قال : "فأما النصبُ في أحدِ الوجهين فأنْ تجعلَ الكتابَ خبرًا لـ"ذلك" فتنصبُ "هُدًى" على القَطْع ، لأنّ هُدًى نكرةٌ اتصلتْ بمعرفةٍ قد تم خبرُها فنصبتها ، لأنّ النكرةَ لا تكونُ دليلاً على معرفةٍ • وإنْ شئتَ نصبتَ "هُدًى" على القَطْعِ من الهاءِ التي في "فِيهِ" • كأنك قلتَ" لاشكّ هاديًا "(١)

وعلى هذا يتقرر عندنا — ما يأتي :

أ — لا يمنع أنْ يكونَ "القطعُ" مرادفًا للحالِ بشرطِ ألاّ يكون داخلاً في الإخبار ، لأنّه بعد تمامه •

ب — ولا يمنع أيضاً — أنْ نُطلقَ عليه "حالاً مقطوعةً" ، وتكونُ الدلالةُ حينئذٍ على التنبيه على الحالِ التي صارَ إليها صاحبُها بعد انقطاعِ الجُملة لتمامِ المعنى •

جـ — مصطلح "الحال" يُطلق حين يكون داخلاً في الإخبار •

---

(١) معاني القرآن : ١/ ١٢

وأما استعمال الفراء "الفعل" مصطلحًا دالاً على الحال، فلعل ذلك من قبيل التوسع في معنى الفعل، إذ هو — وما أشبهه — عامل في الحال، فعبر عن المعمول بعامله. (١)

والفراء — بعد — متابع لسيبويه على مجيء الحال نكرة، وأن صاحبها معرفة (٢). وكذلك المبرد على كل ما جاء في حديث الحال (٣)

ولا يكاد النحويون يَرَوْنَ بعد ذلك، إلا ما ارتآه سيبويه. فإن كان عندهم من جديد فمن استقراء أمثلة سيبويه التي أوحت لهم بدلالة جديدة لمصطلح الحال وإن كانت هذه الجدة في حصر وتحديد الدلالة، كأن ترى:

ابن جني (٤) يجعل هذه الدلالة على "وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به، وكذلك الزمخشري (٥) وابن الحاجب (٦)، وابن مالك (٧)، وابن هشام (٨)، والأزهري (٩)

---

(١) أو لعل ذلك من قبيل ما ذهب إليه الكوفيون من "أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً"، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. (الانصاف: ١/٢٥٢).
فلما رأوها تأتي فعلا مبرزا عنها به.

(٢) انظر معاني القرآن: ١/١٢

(٣) انظر المقتضب: ٤/١٦٦—١٧٢، ٣/٢٣٦—٢٣٨

(٤) اللمع: ص: ١٤٤، ١٤٥

(٥) المفصل: ص: ٦١. ويجعل الزمخشري الحال فضلة دالا على أنها تجيء بعد مضي الجملة.

(٦) الكافية: ١/١٩٨—٢٠٣

(٧) التسهيل، ص: ١٠٨—١١١

(٨) شذور الذهب، ص: ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧

(٩) شرح التصريح: ١/٣١٥—٣١٨

والأشموني (١)، والخضري (٢).

وعن صدور هذا المصطلح، يُرجع بعض النحاة أصلَه إلى اللغة، فيرى الخضري أنّها "مشتقةٌ من التحول وهو التنقل" (٣) بمعنى أنْ يكونَ هذا التحول بين أنْ يكونَ صاحبُها فاعلاً، أو مفعولاً، أو يكون في الكيفية التي تكون عليها الحال.

---

(١) حاشية الصبان: ٢/ ١٣٠ — ١٣٥

(٢) حاشية الخضري: ١/ ٢٢٠ — ٢٢٤

(٣) حاشية الخضري: ١/ ٢٢٠، وانظر أيضا شرح التصريح: ١/ ٣٦٥

٦ — التمييز

التمييز من المصطلحات التي لم يستعملها سيبويه ، وإنما عبّر عنها بما يضع يدك على معنى المصطلح . فأنت تراه مثلا يقول : "هذا بابُ ما ينتصبُ نصبَ كَمْ ..." (١) ، أو يقول : "هذا باب ما ينتصبُ انتصابَ الاسم بعد المقادير" (٢) ، وغير ذلك مما هو في معنى التمييز .

وهو حين يعبّر عن معنى المصطلح يقفك على دلالته في ثنايا الحديث ، فهو يبدأ بأن يفهمك معنى المصطلح ، لتصل إلى المصطلح نفسه . فلننظر ماذا قال ؟ يقول : ومع ذلك أنك إذا قلت : لي مثلُه ، فقد أبهمْتَ ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون فقد أبهمْتَ الأنواعَ . فإذا قلت : درهمًا فقد اختصصتَ نوعًا ، وبه يُعرفُ من أي نوع ذلك العددُ ..." (٣) . أليس في قوله "أبهمْتَ" دلالةُ المصطلح ؟ بمعنى أنّ دلالة التمييز إنما تكونُ على ما يزيلُ الإبهامَ فيما كان مُبْهَماً ، فلذلك تميز برفع شُبهةِ الإبهامِ عنه .

ثم تراه بعد ذلك يقدم لك ما يكونُ فيهما على هذا النحو :

١ — العدد .. إذا قلت : لي عشرونَ فقد أبهمتَ الأنواع ، فإذا قلت : درهمًا فقد اختصصت نوعًا .." (٤) وتكون دلالة التمييز حينئذٍ على بيانِ النوع .

٢ — المقدار .... عليه شَعْرٌ كَلِبَيْنِ دَيْناً . الشَّعرُ مقدارٌ ، وكذلك لي ملءُ الدارِ خيراً منك .." (٥)

٣ — كَمْ ، أو كتابة العَدَدِ . (٦)

---

(١) الكتاب : ١/٢٩٨
(٢) الكتاب : ١/٢٩٩
(٣) السابق : ١/٢٩٨
(٤) السابق : ١/٢٩٨
(٥) السابق : ١/٢٩٩
(٦) السابق : ١/٢٩٧

وتأتي "كَمْ" على ضربين:
أحدهما: للاستفهام.
ثانيهما: للخبر.

ومن خصائصها في الضربين أن تكون: اسماً فاعلاً ومفعولاً، وظرفاً، ويُبنى عليها" (١)
أما وظيفتها في الاستفهام والخبر فعلى ما نبين لك إن شاء الله.

أولاً: وظيفة "كم" في الاستفهام:

أ — هي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عمل فيما بعده (٢)
ب — تعمل فيما صلح للعشرين العمل فيه، من قِبَل اشتراكهما في التنوين (٣)
جـ — ويستفهم بها عن العدد، كما إذا قال لك رجل: كَمْ لَكَ؟ فقد سألك عن عدد، لأنها مسألة عن عدد (٤)
د — أو عن تفسير العدد، كـ "كَمْ" لكَ دِرْهَماً؟ أو كَمْ درهماً لك؟ فتفسر ما يُسأل عنه. (٥)

ثانياً: وظيفة "كَمْ" في الخبر

أ — تؤدي وظيفة "رُبَّ" فلا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ، لأن المعنى واحد (٦)، والعرب تقول: كَمْ رجلٍ أفضلُ منكَ، تجعله خَبَرَكَمْ، بَيْدَ أن الذين جَرُّوا في الخبر أضمروا "مِنْ" (٧)

هذه بعض الأحوال التي يأتي عليها المُبهَمُ الذي يفسره التمييز، وغير ذلك مما لم نَذْكُر.

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٩١.
(٢) السابق: ١/ ٢٩١. وذلك الاسم هو العشرون وما أشبهها.
(٣) السابق: ١/ ٢٩١ وذهاب التنوين فيهما كذهابه مما لا ينصرف
(٤) السابق: ١/ ٢٩١
(٥) السابق: ١/ ٢٩١. بتصرف
(٦) السابق: ١/ ٢٩١. غير أن "كم" اسم، ورب بمنزلة من
(٧) السابق: ١/ ٢٩١ـ٢٩٢

والفراءُ لا يستعملُ مصطلحَ "التمييز" وإنّما يستبدلُ به مصطلحَ التّفسير ، فهو حين يُطلقُ على قوله تعالى : (واللّهُ خَيْرٌ حَافِظًا) (يوسف٦٤) ، يقول : "فإنْ شِئْتَ جعلتَه خيرهم حفظا فحذفتَ الهاءَ والميمَ وهي تُنوى في المعنى وإنْ شئتَ جعلتَ "حافظاً" تفسيرًا لأفضل . وهو كقولِكَ : لكَ أفضلُهم رَجُلاً ثم تُلغي الهاءَ والميمفتقول : لكَ أفضل رجلاً وخير رجلاً .. وإنّما هو تفسيرُ الأفضل . "(١)

ومما يجدر ذكرُه هنا أنّ سيبويه استعمل لفظ "التفسير" أو الفِعْلَ منه ، ولم يكنْ ذلك موضعَ اصطلاحٍ ، وإنّما من قَبيل الإيضاحِ ، فحين قال سيبويه : ".. أو كمْ درهمًا لك؟ تفسّرُ ما يُسْأَلُ عنه . "، فإنّما يُريد أنّ يقولَ إنّ التمييزَ هو تفسيرٌ للإبهامِ الذي في كَمْ ، فأنتَ ترى مدلولَ اللفظِ اللغوي عند سيبويه ، قد نقلَه الفراءُ إلى الاصطلاح مرادفًا التمييز .

يظهرُ لنا مصطلحُ التمييز عند المُبرّدِ ، على أساسِ فهمِ سيبويه لهذا المصطلح الذي لم يستعملْه ، وعلى هذا من مَضْمون الدلالةِ عنده أيضا .

وقد يوهم قولُه: " هذا بابُ التّبيين والتمييز " (٢) أنّ "التبيينَ" مُصطلحٌ مرادفٌ للتمييز . والراجحُ عِنْدنا أنّ استعمالَه للتبيين استعمالٌ لُغوي يُوضح به معنى التمييز يدلُّك على هذا قولُه عن التمييز " فمعناه أنّ يأتيَ مُبيّنًا عن نوعه .. " (٣) والراجحُ أيضا ـ أنّ التمييزَ هو المُصطلحُ المَعْنِيُّ عنده بدلالةِ قوله . "اعلمْ أنّ التمييزَ يعملُ فيه الفعل .. "، (٤) وقوله : " ومِن التمييزِ وَيْحَه رُجلاً . " (٥) ، وقوله : " واعلمْ

---

(١) معاني القرآن : ٢/ ٤٩ . وانظر قوله معلقا على قوله تعالى : (وقَرّى عَيْنًا) " .. فإذا حُول الفعل عن صاحبه إلى ما قبلَه نصب صاحب الفعل على التفسير" (معاني القرآن : ٢/ ١٦٦)

(٢) المقتضب : ٣/ ٣٢

(٣) السابق : ٣/ ٣٢

(٤) السابق : ٣/ ٣٢

(٥) السابق : ٣/ ٣٥

أنَّ من التمييز ما يكونُ خَفْضاً .. " (١) . ولكنَّ في موضعٍ واحدٍ فقط استعمل فيه المبردُ "التبيين" مُصطلحًا ، حين قال : "واعلمْ أنَّ التبيين إذا كانَ العاملُ فيه فِعْلاً جازَ تقديمُه .. " (٢) ، فمالَ هذا ذهبْنا إلى القول بسيادة مُصطلح التمييز عند المبرد . (٣) ، وقد تابع المبردُ سيبويه أيضاً على وظيفة كَمْ في الخبر والاستفهام . (٤)

ويطالعُنا المبرد بمصطلح جديد ، هو "المميز" (٥) ، وتكونُ دلالته على ما اسْتَقرَّ فيه معنى الإبهام .

ويتابع الزبيديُّ الفراءَ على "التفسير" (٦) ، وابنُ جني على "التمييز" متابعاً للمبرد ، إلَّا أنَّ دلالته على "تَخْليصِ الأجناسِ لبعْضِها من بعضٍ .. " (٧) والزمخشري متابعٌ على التمييز ، ودلالته على "رفع الإبهامِ في جُملةٍ ، أو مفردٍ . فمثاله في الجملة طابَ زيدٌ نفْساً .. ومثاله المفرد : عندي رَاقُود خَلّاً .. " (٨) ، ولا ينفكُّ ابنُ الحاجب متابعاً على مصطلح التمييز على أنَّ دلالته عنده ، على "مايَرْفَعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مُقدَّرةٍ" (٩) بَيْدَ أنَّ الاستراباذيَّ يرى في قولِ ابنِ الحاجب "مايرفع الإبهام" دلالةً على الجنْسِ الذي يدخُلُ "فيه التمييزُ وغيرُه ، كالحالِ

---

(١) المقتضب : ٣/٣٧
(٢) السابق : ٣/٣٦
(٣) اذا ذهبنا الى القول باستعماله المصطلحين ، فان ذلك يعد من باب الاضطراب في استعمال المصطلح عند المبرد .
(٤) انظر المقتضب : ٣/٥٥ — ٦٩
(٥) القول : "ومن ذلك قوله : مائة درهم ، وألفُ درهم . وإنَّما معناه معنى عشرين درهماً ، ولكنك أضفتَ إلى "المميز" ، لأنَّ التنوينَ غيرُ لازم . " (المقتضب : ٣/٣٨)
(٦) الواضح ، ص : ٩١
(٧) اللمع ، ص : ١٤٧
(٨) المفصل ، ص : ٦٥
(٩) الكافية : ١/٢١٥

والهيئة" (١) ، إلا أنَّ الحالَ "رفع الإبهام ، ولكنْ لا عَنْ ذاتٍ" (٢) ، وإنَّما عن "هَيْئةِ الذاتِ" (٣) ، ودلالة التمييز عند ابن مالك ، هي نفسُها عند ابن الحاجب وإنْ اختلف التعبيرُ عن هذه الدلالة (٤) ، ثم الذي يُميِّزُ عنده : جملة ، أو مفرد عددا (٥) ، أو مُبْهَم بمقدار ، أو نِسْبَةٍ ، أو غَيْرِيَّة ، أو تعجب بالنصّ على جنس المُراد ثم نوى ابنُ مالك يستعملُ مصطلح "التمييز" غيرَ ذاهب بدلالته على غير ما ارتأيْنَاه عند المبرد (٦) . وعلى هذا تابع ابنُ هشام (٧) ، والأزهري (٨) ، والأشموني (٩) والعبيان ، والخضري (١٠) .

ثم نأتي الى ما نخلص به من درس التمييز عند النحاة :

١ــ انطلق سيبويه في درسه التمييز ــ ولغيره ــ من نقطةٍ هامةٍ ، هي محاولةُ إفهام القارئ لمعنى المصطلح . وأول ما بدأه في درس مصطلح التمييز أنْ جعل القاعدة في درسه تبدأ من وُجودِ "الإبهام" فيما كان مُحتاجًا لتفسير يُزيل هذا المعنى . فهو يُعطيك المثالَ ، ثم يقفُكَ على موضع الإبهام فيه ، ثم على ما أذْهَبَ معنى الإبهام منه .

٢ــ ويأتي المبرد فيجعل لهذا المبهم مُصطلحًا يتواضع عليه النحاة من بعده . ذلك هو "المميز" .

---

(١) الكافية : ١/ ٢١٦
(٢ ، ٣) السابق : ١/ ٢١٦
(٤) يقول ابن مالك : "وهو ــ أي التمييز ــ ما فيه معنى "مِنْ" الجنسية مِنْ نكرةٍ منصوبةٍ مُفْسِرةٍ غير تابع .." (التسهيل . ص : ١١٤)
(٥) انظر التسهيل ، ص : ١١٤
(٦) انظر السابق ، ص : ١١٥
(٧) انظر شذور الذهب ، ص : ٣١٣ــ ٣١٧
(٨) انظر شرح التصريح : ١/ ٣٩٣ــ ٤٠٠
(٩) حاشية العبيان : ٢/ ١٤٨ــ ١٥٤
(١٠) حاشية الخضري : ١/ ٢٣١ــ ٢٣٤

٣ــ ثمّ على هدي من أمثلة سيبويه ، بدأ النحاةُ يسجلونَ دلالاتٍ للتمييز ، لا تكاد تَشِذُّ عن مضمونِ ما قدم سيبويه ، إلّا أنّ يكونَ تفصيلاً لما أُجمل .

٤ــ كأن ترى ابنَ جنى يجعل دلالته على تَخْليصِ الأجناسِ ، أو يجعلها الزمخشري على رفع الإبهامِ في جُملةٍ أو مفردٍ ، ويزيدُ ابن الحاجب فيرى أنّ هذا الإبهامَ مستقرٌ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدرةٍ .

٥ــ ثم لما كان ابن عقيل رأينا عنده هذين المصطلحين :

أ ــ تمييز الذات ب ــ تمييز النسبة

وذلك بيّنٌ من قوله شارحًا كلامَ ابنِ مالك : "وقوله : لبيانِ ما قبله من إجمالٍ يشمل نوعي التمييز ، وهما : المبيِّن لإجمالَ ذاتٍ ، والمبيِّن إجْمالَ نسبةٍ ... " (١)

على أننا نرى دلالة :

"تمييز النسبة" على المقاديرِ المشتملة على ما هو موضح بالهامش و"تمييز الذات" على بيان متعلق العامل .

٦ــ هكذا نرى التغييرَ في دلالة المصطلحِ ، لا يَنْقض ما وضعه سيبويه ، وإنّما هو من قبيلِ التأثرِ ببعض الكلامِ في طرق التعبيرِ التي توهم ــ أو قدْ تُوهم ــ بنقض الأصلِ ، كأن ترى ابنَ الحاجب ينصُّ على أنّ الإبهامَ مستقرٌ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدرةٍ ، أو يذهبُ الاستراباذيُّ إلى أنّ رفعَ الإبهامِ جنسٌ يدخل فيه التمييزُ والحالُ والصفةُ . فكلها تعبيراتٌ يغلبُ عليها طابعُ المتكلمينَ .

---

(١) حاشية الخضري : ١/ ٢٣٢ . والمبين اجمال ذات ــ عنده ، ــ هو الواقع بعد المقادير ، من نحو : الممسوحات ، والمكيلات ، والموزونات ، والاعداد ، والمبين اجمال النسبة ، هو السوق لبيان ما تعلق العامل من الفاعل أو المفعول ، نحو : طاب زيد نفسا ، واشتعل الرأس شيبا .

ومن أصل استعمال هذا المُصطلح ، فالغالب أنّه صادرٌ عن أصلٍ لُغوى ، وإليه ذهب الخُضريُّ والشيخُ خالد ، من النحاة (١) . حتى إنّنا رأينا ابنَ جنى يستعملُ المعنى اللغوى فى الاصطلاحِ ، حين قال : "تخليص الاجناس بعضها من بعض".

---

(١) ذهب الشيخ خالد فى تصريحه الى أنه فى الاصل مصدر ميز ، اذا خلص شيئا من شئ (شرح التصريح : ١/ ٣٩٣) .
كما ذهب الخضرى الى أنه — لغة — تخليص شئ من شئ . ومنه : وامتازوا اليوم أيها المجرمون ، أى انفردوا عن المؤمنين (حاشية الخضرى : ١/ ٣٣١)

ثانيا : التوابع

١ ـ الصفة :

الصفةُ والنعتُ صنوان في الاصطلاح عند سيبويه ، وحدد دلالتَيْهما على ما كان حِلْيةً في نكرةٍ أو معرفةٍ (١) . وهذه الدلالة يمكن أن تُسلمُ إلى دلالة "المَنْعُوتِ" (٢) فيتسنّى لنا القول بأنّ دلالته على ما وُضِعَتْ عليه هذه الحليةُ ، نَعْتًا ، أو وصفًا .

ومن خصائص الصفةِ أنْ تكونَ مُطابقةً لِما كان موصُوفًا على ما نُبينُ لك إنْ شاء الله

أ ـ فلا توصفُ المعرفةُ إلّا بمعرفةٍ . (٣)

ب ـ كما أنّ النكرةَ لا تُوصفُ إلّا بنكرةٍ . (٣)

جـ ـ وأنْ يكونَ الموصوفُ أخصَّ منها ، فلذلك صار "هذا" يُنعتُ بالطويل ، ولا يُنعتُ الطويلُ بهذا ، لأنه صار أخصَّ من الطويلِ ، حين أرادَ أنْ يُعَرِّفه شيئا بمعرفة العينِ ومعرفةِ القَلْبِ ، وإذا قال الطويل فإنّما عرفه شيئا بقلبه دونَ عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصَّ . " (٤)

د ـ ولا تتقدمُ الصفةُ على الموصوفِ ، يدلُّكَ على ذلك قولُ سيبويه ، واعلمْ أنّه لا يُقال ، قائمًا فيها رجلٌ .. " (٥)

---

(١) يقول سيبويه : "هذا باب تَجْرى نعتِ المعرفة عليها . " (الكتاب : ١/ ٢١٩) ويقول أيضا : " .. ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألفِ واللام ، فصار نعتًا ، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لِما ليس فيه ألفٌ ولامٌ . " (الكتاب : ١/ ٢٢٠) . وكذلك يقول : "واعلم أنّ العَلَمَ الخاصّ من الأسم لا يكون صفةً ، لأنّه ليس بِحِلْيةٍ" (الكتاب : ١/ ٢٢٣)

(٢) وهو مصطلح استعمله سيبويه . انظر (الكتاب : ١/ ٢١٨)

(٣) ، (الكتاب : ١/ ٢٢٠ ، والعلم الخاص ـ باعتباره معرفة ـ يوصف على النحو التالى : أ ـ بالمضاف إلى مثله ، نحو : مررت بزيدٍ أخيكَ ب ـ بالألف واللام نحو : مررتُ بزيدٍ الطويلِ . جـ ـ بالأسماء المبهمة ، نحو : مررت بزيدٍ هذا كذلك يوصف المضاف إلى المعرفة ، والالف واللام (انظر الكتاب : ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١) . وتوصف المبهمة ـ يعنى النكرة ـ بالأسماء والصفاتِ التى فيها الألفُ واللامُ جميعًا ويفسر سيبويه ذلك بقوله : "وإنّما وصفت بالاسماء التى فيها الالف واللام ، لأنّها والمبهمة كشيء واحد .. بمنزلة الأسماء فى هذا الوضع ، وليست بمنزلة الصفات فى زيدٍ وعمرو .. " (الكتاب : ١/ ٢٢١)

(٤) الكتاب : ١/ ٢٢١

(٥) السابق : ١/ ٢٧٧

وبعد هذا الدرس عند سيبويه ، في حدود ما يخدم فَهْمَ المصطلح ، فإنّنا نجد : الفراءَ متابعًا على استعمال النعت والصفة (١) وكذلك المبردُ على المُصطلحين ، وعلى دلالتيهما (٢) ، وعلى الخصائص فيهما ، ولكنّ المبرد يضيف مُصطلحًا جديدًا ، أطلق عليه "الجَواهِر" حيث يقول : "ما يقع في التّحْقير من أسماءِ الجَواهِر التي لا تكونُ نُعوتًا ، تقول : مررتُ بِبُرَّ قَفيزٍ بِدِرْهَم ، لأنك لو قلت: مررتُ ببُرَّ قفيزٍ كُنتَ ناعتًا بالجَوْهر ، وهذا لا يكونُ ، لأنّ النّعُوتَ تَحْلِيةٌ ، والجواهرُ هي المنعوتاتُ." (٣) . فعلى هذا يكون مُصطلح "الجواهر" مرادفًا للمنعوتات في التحقير .

ويتابع الزبيديُّ وابنُ جنّي سيبويه على مُصطلحي : "النعت والصفة" وعلى الدلالة فيهما . (٤)

والزمخشريُّ يستعمل مصطلحاتٍ: "نَعْت ، وصفة ، وموصوف" وليس ذاهبًا في دلالتها مذهبًا غيرَ الذي ذهبَ إليه سيبويه ، وإنْ اختلفت طريقةُ التعبير كأنْ نرى الزمخشريَّ يقول عن الصفة : "هي الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحْوالِ الذّاتِ وذلك نحو : طويل ، وقصير ..." (٥)

وابنُ الحاجب يرى أنّ النعتَ تابعٌ يدل على معنى في مَتْبوعِه مُطلقًا" (٦) . أما فائدتُه فهي "تَخْصيصٌ ، أوْ توضيحٌ" ، وقد يكونُ لمجردِ الثّناءِ ، أو الذّمّ ، أو التأكيد نحو : نفخة واحدة." (٧) ويشرح الإستراباذيُّ معنى التخصيص بأنّه "تقليلُ الاشتراكِ

---

(١) انظر معاني القرآن : ٢/٣٤٧ م حيث ترى شرحه لقوله تعالى : (يأيُّها الّذينَ آمنوا لا تَدْخُلوا بيوتَ النّبيِّ ، إلّا أنْ يُؤذَنَ لكُمْ إلى طعامٍ غيرَ ناظِرين إناهُ) الاحزاب ٥٣)

(٢) يقول المبرد : "وإنّما الصفات تحليةُ الشيء" : نحو الظريف ، والطويل (المقتضب: ١/٢٦) وانظر ٤/٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٨ ، ٣/١٨٥ ، ٤/٣١٤

(٣) المقتضب : ٢/٢٥٨

(٤) انظر الواضح ، ص : واللمع ، ص : ١٦٧

(٥) المفصل ، ص : ١١٤

(٦) الكافية : ١/٣٠١

(٧) الكافية : ١/٣٠٢

الحاصلِ فى النكراتِ .. وذلك: جاءنى رجلٌ صالحٌ .. فلمَّا قلتَ: صالحٌ ، قلَّلْتَ الاشتراكَ والاحتمالَ . " (١) . ثم يتابع — بعد ذلك — سيبويه على ما كان من خصائص النَّعْتِ " (٢) . وعلى ذلك تابع ابنُ مالك (٣) ، وابنُ هشام (٤) أمَّا الشيخُ خالد فينصّ صراحة على أنَّ "النعتَ يرادفُه الصفةُ والوصفُ" (٥) ، ومن ثَمَّ تكونُ دلالةُ هذه المترادفاتِ على "التابعِ الذى يُكمل متبوعَه ، على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به" (٦) . ونجدُ عند الأزهرى هذين المصطلحين :

أ — "النعت الحقيقى" ، كما فى "جاء زيدٌ التاجرُ"
ب — "النعت السببى" ، كما فى "التاجرُ أبُوه" (٧)

ويتابع الأشمونىُّ (٨) الأزهريَّ على دلالةِ النَّعْتِ ، والخُضرىُّ (٩) على الوصف والصفة مرادفين للنعت ، وعلى الدلالة أيضا .

وخلاصة هذا الدرس ما يأتى :

١ — أنَّنا أمامَ هذه المصطلحات : الصِّفة — الوَصْف — النَّعْت

٢ — وأنَّ سيبويه بدأ بأنْ جعلَ دلالةَ هذه المترادفاتِ على ما كانَ "حِلْيةً" فى نكرةٍ أوْ معرفةٍ .

---

(١) الكافية : ١/ ٣٠١
(٢) السابق : ١/ ٣٠٤ — ٣٠٨
(٣) التسهيل : ص : ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠
(٤) شذور الذهب : ص : ٥١٢ — ٥١٥
(٥) شرح التصريح : ٢/ ١٠٨ ، وقد نقل الشيخ ياسين عن الدنوشرى عن ابن إياز فى شرح الفصول أنَّ بعض المتأخرين قال : "الوصفُ يُطلق على ما يتغيرُ وعلى غيرِه والنعت لا يُطلق إلا على ما يتغير فقط ، ولذا يقال صفاتُ الله ، ولا يقال نعوته" (شرح التصريح : ٢/ ١٠٨ هامش) ولكن الشيخ ياسين يرى أنَّ إطلاق النعوت على صفات الله واقع فى كلام الأئمة .
(٦) شرح التصريح : ٢/ ١٠٨
(٧) السابق : ٢/ ١٠٨
(٨) حاشية الصبان : ٣/ ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧
(٩) حاشية الخضرى : ٢/ ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧

٣ـ قد نقول : إنّ هذه الدلالةَ التي عبّر عنها سيبويه بـ "الحِلْيَة" ربما تغيرتْ عند بعضِ النحاةِ المخالفينَ ، وقد نقول ـ احترازًا ـ أيضا : إنّ هذا التغيرَ لم يكنْ جوهريًا بعضًا .

٤ـ فحين جعل الزمخشريُّ الدلالةَ على الاسمِ الدالِ على بعضِ أحوالِ الذّاتِ فإنّ بعضَ هذه الأحوالِ هي من قبيلِ هذه الحِلْيَةِ .

٥ـ ولما ذهب ابنُ الحاجبِ إلى أنّ النعتَ يدلُّ على معنى في متبوعِه مُطلقًا ، فهو مؤول بما ذهبنا إليه .

٢ — التوكيد

الوصفُ مصطلحٌ يطلقه سيبويه على التوكيدِ في أغلبِ النصوص ، وإنْ كنا نراه يستعمل التوكيد أيضا . غير أنّنا نذهبُ إلى أنّ مصطلحَ الوصفِ أقمنُ بالاصطلاح في هذا الموضع ، إذ هو أجْرَى من "التوكيد" في استعمالِ سيبويه ، ثم لأنّ التوكيدَ في استعمالِه — في زَعْمنا — قد لا تكونُ له دلالةُ الاصطلاحِ بقدر ما تكونُ له دلالةُ اللغة في غالبِ النصوص .

وإليك هذه النصوص :

يقول سيبويه : "هذا بابُ ما تكونُ فيه أنْتَ ، وأنَا ، ونحنُ ، وهُوَ ، وهِيَ ، وهُمْ ... وأنتمْ وصفًا" (١) .

ثم يتابع فيقول : "اعلمْ أنّ هذه الحروفُ تكونُ وصفًا للمُضمرِ المجرورِ والمَنْصوبِ والمرفوعِ وذلك قولك : مررتُ بكَ أنْتَ ، ورأيتُكَ أنْتَ ، وانطلقْتَ أنْتَ." (٢) ثم يوضح لنا المقصودَ بمُصطلح "الوصف" ، ويقفُنا على حدودِ فَهْمِه ، فيقول : "وليْسَ وصفًا بمنزلةِ الطويلِ ، إذا قُلتَ : مررتُ بزيدٍ الطويلِ ، ولكنه بمنزلةِ نَفْسِه إذَا قلتَ : مررتُ بِهِ نَفْسِه ، وأنَا بي هُوَ نَفْسُه ، ورأيتُه هو نَفْسَه ، وإنّما تريدُ بِهِنّ ما تُريدُ بالنفسِ ، إذا قلتَ : مررتُ به هو ، ومررتُ به نَفْسه ، وليس تريد أنْ تحليَهُ بِصِفةٍ ، ولا قَرابة كأخيكَ . ولكنّ النحويينَ صار ذا عندهُم صفةً لأنّ حالَه كحالِ الوصفِ والمَوْصوفِ ، كما كان أخُوكَ والطويلُ في الصفة بمنزلةِ الموصوفِ في الإجراءِ ، لأنه يَلحقُها ما يلْحَق الموصوفَ من الإعرابِ ." (٣) .

ويقول أيضا : "فأمّا نَفْسُهُ ، حين قُلتَ : رأيته إياه نَفْسَه ، فوصف بمنزلة هو ، وإياه بدل . وإنّما ذكرتهما توكيدًا ، كقوله عز وجل : (فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهم أجْمعونَ) إلّا أنّ إياه بدلٌ ، والنفسُ وصفٌ . ونتابع لنقفَ على ذِكرِ "التوكيد" فنجدُ قولَه : "ونفسُه يُجْزِئُ من إيَّا ، كما تُجزئ منه العينُ ، لأنّك جئتَ بها توكيدًا وتوضيحًا فصارت كالصفةِ ." (٤)

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٩٢

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٣ ، وفي ١/ ٣٠١ يقول : "وقد يتهنى له أنْ يقول : نعم أنْتَ رجلا ، فتجعل "أنت" صفة للمضمر .

(٣) السابق : ١/ ٣٩٣

(٤) السابق : ١/ ٣٩٤

ألا ترى أنّ قولَه : توكيدًا وتوضيحا .. " قد لا يكـــونُ فيـــــه معـــــــنى الاصطـــلاح ؟ (١)

وإذ قد رجح عِنْدنا اختيارُ "الوَصْفِ" مُصطلحًا ، فإنّا نقولُ : إنّ من الألفـــاظِ التى استخدمَها سيبويه فى الوصفِ "كِلاهما" ، و "كِلْتاهُما" ، و "أجْمَعُون" و "كُلّهم" (٢) والوصفُ تابعٌ عند سيبويه (٣) ، حين نراه يقول : نَفْسِه ، ونُفُسُه ، ونفسَه ، وفاقـــًا للمَتْبُوعِ . ولذلك نستطيع القولَ بأنّ دلالـــةَ "الوَصْفِ" على بيانِ أمْرِ المتبوعِ .

ـ ومن خصائصِ "الوَصْفِ" أنْ تجد ، غَيرَ "تَحْلِيَةٍ" للتفريقِ بينه وبينَ النّعْتِ الذى هـــو تَحْلِية ، كما رأينا عند سيبويه .

ـ ومن خصائصِ التبوع أنْ يكونَ معرفةً ـ ضميرًا كان ، أو اسمًا ظاهرًا ـ على نحـــو ما قدّم سيبويه من أمثلـــه .

وإذا جئنا إلى المُبرِّدِ ألْفَيْنـــاه يستعملُ مُصطلحيْنِ :
الأول : "التّوكيد" وهو الذى يكثرُ فى استعمالِه .(٤)
الثانى : "النّعت" (٥)

وقد تابع سيبويه على ما اختارَه من ألفاظٍ تُؤدّى فى استعمالِ هذا المُصطلح ، كمـــا تابعه على الدلالـــة التى ذكرْنا .

---

(١) ويقول فى موضع : "واعلمْ أنّ رُويدًا تلحقها الكافُ .. وذلك قولُـــك : رُويـــدَك زيدًا ورُويدكَ زيدًا ، وهذه الكاف التى لحقت ، إنّما لحقت لتُبين المخاطَـــبَ المخصوصَ .. وقد تقول أيضًا : رُويدك لمن لا يخاف أنْ يلتبس بسواه توكيدًا ... كما تقول : .. أنت تفعل ذاك يا فُلانُ توكيدًا .. وبمنزلة قولك : حَيْهَل ، وحَيْهَلَكَ" (الكتاب : ١/ ١٢٤)

(٢) انظرَ الكتاب : ١/ ٢٧٤ ، ٣٩١

(٣) يقول : "لأنّ الوصفَ تابعٌ للاسم" (الكتاب : ١/ ٣٩٣)

(٤) يقول المبرد : "تقول : رُويدكَ أنتَ وعبدُ الله زيدًا ، وعليك أنتَ وعبد الله أخَـــاك فإن حذفت التوكيد قَبُحَ .." (المقتضب : ٣/ ٢١٠) وانظر استعمالاته لمصطلـــح التوكيد فى : ٣/ ٢١١ ، ٢٣٩ تمثيلا لا حصرا .

(٥) يقول : "فأما أجْمَع وأكْتَع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعتا .. والفصل بينه وبين أحْمَـــرَ وجميع بابه أنّ أحْمَرَ كان نعتًا وهو نكرةٌ .. وأجْمَع لم يكن نكرةً ، وإنّما هو معرفـــة ولم يكُ (المقتضب : ٣/ ٣٤٢) وانظر ٣/ ٣١٠

ولما كان الفراء وجدناه يستعمل مصطلح "التشديد" للدلالة على التوكيد انظر اليه حيث يقول معلقا على قوله تعالى: (والسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ) (الواقعة ١٠) ". . فإنْ شِئْتَ رفَعْتَ السَّابِقينَ بالسَّابِقينَ الثانية وهم المهاجِرُون . . وإنْ شِئْتَ جعلتَ الثانيةَ تشديدا للأُولى . . " (١)

وفي موضع آخر يقول الفراء: "وأما قول الشاعر:

"كَمْ نِعْمةٍ كانت لَها كَمْ كَمْ كَمْ"

إنَّما هذا تكرير حرف، لو وقعت على الأوّلِ أَجْزَأَك من الثّاني. وهو كقول الرجل: نَعَمْ نَعَمْ، تكررها، أو قولك: اعْجَلْ اعْجَلْ، تشديدًا للمعنى." (٢)

وتكريرُ اللفظِ ضَرْبٌ من تقريرِ أمرِ المؤكد، لأنه تمكينُ السامعِ لِمَا وقعَ في نَفْسِه من أمرِ المؤكَّد، وبذلك لم تتغيّرْ دلالةُ هذا المُصْطلح الجديدِ عند الفراءِ، عما رأيناها عند سيبويه.

أما التوكيد عند الزمخشري، فهو ضربٌ من التكرير، إذ يرى أنَّ "التوكيدَ وجهين: تكرير صريح، وغير صريح." (٣) ثم يعرضُ لنا بعد ذلك نماذجَ التكريرين فيقول: "الصَّريحُ، نحو قولِك: رأيْتُ زيدًا زيدًا . .

وغير الصريح، نحو قولِكَ: فعل زيدٌ نَفْسُه، وعينُه، والقوم أنفُسُهم . . والرَّجُلانِ كِلاهُما، ولقيت قومَك كُلَّهم . . " (٤)

ودلالة التأكيد الصريح عنده، على ما كانَ تكريراً في اسم كما رأينا، بل هو يُجْمِلُ ذلك كلَّه فيقول: "في الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ، والجُملةِ، والمُظْهَرِ، والمُضمرِ." (٥)

---

(١) معاني القرآن: ٣/١٢٢
(٢) السابق: ١/١٧٧
(٣) المفصل: ص ١١١
(٤) السابق: ص ١١١
(٥) السابق: ص ١١٢

أما دلالة غير الصريح ، فمَعْنَى رَفْعِ شُبهةِ الإسنادِ ، فيما إذا قلت: فَعَلَ زَيدٌ ، " فـإنَّ لِلسَّامِعِ أنْ يظُنَّ .. أنَّ إسنادَ الفعلِ إليه تجَوُّزٌ ، أوْ سَهْوٌ ، أوْ نِسْيان (١) .. وَظِيفةُ "كُل" و "أجْمَعُونَ" و "أجْمَع" و "جَمْعَاء" هي جميعًا ـ في التأكيدِ ـ لتدلَّ على الشُّمولِ والإحاطةِ بشرطِ أنْ تقصد الأجزاءَ ، كأنْ تقولَ مثلاً : قرأتُ الكتابَ كُلَّه ، وسِرْتُ النَّهارَ كُلَّه وأجْمَعَ ، وسِرتُ الليلةَ كُلَّها وجَمْعَاءَ(٢)

وإذا كان التوكيدُ عند الزمخشري صريحًا ، وغير صريح ، فإنَّه عند ابنِ الحاجب تقريرٌ لأمرٍ "المَتْبُوعِ في النِّسبَةِ أو الشُّمولِ" (٣) ، ثم هو ينقسم عند مرالى :

أ ـ لفظي ، مثل : جاءني زيدٌ زيدٌ (٤)

ب ـ معنوي "بألفاظٍ محفوظةٍ "وهي نَفْسُه ، وعَيْنُه ، وكِلَاهُما ، وكُلُّه ، وأجْمَع واكتَع "(٥)

ثم يواصِلُ الاستراباذيُّ بيانَ دلالةِ التوكيدِ عند ابنِ الحاجبِ ، ونَوْعَيْهِ ، من حيث هو : لفظيٌّ ومعنويٌّ بأن يجعل التوكيد اللفظي سواء بتكرير اللفظ الأول بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة ، وذلك بلفظِ النفسِ والعينِ وما يتصرف منهما ـ من قبيل تقرير أصْلِ النسبةِ ، وإذا كان التوكيدُ تقريرا من حيث المعنى " ما فهم من المتبوع تضمنا لا مُطابقةً وذلك بِكِلا ، وكل ، وأجمع ، وتلاشتهم .. " (٦) ، فإنَّ ذلك يكونُ من قبيلِ تقريرِ شمولِ النسبةِ (٧)

---

(١) المفصل : ص : ١١٢
(٢) انظر هذا في المفصل ، ص : ١١٢ـ١١٣
(٣) الكافية : ١/ ٣٢٨
(٤) الكافية : ١/ ٣٣١
(٥) السابق : ١/ ٣٣١
(٦) السابق : ١/ ٣٣١
(٧) السابق : ١/ ٣٣١

واجمالُ ذلك عندنا أنّ دلالةَ التوكيدِ عند ابنِ الحاجب ، تحددت بصورةٍ قاطعة على :

أ — توكيدِ نسبةٍ ، وهو ما تكررَ فيه لفظُ الأولِ "جاء زيدٌ زيدٌ" ، أو مادلّ عليه المتبوع "جاء زيدٌ نفسُه"

ب — توكيدِ شمولٍ ، "وذلك بِكِلا" مثلا ، نحو : جاءَ الزيدانِ كِلاهُما .

وإذا كان ابنُ عقيل رأينا مُصطلح "التوكيد" عنده في شرحه لألفية ابنِ مالك على هذا النحو :

أ — لفظي : ويعني به "تكرار اللفظ الاول بعينه ، نحو : ادّرجي ادّرجي ..." (١) ثم يذكر بعد ذلك أحكام توكيد الضمير .

ب — معنوي : وهو الذي له ألفاظٌ خاصةٌ في التعبير عنه . وقد جعله ابنُ عقيل على ضربين : الأول : ما يرفعُ توهّمَ مضافٍ إلى المؤكدِ . وله لفظان : النفسُ والعينُ وذلك نحو : جاء زيدٌ نفسُهُ ، فنفسُه توكيدٌ لزيدٍ ، وهو يرفعُ توهمَ أنّ يكون التقديرُ جاء خبرُ زيدٍ ، أو رسولُه . (٢)

الثاني : وهو ما يرفع توهمَ عدمِ إرادةِ الشمولِ (٣) والمستعمل لذلك هذه الألفاظُ : أكْلُ ، وكِلا ، وكِلْتا ، وجَميع (٤)

---

(١) حاشية الخضري : ٢/ ٦٢ـ٦٣

(٢) انظر حاشية الخضري : ٢/ ٦١ ، وشرح التصريح : ٢/ ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٧

(٣) انظر : حاشية الخضري : ٢/ ٦١

(٤) ومذهب ابن عقيل في شرحه لمضمون مصطلح التوكيد هو مذهب ابن ناظم الألفية أبي عبد الله بدر الدين محمد الملقب بابن الناظم . انظر شرحه على الألفية ص : ١٩٦ـ١٩٩

وهكذا نرى ابنَ الحاجبِ يقسم التوكيد إلى : لَفْظِيّ ، ومعنويّ ، ثم يتابـــــعُ النحاةَ (١) من بعده على هـذا التقسيم . وعلى متابعتهم هذه ، نراهم يُخرِّجون بعض تخريجاتهِ ، لا تنفكُّ عن القسمةِ الأصلية "اللفظي" ، و "المعنوي" .
كما ذهب إلى ذلك — مثلاً — ابنُ عقيل في شرحه لألفيةِ ابنِ مالك ، وابنُ ناظمِ الألفيةِ على ما هو مبين لك .

وبعد ذلك نجمل ما يأتي :
أولاً : التكريرُ الصريح عند الزمخشري تطورَ عند ابنِ الحاجب الى "اللفظي"
ثانيا : التكريرُ غيرُ الصريحِ عند الزمخشري أيضا تطور — كذلك — عند ابن الحاجـــب الى "المعنوي" .
ثالثا : الدلالة في هذه الحالاتِ التوكيد لم تتغيرْ تبعاً لتغير منطوقاتها عند هـــؤلاء النحـــاة .

---

(١) انظـر :
(أ) التسهيل ، ص : ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦
(ب) شذور الذهب ، ص : ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٢
(جـ) شرح التصريح : ٢/ ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨
(د) حاشية الصبان : ٣/ ٥٥ — ٥٩
(هـ) حاشية الخضري : ٢/ ٦١ ، ٦٢

٣ـ البـــدل

لعلَّ المقصودَ بهذا المُصطلح يمكنُ استنباطهُ مما أتى به سيبويه من نصوص ،فإذا توقَّعْنا أمامَ قوله: "هذا بابٌ من الفعلِ يُستعمل في الاسم ، ثم تبدلُ مكان ذلكَ الاسمِ اسماً آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول . وذلك قولك: رأيتُ قومَك أكثرَهم . . وهـــو أنْ يتكلم فيقول: رأيت قومَك ، ثم يبدو له أنْ يُبيِّن ما الذي رأى منهم ، فيقول: ثلثَهم أو ناساً منهم . . "(١) فإننا نجدُ الاسمَ الذي أتَى به بدلاً من الاسمِ الأول ، هـــو المقصودُ ليقعَ عليه الحكمُ ، ويكون مناطاً له . وهذا بيِّن في قولهِ: " أنْ يُبيِّن ما الذي رأى منهم . " فعلى هذا نقول: إنَّ دلالـــةَ هذا المصطلح على ما كانَ مقصودا ليقعَ عليه الحكمُ . وهذا الذي هو مقصودٌ بالحكم سنعرض لأحواله بعـــد .

ويقف بنا النصُّ ـ أيضاً ـ على وجود علاقةٍ تبعيةٍ بين الفِعْلِ ، وهذا البـــدلِ المقصودِ للحكم.وبيانُ ذلك أنَّ الفعلَ عاملٌ في الاسمِ المُبدَل منه . وهو "قومَك" فـــي قولك: رأيتُ قومَكَ ، وقد عملَ الفعلُ النصبَ في الاسم ، لأنه موقوع له . فلما كان البدلُ تابعاً ، تحتَّم أنْ يكونَ عملُ الفعلِ فيه بالتبعية ولذلكَ كان البدلُ تابعاً للمُبدلِ منـــه رفعاً ونصباً وجـــرّاً .

وأمَّا أحوالُ هذا المصطلح "البَدَل" فعلى ما أذكره لك:

أولاً : أنْ يكونَ البدلُ شيئاً من المُبدَلِ منهُ .

وذلك من قولهِ: "ويكونُ على الوجْهِ الآخرِ الَّذي أذكره لَكَ وهو أنْ يتكلمَ فيقـــول: رأيتُ قومَكَ ثم بَدَا له أنْ يُبيِّن ما الذي رأى مِنْهُم؟ فيقول ثُلُثَهم أو ناساً منهم . فأمَّا الأولُ فجيـــدٌ عربيٌّ . مثله قوله ـ عز وجل ـ (ولِلَّه على النَّاسِ حـــجُّ البَيْـــتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلاً) لأنَّهم من الناس" .(٢)

---

(١) الكتـــاب : ١/ ٧٥

(٢) السابـــق: ١/ ٧٥ـ٧٦

ثانيًا : أَنْ يكونَ البدلُ والمبدلُ منه شيئًا واحدًا .
يقول سيبويه : " أمَّا بدلُ المعرفةِ من النكرةِ فقولُك : مررتُ برجلٍ عبدِ اللـــه . كأنَّه قيل لـه : بمَنْ مررتَ؟ أو ظنَّ أنَّه يُقالُ له ذلك فأبْدَل مكانَه ما هو أعْـرَفُ منـه . " (١)

ثالثًا : وأَنْ يكونَ البدلُ هو المقصودُ في الحقيقةِ لإحاطةِ المَعْنى بِهِ (٢)
وقد استشهد سيبويه على ذلكَ بهذهِ الآيةِ الكريمةِ ، حيث قال : "فَمِنْ ذَلِـكَ قولُه ـ عزَّ وجلَّ ـ : (يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فيه) " (٣)

رابعًا : بدلُ النِّسْيَانِ أو الغَلَطِ ، أو الإضْرابِ (٤)
وهو يأتي مِن النَّاسِي ، أو من يقعُ منه الغلط . أو مِمَّنْ يضْرِبُ عن شَيءٍ ليذكُـرَ غيرَه . والفراءُ لا يوافق على مُصطلح "البدل" ، وإنَّما يأتي بغيرِ مصطلحٍ فـي معنى البدلِ ، فأنتَ تراه يَذْكُـرُ :

---

(١) الكتـاب : ١/ ٢٢٤
(٢) وهو بدلُ الشمولِ ، أو الاشْتِمال . ولكنَّ سيبويه لم يستعملْ أَحدَ المُصْطلحـيْنِ بلْ مَثَّل لهما على ما بينا .
(٣) الكتـاب : ١/ ٧٥
(٤) يقول سيبويه : "وإنَّما يجوز رأيتُ زيدًا أباهُ ، ورأيت زيدًا عمـرًا . إلا أنْ يكـونَ أراد أنْ يقولَ : رأيتُ عمـرًا ، أو رأيت أبـاه فغلـط ، أو نسـي ، ثـم استـدرك كلامـه . وإمَّا أنْ يكـونَ أضـربَ عن ذلك فنحَّاه وجعـل عمـرًا مكانَـه . "
(الكتـاب : ١/ ٧٥)
وانظر : ١/ ٢١٨

أ ـ المكرور
ب ـ المردود
جـ ـ الترجمة (١)

وعندى أنّ مصطلح "الترجمة" أقمنُ بالاصطلاحِ "مرادفًا للبدلِ" لأننى أحسب أنّ "المكرور" و"المردود" على ما فيهما من دلالة على موضع ـ البدل ـ قد يكونانِ فى معنى لغوى واحدٍ بمعنى الرجوع. فحينما يقولُ: "تجعلُ هذا مكرورًا على ما" أو تجعل المتاعَ مردودا على ما" فكأنما قال: راجعا الى ما (٢)

أما البردُ فذاهبٌ مذهبَ سيبويه فى البدل اصطلاحًا ودلالةً (٣) ونوعًا. ويلقانا الزبيدىّ فإذا هو يبدأ قسمةَ المصطلحاتِ الخاصةِ بأنواعِ البَدَلِ، فيجعلها على ضربين:

أ ـ بَدل البيان. ويشمل عنده:

١ ـ بَدلَ الشىءِ من الشىءِ الذى هُو هُو، كقولكَ: مررتُ بأخيكَ زيدٍ.
٢ ـ وبَدل بعض الشىءِ من جَميعِهِ، كقولكَ: ضربتُ زيدًا وجْهَهُ.
٣ ـ وبَدل الشىءِ مما يُحيط به ويشتملُ عليه، كقولكَ: يُعْجبُنى يومُ الجُمعة الصلاةُ فيه.

---

(١) يقول معلقا على قوله تعالى: (بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيكَ هذا القُرآنَ)، "ولو خفضتَ "هذا" و"القرآنَ" كان صوابًا: تجعل ـ هذا ـ مكرورًا على "ما" تقول: مررتُ بما عندَك متاعِك تجعل المتاعَ مردودا على "ما". (معانى القرآن: ٢/ ٣٢) ثم انظر تعليقه على قوله تعالى: (وللّه على النّاس حجُّ البيتِ من اسْتَطاع إليه سَبيلاً) (آل عمران ٩٧) ١/ ١٧٩ حيث ذكر "المردود". وذكر عن مصطلح "الترجمة" قوله: "المعنى: ليمشِ طللٌ مُوحش، فصلحَ رفعُه لأنه اتبع الطلل، فلما قدّم لم يجز أنْ ينبع الطللَ وهو قبله. وقد يجوز رفعُه على أنّ تجعلَه كالاسم يكون الطللُ ترجمةً عنه، كما تقول: عندى خراسانية جارية.." (معانى القرآن: ١/ ١٦٨)

(٢) استعمل ثعلبٌ مصطلح "الترجمة" أيضًا ـ حيث قال: "قولُه عز وجل: (فذلك يومئذٍ يومٌ عسيرٌ) .. ويوم عسير ترجمة "يومئذ"" (مجالس ثعلب: ١/ ٢٠)

(٣) انظر المقتضب: ١/ ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٤/ ٢٩٥ ـ ٢٩٨

ب ـ بَدَلَ الغلطِ ، كقولك : مررتُ بزيدٍ حمارٍ . (١)
ولعله استعملَ مصطلحَ "بدل البيان" ، لأنه بيانٌ للبدلِ إذا كان هو نفسُ المُبدلِ منه ، أو كانَ بعضًا منه ، أو مشتملاً عليه ، وربما جعل بَدَلَ الغَلَطِ قائمًا بذاتِهِ لِخُروجِهِ عن الأَصلِ : إذْ هو يقع من الغالط أو الساهي .

وتتراءى هذه المصطلحاتُ الثلاثة بدءًا عند ابنِ جني ، فهو يرى أنَّ البدلَ ، في الكلام على أربعة أضرب :

أ ـ بدل الكل	ب ـ بدل البعض
جـ ـ بدل الاشتمال	د ـ بدل الغَلَطِ والنِّسْيان (٢)

ثم يتابعه الزمخشريُّ (٣) ، وابنُ الحاجب الذي ينصُّ صراحةً على مدلولِ هذه الأنواع فيقول : " وهو بدلُ الكُلِّ ، وبدلُ البَعْضِ ، وبدلُ الاشتِمالِ ، وبدلُ الغلطِ ، فالأول مدلولُه مدلول الأولِ ، والثاني جُزْؤُه ، والثالثُ بَيْنَه وبينه مُلابسةٌ بغيرهما ، والرابع أن تقصدَ إليه بعد أن غلطتَ بغيره . " (٤) .
وابنُ مالك يوافقُ على هذا أيضًا ، إلا أنَّه يشترطُ في بدلِ الغَلَطِ أن يكونَ غيرَ مُبايِن الأولِ مُطلقًا وقصدًا ، وإلا فبدلُ إضرابٍ " (٥)

ودلالة هذا المصطلح عِنْدَ ابنِ هشام على "المقصودِ بالحُكمِ بلا واسطة . " (٦) .
ثم هو يرى أن أنواع البدل كما يأتي :

---

(١) انظر هذا في الواضح ، ص : ٧١ـ٧٢ . وقد يطلق على البَدَلِ "المُبدل" فيقول تحت باب البدل : "اعلمْ أنَّ المُبدَل تابعٌ للمُبدَل مِنْهُ جارٍ عليه في جميعِ إعرابِه . . " (الواضح ، ص : ٧١)
(٢) انظر اللمع ، ص : ١٧٢ـ١٧٣
(٣) انظر المفصل ، ص : ١٢١ ، ١٢٢
(٤) الكافية : ١/ ٣٣٩
(٥) انظر التسهيل ، ص : ١٧٢ ، وقد اطلق ابنُ مالك مصطلح "البدل المطابق" على "بدل كلٍّ" وأيَّدَ ذلك ابنُ عقيل والخُضريُّ / حاشية الخضري : ٢ / ٧٤ـ٧٥
(٦) شذور الذهب ، ص : ٥٢٠ . وأضاف ابن هشام أنَّ المقصودَ بقوله : "المقصود بالحُكم" هو إخراجُ النَّعتِ والبيانِ والتأكيدِ ، إذ هُنَّ متممات للمقصودِ بالحكم لا مقصودة بالحكم . وبقوله : "بلاواسطة" مخرجٌ للمعطوفِ بعطفِ النسق ، كما في جاءَ زيدٌ بل عمروٌ ، فهو تابع بواسطة حرف العطف (انظر هذا في شذور الذهب ، ص : ٥٢١)

أ ـ بدل كل "صِرَاطَ الَّذِينَ"
ب ـ بدل بعض "من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً"
جـ ـ بدل اشتمال "قتال فيه"
د ـ بدل إضراب "ما كُتِبَ له نصفُها ثُلُثُها رُبُعُها"
هـ ـ بدل نسيان "جاءني زيد عمرو"
و ـ بدل غلط "هذا زيد حمار" (١)

والأحسن عطفُ هذه الثلاثة بـ "بَلْ" (٢)

والشيخُ خالد متابعٌ على بَدَلِ كُل ، وبدلِ بَعْض ، وبدلِ اشْتِمَال ، ثم جعلَ بدلَ الإضرابِ ، وبَدَلَ النِّسْيَانِ ، وبدلَ الغلطِ قِسْمًا خاصًا أطلق عليه "البدل البيان" (٣) ، وفاقًا للزبيدى فى التسمية ، خِلافًا له على ما يَنْدرجُ تَحْتَه (٤) ، ويذهبُ الأزهرىُّ إلى ضرورةِ التفريقِ بين "بَدَلِ الغلطِ" ، و"بدلِ النسيانِ" لاختلافِ الدلالة فيهما ، إذْ دلالةُ الغلطِ ـ عنده ـ على الغلطِ باللسانِ ، ودلالة النسيانِ على الجَنَانِ . وكثيرٌ من النحويينَ لم يُفرقوا بينهما فسموا النوعينِ بَدَلَ غلط . (٥)

ويتابعُ الأشمونىُّ على ما جاءَ به الأزهرى (٦) ، ومن بعده الخُضرىُّ (٧) ، لتستقر مصطلحاتُ البدل على ما أوْرَدَ الأزهـرىُّ .

---

(١) انظر شذور الذهب ، ص : ٥٢١
(٢) يقصد العطف فى بدل الإضرابِ ، وبدلِ النسيان ، وبدل الغلط ، (شـذور الذهب ، ص : ٥٢١)
(٣) شرح التصريح : ٢ / ١٥٩
(٤) حيث ذهب الزبيدى إلى أنّ "البدل البيانَ" أو "بَدَلَ البيان" يشمل : بدل كُل ، وبدلَ بَعْض ، وبدل الشمول . انظر ، ص : ٢٢٤ من هذا البحث .
(٥) انظر شرح التصريح : ٢ / ١٥٩
(٦) انظر حاشية الصبان : ٣ / ٩٤ ـ ٩٧
(٧) حاشية الخضرى : ٢ / ٧٣ ـ ٧٦

٤ ـ عطف البيان :

على غير المعهود في هذا البحث من تقديمِ نصوصِ سيبويه ، فإنّنا نبدأ بتقديم مقولةِ واحدٍ من مشاهيرِ النُّحاةِ ، هو الإستراباذيُّ ، حين أَغْمَطَ سيبويه حقّا فأنكرَ عليه ما هو ليس بمنكورٍ بشهادةِ النصوص. يقول الإستراباذي : "أقولُ : وأنا إلى الآن لم يظهرْ لي فرقٌ جليٌّ بين بَدَلِ الكلِّ من الكلِّ ، وبين عطفِ البيانِ ، بلْ لا أرى عطفَ البيانِ إلّا البدلَ ، كما هو ظاهرُ كلامِ سيبويه ، فإنّه لم يذكرْ عطفَ البيانِ ، بل قال : أمّا بدلُ المعرفةِ من النكرةِ ، فنحو مررتُ برجلٍ عبدِ الله." (١) ويقول سيبويه : "وتقول : يازيدُ زيدُ الطويلُ ، وهو قولُ أبي عمرو — وزعم يونس أن رؤبةَ كان يقولُ : يازيدُ زيدًا الطويلَ ... وأما قول رؤبة (٢) فعلى أنّه جَعَلَ نصرًا عطفَ البيانِ ونصبه ، كأنّه على قولِه : يازيدُ زيدًا." (٣) ، فهذه شهادةُ النصوص ترفع سهو الإستراباذي .

وقد يكون الإستراباذي على صوابٍ ، إذْ لم ير فرقًا بين عطفِ البيانِ ، وبدلِ كلٍّ من كلٍّ ، لأنّ سيبويه نفسه ذكر عطفَ البيانِ في حديثِ البَدَلِ ، فقال : "أما بدلُ المعرفةِ من النكرةِ ، فقولك : مررتُ برجلٍ عبدِ الله ، كأنه قيلَ لَهُ : من مررتَ؟ ، أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه." (٤)

ولعل استقصاءنا لهذه النصوص المثبتة ولغيرها يقفُنا على وجودِ فرقٍ بين البدل وعطفِ البيانِ ، يتمثل في دلالةِ المُصطلحين . أمّا دلالة البدل فقد أومأنا إليها آنفا . وأمّا دلالةُ عطفِ البيانِ استنادًا الى النصوص ، فهي على الأعرفِ الذي يُخصص ويُعرِّف نكرةً ، أو معرفةً ، كما قالت العرب : يا أَخَانا زَيْدًا أقبلْ ، قال : عَطفوه على هذا المنصوبِ ، فصار مثله." (٥) بل إنّ معنى الدلالة قد يكون ماثلا في المصطلح نفسه "عطف البيان" ، إذ يعني ذلك أنّ العطف في شيئين ، أولُهما — إنْ ذكرته — لم يقفْ

---

(١) الكافية : ١/ ٣٣٧

(٢) يقصد قوله : إنّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سطرًا لقائلٌ يانصرُ نصرًا نصرا

(٣) الكتاب : ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥

(٤) الكتاب : ١/ ٢٢٤

(٥) السابق : ١/ ٣٠٤

منه السامعُ على بيان ، فتذكر الثانى تبيانا ، لأنه أعرفُ من سابقِه ، فتستقر عنـــد السامع دلالةُ القسمِ ، ولذلك رأينا بعضَ النُّحاةِ — ممن سنعرض لهم ان شاء الله — يُطلق عليه "البيان" على ما فسرتُ لك .

وعلى ذلك قد يستبين لنا الفرق بين بدلِ كُلّ ، وعطفِ البيانِ بقولنا : الـــذى يسمى "عطفَ بَيَان" من جملةِ بَدَلِ كُلّ ، ما يكون الثانى مُوضحًا للأول كأن يكونَ أعـرفَ منه ، أو أخصَّ ، فتأتى دلالـة التعريفِ والتخصيص فى عطفِ البيان ، حيث تنتفى فـى بدلِ كل . يضافُ الى ذلك أنَّ عطفَ البيانِ يتلازمُ مع الاسمِ الذى قبلَه وُجودًا ، علـى حين يستقل البدل — إذْ كان جامدًا — فلا يحتاجُ إلى متبوعٍ قبلـه .

وأما الفراءُ فالظاهرُ أنَّهُ من جملةِ الكوفيين ، إذْ لم يكن هذا المصطلـحُ داخلاً فى جملةِ مصطلحاتِهم ، يدلك على هذا قول السيوطى " هذا بابٌ يُترجِـــم لـــه البصريونَ ، ولا يُترجِمُ له الكوفيونَ " (١) يقصد عطفَ البيان .

ويتابع المبردُ سيبويه (٢) ، ثم يأتى ابنُ جنى لنرى دلالـةَ هذا المُصطلـح عنده — على إقامة "الأسماء الصريحة غيرِ المأخوذةِ من الفعلِ مقامَ الأوصافِ المأخـوذةِ من الفعلِ " (٣) ، ويُمثل لذلك بقوله : "تقول : قام أخوك محمدٌ ، كقولِكَ : قَامَ أخـوك الظريفُ . . . " (٤) . ولا أحسبُ أنَّ هذه الدلالة بِمَنْأًى عن مفهومها عنـد سيبويـــه لأنَّ الاسمَ الصريحَ يكونَ عَلَمًا مُميزاً على صاحبـه ، يُعرف به ، فيكـون أعْـرَفَ من غيرِه من الصفـاتِ .

---

(١) السيوطى : الاشباه والنظائر : ٢ / ٩٥

(٢) انظر المقتضـب : ٤ / ٢٠٩ ، ٢٢٠
(٣) اللمع : ص : ١٧٧
(٤) السابق : ص : ١٧٧

وقد تابع الزمخشريَّ على ذلك (١) ومن بعده ابنُ الحاجب (٢) ، وابـــنُ مالك (٣) ، وابنُ هشام (٤) ، والأزهريُّ (٥) ، والخُضريُّ (٦) ، والأشمونيُّ (٧)

وأمَّا أصلُ هذا المصطلح ، فلعلَّه صادرٌ عن أصلٍ لُغوى ، باتفاقِ بعض النحـاة لهذا الخضرى يقول : "هو ـ لغةً ـ الرجوعُ . أُطلقَ على التابع المخصوصِ لأن المتكلمَ يرجعُ إلى الأول فأوضحه بالثانى ، أو تَركه معه فى الحُكمِ"(٨)

وبعد ، فإنَّنا قد انتهينا من درسٍ إلى أنَّ سيبويه قد استعمـلَ هذا المصطلح فى حديثِ البدلِ ، خلافـاً لما زعمه الإستراباذى ، وقد حاولنـا ـ من خلالِ النصوصِ ـ استخراجَ دلالة هذا المصطلح وإنْ لم يُعَرِّفه لنا ـ وهى دلالـــة لا يكادُ النحويون يختلفونَ عليها إلَّا فى طريقة التعبير عنها ، كما ثبت لنا من النصوص التى أوردْنَاها . حاولنا ـ فى إيجازٍ شديدٍ ـ التفريقَ بين ما يكونُ بدلاً ، وعطفَ بيان .

---

(١) حيث يقول : هو اسم غير صفة ، يكشف عن المراد كشفها ، وينزل من المتبـــوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها ، وذلك نحو قوله : أقســـم بالله أبو حفص عمر " .. حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها "
(المفصل ، ص: ١٢٢ـ١٢٣) انظر أيضا : ابن يعيش: شرح المفصل : ٣/ ٧١، حيث تراه موافقا لابن جنى والزمخشرى فى دلالة المصطلح حيث ذهب الى أنـه تفسير الاول باسم آخر مرادف له ، يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال ، من غير أن يتضمن شيئا من أحوال الذات" وهذا وجه افتراق بينه وبين الصفة .
(٢) الكافيـة : ١/ ٣٤٣
(٣) وقد جوز ابن مالك "جعله بدلاً إلَّا إذا قُرن بـ"ال" بعد منادى ، أو تبع مجرورا بإضافة صفة مقرونة بـ"ال" وهو غيرُ صالحٍ لإضافتها إليه ، وكذا إذا أفرد تابعـًا لمنادى .. (التسهيل ، ص: ١٧١) وذلك وفاقا لسيبويه . انظر ، ص من هذا البحث .
(٤) شذور الذهب: ص : ٥١٥ـ٥١٨
(٥) شرح التصريح : ٢/ ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣
(٦) حاشية الخضرى : ٢/ ٦٣ ، ٦٤
(٧) حاشية الصبان : ٣/ ٦٤ـ٦٦
(٨) انظر حاشية الخضرى : ٢/ ٦٣ ، وانظر : شرح التصريح : ٢/ ١٣٠، حاشية الصبان : ٣/ ٦٤

٥ — العطف بحرف

من المفارقات أنّ يذكرَ سيبويه مصطلحَ "العطف" في "عطف البيان" ولم يذكرْه في المعطوف بالحرف ، وإنّما عبّر عن ذلك بلفظ "الإشراك" يقول مثلا : "هذا بابُ ما أُشْرِكَ بين الاسمَيْنِ في الحرفِ الجارِّ فَجَرَيا عليه ، كما أُشْرِكَ بينهما في النَّعتِ فجريا على المنعوتِ" (١) أو تراه يقول : "والفاءُ ، وهي تضمُّ الشيءَ ، كما فعلت الواو ، غيرَ أنّها تجعل ذلكَ مُفيقاً بعضه في إثرِ بعضٍ .." (٢) . فترى متّسقاً بمعنى "الكلام عُطف بعضُه على بعضٍ" (٣)

ويتواصل الحديث عند سيبويه تجده يُشير إلى موضع الدلالةِ في الإشراكِ أو النَّسق فيقول : "فالواوُ يجمعُ هذه الأشياءَ على هذه المعاني" (٤) ، فتكونُ الدلالةُ على إشراكِ المَعْطُوفين في معنى واحدٍ ، أو جمعهما على معنى ، مع اختلافِ كيفية الإشراكِ باختلافِ الحرف العاطف .

فاذا عطفتَ بالواو ، كأنْ تقول : مررتُ برجلٍ وحمارٍ ، فإنّك ترى دلالةَ العطفِ هُهنا مقيدةً بمعنى الواو ، إذْ جَعَلْتَ المرورَ مُطلقاً بالرجلِ والحمارِ ، فلم "تجعل" للرجلِ منزلةً بتقديمِكَ إيّاهُ يكونُ بها أَوْلَى من الحِمارِ ، كأنّكَ قلتَ مررتُ بهما .. وليس في هذا دليلٌ على أنّه بدأ بشيءٍ قبل شيءٍ .." (٥)

وأما العطفُ بـ "الفاءِ" فللإشراكِ كذلك ، إلّا أنّها جعلت الأولَ مبدوءاً به (٦) ، إشارةً إلى إفادةِ الترتيبِ (٧) والتعقيب .

و "ثُمّ" تجعلُ الأولَ مبدوءاً به ، دونَ أنْ "يَقْرو أحدُهما بعدِ الآخرِ" . ولذلك

---

(١) الكتاب : ١/٢١٨
(٢) السابق : ٢/٣٠٤
(٣) القاموس المحيط "نسق"
(٤) الكتاب : ١/٢١٨
(٥) السابق : ١/٢١٨ ، ٢/٣٠٤
(٦) السابق : ١/٢١٨
(٧) يقول سيبويه ". وانما يقرو أحدهما بعد الآخر ." (الكتاب : ٢/٣٠٤)

قال سيبويه : "فالمرورُ هَهُنا مرورانِ" (١) "ذهابًا إلى أنَّ هناك نوعًا من التَّراخي في إشراكِ الثاني . فكأن المرورَ بالأولِ مرورٌ ، وبالثاني مرورٌ آخر ، لعدمِ التواصلِ بينهما .

و "أوْ" للإشراكِ كذلك ، تُثبتُ الحكمَ لأحدِ المعطوفينِ دونَ الآخر " وسَوَّت بينهما في الدَّعوى . " (٢)

و "لا" للإشراكِ بين المعطوفينِ في أمرٍ ، إلَّا أنَّها أحقَّتْ هذا الأمرَ للأول وفصلت بينهما عند مَنْ التبسا عليه (٣)

ومن ذلك : "بلْ" ، و "لَا بَلْ" ، و "لكنْ" ، "يشركْنَ بين النعتينِ فيُجريان على المنعوت ، كما أشركَتْ بينهما الواوُ والفاءُ .. " (٤) فمن ذلك : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ، بل طالحٍ ، أبدلتَ الصفةَ الآخرة من الصفةِ الأولى .. وكذلك : مررتُ برجلٍ صالحٍ ، بل طالحٍ ، ولكنه يجيءُ على الشَّنيان والغَلط .. ومثله : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ أبدلتَ الآخرَ من الأول فجرى مجراه . " (٥)

والمعطوف تابعٌ ، لأنَّ هذه الحروفَ هي التي تُشرك بينه ، وبين الاسمِ الأول لوجودِ معنى الإشراكِ فيها ، وقد رأينا قول سيبويه : "وجَعَلْتَ ثُمَّ الأولَ مبدوءًا بِهِ ، وأشركتْ بينهما في الجرِّ" فلم يجرّ الثاني إلَّا بتبعية الأول القائمة معناها في حرفِ العطفِ أو الإشراكِ .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٨ اشارة الى قوله : مررت برجل ثم أمرأة
(٢) الكتاب : ١/ ٢١٨ "قوله : "مررت برجل أو امرأة ، وقد يكون فيها معنى الاباحة
انظر : ١/ ٤٨٩ ، ٤٩١
(٣) انظر الكتاب : ١/ ٢١٨ . قوله : ومن ذلك : مررت برجل لا أمرأة .. "
(٤) الكتاب : ١/ ٢١٦
(٥) الكتاب : ١/ ٢١٦

ولا نَحْسبنا قد انتهينا من هذا الحديث عند سيبويه ، حتى نحاولَ التماسَ وجهٍ لاستعماله العطفَ في "عطفِ البيان" والإشراكَ ، أو النَّسَق فيما هو معطوفٌ بحرفٍ نقول : إنَّ استعمالَه العطفَ في "عطفِ البيانِ" ربَّما كان من قِبَل أنَّ العطفَ هو الانصرافُ" (١) ، بمعنى أنَّكَ تنصرفُ إلى ما هو أعرفُ ليستبين أمرُ الاسمِ الذي قَبْلَه لأنَّه بيانٌ له ، ولا يكون ذلك في العطفِ بالحرفِ ، إذْ ليس الأمرُ أمرَ معروفٍ وأعرف ، ولكنَّ إشراكَ شيئينِ في أمرٍ واحدٍ مناطُه وجوهٌ حروفٍ استقر فيها معنى الإشراكُ في هذا الأمرِ ، وتبعية الثاني للأولِ ، رفعًا ، ونصبًا ، وجرًا .

وهذا المصطلح عند الفراءِ "نَسَق" (٢) ، ودلالته عنده ، وفاقًا لسيبويه ، وذلك من أمثلته في المعاني ، كأن تراه يقول عن بعضِ حروفِ النسق :

أ — "وربما جعلتْ العربُ "أمْ" إذا سبقها استفهامٌ لا تصلحُ أيٌّ فيه على جهة بَدَلٍ ، فيقولون : هَلْ لَكَ قِبَلَنا حقٌّ أمْ أنتَ رجلٌ معروفٌ بالظلمِ ، يريدون ، بلْ أنتَ رجلٌ معروفٌ بالظلمِ" (٣)

ب — وكذلك تفعل في "أوْ" فيجعلونها نسقًا مُفرقةً لمعنى ما صلحت فيه "أحدٌ" و "احدى" كقولك : اضْرِبْ أحدَهما زيدًا أو عمرًا ." (٤)

---

(١) انظر القاموس المحيط "عطف" والانصراف بعض معاني العطف .

(٢) يقول الفراء معلقًا على قوله تعالى : (أَمْ يُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ..) (البقرة ١٠٨) "أمْ في المعنى تكون ردًا على الاستفهام على جهتين ، احداهما : أنْ تفرق معنى "أيّ" ، والأخرى أن يُستفهمَ بها ، فتكون على جهةِ النسق ." (معاني القرآن : ١/ ٧١)

(٣) معاني القرآن : ١/ ٧٢

(٤) السابق : ١/ ٧٢

جـ ـ وقد تأتي "أوْ" على جهة "بَلْ" ، "كقولك في الكلام: اذهبْ إلى فلان أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليومَ ، فقد دلَّك هذا على أنَّ الرجلَ قد رجع عن أمْرِه الأول ، وجعل "أوْ" في معنى "بَلْ" ..." (١) ، فأنت ترى دلالة "أو" ، و"بل" على ما بينا عند سيبويه .

أما المبردُ فيستعمل "العطفَ" حين يقول : "هذا باب حروفِ العطف بمعانيها" (٢) ثم يذهب مذهبَ سيبويه في دلالة حروفِ العطف . (٣)
وخصائص هذه الحروف عند المبرد أنَّ "تدخلَ الثاني من الإعرابِ فيما دخلَ فيه الأولُ" (٤) وهو مفهومٌ مما قدَّمناه من نصوص عند سيبويه .

ويستعمل الزبيدي (٥) العطفَ ، وابنُ جني (٦) العطفَ والنسقَ ، والزمخشري (٧) العطفَ .
والدلالة عندهم على إدخالِ المعطوفِ في معنى ما عطفت عليه .

ويذهب ابنُ الحاجب إلى أنَّ دلالةَ العطفِ على التابع "المقصودِ بالنسبة مع متبوعِهِ ، بتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف ..." (٨) . ويوضح الإستراباذيُّ

---

(١) معاني القرآن : ٧٢/١
(٢) المقتضب : ١٠/١
(٣) انظر : ١٠/١ ، ١١ ، ١٢ . ويلاحظ أن المبرد يستعمل التراخي في دلالة "ثم" فيقول : "الا أنها أشد تراخيا" (المقتضب : ١٠/١)
(٤) المقتضب : ١٢/١
(٥) انظر الواضح . ص: ٢٨
(٦) انظر اللمع ، ص : ٧٧
(٧) انظر المفصل ، ص : ١٢٣
(٨) الكافية : ٣١٨/١

المقصود بالنسبة "نسبة الفعل إليه ، فاعلاً كان أو مفعولا ، أو غيرهما .." (١) .
ويزيد الأمر وضوحًا حين ينبّه إلى أنّ المقصود بالنسبة في المعطوف بـ" لا "، و "بَلْ" و "لَكِنْ" و "أَمْ" ، و "أَوْ" أحدُ الأمرين من المَعْطوفِ والمعطوفِ عليه" .
وعلى ذلك تكون دلالةُ العطفِ في هذه الحروفِ على المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عليه .

وابنُ مالك يذهبُ إلى التسمية بـ"عَطْفِ النَّسَقِ" (٢) ودلالته على "المَجْمُوعِ تابعًا بأحدِ حُروفِهِ" (٣) ثم جعل : الواوَ — الفاءَ — ثُمَّ — حَتَّى — أَمْ — أَوْ ، للإشراكِ لفظًا ومعنى .
و "بَلْ — لا" لفظًا لا مَعْنى ، وكذا "أَمْ" و "أَوْ" إنْ افْتَضَتَا إضْرابًا . (٤) .

ويتابع النحاةُ بعد هذا على "عَطْفِ النسقِ" بين اختلافٍ يسيرٍ في بعضِ معاني الحروفِ المنسوقِ بها (٥) ، ولا يكادون يختلفون في أمرِ الدلالة .

---

(١) الكافية : ١/٣١٨
(٢) يقول : "باب المعطوف عطف النسق" (التسهيل : ص: ١٧٤)
(٣) التسهيل ، ص : ١٧٤
(٤) السابق ، ص : ١٧٤
(٥) انظر :
أ — ابن هشام : شذور الذهب ، ص : ٥٢٨ — ٥٣٠
ب — الازهري : شرح التصريح ، ٢ : ٢/١٣٤ — ١٣٦
جـ — الاشموني : حاشية الصبان : ٣/٦٧ — ٦٩
د — الخضري : حاشية الخضري : ٢/٦٥ — ٦٨

ثم ، هذا المصطلح — بشهادة النحاة — يرجع إلى أصل لغوى إذ نرى الخضرىّ — مثلاً — يقول : " بفتح السين اسم مصدر ، من نسقت الكلام .. عطفته بعضه على بعض ، والمصدر نسقاً بالسكون قبل ، وبالفتح أيضاً . ويقال : نسقت الدّر نظمته ، ونسقت الشيء بالشيء اذا أتبعته إيّاه .. والمعنى : هذا باب العطف الواقع فى الكلام المنسوق بعضه على بعض .. " (١)

---

(١) انظر الخضرى : حاشية الخضرى : ٢ / ٦٥ ، وانظر أيضا شرح التصريح : ٢ / ١٣٤

معجم المصطلحات
الواردة في البحث

معجم المصطلحات الواردة في البحث

أخذت فكرة هذا المعجم بعد الانتهاء من البحث ، وبعد إجالة النظر فيه غير مرة ، فقد تراءت لنا المصطلحات هنا وهناك ، لا يُوقف على استقصائه إلا بعد جهد جهيد ، فلم يكن بدٌّ من هذه الفكرة ، تُجمع بها أطراف ما تشتت ، حتى نتمكن من المتابعة والنظر .

وقد انتهيت في فكرة هذا المعجم إلى أن يُقسم إلى أربعة أقسام بعدد فصول البحث ، وأن يأخذ كلُّ قسم عنوان فصل تُرتب فيه المصطلحات ترتيبًا هجائيا ، وكان يمكن أن نقدم هذا الترتيب على مستوى البحث كله ، ولكننا آثرنا هذا التجزيء ليسهل تناول المصطلح من قريب ، بدلاً من إطالة النظر ودفعًا للنسيان والتشتت .

وقد حرصنا على أن نُشير إلى مواطن المُصطلح في صفحات البحث ، لتتحقق الغاية في الوقوف عليه ، ثم لتحيل القارئ إلى الأصول التي اعتمدنا عليها في استخراج هذا المصطلح ، من خلال الصفحات المشار اليها .

والى هذا المعجم على هذا النحو .

القسم الاول : مصطلحات القضايا العامة

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحـــاة	معنـــاه
١ــ الإعراب	عند سيبويه : هو الإعراب . وقد وافقه عليه جميع النحويين ــ اصطلاحـــا ــ ومن حيث المعنى : تابعه الفـراء ، والمبرد ، والزبيدى وابن جـــنى ثم بدأ الخالفون لهؤلاء يدخلـــون وجهات نظر :	اعتوار الرفع والنصب والجـر والجـزم لحرف الاعراب بسبب العامل فالزمخشرى : على أنّ وجوهه ثلاثة ، وتُعد أعلاماً على هذه الوجوه الـتى هى المعانى المذكورة عنده . وابن الحاجب : يرى له ثلاثة وجـوه أيضا . وهو بالجملة يعد عاملا . أما ابن مالك : فله عود على بـــدء سيبويه ، إذ يجده أربعة وجوه وهـو عنده بيان مقتضى العامل . (١) وابن هشام : على أنه أثر ظاهـــر أو مقدر يجلبه العامل ، ووجوهـــه ثلاثـــة . والازهرى : يرى أنه : ١ــ لفظـى ــ ظاهرًا ، أو مقدرًا ــ بين أربعـــة وجوه ، هى علامات مجلوبـــة مـــن العامل .

(١) البحث : ص : ٢٣ــ ٢٥

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معنـــاه
		٢ ــ أو معنوى ، تتغير فيه أواخر لاختلاف العوامل التى هى المعانى . والخضرى : على أنه واحد ــ لفظيا ، أو معنويا ــ من قبل أن الرفع واخواته اعراب على كلا المذهبين .
٢ ــ الإفراد	استعمل سيبويه مصطلحات "الواحد" "المنفرد" "المفرد" والفراء : المفرد . وتابع المبرد على "الواحد" و "المفرد" والزبيدى يستعمل الواحد ويتابعه ابن جنى . والزمخشرى يرى المفرد ويتابعه ابن الحاجب والنحاة على ذلك من بعد . (١)	ما كان قائما بنفسه ، ولم يضف اليه ما يخرجه عن كونه واحدا ، وهو المستغنى عن العلامة المميزة له باعتباره أصلا . وهذا مذهب النحاة .
٣ ــ البناء	هو عند سيبويه "البناء" ، أو "ما يبنى عليه الحرف" أو "لغير اعراب" وقد تابعه النحويون فى مصطلح البناء فقط ، ما خلا الفراء ، حيث استعمل مصطلحين : الاول : "على وجهة واحدة" الثانى : "اعرابه واحد" (٢)	وهو عدم تنازع العوامل للحرف الاخير المسمى عنده حرف الاعراب ، وتابع على ذلك النحويون .

(١) البحث : ص ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢
(٢) البحث : ص ٢٥ ــ ٢٦

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معناه
٤ـ التأنيث	استعمله سيبويه ، ولم يشر منطوقه عند النحاة (١)	يرجع الى أصل لغوى ، ومعناه كل ما يخرج من بطنه شيء على الحقيقة ثم استعمل في المجاز وانصرف الى غير ذلك .
٥ـ التثنية	ذكر سيبويه "المثنى" و"التثنية" و "المفردين" واختار الفراء الاثنين . والمبرد يرى التثنية وفاقا لسيبويه . والزبيدى يوافق الفراء ، وكذلك ابن جنى على الاثنين ، الا أن ابن جنى يوافق سيبويه والمبرد على التثنية . والزمخشرى موافق على استعمال "المثنى" . وابن مالك مع التثنية ويبقى هذا الاصطلاح بين المثنى و"التثنية" (٢)	هو ما دل على الاثنين بزيادة في بناء المفرد ، هي الالف والنون .

(١) البحث ، ص : ٥٧
(٢) البحث ، ص : ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معناه
٦ـ التذكير	النحاة جميعا على "التذكير" ، أو "المذكر"	ذكرنا فى البحث أن معناه من اللغة وأن هناك فى الاصل ألفاظا تعبر عنه ، أو تدل عليه، ينضاف الى ذلك الالفاظ المنسوبة الى المذكر بسبب الاستعمال فقط.
٧ـ التعريف	من المصطلحات التى وجدت ـ بدءا ـ عند سيبويه وتابع النحاة على هذا المصطلح ، الا أن الفراء أضاف مصطلح "الوقت" (١)	وهو ما تخصص بكونه علما خاصا أو بالالف واللام ، أو أن يكون اسم اشارة ، أو ضميرا ، أو مضافا الى واحد منها.
٨ـ التنكير	اتفق النحاة أيضا على النكرة أو التنكير غير أن الفراء أضاف مصطلح "المبهم" مرادفا للنكرة (٢)	ومعناه: شيوع الشيء فى أمته وكونه بعضا مجهولا من جملة.
٩ـ الجمع	ذكر سيبويه: "الجمع على حد التثنية" ، و"الجميع" ، و"الجمع" والفراء يرى: "الجماع" و"تاء الجمع" ويبدأ ظهور "جمع المذكر السالم" عند المبرد ، وكذلك جمع المؤنث	مادل على جماعة الذكور بزيادة واو ونون رفعا أو ياء ونون نصبا وجرا أو على جماعة الاناث بزيادة ألف وتاء

(١) البحث ، ص: ٥٧
(٢) البحث ، ص: ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معناه
	ويرى الزبيدى : جمع السلامة ، وعند الزمخشرى نرى : جمع القلة وجمع الكثرة ، "ذو التاء" للدلالة على جمع المؤنث ويتابع النحويون بعد ذلك على : جمع المذكر ، وجمع المؤنث . (١)	
١٠ـ الجملة	لم يظهر عند سيبويه ، ولكنه عبر عنه بالكلام ، ويظهر مصطلح "الجملة" عند المبرد ، ويتابع عليه النحويون من بعده . (٢)	هو التركيب المنعقد عليه الفائدة الا أنها أعم من الكلام عند ابن هشام بمعنى أنها قد لا تكون مؤدية الى فائدة .
١١ـ شبه الجملة	لم يذكره سيبويه وبعض لاحقيه ، وانما كان "الجر" بديلا عنه ، بحيث كان تركيب هذا المصطلح انذاك على هذه الصورة : جار + مضاف اليه الا أن هذه الصورة تتغير عند الفراء الى : محل "الظرف" + مضاف اليه صفة "حرف الجر" + مضاف اليه	هو التركيب المتمثل فى صورة حرف الجر + المضاف اليه أو الظرف + المضاف اليه وهو شبه للجملة ، لانه قريب من تركيب الجملة

---

(١) البحث ، ص : ٦٦ ـ ٧٠
(٢) البحث ، ص : ١١ ، ١٦ـ٢٠

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معناه
	وأول من يستعمل "شبه الجملة" ابن هشام ويتابع عليه النحويون من بعده . وهو ما نعرفه الان (١)	
١٢ـ العامل	موجود عند سيبويه ، وتابعه عليه النحويون . (٢)	هو المؤثر على وجه من الوجوه الذى له امارات دالة عليه تتمثل فى تغير حركات الاعراب على الحرف الاخير من الكلمة .
١٣ـ الكلام	ذكره سيبويه وتابعه عليه النحاة (٣)	وهو التركيب المفيد دائما . الا أن سيبويه أطلقه وقصد به ـ أحيانا ـ النثر
١٤ـ الكلمة	ذكر سيبويه والمبرد "الكلمة" و "الكلم" والزمخشرى يستعمل "الكلمة" فقط والنحويون من بعده على هذا المصطلح فى الغالب . (٤)	وهى القول المفرد ، الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه .
١٥ـ القول	ذكره سيبويه والنحاة من بعده (٥)	هو كل ما نطق به اللسان ، تاما كان ، أو ناقصا .

(١) البحث ، ص : ٨٥ ـ ٩٤
(٢) البحث ، ص : ٧٦ ـ ٨٢
(٣) البحث ، ص : ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩
(٤) البحث ، ص : ١٠ ، ١١
(٥) البحث ، ص : ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩

القسم الثانى : مصطلحات التركيب فى الجملة الاسمية :

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحـــاة	معنـــاه
١ــ الابتداء	ذكره سيبويه والنحاة من بعده عليه وان كان الفراء يستخدم أحيانا الاستئناف (١)	هو محل الكلمة المبدوء بها
٢ــ الأفعال الناسخة	هى الافعال المتعدية عند سيبويه والنحاة ، الا أن مصطلح نواسخ الابتداء يظهر عند ابن عقيل ويتابع عليه النحاة من بعده . وعن مصطلح : اسم كان : فهو عند سيبويه : "ماتشغل به كان" وعند الفراء : "مرفوع كان" وأول من يستعمل "اسم كان" المبرد . ثم يتابع عليه النحاة وأما خبر كان فهو خبر أيضا عند جميع النحاة الا أن الفراء يضيف مصالح "الفعل" أحيانا (٢) وأفعال "الشك واليقين" ــ كما عبر سيبويه ــ فان الاسم والخبر بعدها يصبح المفعول الاول ، فالمفعول الثانى على الترتيب ، وذلك عند جميع النحاة (٣) ولكن مصطلح الشك واليقين يتابع عليه المبرد	منها كان وأخواتها . وهى تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ ما كان لهما على الاصل هى ظن وأخواتها . ومعناها بهسان ما استقر من حال المفعول الاول يقينا أو شكا .

(١) البحث ، ص : ١٠٨ــ١١٥
(٢) البحث ، ص : ١١٦ــ١٢٣
(٣) البحث ، ص : ١٢٤ــ١٢٩

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحـــاة	معنـــاه
	حتى يأتي الزمخشري فيطلق عليها "أفعال قلوب" ويتابعه ابن الحاجب ويأتي ابن مالك ليعود الى ما ذهب اليه سيبويه والمبرد . ولما كان ابن هشام اختار "أفعال قلوب وتصيير" ثم تابع النحاة من بعده علـــى ذلك . (١)	
٣ـ الحروف الناسخة " إنّ وأخواتهـا"	أطلق عليها سيبويه "الحروف الخمسة ثم أطلق ابن عقيل "الحروف الخمسة واسم ان : لم يذكره سيبويه ، ولكنه ظهر عند المبرد أيضا . ثم تابـع عليه النحاة ، ولكن الفراء يستعمل "الصاحب" أحيانا أما خبرها : فذكره سيبويه ومـــن بعده . الا أن الفراء أطلق عليـــه الجواب ـ الفعل ـ الافاعيل . وذكر الخبر كذلك . (٢)	هي الحروف العاملة في المبتـــدأ والخبر وتعمل فيهما النصب والرفع على الترتيب . ولها معانيهـــا المنصوص عليها في كتب النحـــو .

(١) البحث ، ص : ١٣٦ـ١٣٩
(٢) البحث ، ص : ١٣٦ـ١٣٩

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معنـــاه
٤ـ الخبر	ذكره سيبويه ، وذكر مرادفا لـه هو "المبنى عليه" ، وقد تابع النحاة على الخبر ، غير أن الفراء ذكر المرافع و "الخبر" مصطلحين مترادفين . (١)	هو الجزء من التركيب الذى يتم به المعنى ويكون مرفوعا .
٥ـ المبتدأ	سماه سيبويه "المبتدأ" ، "الاعرف" و "المسند" والفراء يختار ٤ الاسم" و "المرافع" ويتابع النحويون بعد ذلك على "المبتدأ" (٢)	وهو ما يبدأ به الكلام ، ويكون مرفوعا .
٦ـ الممنوع من الصرف	استعمله سيبويه وتابعه النحويون الا أن الفراء يضيف "غير المجرى" أو "مالا يجرى" (٣)	هو مالا يلحقه تنوين لمشابهته الفعل

(١) البحث ، ص : ١٠٨ـ١١٥
(٢) البحث ، ص : ١٠٨ـ١١٥
(٣) البحث ، ص : ٩٨ ـ ١٠٧

القسم الثالث: مصطلحات التركيب فى الجملة الفعلية

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معناه
١ـ الاشتغال	لم يذكره سيبويه • وظهر عند المبرد ثم تابع عليه النحاة • ما عدا الزمخشرى لم نره يذكره (١)	وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسه
٢ـ التعجب	ذكره سيبويه • وتابعه التصريفيون عليه (٢)	هو بناء يعبر به عن معنى التعجب حسنا أو قبحا
٣ـ التنازع	لم يذكره سيبويه • واطلق عليه المبرد الاعمال • ثم يظهر عند ابن الحاجب ويتابع عليه النحاة (٣)	اذا نسب العمل الى الفعل الاول • أضمر فى الثانى معموله • واذا نسب الى الثانى أضمر فى الاول
٤ـ الشرط	ذكر سيبويه مصطلح "الجزاء" مرادفا للشرط • وقد تابعه الفراء • ويظهر مصطلح "الشرط" عند المبرد • ويستعمل الزبيدى "الشرط" و "المجازاة" • وكذلك ـ ابن جنى الا أنه له وجه فى التفريق بينهما • أو فى استعمالهما • ويذهب الزمخشرى الى وجود : أ ـ جملة الشرط ب ـ جملة الجزاء •	هو تعلق الفعل الثانى بالاول ووقوع الثانى مشروط بوقوع الاول

(١) البحث • ص : ١٥٥ـ١٥٧
(٢) البحث • ص : ١٦٩ـ١٧٤
(٣) البحث • ص : ١٥٨ـ١٦١

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحـــاة	معنـــاه
	وينتظم مصطلح المجازاة عند ابن الحاجب مصطلحي : "الشرط والجزاء" ولما كان ابن هشام وخالفوه رأينا الشرط أجرى على ألسنتهم (١)	
٥ــ الفاعل	استعمله سيبويه والنحاة ، فلم يتغير منطوقه (٢)	وهو ما أسند اليه الفعل ، وحقه الرفع
٦ــ الفعل	استعمله سيبويه ، وتابع عليه النحاة (٣)	وهو عند سيبويه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء أو هو كما ذهب ابن الحاجب ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الازمنة.
٧ــ اللازم	لم يستعمل سيبويه هذا المصطلح وانما عبر عنه بـ"الذي لا يتعدى الى مفعول" والفراء يستعمل مصطلح "غير الواقع" ويوافق النحاة ، حتى ابن الحاجب سيبويه على تعبيره عن اللازم ، حتى يأتي ابن مالك فنرى عنده مصطلح "اللازم" ثم يتابع عليه النحاة من بعده (٤)	هو الفعل المستغنى بفاعله.

---

(١) البحث ، ص : ١٦٢ــ١٦٨
(٢) البحث ، ص : ١٤٨ــ١٥٤
(٣) البحث ، ص : ١٤١ــ١٤٧
(٤) البحث ، ص : ١٤٦ــ١٤٧

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معناه
٨ـ المتعدى	استعمله سيبويه والخالفون له ، ما خلا الفراء ، فقد استعمل له مقطوقا آخر ، هو "الواقع" (١) ويوافقه على هذا ابن مالك ، ويزيد "المجاوز"	هو الذى لا يكتفى بفاعله فيطلب مفعولا أو أكثر .
٩ـ نائب الفاعل	لم يذكر سيبويه ، ولكن عبر عنه بـ "المفعول الذى لم يتعد اليه فعل فاعل" وقريب من هذا تعبير الفراء بـ "مالم يسم فاعله" ، يخال التعبير عن هذا المصطلح على هذا النحو حتى نرى مصطلح "نائب الفاعل" عند ابن مالك ، ثم يتابع عليه النحاة (٢)	وهو ما حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه وغير عامله الى فعل أو يفعل أو مفعول وهو أصلا المفعول به

(١) البحث ، ص : ١٤٦ـ١٤٧
(٢) البحث ، ص : ١٤٨ـ١٥٤

القسم الرابع : مصطلحات المكملات والتوابع

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معناه
١ــ الاستثناء	استعمله سيبويه والنحويون من بعده عليه (١) ويلقانا الزبيدى بمصطلح "الاستثناء المفرغ" ويتابعه عليه ابن جنى ، كما يلقانا ابن الحاجب بمصطلح "الاستثناء المتصل" ، وبمصطلح "المستثنى منه" (٢)	ومعنى الاستثناء أن تدخل الاسم فى شىء تنفى عنه ما سواه . والاستثناء المتصل : هو المخرج من متعدد لفظا أو تقديرا .
٢ــ البدل	موجود عند سيبويه والنحاة ، الا الفراء ، اذ استعمل له أكثر من مرادف ، فسمى : المكرور ــ المردود ــ الترجمة (٣) والزبيدى أول من جود لنا هذين المصطلحين الخاصين بالبدل : ١ــ بدل البيان ويشمل بدل بعض الشىء من جميعه ــ بدل الشىء مما يحيط به ويشتمل عليه . ٢ــ بدل الغلط ثم تتراءى مصطلحات البدل عند ابن جنى أكثر تحديدا ، نحددها ما يأتى :	وهو ما كان مقصودا ليقع عليه الحكم

(١) البحث ، ص : ١٨٧ــ١٩٨
(٢) البحث ، ص : ١٩٣
(٣) البحث ، ص : ٢٢٢ــ٢٢٦

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحـــاة	معنـــاه
	١ــ بدل الكل ٢ــ بدل البعض ٣ــ بدل الاشتمال ٤ــ بدل الغلط والنسيان ويتابع ابن جني الزمخشري وابـــن الحاجب ، وابن مالك وكذلك ابن هشام ، ولكنه يزيد " بدل الاضراب" ويتابع النحويون بعد ابن هشـام على هذه الانواع التي زادها بـن هشام واحدا . (١)	
٣ــ التمييز	لم يستعمله سيبويه ، ولكنه ظهـر عند المبرد ، ثم تابع عليه النحاة غير الفراء ، حيث ذهب الى تسميته بـ"التفسير" (٢) وفي التمييز نـرى مصطلحين آخرين ظهرا عند ابـن عقيل ، هما : "تمييز الـــذات" و "تمييز النسبة" (٣)	ومعناه رفع الابهام الموجود فـــي المميز .
٤ــ التوكيد	استعمل سيبويه الوصف كثيرا والتوكيد نادرا والفراء يختار "التـأبيـد" والمبرد على "التوكيد" و "النعت"	هو تابع دال على بيان أمر المتبوع

(١) البحث ، ص : ٢٢٣
(٢) البحث ، ص : ٢٠٥ــ٢١١
(٣) البحث ، ص : ٢٠٨

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحاة	معنـــاه
	ويذهب الزمخشري الى القول بالتأكيد وهو على وجهين ... عنده أحدهما : تكرير صريح ثانيهما : غير صريح ويظهر عند ابن الحاجب بدء مصطلحي : "التوكيد اللفظي" ، و "التوكيد المعنوي" . ثم يتابع النحويون على المصطلحين (١)	
٥ـ الحال	هو عند سيبويه كذلك . وعليه جميع النحاة ، الا الفراء . فقد ذكر هذين المصطلحين بعد ذكره مصطلح الحال : أولهما : القطع ثانيهما : الفعل (٢)	وهو وصف فضلة يبين هيئة صاحبه أو تأكيد ، أو تأكيد عامله ، أومضمون الجمله قباله
٦ـ الصفة	ذكر سيبويه الصفة والنعت . وعلى ذلك الفراء والمبرد . ويضيف المبرد ثالثا هو "الجوار" ويبقى مصطلحا الصفة والنعت شركة في استعمال النحاة ويضيف الازهري مصطلحي النعت الحقيقي "و "النعت السببي (٣)	تابع يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه

---

(١) المفصل ، ص : ٢١٦ ـ ٢٢١
(٢) المفصل ، ص : ١٦٩ ـ ٢٠٤
(٣) المفصل ، ص : ٢١٢ ـ ٢١٥

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحـــاة	معنـــاه
٧ــ العطف	ذكر سيبويه مصطلح عطف البيـــان كما ذكر مصطلحي : "النســق" ، و "الاشراك" في كلامه عن المعطوف بحرف، وقد تابع النحويون ــ فـلا الفراء ــ على عطف البيان وفي العطف بحرف تابع الفراء سيبويه على النسق والمبرد يذكر العطف في هذا الباب ويتابعه الزبيدي والزمخشري وابـن جني يتابع سيبويه والمبرد علـــى العطف ، و "النسق" ويجمع ابـــن مالك العطف والنسق في مصطلـــح واحد يطلق عليه "عطف النسق" ويتابع عليه النحاة بعده. (١)	هو اشراك المعطوفين في معـــنى ، أو جمعهما على معنى واحد
٨ــ المفعول به	ذكر سيبويه والمبرد ، ثم تابـــع النحاة عليـــه (٢)	ما وقع عليه فعل الفاعـــل
٩ــ المفعول لأجلـــه	استعمل سيبويه "المفعول له" والفراء يرى "التفسير" وتابع سيبويه ابـــن جني ، والزمخشري ، وابن الحاجب وابن مالك، وأول من يستعمـــل	هو المصدر الفضله المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل

(١) البحث ، ص : ٢٢٧ــ٢٣٥
(٢) البحث ، ص : ١٧٦ــ١٧٨

المصطلح	أحوال تدرجه عند النحـــاة	معنـــاه
	"المفعول لاجله"ابن هشام وأحيانا يطلق "المفعول من أجله "أو"المفعول له" وتابع ابن هشام الازهرى ومن بعـــده. (١)	
١٠ــ المفعول المطلق	لم يستعمله سيبويه ولا المبرد ويبدأ الزمخشرى فيطلق عليه "مفعولا" فقط ثم يستوى "مفعولا مطلقا" عند ابن جنى (٢) . ثم يتابع على ذلك النحـــاة فيما يظهر عند ابن جنى مصطلحات "لعدد المرات" . ثم يذكـر ابن و "المبين لنوعه" و "المبين لعدده"	وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده. المؤكد للفعل " ، "لبيان النـــوع" عقيل المفعول المطلق "المؤكد لعامله (٢)

(١) البحث ، ص : ١٨٥ــ١٨٦

(٢ ، ٢) البحث ، ص : ١٧٩ــ١٨٤

خاتمة البحث

خاتمة البحث

وقفنا مع المصطلح كثيرا لِنَرى منه صورةً ومعنى . وكان بدؤنا باستصحاب كتاب سيبويه . لما له من سَبْقٍ أصيلٍ لا يخالفه فيه أحدٌ من دخل الِضمار . وأوجبَ علينا حقَّ الصُّحبةِ في البدء . فقد بدأ النحاةُ من حيث انتهى ، وها نحن معهم عودًا على بدء .

نقول ، لما تداولنا في مُصطلحاتِ النحوِ عند سيبويه ، تراءَتْ لنا فكرةً أو منطوقًا صريحًا . فما كان فكرة ، فأنتَ تراه يحوِّل لك الأمثلةَ ... وقد يُنبِّهك ... ليقفَك على معنى ما يُريد دائمًا بعد أنْ يضعَ مبدأً في تكوينِ المصطلحِ ، قائمًا على تمثُّلِ معناه أولاً .

وإذا وجدتَه يُصرِّح بمنطوقِ المصطلحِ ، فلا ينفكُّ يذكرُ الأمثلةَ كذلك ، حتى تَرى وجهَها التسمية .

على هَدْيٍ من تعبيرِ سيبويه عن المُصطلحِ — فكرةً ، أو منطوقًا — استطاع النحاةُ من بعده إظهارَ بعض المصطلحات التي لم تظهر عنده .

وبين أنْ يكونَ المصطلحُ فكرةً ، أو منطوقًا ، جرى حديثُ المصطلح في هذا البحثِ بين النحاةِ ، كما آلت نتائجُه أيضًا على هذا النحو ، وإن كانت هناك ملامحُ أخرى مميزة للبحث تتعلقُ بالدرس المصطلحي :

وعلى ذلك يمكن أنْ نقسِّمَ نتائج البحث الى ما يأتي :

١ — مصطلحات عبَّر عنها سيبويه ، ولم يظهر منطوقُها عنده ، وهي :

أ — الجُملة	ب — المبني للمجهول
جـ — الفعل اللازم	د — الاشتغال
هـ — التنازع	و — التمييز
ل — المفعول المطلق	م — المعرب

فهذه المصطلحاتُ استطعنا أنْ نقفَ على بدءِ ظهورِها عند النحاة على هذا النحو :

الجُملة	———	عند المبرد
المبني للمجهول	———	عند ابن مالك
الفعل اللازم	———	عند ابن مالك

الاشتغال ـــــــــ عند المبرد
التنازع ـــــــــ عند ابن الحاجب
التمييز ـــــــــ عند المبرد
المفعول المطلق ـــــــــ عند ابن جني
المعرب ـــــــــ عند المبرد

٢ـ بعض مصطلحات ذكرها سيبويه وتغيّرت عند بعض النحاة ، من نحو :

أ ـ ما تشغل به كان ـــــــــ تغير إلى مرفوع كان عند الفراء ، ثم الى اسم كان عند المبرد ومن بعده .

ب ـ حرف الإعراب ـــــــــ تغير الى محل الاعراب عند ابن هشام ومن بعده .

جـ ـ الظرف ـــــــــ تغير الى "محل" ، "صفة" عند الفراء ، ثم تابع النحاة على الظرف

د ـ المتعدّى ـــــــــ تغير الى "واقع" عند الفراء ، ثم تابع النحاة على المتعدى

هـ ـ الجزاء ـــــــــ تغير الى الشرط عند المبرد ، ثم تابع المتأخرون على الشرط .

٣ـ بعض المصطلحات لم يعبّر عنها سيبويه ، ولم يُسمّها ، ولكنّها ظهرت عرضاً عند النحاة من نحو :

أ ـ الشبه الوضعي ـــــــــ عند ابن مالك

ب ـ مصطلح "الفروع" في "علامات الاعراب" عند ابن الحاجب

جـ ـ جمع القلة
جمع الكثرة ـــــــــ عند الزمخشري
ذو التاء

د ـ نواتج الابتداء ـــــــــ عند ابن عقيل

هـ ـ تمييز النسبة ـــــــــ عند ابن عقيل

و ـ تمييز الذات ـــــــــ عند ابن عقيل

كما استطاع البحث أن يقف على أن هناك شيئًا من :

٤ــ الخلط عند سيبويه والمبرد والفرق في استعمالاتهم لعلامات الإعراب والبناء .

٥ــ كما أمكن جعل سيبويه والمبرد مرحلة في استعمال علامات الإعراب ، باعتبارهما سواري للكلام . ثم ــ بعد ذلك ــ مرحلة أخرى ، تكون هذه العلامات وجوهًا لها ما يدل عليها من حركات ، أو غيرها .

٦ــ وقد قُدِّر للبحث أن يقف على تغيّر بعض الدلالات في بعض المصطلحات . كما رأينا في الممنوع من الصرف مثلا .

٧ــ انحسار بعض المُصطلحات ، نحو : الأعرف ــ المرافع ــ المبنى عليه .

٨ــ ثم سيادة مصطلحات أخرى حلّت محلها ، هي : المُبتدأ ــ الخَبَر .

٩ــ رد دنا مزاعم بعض النصوص ، كما رأينا عند الإستراباذي حين أنكر على سيبويه أنه لم يستعمل مصطلح "عطف البيان" ، وكذلك الأنباري لما نسب إلى الكوفيين عامة جعلهم كان فعلاً غير ناقص . والفراء من هذا براء . وذلك بشهادة ما جئنا به من نصوص .

١٠ــ وقد دأب البحث على درس ما وراء المصطلح . فلم تذكر مصطلح "النقصان" أو "الناقص" ــ مثلاً ــ في الأفعال الناسخة ، كما هو ، وإنما استطعنا تأصيل فهمه بوجود علاقة بينه ، وبين التعدية في الأفعال .

١١ــ ومن أهم هذه النتائج ــ أيضًا ــ أننا وجدنا دلالة أفعال الشك واليقين واقعة في المفعول الأول حسب . عند سيبويه والمبرد .

ــ ثم هي عند الزمخشري وابن الحاجب في المبتدأ والخبر معا " المفعول الاول والثاني " .

ــ وابن مالك يعود فيذهب مذهب سيبويه والمبرد ، وتابع على ذلك النحاة .

١٢ــ رأينا الأصل اللغوي ، هو الغالب على صدور المصطلح النحوي ، ثم تنازع الأصل الفقهي ، والأصل الأصولي .

هذه هي أهم النتائج التي خلصت لنا من البحث ، نرجو أن تكون نافعة في الدرس الاصطلاحي ، مُصححة ــ لمسار الدرس فيه . ثم أولاً وآخراً ، حسبُنا أن تكون نتائج جهدٍ خالص لله العزيز الحكيم ، انعقد فيه التوكّل على المولى ــ سبحانه ــ في البدء ، وصحبته عونه ونعمة الصبر حتى الانتهاء . **"وما لَنَا ألاَّ نَتَوَكَّلَ على اللَّهِ وقد هَدَانا سُبُلَنَا ..... وعلى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ المُتَوَكِّلُونَ"** صدق الله العظيم

مصادر البحث

القرآن الكريم

١ — الازهرى "خالد بن عبد الله الازهرى ت ٩٠٥هـ" : شرح التصريح على التوضيح — المكتبة التجارى الكبرى بمصر ١٣٥٨هـ.

٢ — الامدى "سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على ت٦٣١هـ" : غاية المرام فى علم الكلام. تحقيق حسن محمود عبد اللطيف المجلس الاعلى للشئون الاسلامية — القاهرة ١٩٧١م.

٣ — الانبارى "أبو محمد به القاسم ت٣٢٨هـ" : ايضاح الوقف والابتداء — تحقيق محيى الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق ١٩٧١م.

٤ — ..... : المذكر والمؤنث — تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة — المجلس الاعلى للشئون الاسلامية — القاهرة ١١٨١م

٥ — الانبارى "كمال الدين أبو البركات ت٥٧٧" : الانصاف فى مسائل الخلاف — المكتبة التجارية بمصر. لم تذكر سنة الطبع

٦ — ..... : نزهة الالباء فى طبقات الادباء — تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم — دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧م.

٧ — البغدادى "عبد القادر بن عمر البغدادى ت١٠٩٣هـ" خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للرضى. وبهامشه كتاب المقاصد النحوية للعينى — الطبعة الاولى — بولاق بمصر. لم تذكر سنة الطبع

٨ — تمام حسان (الدكتور) : اللغة العربية ، معناها ومبناها — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م

٩ — ثعلب "أبو العباس أحمد بن يحيى ، ت٢٩١هـ" : مجالس ثعلب — شرح وتحقيق عبد السلام هارون — الطبعة الرابعة — دار المعارف بمصر — القسم الاول ١٩٤٨م — القسم الثاني ١٩٨٠م

١٠ — الجرجاني ، "علي بن محمد الشريف الجرجاني ، ت٨٢٦هـ" : كتاب التعريفات — مكتبة لبنان — بيروت ، ١٩٦٩ .

١١ — ابن جني ، "أبو الفتح عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ" : الخصائص "تحقيق محمد علي النجار — دار الهدى للطباعة والنشر الطبعة الثانية — بيروت — لبنان — لم تذكر سنة الطبع .

١٢ — ـــــــــــــــ : سر صناعة الاعراب — تحقيق مصطفى السقا وآخرين الطبعة الاولى ١٩٥٤ — الحلبي ، بمصر .

١٣ — ـــــــــــــــ : اللمع — تحقيق الدكتور حسين محمد شرف — الطبعة الاولى ١٩٧٩ — عالم الكتب — القاهرة .

١٤ — الجويني ، "أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله ت ٤٧٨ هـ" : البرهان في أصول الفقه — تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب — الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ — دار الانصار — القاهرة .

١٥ — ابن الحاجب "جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦ هـ" : الكافية في النحو الطبعة الثانية ١٩٧٩م — دار الكتب العلمية — بيروت

٢٣ — ـــــــــــــــــــــ : الهاشم في علم العربية — تحقيق الدكتور أمين علي السيد — دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

٢٤ — الزجاجي "أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ت ٣٣٧ هـ" : الإيضاح في علل النحو — تحقيق مازن المبارك — دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩م

٢٥ — السرخسي "أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي ت ٤٩٠ هـ" : أصول السرخسي تحقيق أبو الوفا الافغاني — لجنة احياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند — ١٣٧٢ هـ

٢٦ — الزمخشري "أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ" : المفصل في علم العربية — الطبعة الثانية — دار الجيل — بيروت ١٣٢٣هـ .

٢٧ — سعيد أبو العزم ابراهيم : المصطلحات النحوية . نشأتها وتطورها . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية دار العلوم — جامعة القاهرة ١٩٧٧م .

٢٨ — ابن سلام "محمد بن سلام الجمحي ت٢٣١هـ" : طبقات فحول الشعراء — شرح محمود شاكر — دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٢م

٢٩ — سيبويه "أبو بشر عمرو ت ١٨٨هـ" : الكتاب — الطبعة الاولى ١٣١٦هـ ببولاق بمصر .

٣٠ـ السيرافـــــي ، : أخبار النحويين البصريين ـ تحقيق طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ـ الطبعة الاولى ـ الحلـــبي بمصر ١٩٥٥م

٣١ـ السيوطي "جلال الدين ت٩١١هـ" : الإتقان في علوم القرآن ـ الطبعة الثانيـــة ١٩٣٥ ـ مطبعة المعاهـد بمصـر

٣٢ـ ـــــــــــــــــــ : الأشباه والنظائر ـ تحقيق طه عبد الرؤوف / دار الكتب العلمية / بيروت ـ الطبعة الاولى ، ١٩٨٤م

٣٣ـ ـــــــــــــــــــ : التحفة البهية والطرفة الشهية ـ القسطنطينيـــة ١٨٨٢م

٣٤ـ ـــــــــــــــــــ : المزهر ـ تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخـــرين منشورات المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ١٩٨٦م

٣٥ـ ـــــــــــــــــــ : همع الهوامع ـ دار المعرفة للطباعة والنشـــــر بيروت.

٣٦ـ الشافعي "محمد بن ادريس الشافعي ت ٢٠٤هـ" : الرسالة ـ تحقيـق أحمـد شاكر ـ الطبعة الاولى ١٩٤٥ ـ الحلبي بمصـر

٣٧ـ ضيف ، (الدكتور) : المدارس النحوية ـ الطبعة الخامســـة ـ دار المعارف بمصر ١٩٨٣

٣٨ـ الصبان "محمد بن على الصبان ت ١٢٠٦ هـ" : حاشية الصبان على شرح الأشمونى لالفية ابن مالك ـ المكتبة التجارية بمصر ـ لم تذكر سنة الطبع .

٣٩ـ الطبرى " أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى ت ٣١٠ هـ" : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ـ تحقيق محمد محمد شاكر وأحمد محمد شاكر ـ دار المعارف بمصر ١٩٥٧م

٤٠ـ أبو الطيب اللغوى "عبد الواحد بن على ت ٣٥١ هـ" : مراتب النحويين ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ الطبعة الثانية ١٩٧٤ ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة .

٤١ـ عبد الجبار "القاضى أبو الحسن عبد الجبار ت٤١٥ هـ" : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل تحقيق الدكتور توفيق الطويل وسعيد زايد ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة لم تذكر سنة الطبع .

٤٢ـ عبده الراجحى (الدكتور) : اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٩م

٤٣ـ ـــــــــــــــ : النحو العربى والدرس الحديث ـ مطبعة دار نشر الثقافة ـ الاسكندرية ١٩٧٧

٤٤ـ عبد العال سالم مكرم (الدكتور) : المدرسة النحوية فى مصر والشام ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠م ـ دار الشروق ـ بيروت ـ القاهرة

٤٥ـ ابن هدلة وآخر مجهول : مقدمتان فى علوم القرآن ـ تحقيق آرثر جفرى ـ الخانجى بمصر والمثنى ببغداد .

٤٦ـ على سامى النشار (الدكتور) : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٥ .

٤٧ـ عوض القوزى : الصالح النحوى ، نشأته وتطوره ، حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ، رسالة ماجستير نشرتها عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض ١٩٨١م

٤٨ـ ابن فارس "أبو الحسن أحمد بن فارس ت٣٩٥ هـ" : الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العربية فى كلامها ـ تحقيق الدكتور مصطفى الشويحى ـ بيروت ١٩٦٣م

٤٩ـ فاندرس : اللغة ـ ترجمة الدواخلى والقصاص ـ البيان العربى ـ القاهرة ١٩٥٠م

٥٠ـ الفراء "أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧هـ" : المذكر والمؤنث ـ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٧٥م

٥١ـ ـــــــــــــــ : معانى القرآن :

أ ـ جـ١ تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .

ب ـ جـ٢ تحقيق الاستاذ محمد على النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ .

جـ ـ جـ٣ تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م

٥٢ — الفيروزبادى "مجد الدين محمد بن يعقوب ت ٨١٧ هـ" : القاموس المحيط
الطبعة الثانية ، ١٩٥٢م — الحلبى بمصر

٥٣ — ابن قتيبة "أبو محمد عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦هـ" : تأويل مشكل القرآن
الحلبى بمصر ١٩٥٤م

٥٤ — القرطبى "أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى ت ٦٧١ هـ" : الجامع لاحكام
القرآن — الطبعة الثالثة — دار الكتب المصرية
١٩٦٧م.

٥٥ — القفطى "جمال الدين أبو الحسن بن يوسف ت ٦٤٦ هـ" : انباه الرواه على
أنباه النحاة — تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم —
دار الكتب المصرية
أ — جـ١ ١٩٥١
ب — جـ٢ ١٩٥٢
جـ — جـ٣ ١٩٥٥

٥٦ — ابن مالك "أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ت ٦٧٢ هـ" : تسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد — تحقيق محمد كامل بركات
دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بمصر ١٩٦٧م

٥٧ — المبرد "أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ" : المقتضب — تحقيق محمد
عبد الخالق عضيمة — عالم الكتب — بيروت . لم تذكر
سنة الطبع .

٥٨ — ابن مجاهد "أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ت ٣٢٤ هـ" :
كتاب السبعة فى القراءات — تحقيق الدكتور شوقى ضيف
دار المعارف بمصر ١٩٧٢م .

٥٩ـ محمد ابراهيم عبادة "الدكتور" : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ـ دار المعارف ـ الاسكندرية .

٦٠ـ محمد الطنطاوي : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ـ الطبعة الاولى ، ١٩٦٨م السعادة بمصر .

٦١ـ محمود السعران (الدكتور) : علم اللغة ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٢م

٦٢ـ المرزبان "أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ت٣٨٥" : شرح أبيات سيبويه ـ تحقيق الدكتور محمد علي هاشم ـ مكتبة الكليات الازهرية بمصر ، ودار الفكر / القاهرة / بيروت ١٩٧٤ م

٦٣ـ ابن مضاء "أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ت٥٩٢هـ" : الرد على النحاة تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ـ الطبعة الاولى ١٩٧٩م ـ دار الاعتصام ـ القاهرة

٦٤ـ مهدي المخزومي (الدكتور) : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو دار المعارف ـ بغداد ١٩٥٥

٦٥ـ [illegible] "أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري" : مجمع الامثال ـ منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٦٢ .

٦٦ـ مكي أبو طالب : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ـ تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م .

٦٧ـ ابن الناظم "أبو عبد الله محمد بن الامام جمال الدين بن مالك" : شرح ألفية ابن مالك ـ المكتبة العثمانية بيروت ١٣١٢هـ ، نسخة مصورة عن الاصل بمكتبة الاسكندرية .

٦٨ـ ابن النجار "محمد بن أحمد بن عبد العزيز ت ٩٧٢ هـ" : شرح الكوكب المنير ـ تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٢م .

٦٩ـ النحاس "أبو جعفر أحمد بن محمد" : شرح القصائد السبع ـ تحقيق أحمد خطاب ـ بغداد ١٩٧٣م .

٧٠ـ ابن هشام "أحمد بن عبد الله بن هشام ت ٧٦١ هـ" : الاعراب عن قواعد الاعراب ـ تحقيق الدكتور على فوده نيل ـ عمادة شئون المكتبات ـ جامعة الرياض ـ الرياض ١٩٨١م .

٧١ـ ـــــــــــــــ : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ـ الطبعة الخامسة ١٩٦٧م ـ المكتبة التجارية بمصر .

٧٢ـ ـــــــــــــــ : شرح شذور الذهب ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٨ المكتبة التجارية الكبرى .

٧٣ـ ـــــــــــــــ : مغنى اللبيب ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مكتبة ومطبعة محمد على صبيح القاهرة .

٧٤ـ ابن يعيش "موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ" : شرح المفصل المنورية بمصر • لم تذكر سنة الطبع •

الدوريات

مجلة اللسان العربي ـ نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ الرباط ـ المملكة المغربية ١٩٨٠•
المجلد الثامن عشر
المجلد الثالث والعشرون

فهرس الموضوعات

	الصفحة
	أ — و
المقدمة	٢ — ٦٦
الفصل الأول : مصطلحات القضايا العامة	
— تحقيق مصطلح نحو	٣
— هذه القضايا فى المنهج	١٠
— الكلمة	١٠
— الجملة	١١
— الكلام	١٢
— القول	١٣
— موقف النحاة بعد سيبويه من هذه المصطلحات	١٣
— القول فى أصل صدور هذه المصطلحات	٢٠
— الاعراب والبناء	٢٣
— علامات الاعراب	٣٣
— مذهبنا فى أصل صدور الاعراب والبناء وعلاماتهما	٤١
— الاعراب	٤١
— البناء والمعرب والمبنى	٤٢
— النصب والرفع والجر والجزم	٤٢
— التعريف والتنكير	٤٥
— التعريف (المعرفة)	٤٥
— التنكير (النكرة)	٥٢
— التذكير والتأنيث	٥٦
— ما قيل من أصل صدور المصطلحات الواردة فى التذكير والتأنيث	٦٣
— الافراد والتثنية والجمع	٦٥
— بين المفرد أو المنفرد ه والمثنى ه أو التثنية	٧٤
— العامل	٧٦
— العامل والقراءات	٨٢
— مصطلح العامل من البيئة الاسلامية	٨٤
— شبه الجملة	٨٥

الصفحة

— تركيب شبه الجملة عند النحاة والمصطلحات المكونة له ٨٥
— مصطلح شبه الجملة عند ابن هشام ٩٤
— أصل صدور بعض مصطلحات شبه الجملة ٩٥

الفصل الثاني : مصطلحات التركيب في الجملة الاسمية ٩٨ — ١٣٩

— ما يختص بخصائص الكلمة ٩٨
— مصطلحات سيبويه في الممنوع من الصرف ٩٨
— دلالة الممنوع من الصرف ووجوه استعمالاته ١٠٠
— الاصل في صدورة أصل لغوي ١٠٢
— المصطلح بين النحاة بعد سيبويه ١٠٣
— مصطلحات الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر ١٠٨
— خصائص المبتدأ ١٠٩
— مصطلح المبنى عليه عند سيبويه مصطلح "تركيبي" ١١٠
— مصطلح "الخبر" مصطلح "معنوي" ١١٠
— حقيقة مصطلح المراغ عند الفراء ١١٢
— الجملة الاسمية المنسوخة ١١٦
— حديث كان وأخواتها ١١٦
— ابطال زعم من نسب الى الفراء أن كان فعل غير متعد ١١٩
— ظهور مصطلح نواسخ الابتداء ١٢٠
— ظهور مصطلح الافعال الناقصة ١٢١
— دلالة "ناسخة" و"ناقصة" ١٢٢
— بين النسخ والنقصان ١٢٢
— حديث ظن وأخواتها ١٢٤
— مصطلحا المبتدأ والخبر بعد ظن وأخواتها عند سيبويه والنحاة ... ١٢٤
— الاصل في صدور المصطلحات الدالة بالشك واليقين ١٢٨
— أفعال المقاربة ١٣٠
— التركيب في هذه الافعال ١٣٠
— وظيفة (أن + الفعل) ١٣٠

الصفحة

— وظيفة الفعل ١٣١
— معاني أفعال المقاربة بين النحاة ١٣١
— ان وأخواتها ١٣٦
— سيبويه لم يذكر مصطلحا يدل على ان وأخواتها ١٣٦
— اسم ان وخبرها عند الفراء ١٣٧
— مصطلح اسم ان يبدأ عند المبرد ويتابعه النحاة ١٣٨

الفصل الثالث : مصطلحات التركيب في الجملة الفعلية ١٤١ — ١٧٤

— تقسيم الفعل وبناء التركيب في الجملة الفعلية ١٤١
— مصطلح التعدية بين النحاة والاصوليين ١٤٧
— الفاعل ونائبه والتطور المصطلحي فيهما ١٤٨
— مصطلح الاشتغال ١٥٥
— مصطلح التنازع ١٥٨
— جملة الشرط ومصطلحات التركيب فيها ١٦٢
— أفعل في التعجب ١٦٩

الفصل الرابع : مصطلحات المكملات والتوابع ١٧٦ — ٢٣٥

— المكملات ١٧٦
— المفعول به ١٧٦
— المفعول المطلق ١٧٩
— المفعول لاجله ١٨٥
— الاستثناء ١٨٧
— الحال ١٩٩
— التمييز ٢٠٥
— التوابع ٢١٢
— الصفة ٢١٢
— التوكيد ٢١٦

الصفحة

ـ البـــدل ٢٢٢
ـ عطـــف البيـــان ٢٢٧
ـ العدلة بالحـــرف ٢٣٠

معجم المصطلحـــات ٢٣٧ـ٢٥٤

خاتمـــة البحـــث ٢٥٦ـ٢٦٨

مصـــادر البحـــث ٢٦٠ـ٢٧٠

فهـــرس الموضوعـــات ٢٧١ـ٢٧٤